

٨٤

السَّيْمَاءُ

في الصحافة العربية

في
القرن العشرين

١٩٩٢

٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٨٤)

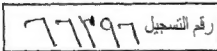
اليمن

في الصحافة العربية

في القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد الثامن



إعداد

مركز المحرومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي - ٣٨٠٢٠٣٣

الموضوع : اليمن 1992

العنوان

المؤلف

Tuesday, January 08, 2002

50	92-11-02	الوسط	اليمن	معركة المسنقل السياسي لليمن عبد الوهاب المؤيد الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
58	92-11-04	الحياة	اليمن	الاعتكاف لم يكن كله سلبيات خير الله خير الله الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
59	92-11-04	الحياة	اليمن	صالح عدو والبيض إلى صفاء وتأجيل الانتخابات بقرر اليوم عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
60	92-11-05	الحياة	اليمن	اجتماع موسع للقادة اليمنيين للبحث في تأجيل الانتخابات عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
62	92-11-06	المسلمون	اليمن	3 اسباب وراء تأخير اعمال لجنة الانتخابات اليمنية حسام عبد الحميد الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
64	92-11-06	الذهب	اليمن	أخيرا تم لقاء الرئيس اليمني مع نائبه الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
65	92-11-06	المسلمون	اليمن	الانتخابات اليمنية والهروب إلى الامام حسام عبد الحميد الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
66	92-11-06	الحوادث	اليمن	المصالحة الصعبة بين الرئيس ونائبه الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
68	92-11-06	الحياة	اليمن	انتخابات اليمن في 27 نوسان عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
70	92-11-06	الشرق الاوسط	اليمن	تأجيل الانتخابات اليمنية إلى 27 أبريل حمود منصر الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
71	92-11-06	العالم اليوم	اليمن	لقاء الرئيس اليمني ونائبه في "الحديدة" هل ينهى خلافات الحزبين الحاكمين ؟ يوسف الشريف الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
72	92-11-07	الاحرام	اليمن	زمنة الثقة بين الشركاء ونقاط الخلاف في مسيرة دولة الوحدة اليمنية زكريا نيل الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
75	92-11-07	الحياة	اليمن	احزاب وتنظيمات يمنية تقر سحب الثقة من لجنة الانتخابات عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992

شهرس / فصااصات الصخف

77	92-11-07	الشرق الأوسط	الأحمر يتحفظ على التأجيل وتضمن يعتبره قرار سياسيا لطفى شطاره الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
78	92-11-08	الشرق الأوسط	أحزاب المعارضة اليمنية تدعو إلى إشتراب عام لطفى شطاره الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
79	92-11-08	العالم اليوم	يمن الوحدة والتأجيل الدائم للانتخابات الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
80	92-11-08	الحياة	حزب "رابطة أبناء اليمن" يدعو إلى انتهاء الفترة الانتقالية في مرعدها عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
81	92-11-10	الشرق الأوسط	أنصار الوفاق يرحبون بتأجيل الانتخابات اليمنية حمود ملص الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
85	92-11-10	المجلة	الخريطة السياسية لليمن : من يواجه من ؟ حسن أبو طالب الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
93	92-11-10	الشرق الأوسط	تسويق بين الحزبين الحاكمين يبرز مخاوف المعارضة اليمنية حمود ملص الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
95	92-11-11	الحياة	أحزاب يمنية تحذر من عودة تجربة المولشيات الشعبية عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
97	92-11-11	الأهرام	اليمن : جدل حول شرعية الحكم حسن أبو طالب الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
98	92-11-11	الحياة	اليمن : مذكرة أحزاب المؤتمر الوطني تطالب بجل مجلس النواب واستقالة الحكومة عبد الرحمن الحيدري الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
99	92-11-11	صوت الكويت	بدائية شراكة بين الحزبين الحاكمين الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
100	92-11-11	الشرق الأوسط	صنعاء : انفجار ثان قرب سفارة أمريكا حمود ملص الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
101	92-11-11	الشرق الأوسط	مجلس الرئاسة يناقش الاستعداد للانتخابات حمود ملص الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992

128	92-11-16	للعالم اليوم	احزاب المعارضة تدعو إلى الاضراب العام اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
129	92-11-16	الافلام	الانتخابات البرلمانية في اليمن 27 ابريل القادم اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
130	92-11-16	الشرق الاوسط	الحكمي يحذر من انقلاب انقلابي على النظام الديمقراطي في اليمن اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
132	92-11-16	الوسط	القصة الحقيقية لعودة البيض إلى صنعاء وأثر تأجيل الانتخابات إلى ربيع 1993 اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
137	92-11-16	الشرق الاوسط	جدول جديد للانتخابات اليمنية اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
138	92-11-16	الوسط	صنعاء : هل يتم توسيع حكومة العطاس ؟ اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
140	92-11-17	الوك	المعارضة تنتقد قرار الرئيس اليمني بعد ولاية الحكومة لحين إجراء الانتخابات اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
141	92-11-17	المجلة	النقطة الموحدة سبب الوء المغفود اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
147	92-11-17	الحياة	حزب رابطة أبناء اليمن يسحب ممثله من لجنة الانتخابات اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
148	92-11-17	الشرق الاوسط	تبادات المحافظات في الحزب الاشتراكي تحتج وحزب التجمع يدعو لإقالة لجنة الانتخابات اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
150	92-11-18	الشرق الاوسط	إضراب ومسيرة اليوم لموظفي الخارجية اليمنية اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
151	92-11-19	الشرق الاوسط	موظفو المصارف اليمنية يفضون إلى إضراب البنك المركزي اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
152	92-11-27	الشرق الاوسط	عيد الله الأحمر يتهم الاشتراكي اليمني بالتهرب من الانتخابات اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992

154	92-11-27	الشرق الأوسط	مؤتمر نعل بيدا غدا : بالرف مندوب وممثلي الأحزاب اليمن حمود منصور الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
155	92-11-27	الحياة	محافظة أبين اليمنية تحتاج على وجود اللاجئين الصوماليين أقبال على عبد الله اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
157	92-11-29	التكوين	الذين استشهدت بهم ماكو صلاح الحيدري اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
162	92-11-29	الأفهام المساعي	القادة اليمنية ومآرق الفراغ الدستوري اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
163	92-11-29	الشرق الأوسط	هوة لانتخاب المحافظين والسلطات المحلية وتوسيع نطاق التنسيق مع الأحزاب الأخرى لطفى شطاره اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
164	92-11-29	التكوين	رد الدكتور عبد الرحمن البيضاوي عبد الرحمن البيضاوي اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
165	92-11-29	الحياة	صنعاء : عبد الله الأحمر يؤكد رفض "الإصلاح" لتأجيل الانتخابات اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
169	92-11-30	الحياة	اليمن : تمرد في لواء العقليين بعد مشادة بين الجنود وقادتهم عبد الرحمن الحيدري اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
171	92-11-30	الانقلاب	تمرد عسكري في اليمن وكانات الأنباء اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
172	92-11-30	الشرق الأوسط	وحدات عسكرية بلا مرتبات لطفى شطاره اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
173	92-12-01	الشرق الأوسط	4 محاولات لاختيار قيادة حزب الحق اليمني حمود منصور اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
174	92-12-01	المجلة	الدولة تشجع إصدار الكثير من الصحف للنقابات وتمييع الديمقراطية اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992
179	92-12-01	الوفاء	انتهاء تمرد قوات المظلات في اليمن وكانات الأنباء اليمن الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثامن) 1992

شهرس / قصاصات / تصحیف

180	82-12-01	الحياة	<p>يهود تنطق للتمرد في مارب وإنتباه مع الجيش في الجنوب</p> <p>عبد الرحمن الحيدري</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
182	92-12-01	الحياة	<p>سخراف في عدن من اقتنار الملايا في المحافظات الشمالية</p> <p>القبال على عبد الله</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
183	92-12-02	الشرق الأوسط	<p>دعوة يمنية للتلاحم الوطني والشرعية وتأكيد لأهمية دور السلطات المحلية</p> <p>حمود منصور</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
186	92-12-02	الحياة	<p>على صالح يؤكد مذبحة العمل لدمج القوات المسلحة اليمنية</p> <p>عبد الرحمن الحيدري</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
187	92-12-02	الشرق الأوسط	<p>لجنة وزارية في اليمن لاحتواء إضرابات الصحفيين والمعلمين</p> <p>لطفي شطاره</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
188	92-12-03	الشرق الأوسط	<p>مسيرة في ذمار تندد بالحزب الاشتراكي</p> <p>لطفي شطاره</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
189	92-12-04	الحياة	<p>اليمن : نقاشات في محافظة ذمار تندد بمحاولة لتشكيل ميليشيات</p> <p>عبد الرحمن الحيدري</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
191	92-12-04	الشرق الأوسط	<p>تبرئة الزندائى من مقتل لينا</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
192	92-12-05	الحياة	<p>اليمن : اكتشاف 52 اصابة بالايذ</p> <p>القبال على عبد الله</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
193	92-12-07	المعلم اليوم	<p>الرواتب وراء تمرد لواء "مارب"</p> <p>يوسف الشريف</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
196	92-12-08	الحياة	<p>الرئيس ميثران يستقبل امير البحرين</p> <p>إمباب</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
196	92-12-08	الشرق الأوسط	<p>هوج يبحث في صنعا قضية لظروود المعادة</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>
197	92-12-09	المعلم اليوم	<p>أديوب ديب .. لرصد المخلفات</p> <p>شهر زاد جويلى</p> <p>اليمن</p> <p>الموضوع القرعى : اليمن (المجلد الثامن) 1992</p>



المصدر : الحوادث
اللبنيانية

التاريخ : ١٩٩٣ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

نائب رئيس وزراء اليمن محمد سعيد العطار لـ «الحوادث» :

اليمن لن تنسى مساعدات ومواقف السعودية والكويت

قارنا بين ما يحدث في اليمن وبين ما يجري في دول عديدة لوجدنا أن الأمر ليس بهذا الحجم، الذي جعل بعض الصحف ولا أريد أن أنكرها واحدها، تخلق من هذه الأحداث نقطة أساسية، كما لو كان الأمر كما أطلقت عليه فلتنا أمنياً، وكان اليمن مهدد، أو أن هناك خطر، وإذا كان هذا صحيحاً فليكن نسر الحركة والشتباة من الشركات الأجنبية، فلكل من يعيشون في اليمن من غير اليمنيين ليس لديهم هذا الانطباع، للوجود لدى جهات عديدة في الخارج التي تعطي الانطباع السيء عن الأوضاع في اليمن، وكأنه لا استقرار ولا أمن.

«الحوادث» تحدثت عن الوحدة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وكأنه أحد الأسباب للأحداث الأخيرة، وهناك من يعتقد ذلك، ويشير إلى أن هذه الوحدة مهددة في ظل التباين الواضح في كثير من القضايا»

محمد سعيد العطار: في كثير من الأحوال، عندما يتحالف حزب من الطبيعي وجود وجهات نظر مختلفة، ولكننا ليمت في قضايا أساسية، واعتقد أن ما حلقته اليمن بهذه الوحدة هو أمل وعمل سياسي وطني، تم تحقيقه بواسطة الحزبين معاً، الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، وهما يريدان الأبقاء على هذا التحالف، وإن كان هذا لم يمنع من وجود اختلاف في بعض القضايا منها، هل تتم الانتخابات، رغم قصر فترة الرحلة الانتخابية كما

زار القاهرة مؤخراً الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الوزراء اليمني، وزير الصناعة، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام. ورغم أن الزيارة كانت خاصة بالمشاركين في الاحتفال بمرور مائة عام على إصدار «الهلال»، إلا أن «الحوادث» حاورته حول العديد من القضايا والتحديات التي تواجه اليمن، منها «القتال الأهلي»، والإعدادات التي وصلت إلى كيار المسؤولين في الدولة وكذلك الخلاف بين قيادة الحزبين الحاكمين، حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، وكذلك ما يشغله التيار الديني من خطورة. خصوصاً أنه يطرح نفسه كبديل للنظام القائم. وكذلك الإعداد للانتخابات المقبلة والأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن بعد أزمة الخليج، وموقف صنعاء من الغزو العراقي للكويت.

ودار معه الحوار التالي:

«الحوادث» في البداية نتساءل عن سر ظاهرة القتال الأمني في اليمن، التي لم ينج منها أحد من كبار المسؤولين حتى وصلت إلى منازل رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، الدكتور محمد سعيد العطار. اعتقد أن هناك مبالغة واضحة في النظر إلى قضية الأمن في اليمن، والحوادث التي جرت مؤخراً عادية يحدث مثلاً في دول عربية وغير عربية وفي اليمن أراد بعض الجهات تسليط الضوء على قضية الأمن، كما لو لم يكن هناك أمن، والواقع غير ذلك تماماً.

نحن لا ننكر أن هناك حوادث قد وقعت في اليمن، ولكنها تبدو طبيعية، إذا تم وضعها في إطارها الصحيح، وفي ظل الظروف الحالية التي نعيشها، أولاً هناك انتخابات قريبة، وما يتم جزء من حملة الذين لا يريدون لهذه الانتخابات أن تتم، فيصيدون في أخطاء المعركة، وهناك ثانياً عوامل خارجية. وقد لا تكون كل العوامل خارجية ربما الاتجاه والتشجيع الخارجي لكن الأمور في النهاية تتم في الداخل، وهناك فائلاً من يزعج من الوحدة القائمة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، والتي أصبحت أحد ثوابت اليمن، فيحاولون خلق نوع من الفتنة بين الحزبين، هذه العوامل الثلاثة قد تفسر ما يحدث، وإذا



للنشر والأخذ مات الصحفية والمعلومات

المصدر : **الحوادث**
النبا
 التاريخ : ١٩٧٣ أكتوبر ١٩٩٤

النظام القائم ويعززون على أنهم أصحاب الاثنية في الانتخابات المقبلة؟

محمد سعيد العطار: نعم يطرحون أنفسهم هكذا، ولقد عشنا تجارب مماثلة في العالم العربي، عموماً الإصلاح أو التيار الديني ليس فصيلاً واحداً ولا هو أول من تحدث عن أنه البديل، لقد طرحت الأحزاب اليسارية نفسها كحل وحيد وبديل للأنظمة القائمة في العالم، وكذلك فعلت الأحزاب اليمينية، وأرى شخصياً أن ذلك لم يكن صحيحاً ويجب علينا أن نركز على قضايا التنمية والتطور وكيفية مواجهة الإنسان العربي للقرن الواحد والعشرين من مشاكل عديدة الاقتصادية ومشكلة الديون والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

«الحوادث»: هل تعتقد أن الانتخابات ستتم في موعدها؟
 محمد سعيد العطار: أنا واثق من ذلك فهناك اتفاق تم على ذلك، فالامر يتعلق بمصادقة اليمين أمام العالم، أمام الديمقراطية في العالم، واعتقد أن الجميع عند هذا الراي سواء الحزب الاشتراكي أو المؤتمر الشعبي أم الإصلاح وغيرها. فكما تعلمون هناك ٤٦ حزباً، و ١٠٩ صحيفة ومجلة وجميع الأحزاب تصر على إجراء الانتخابات، وفي المؤتمر الوطني، أو الحوار الوطني أو المائدة المستديرة، فلم يتفقوا على الاسم، إلا أن النقطة الأساسية المتفق عليها هي الديمقراطية أولاً، وثانياً وحدة اليمين ودعمها وتقويتها، وثالثاً تحديد موعد الانتخابات فلا أحد في اليمين مع فكرة تأجيل الانتخابات أو بإعراض إجرائها.

«الحوادث»: حتى بدون عقد اتفاق الحزبين الحاكمين الاشتراكي والمؤتمر على التسميم في الانتخابات؟

محمد سعيد العطار: حتى بدون اتفاق ولكنهما لا يد من أن يتفقا، فليس من حل أو بديل آخر، وليس هناك صراع حول مبدأ الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية «الحوادث»: ولكن لماذا تحدثنا معاً على المخاطرة في المائدة المستديرة أو المؤتمر الوطني؟

محمد سعيد العطار: في البداية شاركنا في العمل التمهيدي لهذا الحوار، ثم اختلفنا في التسمية. في تاريخ

يقول الحزب الاشتراكي الذي يرى مد الفترة، ومنها أيضاً هل يكون هناك تحالف بين الحزبين في جميع الدوائر أم لا. ولأننا نؤمن جميعاً بالحدودية الحزبية فهناك مخاوف من أن مثل هذا التحالف اللاتم قد يتناقض مع التعددية ومنعها. هذه هي نقاط الخلاف، ولكنه ليس بهذا الحجم أو الشغل الذي يروج له البعض.

«الحوادث»: ولكن التناقض وصل إلى غيب على سالم الببسي عن الصورة تماماً واعتكاف في الجنوب؟
 محمد سعيد العطار: على سالم الببسي موجود في عدن، لديه بعض المشاكل العائلية ولديه، بعض المهملات في حضرموت وهو سيعود، فلنناقضات تتم الآن مباشرة معه، ومن ناحية أخرى المسألة ليست على عبدالله صالح أو على سالم الببسي، أنه اتفاق بين الحزب والمؤتمر بين هيكل ومؤسسات كاملة بين هذه الهياكل وإذا كانت هناك مشاكل فهي بالضرورة وبالتأكيد ليست بهذه الصورة الكبيرة.

«الحوادث»: تتسائل عما يمثله التيار الديني في اليمين من خطورة؟

محمد سعيد العطار: نحن نتسائل هل التيار الديني موجود في اليمين فقط أم أنه موجود في دولة عربية مثل مصر وتونس والجزائر والتيار الديني في اليمين مثله في هذه الدول، يريد أن تصبح الدولة وتسير حسب الأنظمة الدينية، كما تدعو جماعة الإصلاح في اليمن، ونحن نتسائل هل نحن بحاجة إلى ذلك، نحن كلنا مسلمون وليس هناك القليات أو الأديان الأخرى، الشعب اليمني متدين ويعتقد الدين الإسلامي الحنيف، لسنا بحاجة إلى من يعلمنا الإسلام، مع ذلك هناك تيار ديني، وهناك من يمثله في اليمن، ولكن قوته وفعاليته ستظهر من خلال الانتخابات التي ستكشف قوة التيارات السياسية والدينية، ويومها سيعرف كل تيار حجمه الحقيقي، الانتخابات هي المحك وهو ليس بالقوة التي يشيعها عن نفسه.

«الحوادث»: ولكنهم يطرحون أنفسهم كبديل شرعي ووحيد



للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجوائد
اللبنيات

التاريخ : ١٤٣١ أكتوبر ١٩٩٩

لكن من الجهات لقد كان الرئيس المصري حسني مبارك والسوري حافظ الأسد يعرفان حقيقة المواقف البعثية، لقد عانينا من حجب المساعدات، وتوقف مساهمات الكويت والسعودية في الصناديق العربية، وهم اصحاب الجزء الأكبر من ميزانيتها وحتى مساعدات الدول الأوروبية انخفضت ولكنها عادت من جديد ونرجو أن تعود مساهمات ومساعدات الدول الشقيقة.

«الموائد»: هل تعتقد أن البحث في قضية الحدود مع الملكة العربية السعودية خطوة مهمة في تجاوز الأزمة؟
محمد سعيد العطار: لقد تم اجتماع في جنيف، وفي جدة، والمهم أن تكون هناك اجتماعات أخرى، ولا ينقطع الحوار بل يعم المزيد منه خصوصاً مع الملكة العربية السعودية فنحن نول جوار ولدينا حدود طويلة، وبيننا علاقات أخوة ودين واحد، وعلاقات تاريخية قديمة، وكان الاتفاق مع عمان والذي تم توقيعها أحد النتائج المهمة لخل هذا الحوار لقد أصبح خط الحدود مستقيماً، بعد أن كان متعرجاً فيما عدا منطقة علي بعد ٢٥ كيلومتراً، الفتح على أن تتركه بحرية أمام الرعي فهناك زراعات شتيل، ولقد فُتحت وعانتهما في بلد واحد.

«الموائد»: كمسؤول عن الأوضاع الاقتصادية في اليمن، كيف تمت معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور بعد أزمة الخليج؟

محمد سعيد العطار: كما تعرفون كان دخل اليمن من العملات الصعبة من تحويلات اليمنيين في الخارج، يصل إلى ١.٢ مليار دولار وقد وصل أحياناً إلى ١.٥ مليار، توفلت هذه التحويلات بعد عودة اليمنيين العاملين في السعودية ودول الخليج، وبالإضافة إلى أن هذه العودة والتي قدرت بـ مليون يمني شكلت في حد ذاتها مشكلة، لأن الحكومة أصبحت مسؤولة عن توفير المأكل والسكن وزاد على ذلك ما قلته سابقاً من تخفيض المساعدات والغروض العربية والغربية وكان علينا أن نواجه هذا التحدي الكبير، والحمد لله استطعنا ذلك، فلم يكن لدينا مجاعة مثلاً حدث في دول مجاورة، ولم تحدث تظاهرات، وتعلّوت الجماهير مع الحكومة لتجاوز الأزمة، التي

اليمن عدة مؤتمرات وطنية، ومنها مؤتمر خمر الوطني، ١٩٩٥ ومؤتمر الجند، بالإضافة إلى مؤتمرات أخرى، لقد كانت هذه الأحزاب مختلفة مع الحكومة وتريد برنامجاً بديلاً. الحكومة تقول أنا في الحكم، فهي لا تشارك في حوار وطني قراراته تصبح ملزمة للحكومة، فهذا غير مقبول، فهناك برنامج للحكومة برنامج البناء والإصلاح الذي تقدم به رئيس الوزراء، وإذا كانت ثمة وجهات نظر لتعديل بنود أو تغيير بعضها، فلا مانع لدينا فلتقم مناقشة ذلك، أما البحث عن سياسات جديدة في هذا المجال، فهذا غير معقول، نحن مستعدون للتصديق مع جميع الجهات، تمهيداً لهذه الانتخابات وللسنا مستعدين لتغيير مجمل سياسات الحكومة.

«الموائد»: هل تعتقد أن اليمن قد تجاوز الآثار السلبية لازمة الخليج؟

محمد سعيد العطار: لقد كنت من الذين ذهبوا لتسليم رسائل لبعض رؤساء قادة دول الخليج وموقفنا واضح، نحن لم تكن مع الاحتلال بالقوة العسكرية ولم تكن مع فرض نظام سياسي على دولة أخرى، كان موقفنا منذ بداية مؤتمر (الفيصلين) أب في القاهرة، على أن يكون الحل في الإطار العربي ولكننا لم تكن قطعاً نشجع العراق، أو معها في الاحتلال، لقد كان موقف اليمن واضحاً وصريحاً، ولقد أراد البعض أن يظهر أننا ضد الكويت، وما حصل كان قصداً وليس عن سوء فهم، أرادوا أن يهملوا اليمن هذه المسؤولية ولم يكن هذا هو موقف اليمن، وبعد كل ما جرى، جهات عديدة بدأت تشعر بأن اليمن ظلم في هذه القضية، مثل دول السوق الأوروبية المشتركة، وزار اليمن رئيس جمهورية ألمانيا، وفرنسا تلمعت موقف اليمن منذ البداية، واليمن أبداً لم يشاركه لا من بعيد أو من قريب في الموقف ضد دولة عربية ونحن في اليمن لن ننسى ما قامت به المملكة العربية السعودية وما قدمته من مساعدات لتحت دوراً مهماً في التنمية اليمنية، وإن ننسى ما قامت به المملكة العربية السعودية وما قدمته من مساعدات ومشاريع، كل ما بيننا هو أخوة وجوار وتلفهم، ولست ضد الكويت أو المملكة، والإيام المقبلة ستحسن ولقد شرحنا موقفنا



المصدر : الجوائد
اللبانية

١٩٦٣ أكتوبر ١٩٩٣

النشر والخذ مات الصحفية والعلومات

التاريخ :

جاءت بعد شهر من قيام الوحدة وتوحيد ادارتيهما
المختلفتين، فكان هذا انجازاً حقيقياً
«الموارد» وماذا عن الاكتشافات البترولية الاضية في
اليمن؟

محمد سعيد العطار لقد بدأت الاكتشافات البترولية
في عام ١٩٨٦ في منطقة مارب ونحن نصدر يوميا كميات
محدودة تصل في المتوسط الى ٢٢٠ ألف برميل من حوض
«مارب الجوف» وعدنا ٢٢ شركة تعمل من امريكا وفرنسا
وبريطانيا، واليابان، وكوريا وبعضها وقع عقودا معنا
لبناء حربي الخليج، لان لديهم معلومات بالاقطار
الصناعية تؤكد ان اليمن لديه كميات معقولة من البترول
بالاضافة الى اهمية البحر الأحمر كمقصد للتصدير، بعيدا
عن التوتر المستمر في الخليج، وهو يمثل خطا سريعا
ومباشرا واما لتصدير البترول، بالاضافة الى الاستقرار في
اليمن، ونحن متفائلون ولكننا لا نبالغ مثلما تفعل بعض
الصحف اليمنية. ولا نعتقد ان البترول «عصا سحرية»
لحل المشاكل الاقتصادية فالامر يعود الى تنمية شاملة،
واليمن حقق معدل تنمية وصل الى ٧٠ بالمائة في العام رغم
الاكثريات المحدودة وهي نسبة عالية لم تتحقق الا في
اليمن، وهو من اقل الأنواع ولكن هناك كميات ضخمة من
الغاز بعد قطر، وهناك مفاوضات عديدة للاستغلال،
وطليات للتصدير، ولكننا نفضل في هذه المرحلة
الاستغلال المحلي

«الموارد» وماذا عن اجراءات اعلان عدن منطقة حرة؟
محمد سعيد العطار: لقد انتهينا من اعداد القانون
الخاص به وهو معروض على مجلس الوزراء لاتخاذ قراره قبل
عرضه للمناقشة امام مجلس النواب وقد كلفنا شركة
استشارية لوضع دراسات تفصيلية عن هذا المشروع
والاهم من ذلك هو القرار قانون الاستثمار في اذار مارس
الماضي، وبدانا في تلقي طلبات استثمار في اليمن من
راسلالي يمني مغرب، ومن العرب والاجانب وصلت
قيمها ما بين ١٤ و ١٦ مليار ريال يمني. وتصل بالنسبة
الرسمية الى حوالي مليار دولار

القاهرة: اسامة عجاج



اليمن: شكوك حول موعد الانتخابات وديموقراطيتها

صنعاء - عبد الوهاب المؤيد

كبار المسؤولين اليمنيين يؤكدون، علناً، أن الانتخابات التشريعية العامة في اليمن ستجري قبل نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، أي قبل انتهاء الفترة الانتقالية. لكن عضواً في اللجنة العليا للانتخابات، يرى أن الفترة المتبقية غير كافية وأنه إذا جرت الانتخابات قبل نهاية الشهر المقبل فإن ذلك سيكون على حساب حقوق الناخبين وديموقراطية الانتخابات. وأنهي السيد عبدالله سلام الحكيمي عضو اللجنة العليا للانتخابات، باللائمة على اللجنة العليا لإعثارها الوقت في المناقشات الهامشية، على حد تعبيره. وقال في حديث نشرته صحيفة «الأيام» التي تصدر في عدن، «إن مدة شهر ونصف الشهر مضت منذ أن بدأت اللجنة أعمالها، وهي حتى الآن لم تبدأ بعد الخطوات الميدانية، وربما يعود ذلك إلى أسلوب عمل وإدارة أعمال اللجنة، وفي رأيي أنه كان بالإمكان أن ننجز أكثر مما أنجزناه لو توفرت الجدية والحماس». وهذا هو أول حديث من نوعه لعضو من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات منذ تشكيلها في أواخر آب (أغسطس) الماضي، حيث التزمت الصمت حيال كل ما يجري في داخلها من أعمال تفصيلية بصفة خاصة. وأوضح الحكيمي ضيق الفترة المتبقية لاستيعاب أعمال الأعداد للانتخابات، وقال: «إن مواد الأحكام الانتقالية (في قانون الانتخابات)، قد أجهزت اللجنة العليا تخفيض المدد المحددة في القانون بفرض إجراء الانتخابات في موعدها. إلا أن تخفيض المدد إلى النصف على سبيل المثال، لن يسمح لنا لإجراء الانتخابات في موعدها». وحذر من آثار تخفيض المدد، لما له من انعكاسات سلبية، «إذ لن يكون بمقدور العدد المناسب من الناخبين تسجيل اسمائهم وممارسة حقهم الانتخابي... ونحن اقسمنا اليمن على أدائها بنزاهة وحيدة، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ما تبقى من الفترة الزمنية».

ويرى عضو اللجنة العليا (عن اتحاد القوى الشعبية) أن تأخر أعمال اللجنة لا يعود إلى العامل الزمني فقط، «لكن ما حدث خلال فترة الشهر والنصف المتبقية، أن الوقت أهدر أهداراً مريباً في مناقشة قضايا هامشية، بل وبدأ في بعض الأحيان أن هناك اعتماداً لتعطيل اللجنة ومطالبة أعمالها، ونحن مستعدون للمساهمة أمام الشعب ليعرف أين مكان الخل ومن المسؤول عنه!». وعن رأيه في تمديد فترة الأعداد للانتخابات، يقول الحكيمي، إن هذا الأمر مرتبط بقرار سياسي وأن مهمة اللجنة الفنية بصفة، وإن اللجنة لن تتحمل وحدها مسؤولية التأخير، وأضاف: «إذا كانت عملية إجراء انتخابات حرة ونظيفة (...) تتطلب تمديد الفترة شهرين أو ثلاثة شريطة أن يتم الإعلان عن موعد الانتخابات في إطارها، فاعتقد أن ذلك سيكون لصالح العملية الديمقراطية». واشترط في هذه الحال «أن تكون اجتماعات اللجنة العليا علنية ومناقشة للرأي العام». وحول ما إذا تمت الانتخابات في هذا الوقت «الضيق جداً»، هل يتوقع لها أن تكون عادلة ومنظمة؟ أجاب بقوله، «بكل تأكيد، لن تكون عادلة ولا نزيهة ولا ديموقراطية، لأنها ببساطة، لن تتيح الوقت الكافي أمام أكبر قطاع من الناخبين، لتسجيل اسمائهم وممارسة حقوقهم السياسية والانتخابية...». ويعمل التأخير باعتقاده «أن هناك تهرباً سياسياً أو حزبياً لاستبعاد نسبة كبيرة من الناخبين من العملية الانتخابية».



المصدر : الوسط المنبرية

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٥ ١٩٩٢

من جهة ثانية، حددت اللجنة العليا للانتخابات توزيع الدوائر الانتخابية (٣٠١ دائرة)،
على المحافظات الثماني عشرة في الجمهورية اليمنية، كالآتي:
- امانة العاصمة ١٨. عدن ١١. تعز ١٢. إب ٢٨. صنعاء ٣٦. الحديدة ٢٤. حجة ٢٢. دمار
٢١. حضرموت ١٧. لحج ١٢. البيضاء ١٠. سعدة ٩. المهويق ٨. أبين ٨. شبوة ٦. مارب ٣
المهرة ٢. الجوف ٢. ويأتي التوزيع على أساس الكثافة السكانية بما يقرب من ٤٧ ألف نسمة
للدائرة الواحدة. بناء على مجموع عدد السكان الذي سبق أن حددته اللجنة العليا بقرار
منها، في ٢٨ ايلول (سبتمبر) الماضي، من نتائج التعدادين السكانيين في اليمن لعامي
١٩٨٦ في الشمال و١٩٨٨ في الجنوب، إضافة الى نسبة النمو السنوية سنوياً. فكان المجموع،
٧١٢ ١٤ ٢٦٠ نسمة =



المصدر : الحرق الأوسط (اللدنية)

٢٥ ٤٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

وزير الإسكان اليعني في حوار ساخن مع

حصلت على مسكني بحكم وظيفتي كمراقب جوي فضل محسن على حق في تاجير منزله في عدن

● مشروع الإصلاح الاقتصادي يتضمن تعويضات للملاك بشكل عادي
● نريد أن يجتمع المالك والمنفعون والدولة لتعهد بتأييد ما يتفقون عليه

أجرى الحوار:
عبد الله حموده

هناك ثلاثة أسباب تجعل من محمد سلمان - وزير الإسكان اليمني - شخصية يختلف حولها الكثيرون، فهو من ناحية - وزير للإسكان، الذي تشدد أزمته في مختلف المحافظات اليمنية، وتعتمد بصورة أكبر في المحافظات الجنوبية والشرقية، بسبب مشكلات العلاقة بين أصحاب المساكن المزمعة والمتقاضي بها، التي تعتبر من تبعات عهد النظام الاشتراكي بالاضطر الجنوبي السابق.

ومن ناحية ثانية فإنه وزير جنوبي الأصل، وغضو بارز في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، كما أنه أحد المستقيمين من عقارات الدولة، ومن ثم فإنه يتحمل مسؤولية مباشرة في قضايا الإسكان الخروجة، ويعتبر طرفاً شخصياً، إلى جانب كونه طرفاً رسمياً فيها.

أما الناحية الثالثة فتتمثل في شخصيته التي لا تهيب المواجهة أو تراجع عنها، خاصة بعد أن أصبح هو شخصياً طرفاً فيها، في ظل ظروف

ضشت الإدارة وتقسفها، وإطبات الام، والهجمة الإرهابية التي تتعرض لها قيادات الحزب الاشتراكي بدا القاذبا - حول هذه القضايا حصيها - باستفقال ودي من جانب، وفي ختامه كانت درجة حرارة النقاش قد ارتفعت، فعلق على ذلك بقوله «كانت الأسئلة استغزائية، ولكنك تدرس الموضوع جهداً، ولم يكن هناك بد من الاجابة». ويذكر على أن يكن لقائنا الأول بداية للقاءات متعددة، فوجدته كذلك، لأن الحديث دائماً له بقية.

كان من الطبيعي أن يبدأ الحوار بعرض خلفية مشكلة الإسكان في جنوب اليمن وأبعادها السياسية، وتضمنت اجابته على سؤال حول قسائين الإسكان رقم ٢٢ لعام ١٩٧٢ كسيما من الاجتبارات الاقتصادية والسياسية في صورة متكاملة فقال «القانون صدر في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، فقد انفق منها عدد نتجة لإغلاق قناة السويس بعد حرب ٥ يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧، وانقطع عائد خدمات السفن في اليمن، كما ترجعت بريطانيا عن وعدنا

بتقديم معونة قيمتها ٦٠ مليون جنيه استرليني بد الاستقلال، كما أن اليمن الجنوبي - في ذلك الوقت - كان محسوبا على الكتلة الشرقية، فتعرض لمصوغ عربية تمثلت في ملف المعونات الاقتصادية»

وأضاف في «الحالة الاقتصادية كانت متدنية سواء من حيث دخل الدولة أو دخل الفرد، إضافة إلى تدفق هجرة الوافدين من المحافظات الداخلية على عدن، التي أصبحت عاصمة للدولة الجديدة، فكان ذلك اقتبال على السكن، بينما كان عدد المساكن قليلاً. فرجع تجار المساكن لاجاراتهم، ولم يكن هناك من خيار اسم الدولة سوى تخفيض رواتب العاملين وتخفيض الاجارات وتخصيص اوضاع القلائد بتكليفهم من الأرض، فصدر القانون، وكان سبباً في تلك الظروف، حيث لم يكن اسم النظام سموا أن يتعالج اوضاعه الداخلية بوسائل داخلية. بلحذاً، لأن القواات المسلحة - رغم التسليم السوفياتي الجماني - كانت تستهلك جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة. وأوضح أن حركة المعادن توقفت تقريباً بعد هذا القانون - فيما عدا



المصدر : الشرق الأوسط (الطبعة)

٢٥ ١٩٩٢

للنشر واخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

وعده هؤلاء الناس ليست وارفة، نحن نتكلم عن ملكية هؤلاء الملك، واعادتهم لهم، فيصير ملكيات هؤلاء الملك الذين يرفع صوته ضد الطعام والادوية - كما تقول لورنا التي عدنا - يسكن اينما هم في مساكن ملكها لهم الدولة، عندما كانت تابعة لها.

فيلا امتدتها ان لديه ٣ اولاد، وانهم حصلوا على ٢ منزل، ولكنه ظل يطلب منزل واحد كان يجره وامته الدولة، فهل تقدم الدولة بإخراج ابناته من المنازل الثلاثة، التي تعرضت عن المنزل الواحد الذي يطلب به على العكس - نحن نتعامل مع ابنه كموالدين بنين، بحق لهم ولغيرهم الحصول على السكن.

لما الملك الذي يظن ان هناك تحايلا على مساكن الدولة لتسليم مسؤولين، فهذه مساكن دولة يستطيع النظام العالي مثلا في حكومتهم يتناقل هذا الموضوع ليري ما اذا كان هناك تحايلا، وما اذا كان كل مواطن من المواطنين الذي لديه عقد انتفاع للسكنى قبل الوحدة.

● اريد ان انتقل الى نقطة اخرى تحديدا انطلاقا من السؤال السابق، يقال ان بعض المسؤولين حصلوا لانفسهم وللاربابهم على بعض هذا المساكن بأسعار وزميلة، عندما صدر قانون التملك.

● لا اعني التملك هنا، وانما اركز على عبارة "بأسعار وزميلة".

عندما نتكلم عن التملك، نعني بذلك ان كل من يتملك ان يد ان يدفع ثمن هذا المنزل، في عام ١٩٨٢ اصدرت الدولة قرارا بان كل المنازل التي كان ايجارها دينارا واحدا او اقل يتم تسليمها للمواطنين مجانا، ولم يكن هناك في ذلك الوقت شيء اسمه وحدة او اعادة اعمار او اي شيء من هذا القبيل.

وفي عام ١٩٨٠ اتخذ قرار تسليم المساكن على اساس املاك محددة - نوع ١، ب، ج، بعض ان توضع في الاعتبار الفترة الزمنية الانترافسي للمساكن، والفترة التي يتوقع ان يستمر السكن خلالها، وفيها، وفيه الاجراء لها في ذلك الوقت، وضغوط الاجراء بطول فترة العمر الانترافسي، فإذا كان العمر الانترافسي ٥٠ سنة، وتم استعمال المنزل ٢٠ سنة، يكون التعويض على اساس القيمة الاجبارية خلال ٢٠ سنة للتقنية، متصويا في ٢٥ لقيمة قيمة الارتفاع في الاسعار ايضا.

ولكن الشجار والمطالبة الذين يهتمون النظام، يعترضون على ذلك لانهم يريدون تسعير المنزل حسب قيمته في السوق الآن، وليس بالسعر

الحقيقي من الدولار، وكان على النحو التالي:

● ولكن الملك الذين امتعت املاكهم - بعضهم امتداد الملك - غير راضين عن هذا التعويض، لانهم يعتقدون ان التعويض مواقع باراض يؤدي الى نقلهم من مواقع شميخة داخل المدينة الى مواقع اقل اهمية خارجها، واذا اخذ هذا التعويض صورة سندات، فإنهم يشكون في مصداقية دفع هذه السندات، وموجه عام فإنهم غير مقتنعين بعدالة التعويض.

هناك بعض الملك الذين كانوا مهاجرين خارج الاراضي اليمنية (خارج اليمن الديمقراطية سابقا) ويعرضهم خارج اليمن بشكل كامل) يريدون ان يتم معالجة القضايا من خلال نصفية حسابات مع النظام السابق، وليس عبر معالجة موضوعية، ولكن بقية الملك - الذين ظروا في عين داخل المحافظات الشمالية - هؤلاء تجاوبوا كثيرا معنا وبعضهم قدم مذكرات بتسليم الاراضي التي يطلبونها، وموافقتهم على مبدأ التعويض.

ولكنني اقول ان المسألة تأخذ اتجاها آخر - اذا كان البعض يريد ان يصلي حساباته مع النظام السابق، فهذه مسألة سياسية، ولا نستطيع ان نرغمهم على القبول بمبادئ سياسية هم يريدون تصويتها في ايمانهم، اما اذا كان السبب موضوعيا، فلما اتضح ان تم لقاء بين المتغيب والمال، ليس عبر الدولة بل بينهم كمتغيبين، ومال، ويتناشوا القضايا، والحلول التي يرى انها انسب فإن الدولة تستمع.

● هل تقول انها تصفية حسابات لان بعض الملك يشيرون باصصايع الانتهاص الى بعض المسؤولين، ويقولون انهم تحايلاوا للحصول على صياح وعقارات من ذلك المؤسسة - او كانت مملوكة للمؤسسة؟

● موضوع لثبات والناس كانت تابعة للدولة وتحولت الى مساكن لبعض المسؤولين هذا لا يمس التجار من قسوتهم او من مفسدتهم، لان هذه العمليات كانت تابعة للدولة، وبالتالي ملك لبعض العناصر التجارية وبعض المواطنين بشكل عادي، وكل من كان يسكن في مدره ولديه عقد انتفاع هناك منزله بعض النظر عما اذا كان مسؤولا او غير مسؤول، بل ان بعض هذه العناصر كانت من الناس الذين ظروا على عداد كامل مع الدولة السابقة من الخارج، ولكن اسرهم في الداخل منتقلة بهذه المنازل.

فعلمية الربط بين منازل حكومية

المساكن التي انشأتها الدولة، اعتمادا على تحويلات الغزيريين، والساعات المحدودة التي كانت تعمل من البلدان الانترافكية.

وذكر انه كانت هناك محاولات لمعالجة وضع قانون الاسكان في جنوب اليمن قبل الوحدة، في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، وطرحنا أفكار ترمز بين الاراضي البيضاء، القائمة للتوزيع او لإعادة الى الملك، ويمكن الدولة، وير السكن الشخصي الذي يعتبر شيئا محظوظا، لانه يعنى الاستقرار العسسي والاسري، بسبب الارتباطات الاجتماعية القوية على البقاء في السكن لفترة تصل الى ٢٠ عاما.

واكد ان حوالي ٩٠ في المئة من المساكن المزمعة كانت موزعة يوم صدور القانون، وفي التي يتطرق عليها هذا القانون، بعد استعمال السكن الشخصي، وأبعد طرح الموضوع مرة اخرى بعد الوحدة، لكي يتم معالجته على اساس ٢ مبادئ أساسية.

● اعادة الاراضي المزمعة للملك، وتوزيع الاراضي التي استعملتها الدولة على الفلاحين، وتعويض الملك او ارضيهم المزمعة، او اعادتها الى الملك وتعويض الفلاحين باراض مملوكة للدولة.

● اعادة المساكن التجارية او الشبكات الحكومية التابعة للدولة الى اصحابها الاصليين.

● تعويض الملك من المساكن التي تقيم فيها أسر على اساس مبدأ التراضي، بمعنى انه يجوز للمستأجر ان يحصل على التعويض مقابل اخلاء المسكن وتسليمه الى الملك، وقد طلب كثير من السكان ذلك.

واوضح ان التعويض يتضمن تقديم قطع من الارض، اعادة البناء عليها، والاخرى تباع بمبلغ كبير، مع إعطاء تكاليف البناء، وأضاف انه تم الانتهاء من جميع القضايا تقريبا في محافظات شبيوة وحضرموت وباب المرحل والوعدة، في ما عدا نسبة ضئيلة لا تتعدى ١ في المائة، وفي عدن تمنا شروطا طويلا في ما يتعلق بوضع المحلات التجارية، ولم تنق الا قضايا التعويض للمحلات السكنية، التي تم الاتفاق مع الاخ الرئيس والاخ رئيس الوزراء على اخلاء بعض المعسكرات، داخل مدينة عدن، لتكون منازع للتعويض، وأما ان تتم الاجراءات سريعا فهي تنفيذ هذا المشروع.

بعد ان اكمل الوزير اليمني تقديم هذا العرض العام لوضع قضية الاسكان في جنوب اليمن، بدأ الجزء



للنشر والإذاعات الصدفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ - ١٩٩٢

بمبالغ رفيعة حتى لا يلاحظ أي شيء انتقاضي أيجاراً؟ هل من المنطق أن افلق منزلي في عددن، والتسقل أن صنعنا، وأعمل في صنعنا، ولا أسمح لأحد بتأجير منزلي، حتى يقال عني أنني لم أؤجر لأحد؟

صاحب هذا المنطق الذي يحاول أن يصفى حسابات سياسية مع النظام، هو نفسه يؤجر لنا منزله في داخل صنعنا، فكيف يصمم علي أن أؤجر منزلي في عمن مقابل أن يؤجر منزله في صنعنا؟

● إذا كان الخلاف بين وجهتي النظر قد وصل إلى هذه الدرجة، فهل هناك كل توصيفي لهذه القضية، أم أن القضية تعتبر متعقبة.

الحلاف حول ما؟

● الخلاف حول القيمة السوقية للقيمة التي تم التملك على أساسها، وهل سيحافظ المظهر في ذلك؟

في رأيك أنت إذا ما أعطيت هذا المجال للحوار، هل يحد لأحد أن يقوم ببيع أي ممتلكات مواطن هو يسكن فيها بالفعل على أساس قاعدة أن السوق الحالي يحقق سعراً أعلى؟

بإمكانهم الاحتجاج بأنهم يكونوا طرفاً في طوعا بابتقال الملكية إلى الدولة في ظل تلك الظروف.

هذه مسكة تتخلف - أستاذ - بعني لو أنني بعت لكم منزلي في وقت صهيئ مستعسر منخفض، ثم ارتفع السعر بعد ذلك، هذا أمر عادي، لأنني قبلت بالمسعر في ذلك الوقت، ولكن في تلك الحالة لم أكن طرفاً.

السؤال هو أن الدولة في التي اتخذت القرار، والدولة في التي باعت العقار، ولكن هذا السعر لا يمكنه أن يتعكس على التحويض. فالمواطن الذي تبيع منزله وتملك لمواطن آخر لا يتعكس على التملك على التحويض المستقل، لأن ذلك شيء آخر يختلف عن التملك هنا كمواهب اشتريت من من الدولة بالسعر اللقدر حسب السعر الافتراضي لهذا المنزل بسعر اليوم، والدولة مفوضة على قاعدة سعر اليوم، فاتجاه زيد من الناس الذي تملك منزله للمواطن عبيد من الناس لا يحد في ضمن التملك، لأن ذلك يحد في الدولة (الملكية للمنزل وقت التملك) والمواطن ولكن سعر تعويض الملك عن منزله هو سعر آخر أقره قرار مجلس الرئاسة،

التملك يتم على قاعدة أن الأشخاص الذين يقيمون في منازل صدفية لفترة طويلة، ولديهم عقد أيجار لفترة طويلة يحق لهم أن يملكوها، وقد شجرتك أيضاً القواعد التي تم على أساسها تحديد ثمن المنزل.

فضملم محسن كان يسكن في الموقع الذي يوشون إليه في كريت منذ ما قبل عام ١٩٧٠، يعني أنه كان يسكن في هذا الموقع منذ أكثر من ٢٢ سنة، لم يدخل إليه حبيبتاً، ولم يكن يفكر عندما سكن فيه قبل ٢٢ سنة أن هذا المنزل سيكون له، بل سكنه لأنه كان منزلاً فارغاً، وسكن فيه حينها كمواطن

أيعني هذا أن الفخاسير الفرنسية تركته ولم يطرده منه؟

نعم تركه وخرج من البلاد قبل الاستقلال، وبالتالي عندما سكنه فضل محسن سكنه مثلي أي مواطن عادي، وكان يمكن أن يسكنه أي شخص آخر، بل أن بعض الأفراد اليمنيين الجدد سألوا في عمن لديهم منازل الفضل الأكبر من منزل فضل محسن، لأنهم سكنوها بعد الاستقلال، في ظروف اتاحت لهم ذلك، ثم تملكوها، وهذا شيء طبيعي.

ولذلك الحال بالصدفة للمنزل الذي يتحدث عنه البعض فهو منزل كان تابعاً للدولة، القام به بعد الضباط في سلاح الجو السرياني، وأنا بحكم عملي في مصلحة الطيران المدني، بعد الاستقلال، كمراقب جري سكنت بدا منه، وكنت حينها ولخمس سنوات سابقة أسكن هذا المنزل محسباً بحكم وتغيرتي، بعد أن حلت محل الصايغ البريطني، الذي خرج من موقعه في العمل، وتم التملك وفقاً للقاعدة التي تحدثنا عنها، ولكني لم أؤجر منزلي، واعتبر تأجير المنزل حقاً لأي مواطن، ونحن انتقلنا من عدن إلى صنعاء، وانتقلنا معنا أسرنا، واستأجرنا منزلاً في صنعاء، نتفع لنا الدولة أيجاراً، ولكننا ندفع فواتير المياه والكهرباء والمستلزمات الأخرى، ولا يعال أي شيء مما كانت الحكايات. ترك منزلي في عمن مارياً لجود لا يقال شيء أنني أجرت منزلي، وإن كنا نستأجر منازل في صنعاء لعدد كبير من المسؤولين.

ومن الطبيعي أن من حق الذي يملك منزلاً أن يستعمله أن يؤجره، ونتيجة للادبال الهائل على المنازل من الشركات الأجنبية والمغربيين والتجار، يمكن أن تؤجر منزلك بالمبلغ المناسبة التي تراها أنت، فهناك مكاتب صغيرة لا تتجاوز غرمت بالشارع الرئيسي في العملا تؤجر بمبالغ تبدأ من ١٠ آلاف دولار، فما بالك بتأجير منزلي مطروفاً لأي شركة أو أي مواطن أو تاجر يستأجره مني. هل أقوم بتأجيرهم

الافتراضي للبناء، فانت تعرف عندما سكن هناك ندره في المنازل يختلف سعر المنزل (أي يرتفع) بكم الظروف التي تتوفر فيها المنزل، ففي بريطانيا يختلف سعر العقار عن سعره قبل سنتين نتيجة لتأهب أسعار العقارات في البلاد، ولكن إذا حدثت نهضة اقتصادية سيحدث الحال، وربما يصبح سعر المنزل عشرة أضعاف السعر الذي يجرى به في اليوم - ليس هذا صحيحاً؟

لأن المواطن يسهون بشهون النظام في اليمن الديمقراطية بأنه باع المنازل بأسعار رخيصة ومرتفعة، ونحن نقول أن هناك ظاهراً دولياً لتضخم الأسعار يأخذ في اعتباره معدل الاستهلاك سواء كان للتسريات أو الطائرات أو أي شيء، وعندما يتم تصفية أي عقار أو مبنى يحدد هذا عن طريق مؤسسة مصرفية، وفقاً للأسعار والأسعار الافتراضية لها، وكل البيوع بالمزاد العلني يختلف، فإذا اردت أن تحول الممتلكات إلى بيع بالمزاد العلني، يتعين عليك أن تقلل خسارتها أو مكسبها.

نحن عندما نتحدثنا هذا الوضع ناقشناه في إطار النظام الدولي المتعارف عليه في سعر المنزل في العمر في الفترة الزمنية المثالية، وشرناه في ٢ حتى نأخذ في اعتارنا الزيادة في الأجر خلال العشرين سنة الماضية ولكن التاجر يحدد أنه بعت بسعر زمني يفرض في ظل الأزمة السكنية الشائكة وعودة اللاجئين، والاقبال الهائل على المنازل مما أدى إلى ارتفاع السعر.

وعكس ذلك كانت أسعار السيارات القديمة داخل من مرتفعة لاصمودية الحصول على سيارات جديدة نتيجة لعدم الاستقرار من الخارج ولكن مع دخول سيارات المغربيين انخفضت أسعار السيارات إلى ما هو أدنى بكثير من سعرها الافتراضي في السوق.

● بمننا نتحدثنا إلى نقطة جديدة، فهناك اهتمام موجه لكم شخصياً، ولوزير الشؤون السيد فضل محسن بأنكم حصلتم على مبان سكنية حكومية بأسعار منخفضة لا تلتصق وأقاربكم وأنصاركم، ويضرب مثلاً في هذا الشأن بيان وزير الشؤون حصل على فلسطين كاشاً مملوكتين لانتوان وريس، التاجر الفرنسي بلسن مسره ه آلاف دولار، وأنه يؤجر مباناً حالياً لأحدى الشركات الوطنية العاملة في اليمن حالياً مقابل ه آلاف دولار شهوياً، فكيف تردون على هذا السؤال؟ كما سبق وشرحت لك فإن نظام



على الإيجار وبين البيت والبلديات، تصل في حجمها إلى ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف دينار، بينما هو عمليا في العمارة بحسب مبلغ ٢٠٠ ألف دينار، فهل أحاسيس على مبالغ الصراخ بسمير انذاك في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢

العملية في كيفية إعادة النظر في عملية وحدة وطنية، وتشمل الدولة لتغطية كل ما يكون تسبب في إهدان صور للذين في فترة معينة، هذا امر واضح وبالتالي يجب ان يعالجه، ولكن اذا كانت المسألة هي فتح الملفات بسبب الصراع وتصفية الحسابات السياسية، فهذه مسألة أخرى

من مستخدمين للاحتكام، هل يمكن اذا انجزنا حل مشكلة ٢٠٠ - ٥٠٠ ألف تاجر مالك بيتك ذلك على حساب ٦٠٠ - ٥٠٠ ألف أسرة تمتلكه ومتنقعة بالنازل. هل هذا سيستغل الوحدة الوطنية هذا سؤال مهم، لأن بعد ذلك ستتربط عليه الأنظمة بكل مقاييسها، ما هي أعمالها التي قامت بها وكيف

يتم فتح ملف بعد ملف.. الملف السياسي، الملف الاقتصادي.. الملف الاجتماعي.. الملف العسكري.. وغيره، ولكننا طرح قضية مختلفة، هي ان الوحدة نتاج لنظام متكامل كانا في الشمال والجنوب، وان ٢٢ مايو (أيار) جاء لوضع نظاماً جديداً وهيكلية جديدة لهذا المجتمع، طرح مبادئ ومبادئ على الساحة للعمل، أما لعمدة لشدة حيال تجديداً إلى الماضي ان نسمع لنا بالتحرك خطوة واحدة إلى الأمام.

● يمكن ان يفسر الملاك ذلك على أنه حساسية للمكاسب التي تحققت في الماضي.

عندما انكم عن المكاسب، فإنني اتكلم عن الاستقرار بديل التي اقول ان كل الحلات التجارية والحكومية التي تملكها الدولة تعاد لتجار الملاك، وهي احد المكاسب اذا افترضنا هذا القول، ولكننا نقول عودة الأراضي وتعويس المتنفعين، لأن الأرض يسيل التعويض عنها، وهي أحد المكاسب.

بل يكون على أساس العمر الاقتصادي الفتي على قاعدة أسعار اليوم، وليس على قاعدة العمر الاقتصادي للمبنى بالأسعار التي تكلفتها وقت البناء.

● اتمن الآن تتكلمون من وجهة نظر قانونية ومن وجهة نظركم في عدالة التمييز، وأما اريد ان انظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، ففي ظل موقف هذه الصورة، اذا كان هناك ملاك غير راضين، فليس ذلك سيؤثر على اقداسهم على الاستثمار في الجبن، او اذا كانت لديهم اموال أخرى في الخارج، فإنهم قد لا يغيثونها إلى النيس ومن مصلحة الجبن ان تعاد هذه الاموال إليها لاستثمارها داخل البلاد، وهذا ليس بالضرورة حلاً قانونياً، ولكنه حل سياسي.

بما يستلزم الموضوع هل المطر ان يعود إلى فتح ملفات الماصي شمالاً وجنوباً لكل قضاياها، يرمي هل نعتبر ان الوحدة مناسبة لكي يتسجل كل مواطن مله ويطلب يتحقق يرى امسأله منذ ٢٠٠ - ٢٠ سنة؟ هل نحن عندما نتحدث عن الوحدة وابعاد الدولة الجديدة ببيكيتها وشرعيتها الجديدة، هل بالضرورة يبدأ بفتح كل ملفات الماصي منذ ثورة ٢٦ سبتمبر (البلد) وبعد الاستقلال في المص الديمقراطية لكل ما جرى وبالتالي يجب تصفية كل هذه الملفات، اي بمعنى ان للمواطن الذي هرب من الضرب إلى

الشمال، او من الشمال إلى الجنوب، وحصلت له اهدان، يجب ان تصفى اوراقه اولا؟ قبل ان نقول أننا نبنى دولة جديدة، او ان نتعامل مع شرعية مولية جديدة تتطلب ان تكون هناك خطوات من جانب كل الأطراف للوصول إلى نتائج ترسخ بها.

سأستمع جديد، اذا كان اليبغ هو فتح ملفات، فإن ذلك سيفتح لنا ملفات عديدة جداً شمالاً وجنوباً، سواء كانت الأراضي المصادرة أو الأراضي التي اخذت أو مهت وملازل دكت، او مثلاً اخذت من الفير، وهذا يعني ان هذه الملفات لن تتجه على الإطلاق، ويعدا الانسان بحاسب ذاته من جديد.

وأحد الأسئلة هو ان البنية التي كانت تبني عام ١٩٥٢ كانت تكلفتها ٣٠٠ ألف دينار، حصل المالك على هذا المبلغ كقرض من البنك، وعليه حالياً ديون للبنك، وبنون للأراضي، واستمرت هذه الديون حتى تم تأميم الساية عام ١٩٧٢ في صورة صرائت



العالم اليوم
القاهرية

المصدر :

٢٥ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

القيادي اليمني جاز الله في حديث ساخن لـ «العالم اليوم» :

نعم اليمن يعيش في خطر حقيقي لا أجد ما يجمع بين

«الاشتراكي» و«الاصلاح»

أجرى الحوار في صنعاء - مجدي الدقاق :

والديمقراطية ويمتدحون عل
الاستقرار والتنمية وهم أيضا
الذين يرفضون دولة النظام
والقانون ويريدون إبقاء اليمن
جزءاً على مستوى الثقافة والقيم
واعتقد أن مشروع الوحدة
يتعرض لخطر كبير وما زال يعيش
في خطر ولكن لسبب ثلثة في أن
المشروع في النهاية سينتهي.

■ «العالم اليوم» : هل تشير
بوضوح إلى أنه من الممكن حدوث
انتكاسة في مشروع الوحدة؟

■ جاز الله عمر : الآن
استطيع القول أن ميزان القوى
الحالي يميل لصالح القوى التي
تقف مع المشروع، لكن إذا لم
تستيقظ هذه القوى وتوحد
موقفها وتصل لادراك متساو
للخطر تبقى امكانية حدوث هذا
قائمة.

■ «العالم اليوم» : هل يمكن أن
تشهد البلاد حرباً أهلية مثلاً؟

■ جاز الله عمر : اعتقد أنه
لن يترك القوى الوطنية هذا
الخطر وأن مشروعها يواجه بقوى
لهيها الامكانيات والخبرة والسلاح
أكثر شيء ممكن.

■ «العالم اليوم» : إذن لماذا لا
يدعو الحزب الاشتراكي لتساقف
هذه القوى؟

■ جاز الله عمر : لقد دعونا
إلى ذلك وهناك العديد من القوى
الوطنية والقومية واليسارية
بإمكانها أن تتحد وأن تنقد هذا

جاز الله عمر أحد أبرز الشخصيات السياسية في
اليمن الآن وهو عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي
اليمني الذي يشارك «المؤتمر الشعبي العام» في حكم
النزاد ويشغل جاز الله عمر عضوية المجلس
الاستشاري الذي يتبع مجلس الرئاسة اليمني ويعتبر
جاز الله عمر - الذي يتمتع بمصداقية لدى كافة الأحزاب
اليمنية - أحد المفكرين البارزين داخل الحزب الاشتراكي
الذي يشهد تحولات فكرية وسياسية ضخمة. «العالم
اليوم» التقت بالقيادي اليمني وأجرى معه هذا الحوار
الذي تطلق فيه لكافة القضايا السياسية في بلاده.

العربي، لهذا نحن نعتبر أننا كسرنا
القاعدة وتجاوزنا السائد والمرحلة
الانتقالية التي تعيها البلاد الآن
هي محارلة لتثبيت الشرعية
الاستوردية لانتقال المرحلة
الاستقرار ونحن في معركة حقيقية
ضد الذين يستثمرون كل مخلفات
التخلف لآشارة العقبان في وجه
مسيرتنا التي تهدف لتثبيت الوحدة
والديمقراطية.

■ «العالم اليوم» : من تصدق؟
■ جاز الله عمر : يجب أن
تعترف بأن المشروع الذي أقنعه
ليس مقبولاً من كل القوى
والتيارات السياسية فهناك قوى
ترفض الديمقراطية وتصادمها،
واعتقد أن هؤلاء الذين يقومون
بأعمال العنف هم يستثمرون في
الأساس على مشروع الوحدة

■ «العالم اليوم» : في البداية
مما هي رؤيتك لأحوال البلاد وهي
مقابلة على انتهاء الفترة الانتقالية
وتتسعد لاجراء أول انتخابات
تشرعية في تاريخها؟

■ قال : لقد تحقق في اليمن
مشروع كبير غير متوقع، لقد أقيمت
دولة جديدة في المنطقة، دولة
موحدة، وكان السائد في العالم
العربي هو التجزئة ومزيد من
التجزئة، لقد صار اليمن الذي كان
يخرب به المثل في التخلف ووطنا
واحدا يتمتع بالديمقراطية ويعيش
تعددية سياسية حقيقية وبه حرية
صحافة وحرية تكوين الأحزاب،
أي أصبح ليسياً وطن ييشر
بمستقبل أفضل لأبنائه ويطمح في
أن يكون له مركز سياسي
واقتصادي وثقل مهم في العالم



المصدر : العالم اليوم الالكترونية

٢٥ ٢٠٠٢

التاريخ : للنشر واخذ مات الصحفية والاعلومات

والإختلاف دون أن نصل بالبلاذ
لحافة الخطر. ■ «العالم اليوم: الإصلاح
يقول أن خلافه معكم ينور حول
الدين والشرعية؟

■ «جار الله عمر: هم يقولون
ذلك ويحاولون التحدث باسم الدين
وهذا الحديث لا أصل له، فخلافتنا
حول قضايا الدنيا وليست حول
قضايا الدين... الدستور وقراره
كان موضع خلاف هم اعترضوا
على الحريات المساواة ونحن لم
نجد مبررا لاعتراضهم على هذا
باسم الإسلام فالإسلام ليس
كذلك، ويجب التأكيد أن قطاعا
رئيسيا من العلماء يعترضون على
سلوكهم وعلى لجهون للتكفير
والتشهير وعلى استخدامهم
للمساجد لأغراض سياسية.
وعلى سبيل المثال كانت قضية
التعليم مثارة بشدة وكان رأينا مع
بقية الأحزاب وبعضها أحزاب دينية
تضم علماء دين بارزين أنه من
الهم أن يكون هناك منهج موحد
للتعليم وأن المعاهد العلمية يجب أن
تندمج مع بقية المدارس ولا ينبغي
أن تبقى لها ميزانية منفصلة وإدارة
منفصلة وأن تبقى خارج سيطرة
وتوجيه الدولة ويعتقد فيها الطلاب
بامتيازات تفوق زميلهم في المدارس

يمكن أن تطيح بكل شيء وقد تصل
بنسبة لا شيء ولكن الإشقاء في
«المؤتمر لا يتسلطون
والإشتراكي هذا الرأي ويعتقدون
أن القضية ليست بهذا الحجم
وجله سهل وهي قضية مالوفة
■ «العالم اليوم: لماذا يركز
حزب الإصلاح هجوما على
الحزب الاشتراكي.. وجهه دون
الأحزاب الأخرى؟
■ «جار الله عمر: اعتقد أن
على الإشقاء في الإصلاح الأجابية
على هذا السؤال ولكن ينبغي
التوضيح هنا أنهم يلعبون نفس ما
يفعله اترابهم في الوطن العربي هم
يدعون للصدام في الداخل، والصدام
هو منهجهم في كل مكان من
أفغانستان مروراً بالجزائر وحتى
مصر.

ولو اطلعت على خطباتهم
وبياناتهم وصحفهم سوف تجد
كلماتهم النارية التي تطلق ويلفت
اقصى مدى ولم يخلوا علبنا
بشيء حتى التكفير ودعوة الناس
إلى التسوية!! وهذه في رأيي هي
الارضية التي تؤدي دائما وتمهد
لسفك الدماء.

ويقدر ما انتقد واغير عن اسف
لهذا السلوك، اكسر بهوتهم لهم
بالتمسك بالحوار والرسول لقاعدة
للتنافس السلمي وليس امل في أن
يتدخل العقلاء في حزب الإصلاح
لتوجيه سياسة حزبهم بطريقة
سليمة تحافظ على الرأي والرأي
الأخرى حتى تترك حيزا للاتفاق

المشروع بل وتسعى لتطويره على.
المستوى العربي حتى تضمن له
البقاء واعتقد أن هذا هو الشرط
الأخر للنجاح.

■ «العالم اليوم: ألا ترى أن
استمرار التحالف مابين «المؤتمر»
والاشتراكي ضمانا أخرى مهمة
لنجاح؟

■ نعم نحن نعتبر استمرار
التحالف بين الحزبين الكبيرين
الحاكمين ضمانا أكيدة للاستقرار
ونجاح مشروعنا ولكن هذا
التحالف يهاجم بشدة وتريد القوى
المنافسة للمشروع تخريب هذا
التحالف وانهاء العلاقة بين
الحزبين.

■ «العالم اليوم: هل نجحت في
ذلك؟

■ «جار الله عمر: اعتقد أنها
حققت قدرا لا بأس به من النجاح،
والعلاقات بين الحزب الاشتراكي
والمؤتمر يحيطها العديد من
المشكلات التي ينبغي حلها.

■ «العالم اليوم: ماهي أبرز
هذه المشكلات؟

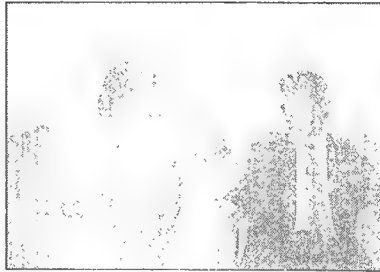
■ «جار الله عمر: أبرزها أن
المؤتمر والحزب لم يصلا بالسرعة
المناسبة لاتفاقات محددة حول
كيفية التعامل مع الآخرين وكيفية
التعامل أيضا مع مشكلات المجتمع،
فمثلا الحزب الاشتراكي يعتبر
قضية الأمن قضية خطيرة وإنها



المصدر : **العالم اليوم**
القاهرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٥ شهر ١٩٩١



جار الله عمر اليوم
حديثه مع مديوب
العالم اليوم

للتحديث وللتنهضة مشروع الدولة الحديثة أي الدولة الديمقراطية النامية العربية المستندة للقانون والدستور المواطنين فيها متساوون في كل الحقوق والواجبات وأمام القانون، أما الإصلاح كله مشروع آخر هو مشروع يرمي للإبقاء والحفاظ على الوضع الراهن بل والعودة للماضي، ومع هذا لا يمتن أنسا نقتلع فرض الحوار مع الإصلاح، نعم نسعدهم للحوار لكن هم يريدونه حوارا سرياً ونحن نأشرهم أن يكون علينا ليعلم به الجميع هدفنا تحقيق تعايش سلمي في البلاد ووضع قواعد للتنافس السلمي والاحتكام لصناديق الاقتراع ونقل نتائجها وأن يقبل الجميع الديمقراطية كنظامومة متكاملة لهم وعليهم.

■ «العالم اليوم»: هل أنت متفائل بإجراء الانتخابات ونزاهتها؟

■ «جار الله عمر»: اعتقد أنها لن تؤجل وستجرى في موعدها وإذا أراد الحزبان الحاكمان إجراهما في نزاعة فسيتم ذلك. واعتقد أن أي تأجيل للانتخابات سيكون له آثار سلبية وسؤف يلحق الضرر بمشروع الوحد-

الأحري، ولنا أن هذا يشاق مع المعدالة، ثم إن ليس هناك مبرر لإقامة مدارس حزبية ومؤسسات تعليمية يسيطر عليها حزب بمفرده هذا يعني تقسيم التعليم في البلاد وأن تنال الأحزاب الأخرى بنفس الشرء فالناشور الجديد أراد أن يلحق كل المدارس التسابعة للأحزاب وفرجيد التعليم ومناهجها في إطار توسيع الأسرة والوزارة المختصة إذن لم تكن هناك قضية خلاف حول الدين فالقانون أكد على أهمية استئوار مدارس تتخلف القرآن الكريم ودعم اللغة العربية، والمشكلة كلها كانت سياسية ومالية وإدارية وصراعاً حزبياً يتعلق برغبة هؤلاء لأن يبقى لهم مؤسسات تعليمية تابعة لهم ونمت سيطرتهم.

■ «العالم اليوم»: هل يمكن أن يقبل الاشتراكي تحالفاً مع «الإصلاح»؟

■ «جار الله عمر»: التحالف أو التنافس في الانتخابات له قواعد وحتى أقبل التحالف مع الإصلاح فلا بد من وجود برنامج مشترك يجمع بينهما، وحتى الآن لا يجد «الاشتراكي» ما يجمعه مع الإصلاح بل اعتقد أن هناك مشروعان متعارضان لدينا مشروع



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

الصدر :

العالم اليوم
القاهرة

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٢ ٢٢

احتفال تأجيل الانتخابات الرئاسية بنسبة ٥٠٪

□ تقرير يوحى صوب الشكوك

أقل من شهر وبينا أهد التنازل للبراق المستورى الذي جدد منه الرئيس البنى على عبد الله صالح إزاء تأجيل الانتخابات الرئاسية في موعدا المحدد يوم ٢١ نوفمبر القادم، لكن فوات الرأى أصبحت فروح الان احتفالات تأجيل الانتخابات بنسبة تجاوز ٥٠٪

الأسباب كثيرة، بعضها قنى واقتصادى يرجع الى تضرر اللجنة العامة للانتخابات برئاسة القاضي عبد الكريم الكروشى عن إنجاز مهامها كاملة، خاصة ما يتعلق بتقييم الدوائر الانتخابية، وأعداد قوائم الدائى، وتحديد الدوائر الانتخابية بالإحراق على الانتخابات، وتحديد ربوع اليمن على مرحلة واحدة وفي يوم واحد، ولحق بلب الطعون في صحة اللجنة الناخبين والرشحين، تأخر وضع القوانين الخاصة بقيام اللجنة العامة للانتخابات بتأدية مهامها القانونية.

وكانت عملية تعديل لجنة الانتخابات قد تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الأحزاب الجديدة، حين رأت أنها تكاد تقتصر على الحزب الحاكم، وإزاء الأمر الشعبي العام والاشعاعى، الأمر الذى يحقق بالضرورة مصالحها الانتخابية، واستبقاه فيضتها على السلطة بعد إجراء الانتخابات.

كما يدور مسروق الديمقراطية والتعددية وبسبب تداول السلطة سلمياً. وإزاء تلك الضغوط اتفق على توسيع وعاء الدائى الانتخابية في عضوية اللجنة وفقاً للمعيار الشعبية النسبية لأحزاب الحكم والمعارضة، حيث ضمت اللجنة ١٧ عضواً ومن الحزبين الكبارين فيها ستة أعضاء.

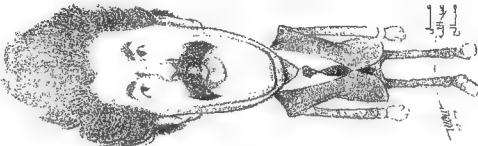
لكن حين بدأت اللجنة بعملية أعمالها كان الوقت المحدد قد مضى عطلة ولم تقدر في موقف يهله من إعلان مسئوليتها واتخاذها الإجراء على إجراء للوكالة الانتخابية والسماح بنسب الدائيات الانتخابية

والانتخابات الرئاسية التي تدرج لم إحكاما ومريضها كونه تسبق إجراء الانتخابات. وبينما يمكن حضور حضور المقرب على إجراء الانتخابات في موعدا على تأجيلها للفترة الانتخابية حسماً للصراعات الحزبية والمزايا السياسية ودرءاً لأزدي من الثغرات الأمنية والتدخلات الخارجية وهو ما دعا الرئيس على عبد الله صالح إلى زيادة لجنة الانتخابات

لتميز إنجاز أعمالها قبل الوقت المحدد للتحول إلى الإخلاء على سمر أعمالها وتقليد الصواب التي تحولت الانتخابات إلا أن الحزب الاشتراكي وقضى أن يتسارعه في مناقشات لجنة الأحزاب والقطاعات الجماهيرية واكتفى أن يكون مجرد مراقب، بينما شرع عدد من قيادات إلى التفكير في إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدا، سواء على ضوء تضرر إنجاز لجنة الانتخابات مهامها، أو بدعوى التسبب الأمنى وازدحامها مخفى وقت كاف على وضع الخطة الأمنية التي اقترها مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس الشعب موضع الاعتبار.

وبينما أن الحزب الاشتراكي أصبح على قناعة بأن مد الفترة الانتخابية يحقق له المزيد من المكاسب السياسية والشعبية، ويتيح له فرصة التنازل التام من حدة الضغوط التي يتعرض لها من قبل حزب المؤتمر الذي يلح على تسريع الدائى، كما يمكن فيه معالجة الانتقادات والاعراض الانتخابية التي تعرض لها خلال مؤتمره العام الرابع، ودرء موجة الانتقادات الشعبية لقراره حكمه التاموية السابقة للقطر الجنوبي من اليمن.

في كل الأحوال لا يستطيع أحد من الرأى أن يتنبأ أن تأجيل الانتخابات الرئاسية في اليمن سوف ينسحب شملة تشاور الـ ٥٠٪ لكن من المؤكد أن يتم حسم إجراء الانتخابات في موعدا أو تأجيلها هذا الأسلوب دون إبطاء تحسب للبراق المستورى.



علي
علي الله
صالح



المصدر : الشرق الأوسط (الندنية)

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٢ ٢٢

استكمالا للإجراءات وضمانا للنزاهة

الانتخابات خباياات اليمينية في يناير وجهود حزبية للوفاق الوطني

عقد من لطفي تظاهرة أكدت مصانير حزبية مغلقة لـ اليمينية الأوسطة أن تاجيل الانتخابات المقبلة عدة شهورين أصبح مؤكداً، وأن من المقرر إجراءها في شهر يناير (كانون الثاني) المقبل، وأعلنت في اللجنة العليا للانتخابات مشروع قراراً عن نتائج أعمالها إلى مجلس الوزراء خلال الأيام المقبلة المقبلة، يتضمن جدول الأعمال الجوانب الانتخابية، وتحديد يوم الاقتراع، بعد أن تلتزم من تقديم البراءة.

وأوضحت المصادر أن تأجيل الانتخابات أصبح ضرورة استكمال الإجراءات الفنية لإتمام عملية إيداع الأصوات بصفة رسمية، وأنها، خاصة بعد أن امتدت إلى أسابيع طويلة في الحملات بين المؤيدين الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، الكردي في السلطة، بعد توصيل اللجنة الوزارية للجنة من أعضاء في يناير، إلى حلول بطلانها القانون قبل حوض الانتخابات.

وقالت مصانير حزبية من الحزب الاشتراكي لـ «الشرق الأوسط» إن اللجنة الوزارية ستبحث مختلف علي مسلم البيض ناشئ الرئيس اليمني

استكمالاً للإجراءات وضماناً للنزاهة



روزنامه
استقلال

المصدر :

٢٢ ٢٥ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خريطة الاستقلال

نسى اليمين

■ الزنداني للتحريض والاخوان للسيطرة الخفية

■ استبعاد الشيخ الأحمر من المناصب وراء
زعامة حزب الإصلاح الإسلامي!

■ الماندون من أفغانستان يطلقون الرصاص على
قيادات الحزب الاشتراكي

يوسف الشريف

يكتبه من صنعاء :



المصدر : **دعوة**

القاهرة

١٩٩٢ - ٢٢

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

الداخلية والخارجية إذا قدر له الوصول إلى الحكم وسلطة القرار لكن دون جدوى
ويستكن الشيخ عبد المجيد الزنداني في منطقة جديدة ذاتية بالعاصمة صنعاء ، وبهتة السبه بالغة المنجبة بأنواع السلاح والحفرة بالرواد والمريدين الذين ينتشرون القتل بين يديه والاستماع إليه والشكر به .

ولا يحرم الشيخ الزنداني في فتواه الدينية مطيع القتل لا هل نفسه أو أتباعه باعتدائها عادة أهل اليمن ، بحوته منها لا مغبيا ، رغم مضاره الصحية ، والاجتماعية وفيما عاين الوقت ، واستنزافه للدخل القومي ، وقد فتن فضيلته حملة شعواء على قانون التعليم الموحد لدولة الوحدة الذي أنهى نفوذ المعاهد العلمية ، التي كان التيار الإسلامي يشرى على إدارتها وتحويلها . وتوجد أعضاء مجلس النواب بسوء التصرف والمقلب إذا والمقاومة على إنجازاته . وقال انصاره من لوني منابر المستأجر إن الله سوف يعاقب أهل اليمن بشبح الأسماء التي يعتصمون عليها في الزاغة وأسباب الحياة إذا لم يتكفلوا على منع كارتة إجازة قانون التعليم .. وأجيز القانون بإجماع الأصوات وسلطه المحر مرارا كما لم يحدث منذ سنوات بعيدة ! على أن الزنداني رغم أنه يمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح التيار القليل والجساميري الغالب ، لكن تقل القيادة التنظيمية والسياسية والفكرية مقصورة على جماعة الإخوان المسلمين التي تمارس بفكر الجماعة في مصر وزعيمها المرحوم الشيخ حسن البنا .

ولمثل جماعة الإخوان المسلمين - رغم محدوديتها النسبية الدينامي العقلاني النشط والمغالل داخل التيار الإسلامي العريض في حزب الإصلاح ، وينتقي إلى هذا الفصل مجموعة المقلين والمتعلمين الذين تلقوا دراستهم في مصر ،

في لقائي معه .. بإدراى الداعية الإسلامي الشيخ عبد المجيد الزنداني زعيم التيار الأصولي في اليمن قللاً : ظلمتنا يا رجل عندما اتهمتنا على صفحات « روزاليوسف » بالهتاف والإرهاب . بينما يمثل نصيلنا التيار الإسلامي العريض المفلطح على مختلف القوى السياسية الجادة والشريفة ، وبيننا حوارات وقواسم مشتركة حتى مع الحزب الاشتراكي - بعد أن تخلص عن نهجه الماركسي - هل مصيد أنزليد العملية الانتخابية والسياسية الأملنى ونزاهتها الديمقراطية في إطار الوحدة الوطنية . هل تعلم أن بعض التيارات الإسلامية في اليمن أصبحت تكتفينا وتتهمنا بالمروق عن الدين الصحيح ، فقط لأننا نؤمن بالديمقراطية ، نؤمن بالمشهدية ، ونؤمن بتداول السلطة ، ولأننا لا ندمي وحدنا . الحاقلة ولا نصعد على إسلام غيرنا ورايه واجتهاده ؟

قلت له : إن ذلك هو رأى خصومكم الذين يهتمونكم بالهتاف وتكبير السلاح وديورات التدريب المستري التي كانت تنظمها المعاهد العلمية للطلاب والتلاميذ وتصعد نفوذكم المال والاقتصادي في الداخل ، وعلاقتكم بالخارج عبر التنظيم الدولي للإخوان المسلمين أو غيرهم من القوى العاصمة في موضع قدم ونفوذ في اليمن ! قل : البينة شرعا على من يدعى علينا ، وتلك أساليبهم - سبهم الله - للنس الانتخابي وتشويه الصموة الإسلامية من قبل خصومها المحليين والدوليين !

علنا حاولت أن استبين منه موقف ورؤى التيار الإسلامي أو البرزنج الذي يتبناه في معالجه للمعكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات



روز اليوسف القاهرة

المصدر :

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ من شهر ١٩٩٢

كانت السبب المباشر في تسحب أهم الزعامات القبلية من الحزب وهو الشيخ عبد العزيز الشيف شيخ مشيخ قبيلة بكيل يدعى . إن شفه لم يكن في محله حين انضم إلى حزب الإصلاح باعتباره منقلا اليك وإصلاح لحوائها التي تصحها الأحزاب في الداخل والخارج خاصة على صعيد معالجة أزمة الخليج . وأعلن عن تفرقه في زعامة حزب جديد في إطار الصيغة القبلية الإسلامية .

على أن السلطة السياسية في اليمن وخيارها الديمقراطية ليست مضمورة على التيار الإسلامي الذي يترجمه الشيخ الزنداني فحسب ، فهناك العديد من التيارات الإسلامية المختلفة له بتوجهاتها ومذاهبها وانتماءاتها الخارجية في مقدمتها :

المسلمون : يزعمه الشيخ مقل بن هادي الوائلي . وقد دأب هذا التيار إلى تكفير حزب الإصلاح يدعى لاعتقاده لبدأ الرأي والرأي الآخر عبر حواراته وتحفظاته مع العلمانيين تحت شعار الديمقراطية الكليانية .

جماعة بن كين : يزعمه أسامة بن لادن وهو شخصية لم تكن معروفة في الحياة العامة وينتمي إلى منطقتي حضرموت . وهي أقرب إلى فكرها وأسلوبها من جماعة التكفير والهجرة في مصر . التي تكتم لجميع الجماعات القبلية . وحيث تتواصل وليف جماعة بن كين مع الثورة الإسلامية في إيران على أرضية المذهب الشيعي . وتضم رموزاً من غلاة المذهب الزيدي والمروفيين بدلائهم للثورة اليمنية من تدمير خلافة أئمة بيت حميد الدين .

حزب الحق : وهو تنظيم شيعي مستقل يزعمه مجد الدين المؤيدي . حركة التوحيد والصل الإسلامي : ويتزعمها

وبينهم عدد كبير يحتلون مناصب حكومية رفيعة . ويتكاسم زعامة تيار الإخوان المسلمين الأقرب إلى تيار الترابي المفلوحي عبد الوهاب الأنسي وفارس السلف وهما من الذكاء والمهارة السياسية الأمر الذي يفسلان معه إدارة شؤون التيار الإسلامي من وراء الستار . بهدف توسيع نفوذ الإخوان المسلمين تدريجياً . واستيفاء الزنداني مجيد داعية جماهيرية أشبه بأحمد ديدات . إضافة إلى قدرات الشيخ الزنداني الفلاقة على الإثارة والتحرير وهو ما يحتاج إليه حزب الإصلاح الآن لخوض المعركة الانتخابية وكسب الانتصار وتحرية خصومه السياسيين .

إلا أن الداعية السياسية وزعيم ما كان يسمى بالجمعية الوطنية سابقاً جاز الله عمر استطاع أن يترشح من الشيخ الزنداني اعترافاً قاطعاً وصريحاً بإسلامية الفكر وطروحات الحزب الاشتراكي الذي ينتسب إليه عبر إقناعه بالحوار الثلاثي مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يترجمه الرئيس على عبد الله صالح .

وتقول المصادر اليمنية المطلعة أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لم يكن ليفكر في إنشاء وزعامة حزب الإصلاح لو أنه لم يستبعد من قسمة المناصب العليا بين الدولة وبين شركاء الوحدة المؤتمر والاشتراكي . وحين أدرك أن اختياره مجرد عضو في المجلس الاستشاري لا يمثل التقدير المناسب لوزنه الوطني والقبل عبر دفاعه وقبيلته . حاسد . عن الثورة والنظام الجمهوري وصراعاها السابق مع الإمام أحمد حميد الدين والذي انكسر بإعدام والده وأخيه حميد واستيلائه رهيبة في قصر الإمام لمدة ثلاث سنوات . ومن هنا لجأ الشيخ الأحمر إلى اختيار المنصب الذي يرضيه عبر زعامته لحزب الإصلاح . لكن على ما يبدو أن خبرته السياسية والتنظيمية من جهة . والفردا التيار الإسلامي بشؤون الحزب من جهة أخرى .



المصدر : روز اليوسف

الطبعة الأولى

للنشر والخد مات الصحفية والعلومات

التاريخ :

١٩٩٢-٢٠٠٢

تستطيع «روز اليوسف» التأكيد على أن المتهمين بمحاولة اغتيال سالم صالح عضو مجلس الرئاسة من قبائل، شيوع، وقد تم القبض عليهم وهم رهن التحقيق الآن.

أحد المتهمين باغتيال وزير العدل السابق عبد الواسع سلام ويعمل سائق سيارة مجاهد الكوهال أحد زعماء الأحزاب الصغيرة، وقد لجأ بعد ارتكابه الحادث إلى قبيلة خولان.

معظم المتهمين بجرائم تفجير المباني التنصت التي تحدثت دويها هلالا دون أن يكون لها لأرمادية أو إسرائيلية من العاطلين والمرزقة مغفل عمولة مالية تدفعها جهات خارجية عن كل حدث. نائب وزير الداخلية كان قد أبلغ الدكتور ياسين نعمان بمعلومات حول احتمال تفجير منزله، وأغتيبه ولم يبلغ الوزير المختص إلا بعد وقوع الحادث.

اغتيال ومحاولات اغتيال عناصر الحزب الاشتراكي كانت تصفية لحسابات وصراعات سياسية من قبل مجموعة المعارضين لتكلم اليمن الجنوبي سابقا، وكان قد تم القبض عليهم وإعدام شحنة لشخص من هذه المجموعة عام ١٩٨٢ بعد اعتقالهم بمحلاتهم بالبحرين الأمريكية، أما المتهمون بالقتل وتصفية الحسابات فقد ثبت أنهم من البعثيين العلانيين من المخابرات وإسلام آباد.

المحرف أن اجتماعا كان قد عقد الأسبوع الماضي لإزالة أسباب التوتر والخلاف الراهن بين الحزبين حول الخطة الأمنية ووضعها موضع التنفيذ في ضوء المعلومات التي توافرت عن مرتكبي حوادث مسلسل العنف والإغتيالات السياسية والقوى الخارجية المؤيدة لهذه الحوادث. وقد ضم هذا الاجتماع الفريق على عبد الله صالح، وأعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ووزير الداخلية المسؤول عن الأمن الداخلي والخارجي، وحيث بات من المتوقع قريبا إجراء تفتيشات وتعيينات جديدة تشمل الأليات.. والمناصب الأمنية العليا، وشبكة القوات المسلحة والشعب في استقطاب الأمن وتوفير الضمانات الكافية لإجراء الانتخابات التمهيدية في موعدها.

السؤال إذن: هل يعود على سالم البيض نائب الرئيس والأمين العام للحزب والاشتراكي إلى صنعاء إيذانا بحدل الخلاف الأمشي وعودة التوافق والتسامح بين شريكي الحكم والوحدة؟ وروز اليوسف تؤكد أن الأسبوع الثاني من أكتوبر الحالي نهاية انعكاس البيض في عدن وعونته إلى صنعاء وخوض المؤتمر الاشتراكي، الانتخابات في إطار الانتماء أو التحالف لأن الخيار الجديد يعني تأجيل الانتخابات عن موعدها و... الفراغ للمحوري ■

إبراهيم بن الوزير أحد رموز طليعة السادة واليهوديين المروعة بولائها لعرض الإسلام السابق.

ويلاحظ أن التيارات والقوى الإسلامية في اليمن على تنوع مذاهبها ومذاهبها تتعرض الآن إلى عملية جذب واستقطاب شديدين ينتهض على مدرستها الآن كل من المذهب الشيعي في إيران والمذاهب الأخرى السائدة في المنطقة، غير التمويل المالي والمستندة الإعلامية في الخارج، ويبدو لذلك أن الاستقطاب الخليجي، إضافة إلى بروز قيادات ورموز كانت محسوبة في الماضي على قوة الثورة المضادة.. من هنا تارت الشبهات والشكوك في البداية تتهم بعض هذه التيارات الإسلامية بارتكاب حوادث التفجيرات والاغتيالات السياسية، بدعى إعادة عكاز الثورة والوحدة والديمقراطية إلى عهود الإمامة والطائفية، أو على الأقل إضعاف فاعلية وجهاهية الحزب الاشتراكي وإتهامه بالتركسية والعنصرية.

وفي الأسبوع الماضي توصلت لجهة الأمن بإعفل إلى القبض على معظم المتهمين، وتضاه فطحت أن نقل الحقائق في إطار ضيق من السرعة بين القيادات العليا في الحزبين الحاكمين إلى حين إعلان التفاصيل كاملة على الجمهور، وذلك أن بعض المتهمين ينتمون إلى قبائل قوية أو لجأوا إلى إطار الأعراف السائدة إلى قبائل أخرى طلبا للحماية، الأمر الذي يحتاج إلى الحكمة والتأنى لإقناع القبائل بتسليم المتهمين إلى سلطات الأمن مع كفالة ضمانات التحقيق مع المتهمين، خشية تداعي الأعراف القبلية لمناصرتهم ظللن أو متظلون بقوة السلاح، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكك الاضطراب الأمني خاصة في ظروف المرحلة الانتقالية الحساسة التي يجتازها اليمن إلى حين إجراء الانتخابات التمهيدية في شهر نوفمبر القادم، بلختصر شديد مراعاة لاسرية التحقيق



مطالبة بإجراء الانتخابات في موعدها

أحزاب المعارضة اليمنية تهديد بالعصيان المدني

عدن: من لطفي شطارة

الذي هدد على تشكيل الحكومة
تنتهيان في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني)
المقبل طبقاً لاتفاقيات الوحدة الموقعة
في ٢٧ مايو (أيار) ١٩٩٠، ولا يجتبر
المستور نافذاً إلا بعد انتخاب مجلس
نواب جديد، ومن ثم تعتبر الانتخابات
ضرورية قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

وقد شهدت الأحزاب اليمنية
المعارضة بالعصيان المدني والأضراب
العامة، خوفاً من الشراخ عن إجراء
الانتخابات، وقامت مذكرة بهذا الشأن
إلى الدكتور ياسين سعيد نعمان الذي
وعد بفتحها إلى هيئة رئاسة المجلس
للتاثير فيها، في حين دعا الرئيس علي
عبد الله صالح الأحزاب إلى ضرورة
استنهاض الهمم وحشد الطاقات
الوطنية في هذه المرحلة.

على الرغم من تواتر انباء تأجيل
موعد الانتخابات، اليمنية إلى شهر يناير
(كانون الثاني) المقبل، فإن الإعلان
الرسمي بهذا الشأن، في قرار لمجلس
الرئاسة. ما زال رهن التقرير الذي
سترفعه اللجنة العليا للانتخابات خلال
الأيام القليلة المقبلة، وتحدد فيه لائحة
الأشغال المطلوبة لاستكمال الإجراءات
الفنية لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.
والكن حزب للتجمع اليمني
اليمني الذي يتزعمه عمر الجابري، وهو
أكثر الأحزاب تشدداً في معارضته
للحكومة، أصدر بياناً أمس الأول، قال
فيه إن شرعية المجلس الاستشاري
الذي أنشأه مجلس الرئاسة،
وصلاحية مجلس النواب (البرلمان)



المصدر: **المجلة العربية**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٧ تموز ١٩٩٢

البيض: رجل لكل العصور!



لغني سالم البيض تاريخ في معاليز السياسة، وأوراله الشخضية تقول أنه لأحد جيد في الساحة الحزبية، ولا يمكن تجاهل نجاحه في القضاء على الصراعات الدموية التي عصفت بما كان يسعى جاهدة لثبوتها الديمقراطية الديمقراطية العنيفة قبل بدء أولى خطوات الوحدة الجديدة عام ١٩٩٠.

شغل البيض منصب وزير الدفاع ووزير الخارجية في أواخر الستينيات عقب استقلال اليمن الجنوبي، ومنذ تلك الفترة وهو لا يزال لاعباً على الساحة السياسية. خاصة بعد الصراع الدموي الذي شهدته عدن في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦، فقد انتهت هذه المسألة بصفحة جديدة من تطور عدن، حيث خرج السيد. وخرج على جناح علي ناصر محمد الذي كرر خارج البلاد. وخرج البيض المتصور وبنو بالتطور اليمني كرجل الحكم الأول. وشارك من أن البيض اعتمد نفسه من جناح عبد السلام اسماعيل. ولا بد من أن الخبراء في الشأن اليمني يقولون إنه لم يكن كذلك فهو مع الأقران والخبراء دائماً بعد أن تخرج الأول. أما قبل ذلك فلا أحد يعلم أن يلبس له موقفاً واضحاً، وهو قائم على الثورات الأكسية وخلاصة الطريقة لدية والعدالة.

وعندما رأى البيض حكمة نجاته من الموت خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب، كلفه من مهاد في الاختفاء والهرب حيث أن الناس حينئذ لم يثقوا به بعد، بل أراد أن يذهب. وبعد أن ختم قبضته على السلطة وأصبح الرجل الأول في اليمن.

باعتباره من ردة الدعاة للديمقراطية في اليمن، ويصنّفه من الأسس والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، والذهاب إلى البرلمان لتقرير مصير البلد، وهو يؤكد دائماً أن الوحدة قضية ومستقبل اليمن.

أما اعتكاف البيض الذي عاش الشهور الأربعة عشر بعد أن ترك منصبه ورفض كل وسائط الرجوع اليه، فيعتبر من أهم مظاهره في تاريخه السياسي، فهو يجرى الزعيم على عبد الله صالح وجريه في مؤتمر الشعب العام، وولوج بوزارة الدفاع عن السلطة بالعدلية زاهداً فيها، كما أنه يدين موقفه باعتباره احتجاجاً على أعمال العنف والتفجيرات التي استهدفت شخصيات بارزة في الحزب اليمني، وهو يجرب أكثر من عملون بجبر واحد ويساوي بطريقة واقعية مخيفاً موقفه الحقيقي.

القاهرة، مكتب المجلة.



المعارضة اليمنية تحذر من تأجيل الانتخابات الشرعية تنتهي مع الفترة الانتقالية واتهامات للسلطة بالتواطؤ مع العنف

عبد من لطفي شطارة

اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني - في تصريح له، «الشرق الأوسط» إن سيارة الحبيب المسمى التي طارت سيارته، أثناء توجهها إلى منزل صالح منصور السبيلي، عضو المكتب السياسي للحزب وزير شؤون العشرين - كانت تستهدف شخصياً، ول الحزب الذين ألقوا السيارة اعتقدوا أن الشريف كان يسبقه لأنه اعتاد التردد لزيارة السبيلي في المنزل الواقع في منطقة الحصة في وسط العاصمة صنعاء، وأصبح الشريف - الذي ينتمي إلى قبائل حوالة - إن قبائل بكل وصفي وحوالة وحاشد استجتمعت لمناقشة ما وصفه به «الوقائع التي تلتأت في محادثات ضد عدد من الشخصيات» منهم معاهد الجهالي - أمين عام حزب التصحيح الرضوي الناصري وعضو مجلس النواب - الذي قال أنه تعرض لمحاولة اغتيال يوم الأربعاء الماضي وأن هذا الاجتماع سيدعو إلى تشكيل لجان للتحقيق بالقيادة السياسية، وتسلمها مذكرة بهذا الشأن، مع تحديد فترة زمنية لا تتجاوز الأسبوعين لتقديم كافة الموردين في حوادث القتل والاغتالات السياسية إلى المحاكمة.

ويعلق المراقبون السياسيون على هذه الحوادث - التي لم تشر إليها الصحافة المحلية - بأنها تدخر في إطار الترويج الدعائي مع القرب موعد الانتخابات، خاصة أن المناقشة ستتركز فيها على الشخصيات وليس على الأحزاب، ويستبعدون أن يجازف أي حزب بالتورط إلى استخدام العنف لضعف الآخرين، في ظل الرقابة القوية التي بدأت تحكمها الأجهزة الأمنية لتقوية الأجواء المستقرة والأمن للانتخابات غير أن الشريف أكد - «الشرق الأوسط» - إن محاولة إهانة الأمن لمسيرته جاءت بعد ثلاثة أيام من الشهادة الكلامية التي حدثت بينه وبين وزير الداخلية المقود خالد مطهر القش - عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام - داخل قاعة مجلس النواب، عندما كان القش يقدم تقريراً عن الحالة الأمنية في البلاد إلى البرلمان، وصف الشريف بأنه مخالف للنظام الأمنية، ولديه قوة عسكرية وحراسات لا دلي لها.

أعلن حزب التجمع الرضوي اليمني - الذي يتزعمه عمر الجاهري، وهو أكثر الأحزاب اليمنية تشدداً في معارضته للحكومة - عن تمسكه بقرارات المؤتمر الوطني، ودعا هيئة مؤثر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية - الذي عقد بدعم من المؤتمر الشعبي العام أخيراً - إلى الانضمام للمؤتمر الوطني، ووضع صيغة موحدة لإنقاذ البلاد من الدكتاتورية والمهاجمة للقبيلة، وأكد البيان الذي أصدره التجمع أمس الأول: إنه بانقضاء يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، تنتهي شرعية المجلس الاستشاري وصلاحيه مجلس النواب الذي صادق على تشكيل الحكومة، وكذلك اتفاقية الوحدة المؤقتة في ٢٢ مايو (أيار) ١٩٩٠، ومن ثم لا يعتبر الدستور نافذاً إلا بأشباح مجلس نواب جديد، كما تنتهي صلاحيه اللجنة العليا للانتخابات، المزمرة بإنهاء عملها قبل انتهاء الفترة الانتقالية، ولكن محمد سعيد عبد الله (محسن) - نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - تقدم بمذكرة إلى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) الجاري، أيد فيها استمرار مباشرة مجلس النواب لسلطاته الدستورية، وقال إن مجلس الرئاسة يملك الحق في ممارسة صلاحيته دستورياً، ولا يتطلب أي توقيض أو إعلان، ويذكر أن الرئيس اليمني أشاد - في لقائه مع ممثلي الأحزاب المشاركة في مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية أمس الأول - إلى أن مجلس الرئاسة ينتظر النتائج التي ستعبرها إليه - خلال الأيام المقبلة - اللجنة العليا للانتخابات، حول الحصول الرضوي لإجراء الانتخابات، ليعم بموجه تحديد يوم الاقتراع وما وكل سلامة ونزافة الانتخابات، ودعا الأحزاب اليمنية إلى ضرورة استنواض وحشد كل الطاقات الوطنية، في هذه المرحلة التي تتطلب تضامناً جهود كل القوى الوطنية، وللمحافظة على الولاء الوطني والأنجاز الديمقراطي.

وعلى مسعيد آخر أكد عبد الله الشريف - عضو

میں نے اپنے آپ کو بھلا کر دیا

مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء مشغول نصفياً

والى جانب القلق والترقب هناك السؤاال الرئيسى ماذا بعد ان تنتهى الفترة الانتقالية؟ وكيف سيكون حال اليمن؟

صنّعاء: حسن أبو طالب





من الصعب الاجابة عن تساؤل كهذا دون معرفة السيناريو او الوسيلة التي سيتم بها الخروج من ملقن الانتخابات اليمنية قبل حلول ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل وهو اليوم الاخير في الفترة الانتقالية. ويعد توقع سيناريو ايا كان بمثابة ضرب من التجويز لأن القضايا الكبرى مازالت مفتوحة على كل الاحتمالات، وإرث تلك القضايا مستقبل العلاقة بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. صحيح ان هناك من يشير الى وجود اتفاقات بين الحزبين الحاكمين او على الأقل بداية تعاملات على بعض مخارج ما بينهما من خلافات، الا ان القضايا الملحة تبدو اكبر بكثير من الاتفاقات غير المحددة المعالم، ويكاد يكون الفتح الرئيسي هو موضوع بقاء نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن او عونه الى العاصمة صنعاء، فإذا كانت هناك اتفاقات جوفرية فإنها بالطبع ستسبب موضوع العودة واعادة احياء دور مجلس الرئاسة بكامل هيئته، أما اذا كانت الأمور تسير على وتيرتها من شد وجذب ومحاولات الضغط والضغط المضاد، فإن موضوع العودة يظل بعيدا بعض الشيء.

عودة نائب الرئيس

قبل الحديث عن عودة نائب الرئيس وأمين عام الحزب الاشتراكي المشار في السلطة يبدو طبيعيا التساؤل عن الدوافع التي حدث بالنائب الى الاعتكاف في مسقط رأسه للكل عاصمة حضرموت فترة من الوقت ثم مواصلة الارتفاع عن العاصمة صنعاء، لدة اخرى وصلت الآن الى ثلاثة اشهر، وفي وقت تواجه فيه اليمن كتحجيرة سياسية في الوحدة وفي التعددية السياسية وكشعب واحزاب سياسية وكسلطة خيارات صعبة للغاية، وممكن صوغها ان تفصيل خيار علي لا يبدو امرا مستحيلا في ظل غياب احد الشركيين الرئيسيين، ولعل هذا الوضع للمعد والتداخل هو ما دفع الكثير من الاحزاب والتهنئات السياسية اليمنية الى ان ترى في غياب نائب الرئيس نوعا من تجميع الموقف السياسي، بل وتهدد الوضع الى الانفجار غير المعروفة نتائجها، وقد زاد من حدة الامر انه لا يوجد تفسير رسمي واحد لاعتكاف علي سالم البيض في المكلا ثم في عدن الآن، وتقتصر بالتفسير الرسمي ذلك التابع من مصادر مسئولة سواء من الحزبين الحاكمين معا او ابي منهما على حدة، او من

الرئيس علي عبدالله صالح، او من اي هيئة او مؤسسة سياسية اخرى في اليمن. وبالطبع فإن غياب التفسير الرسمي والمفتح فتح الباب امام الكثير من الاحتمالات والتأويلات، ولم تقتصر تلك التأويلات على صحف الحزبين الحاكمين وتصب بل شاركت فيها كل الاحزاب تقريبا، فضلا عن المقالين التي يجتمع فيها اليمينيون يوميا على اختلاف مواقفهم وشرائحهم الاجتماعية، والتي تعد بدورها مناجاة للقليل والقال، والصحيح والفاقد من الاخبار والحكايات. اضافة الى ما سبق فقد وضع للقاصي والداني معا ان هذه المرة ليست عابرة كالمرات السابقة، والا فاذا فشلت كل محاولات الوساطة اليمنية والعربية معا.

ومعروف ان محاولات للوساطة قام بها وجهاء حزبيين من اليمن سواء من الحزبين الحاكمين او من امثال مجاهد ابو شوارب الذي اشار عبد الله حسين الاحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح ان وساطته كانت تنقل الى جانب حزب البعث حزب الاصلاح وقبلة شخصيا ايضا وذلك حرصا على الاستقرار في البلاد، ولم تقتصر الوساطات على مسؤولين يمينيين ولكنها شملت ايضا وساطة اسرئيل عراقي كبير والرئيس الفلسطيني عرفات.

تفسيرات حزبية

في ظل هذا الجو العام تكاثرت الاتهامات والتطبيقات، وهناك ما يشبه الاجماع بين الاحزاب على ان استمرار هذا الوضع له جوانب وتاثيرات السلبية بعيدة المدى، وأنه نتاج للطريقة التي تمت بها عملية الوحدة قبل عامين ونصف العام، ومن اكثر الاحزاب تأكيداً على هذا المنحى هو حزب رابطة ابناء



المصدر : المجلة الشهرية

٢٢ تموز ١٩٩٢

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

اليمن والمعروف اختصاراً برأي وقد تضمن البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة للهيئة المركزية للحزب والتي عقدت حديثاً إشارة صريحة إلى أن الانهيار في مؤسسات الدولة السياسية هو بسبب الخلاف المستمر على المناصب والتماسات، وأن مجلس الرئاسة شبه مجمد بسبب تغيب نائب الرئيس ومجلس الوزراء أصيب بالشلل التصفوي بسبب مقاطعة وزراء أحد الشركاء في الحكم. ومن هنا كان تدهور الأمن وبغياب السياسة الخارجية التي ترعى المصالح المشروعة للدولة، وفقدان المواطن حقوقه، وسيادة التسيب والأعمال، ورأي البيان الختامي أن من أسباب ووسائل مواجهة هذه الحالة أن يعلن

نائب الرئيس عن الأسباب الحقيقية التي دفعت للامتناع عن أداء واجبه الرسمي. لا سيما إذا كانت تلك الأسباب تتعلق بمصالح عامة. لأن نتائج تلك الخلافات أن يتحملها الزمان الحاكم وجمعا بل الوطن كله. ومن التصريحات المشهورة لرئيس حزب الرابطة عبدالرحمن الجفري أن تركيبة الحكم هي السبب وراء مثل هذه الأزمات وهذا الجمود العام في البلاد، لأنها تركيبة خلاف وشقاق وليست تركيبة وفاق

■ رأي الحزب الاشتراكي

أما بعض المصنوعين على الحزب الاشتراكي فيرون أن هناك خلافات عميقة مع الشريك الآخر، وأن تلك الخلافات وصلت إلى مرحلة شعر فيها نائب الرئيس بأن استمرار وجوده في صنعاء قد يساعد على مزيد من تعقيد الوضع، وأنه وجد المخرج المناسب في الذهاب بعيداً عن العاصمة بعبء إثاعة الفرصة لصاصرة تلك الخلافات إلا أن الشريك الآخر أي المؤتمر الشعبي العام والذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح نفسه، وجد أن هذا الأسلوب، أي الاعتكاف بعيداً عن العاصمة بما يمتنع من تجديد مؤسسة مجلس الرئاسة عملياً ودين سياسياً انذار. يمثل وسيلة ضغط وليس فرصة للحل، ومن جانب واحد أن تجاهله هو الأسلوب الأمثل، وبالتالي ممارسة

سبب الانهيار الأمني والسياسي هو الخلاف على المناصب وكيفية تقسيمها

البعض متهم بتعطيل المؤسسات الشرعية فيما يتهم الآخرين بالاستعلاء

ضغوط مضادة أكثر وأكثر على الحزب الاشتراكي، والذي وجد نفسه محاصراً، وقد أثار هذا الوضع صعوبات إضافية على قيادات الحزب التي انقسمت بدورها آراء تقسيم اعتكاف أمين عام الحزب بعيداً عن العاصمة. ومن خلال حوارات مع عدد من قيادات الاشتراكي هناك اتجاهاً أحدهما يبرر لعلي سالم البيض استمرار بقائه في عدن لحين الانتهاء من دراسة كل الملفات المفتوحة مع المؤتمر الشعبي العام، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن وجود علي سالم البيض يمكن توظيفه في عملية مصالحة وتنسيق شاملة حول كل المواضيع كالتمسك في الانتخابات القادمة والتعديلات المقترحة في الدستور ومعالجة الوضع الأمني وغيرها من القضايا

أما التيار الأثافي فيرون أن بقاء علي سالم البيض بعيداً عن العاصمة قد أحدث خسائر معنوية لأنه أظهر الحزب في موقف رد الفعل وفي صورة عدم القادر على المواجهة للباطرة. ويرى هؤلاء أن من الضروري سرعة جسم مصالحة العودة إلى صنعاء حتى وإن لم تكن هناك اتفاقات كاملة حول كل



الأمور موضع الخلاف. ولكن يبدو من السياق العام للأحداث ان وجهة نظر الفريق الأول هي التي فرضت نفسها ليس فقط بحكم قوة ممتقيها في الهرم العربي، ولكن أيضاً بحكم ان علي سالم البيض نفسه أكثر ميلاً إليها. ومن هنا اصبح غياب الأمين العام للحزب مسألة حزبية وليست قراراً شخصياً ويقول أحد رموز الحزب الاشتراكي ان ابتعاد علي سالم البيض عن صنعاء مثل في بعض الأوقات مخرجاً مناسباً لحماية الوحدة ذاتها، وأنه جنب البلاد الكثير من المتاعب هي في غنى عنها. - في إشارة إلى عمليات الاغتيال التي استهدفت قيادات شتى من الحزب - فلو أصبح علي سالم البيض وهو الأمين العام للحزب ورمزه الأول، لا يدري أحد ماذا وكيف ستكون ردود الفعل المعنوية سواء من الناس أو من الحزب ذاته. بعبارة أخرى ان ابتعاد علي سالم البيض عن صنعاء وهي بؤرة الخطر المحتمل فيه الغير للجميع.

■ ماذا يفعل في عدن؟

هذه التقييدات المختلفة لا تقدم في واقع الأمر صورة كاملة للوضع ولديناميخ الابتعاد عن العاصمة طيلة هذه الفترة التي تصل الآن إلى ثلاثة أشهر متواصلة، ويبدو التساؤل الطبيعي الذي يفرض نفسه هو ماذا يفعل علي سالم

البيض في تلك الآونة في عدن؟ خاصة ان وجوده في عدن التي يطله على الاحتفالات الرسمية، فبديل من احتفال واحد يجمع بين الرئيس ونائبه كما تفرض تقاليد الوحدة - فإذ باستغاثين لندفعا في صنعاء والأخر في عدن، حيث قام لثلاثين علي سالم البيض بقاء خطاب ويبان رسمياً، ورافق بعض الوزراء المدنيين اصلاً بزيارة بعض المناطق بصورة رمزية لم تكن تخلو من دلالة، كما اشارت صحيفة حزبية معارضة للشريكين معا إلى ان طلياً قدم بإقامة عرض عسكري في عدن في ٢٦ سبتمبر (أيلول) الماضي، إلا ان قيادة القوات اليمنية رفضت هذا واعتبرته خطوة تشهيرية، ولم تشر الصحيفة الحزبية إلى من الذي تقدم بهذا الطلب ومن هذا الذي رفضه.

هذا الوضع جعل البيئات والخطابات والتحليلات الصحافية للحزبين الحاكمين بمثابة حوار مطن يكشف عن رؤيتين للقضايا والموضوعات المختلفة التي تمس جميعها مستقبلاً اليمين ووحدته وتجزئته على كل الأصعدة

فيما يتعلق بالخطاب الرسمي، أو مجموعة التفسيرات المعطاة لغياب علي سالم البيض عن العاصمة فهو قد اخذ مرحلتين الأولى، مرحلة للتعتيم والتفويض، وكان قواسمها تكرار مجموعة من البيهيات، مثل ان وجود خلافات

بين الحزبين الحاكمين مسألة طبيعية، وأن الحرس على الديمقراطية هو قاسم مشترك بين الجميع فيما عدا أعداء الوحدة، وأن اليمن في ظل وحدته يتسع للجميع، وأن الحوار والاساليب السلمية لحل الخلافات بين أبناء الاسرة الواحدة أمر ضروري، وكان التأكيد على هذه البيهيات يعني في نظر الكثيرين



أن هناك خلافات عميقة، وإنما محل شد وجذب، إلا أن موضوعاتها وفق الخطاب الرسمي غير محددة وليست قابلة للإعلان على الملأ. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإعلان الجزئي المشوب في نفس الوقت مع ترك الصحافة الحزبية للشيئين مسؤولين عن إيضاح المعاني المختلفة وإعطاء التفسيرات المناسبة، ونحن حاول صحفيون الحصول على إجابة مبسطة من الرئيس علي عبدالله صالح حول تفسيره لغياب نائبه طيلة المدة السابقة، لم يسمع عن شيء محدد وأشار إلى أن نائبه في مهمة رسمية في المحافظات الجنوبية والشرقية، وهو ما بدأ غير مقنع للمتابعين للموقف اليمني، وكان لافتاً للمراقبين قول الرئيس اليمني أمام رؤساء وممثلي الأحزاب الذين طلبوا الاجتماع إليه لندرس الأزمة السياسية القائمة في البلاد، والبت معه في مسار عملية ومقبولة من الجميع، ذلك القول بأن معالجة القضايا ومواجهة المشكلات لا يتم بالتوصل من المسؤولية والقضاء التهم على الآخرين، ولكن بالتصدي لها من قبل الجميع ويتحمل الأجهزة والمؤسسات الدستورية للمسؤوليات.

صحافة المؤتمر الشعبي

القول على النمو السابق اعتبر بمثابة تقييم سلبي لواقف النائب الفائز، وكان بمثابة ضربة أخيرة لصحف المؤتمر الشعبي في إزاحة النقاب عن المشكلات مع الحزب الاشتراكي وموقع علي سالم البيض منها، وأبرز من عبر عن هذا الموقف صراحة صحيفة المؤتمر الشعبي فرع عدن والمعروفة باسم ٢٢ مايو، وقد تناولت هذه الصحيفة مبررات غياب نائب الرئيس من وجهة نظرها على نحو تضمن أن الحزب الاشتراكي هو الذي اخترق الخطة الأمنية، وخالف توجيهات الأمن والاستقرار في البلاد، وأنه بذل جهوداً مضنية ومتواصلة لتعميد الفترة الانتقالية والحصول على ضمانات بعدم تنفيذ اتفاقية الوحدة وتأجيل الانتخابات ما لم تتم عملية التحالف مع المؤتمر أو الاندماج معه.

أو النزول بقائمة موحدة حتى يضمن بقائه في السلطة، ومن ضمن ما قالتها الصحيفة أيضاً أنه تم توزيع أسلحة على منظمات الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية، وأن الأخ النائب يقتل الأزمات بين فترة وأخرى، وأنه يلجأ للهروب إلى عدن كما فعل في المرة الأولى عندما كان يريد أن يكون لنفسه حرساً جمهورياً خاصاً به، وأن هذه هذه المرة هو تعميل مؤسسات الشرعية الدستورية وتعطيل حركتها وتعطيل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

وكان من أقسى ما نشرته الصحيفة المذكورة في مجال التعليق على خطاب نائب الرئيس هو أن هناك «من يعتبر الحق خياراً وطنياً وموقفاً مسؤولاً، وهو للأسف فلسفة الفلاسفة الذين يريدون قسراً إقناع الناس بأن زمن الربيع وبسطة الحزب الواحد كان الأفضل من زمن التعددية والديمقراطية»، ومشيرة إلى «أن فترة التسامح التي استمدعتها الظروف اليمنية استغلت من قبل بعض القوى في الحزب الشريك استغلالاً مهيناً، وأفرطت هذه القوى في الابتزاز السياسي على حساب مصلحة الوطن لدرجة أوصلتها إلى القيام بمخالفات مشبوهة كالتصدي إلى شق الصف الوطني».

رؤية أخرى

الرؤية من الجانب الآخر مختلفة تماماً وفي نظر صحافة الحزب الاشتراكي - كالتدوير والاستغلال وعدم- فإن خطاب علي سالم البيض الذي القاه في عدن على هامش الاحتفالات بعيد الثورة رداً على الاتهامات المختلفة قد وضع النقاط على الحروف، وأن به الأسباب التي دفعت النائب إلى «الحق» وإلى البقاء بعيداً عن صنعاء طيلة الأشهر الماضية، وفي ذلك الخطاب استعرض البيض الأوضاع اليمنية، وبدأ تركيزه الظاهر على ثلاث نقاط رئيسية إلاماً أهمية الحوار بين جميع القوى السياسية، وبضرورة توسيع المشاركة السياسية، وإنهاءها ضرورة حتمية أي تردي فيما يتعلق بالاتفاقات التي تحكم الفترة الانتقالية، وثالثتها مواجهة التزدي الأمني في البلاد بحسم ومن خلال إجراءات متفق عليها، على أن يوكل تنفيذها إلى مسؤولين أكفاء ذوي النزاهة.



المصدر : المجلة السوديّة

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٤-٤-١٩٩٢

والوهبة الأولى قد لا يجد المرء ما يدل على خلافات في الرؤى بين الشيوعيين الاشتراكيين من جهة والمؤتمر الشعبي العام من جهة أخرى، وقد أشارت صحيفة حربية إلى أن التعليق للفوري الذي أدلى به الرئيس علي عبدالله صالح على خطاب ثانيه أنه خطاب جيد، فيم إذا الاختلاف؟.. إلا أن بعض المراقبين يرون أن ظاهر الخطاب غير بامله، وأن ما بين السطور فيه

إيضاحات كافية حول القضية الرئيسية محل الخلاف وهي بناء دولة عصرية ذات مؤسسات مثملاً هو متفق عليه في برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

وإن ما بين السطور يكشف عن خلافات حول الاشتراك في المؤتمر الوطني الذي عقد بدون مشاركة الحزبي الحاكمين، وإن الحرب الاشتراكي كان أقرب إلى المشاركة في أعمال هذا المؤتمر لولا مناورات شريك المؤتمر الشعبي.

ومن الخلافات أيضاً حسب رؤية البيض المعلقة، أو لنقل حسب رؤية الاشتراكي أن هناك محاولات لفرض حرية أحد الشطرين على الوطن اليمني كله، وهو ما يتعارض مع اتفاقات الوحدة التي اقترت بمبدأ الأخذ بأفضل ما في التجريبتين، ويبدو أن موضوع الانتخابات يمثل تجسيدا لكل التباينات، ومن هنا كان تأكيد البيض على أن الظروف تستدعي عدم التردد في حسم الانتخابات المختلفة، وأنه لا بد من تهيئة ظروف أمنية مستقرة تساهم في قبول الديمقراطية وكل ما تفرزه من نتائج، وفي نفس الإطار دعا البيض إلى ما اسماء بتشكيل جبهة ضد الإرهاب من كل القوى السياسية، واعتبر أن هناك فئة من الناس متضررة من الديمقراطية وإن لديها مصالح كبيرة ومطامع وإنها وراء التردد في حسم اشكاليات كثيرة، ولم ينس النديص الإشارة إلى ضرورة تخلص البعض من «مظرة الاستعلاء لأنها من امراض الماضي سواء كان هذا الاستعلاء بفعل الثقافة المتطرفة أو النزعة العرقية».

وهكذا وجدت صحافة الحزب ما اعتبرته محاولة جادة لوضع اليد على مكان الأزمة تمهيدا لاحوائها على اسس مبدئية وثابتة لتجنب البلاد مخاطر الانزلاق إلى مواجهات لا تخدم إلا مصالح أعداء تقدم اليمن ويحدث واستقراره.

الحالات السابقة اوصلت الأمور إلى نقطة حرجية، وبدأ طبيعيا أحد امرين إما محاولة للغة القضية الرئيسية وفروها تباينا، أو الدخول في نومة لا يعلم أحد مسارها أو نهايتها، ويبدو أن خيار التوفيق له انتماره الكثيرون، وتشير أضر الاخبار إلى أن اتفاقا جديدا بين الشيوعيين قد تم الوصول اليه تضمن خمس نقاط رئيسية من أهمها وقف الحملات الاعلامية في صحف الحزبين الرسمية والوالية لكل منهما، ويبقى المحك في الالتزام بهذا الأمر، ولم تشر أي من النقاط الخمس الأخرى إلى مسافة عودة نائب الرئيس والتي يبدو انها ما زالت معلقة إلى حين استكمال باقي جوانب الترتيبات سواء للانتخابات أو لا بعدما ■



سبيل خروج اليمن من المازق التحالف العريض

ليس هناك مليل على التشوش والارتباك في اليمن مثل ذلك الحال الذي انتهت إليه الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم فصلات القوى السياسية والاجتماعية ، ويصوغ لها رؤية وطنية عامة في شكل ميثاق سياسي ينظم العلاقات فيما بينها ، ويؤكد مصحتها بسلطانها الديمقراطي في الفصل الوطني ، ويفتحها لكل شغل من أشكال العنف والأرهاب ، والتمزاج بمبدأ تحمل السلطة سلميا ، وحق مختلف أطر لها في إقامة التحالفات السياسية الملائمة لها ، واعتبار الانتخابات العامة القادمة نقطة انطلاق جديدة في حياة اليمن لتتلاقى بها إلى الفرعة الدستورية والحياة الديمقراطية وبناء مقومات المجتمع المدني ، وإقامة دولة المؤسسات والقانون الوطنية الحديثة ، وإطلاق اليمن في طريق التنمية الاقتصادية ، والنهوض الوطني ، والعمل الاجتماعي .



د. محمد علي الشهاري

خطوط عملها السياسي في اليمن

ولكن أمرا مفهوما أن يعمل المؤتمر الشعبي العام على التصغير لمؤتمر آخر مضاد ، وأن يجمع فيه أمرا ليا يمينية ووسطية ووطنية ، ومنظمات جماهيرية ، وشخصيات وطنية ، وأن يترأس جلسات الافتتاح والاختتام له المؤتمر لسلال نفسه الذي لا يستغنى أحد أن يشكك في وطنيته .

ويؤمن أن للحزب الاشتراكي اليمني كان كغيره في الحكم أميل إلى هذا التجمع الذي أطلق عليه « مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية » والذي عقد ما بين ١٠ - ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ . إلا أنه أقر عدم المشاركة الفعلية فيه بسبب الاضطراب القائم في العلاقة بينه وبين شركه في السلطة . واكتفى بإرسال مراقب لمضور جلسة

فيبدأ من عقد مؤتمر أو ملتقى لهذا الغرض تمكنت التزعة الحزبية الضيقة ، والطرح إلى الزعامة كفيها اتفق والسريرة في احتياط مسهولة المعارضة بأي شئ . وكانت النتيجة لذلك هي عقد ما يسمى به « المؤتمر الوطني » ما بين ١٢ - ١٦ سبتمبر ١٩٩٢ ، الذي اقتصر على بعض الأحزاب اليمنية والوسطية والوطنية وبعض المنظمات الجماهيرية وبعض الشخصيات الوطنية ، والذي أقر ما ادعى به « مثقال العمل السياسي » وه « وثيقة الخطوات التمهيدية لسلطاتيات » وه القرارات والتوصيات ، كما شكل ما أسماه « هيئة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر » .

ولأن التكتبيين الحاكمين : المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي اليمني ، أدركا سخافة الأول ، أن الهدف من عقد هذا المؤتمر ليس جمع الصف الوطني ولا البحث عن كلمة سواء بين الأطراف ولا التلويح عن مخارج من التعديلات التي وجدت دولة الوحدة السائدة نفسها أمامها ، فلهذا منذ الخطوات الأولى للاعداد لهذا المؤتمر بعيدا عنه ، ولا يورجيات مقابلة .

كان واضحا لهما أن الأمر ليس مجرد إحياء لمؤتمرات المصارعة التقليدية ضد حكم الرئيس السلال وحلفائه المصريين كمؤتمر « صران » وه « خمر » وه الجند » وإنما هو فوف لك محاولة « تلميع » للقيادة « بدئية » أو حتى « موازية » تشجع على قيامها الجارة القريبة السعودية « باعتبار ذلك خطأ من

الافتتاح . وكان المؤتمر الأول فإن المؤتمر المضاد اقرا اسمي به « ميثاق العمل السياسي » ووثقة « الخطوات التنفيذية » لأجواء انتفاخات حرة وانزعة « إضافة إلى اقراء مبادئ ب « الدورة الثانية » وه القرارات والتوصيات « التي كلفت لجنه حوار ومتابعة ، بتنفيذها .

ولأن كلا المؤتمرين كرسا انتقام الصف السياسي والقبلي والاجتماعي بينما وثقا متشابهة إلى حد بعيد ليس في التسميات فحسب وإنما أيضا في المضمون - فانهما جهدا حاملة للدعوة إلى ما أسماه « السواتر الوطني » وه « الأجماع الوطني » ولكن عندما دعا الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني نائب رئيس مجلس الرئاسة الاخ علي سالم البيض الرأب الصمد في كلمته بمناسبة قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٩٢ . من طريق إقامة مؤتمر جديد لتحديد القواسم المشتركة بين الفريقين ، فإن كلاهما بغض مل هذه الدعوة .

فحسبما جاء في تصريح مصدر في هيئة المتابعة المنتبذة عن المؤتمر الوطني « أدلى به لصريدة « الشرق الأوسط » فإن دعوة البيض هذه مرفوضة بمجة أن « الناس خسبت كلانا » ومؤتمرات « ومن لم يذنه دعا » جميع الاضطراب إلى التشويش على ميثاق العمل السياسي الذي أقره المؤتمر . وهذا المعنى الذي تضمنه تصريح « وليس سكرتارية مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية « الذي قال أن « الوقت لم يعد يسمح بعدد مثل هذه المعالمة ، وأن ليس من الضروري أن تكون هناك

رؤية واحدة لدى جميع الأحزاب » . الشرق الأوسط ١٦/١٠/١٩٩٢ . وإزاء حالة الاستقطاب العنيف التي تتدخل فيها الخطوط السياسية ، وتخطئ الأرواق اليمنية والوسطية .



المصدر : الأهرام
القاهرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٢

البصارية وتضمحل معها عملية التمايز الاجتماعي والسياسي والايديولوجي وازاء صعوبة الوصول الى « مؤخر موحدة » يتحقق به « الوفاق الوطني » أو « الأجماع الوطني » ، فإنه لا يلبس إلا إمكانية واحدة ، ألا وهي كسب حالة الاستقرار هذه عن طريق العمل على أحداث عملية لفرز جديدة تصنف بها القوى الاجتماعية والسياسية وليس منطلقاتها ورؤاها الحقيقية : قوى التحديث والديمقراطية والتقدم والاستئارة من جهة ، وقوى التخلف والاستئراطية والتعطيل من جهة أخرى . بكل ما يترتب على ذلك من قيام تحالف لهذه وتحالف لتلك ، وتحالف للقوى الواقعة في منطقة البين بين .

أما حكاية الاندماج حتى ولو بين أحزاب أو قوى متقاربة فإنه لا يقدم حلاً لهذه الأشكالية ، فهي مجرد لغم مولوت لا يثبت أن يتغير من العنصرين أنفسهم ، وهو ما أيقنته التجارب في اليمن . وتتصور أن تحالف المؤخر الشعبي العلم ، والحزب الاشتراكي اليمني اللذين قادا عملية توحيد اليمن على أساس الديمقراطية هما المدعوران للبروز في إقامة نواة لمثل هذا التحالف الوطني العريض القوي التحديث والديمقراطية والتقدم والاستئارة والمخول به في الانتخابات العامة القادمة بقوة قوية في النجاح . وبذلك تتحقق انطلاقة عملة في العمل الديمقراطي وتترسخ قواعد الوحدة الديمقراطية والتحديث والاستئارة .



المصدر : الشرق الأوسط (الندية)

للنشر والأخذ مات الصحفية والإعلو مات

التاريخ : ١٩٩٢ ٢٩

تأخر تقسيم الدوائر في ٥ محافظات

الانتخابات اليمنية في فبراير

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

الإجراءات الإدارية والروتينية - بسبب عدم استكمال تقسيم الدوائر وفق المعايير الجغرافية والسكانية المحددة - ومن المتوقع أن يتم تحديد يوم الانتخاب في اجتماع مشترك يضم اللجنة العليا للانتخابات مع مجلس الرئاسة ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا، لصياغة البيان الذي سيعلن تأجيل الانتخابات على الشعب اليمني. ويعلق بعض الساسة اليمنيين وزعماء الأحزاب على توجهات التأجيل بأنها «معتود» بالقيادة على شروكي الحكم، وتعمد بقايعها في السلطة، بينما تستمر المشاورات لحل الخلافات بينهما. بعد أن أوقفت اللجنة الرباعية المكلفة بالتنسيق بين الحزبين الحاكمين عملها قبل أيام، بسبب معجزهما عن التوصل إلى حل لأي من القضايا المطروحة.

كشفت مصادر وثيقة الاطلاع في العاصمة اليمنية أن تأخير يوم الانتخاب أصبح أمراً مؤكداً، وأن أعضاء اللجنة العليا للانتخابات عبروا عن ذلك في اجتماعهم أمس، وبدأوا بالفعل مناقشة فترة التأجيل المطلوبة لضمان حسن سير مراحل الإعداد للانتخابات، وأجاسات المصادر - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» - أن التواعد الجديد المرجح سيكون في منتصف شهر فبراير (شباط) المقبل. ويصير بالذكر أن اللجنة الفنية للانتخابات انتهزت حتى الآن تقسيم الدوائر في ١٢ محافظة فقط من أصل ١٨ محافظة يمنية، إضافة إلى أنها لم تتمكن من تحقيق أي تقدم في عملها خلال الأسبوع الحالي - سوى بعض



اليمن : هالكرو البريطانية توقع اتفاقاً مبدئياً لتنفيذ المرحلة الاولى لتحويل عدن الى منطقة حرة

□ دبي - «الحياة»

■ قالت الهيئة العامة للمنطقتين الحرة في اليمن أنها بدأت فعلياً محادثات مكثفة مع عدد من الشركات العالمية التي ترغب في المساهمة في مشاريع تحويل عدن إلى منطقة حرة طبقاً للدراسة التي وضعتها شركة «بريتلون» الأميركية وتكلف ستة بلايين دولار على مدى ٢٥ سنة. وقال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنطقتين الحرة في اليمن السيد عبدالقادر باجمال إن المحادثات المكثفة بين الهيئة وعدد من الشركات الاستثمارية والتجارية العالمية أسفرت عن توقيع اتفاق مبدئي مع شركة «هالكرو» البريطانية لتتخذ جزء من المرحلة الأولى من عملية تحويل عدن إلى منطقة حرة ومن توقيع الاتفاق مع الشركات نوليد توليد توليد مجموعة «بريتون» الفرنسية لتأسيس مصرف «هالغروب» في المنطقة الحرة لتحويل مشاريع محددة.

وإلى السبيل اليمني مؤتمراً صحفياً عقد أمس في دبي التي يزورها لإطلاع على تجربة المنطقة الحرة في جبل علي أن الاتفاق المبدئي الذي وقعته الهيئة في حضور رئيس الوزراء مع شركة «هالكرو» البريطانية يقضي بإنشاء ميناء جديد في عدن وأعداد البنية الأساسية للمنطقة الصناعية المنفصلة بالميناء. وذكر أن تكلفة تبلغ ٤٠٠ مليون دولار وسيلزم على قاعدة التمويل بالتسليف. وستوفر الشركة البريطانية عملية تمويل من مؤسسات مالية على أن تسدده مبالغ لتحويل الأرباح بعد عملية التحويل على طريقة استهلاك التكافيل.

وأوضح أن الاتفاق مع هالكرو هو عبارة عن مشروع مشترك بين

الهيئة والشركة البريطانية ولا يعتبر استيعاباً كاملاً. وقال «أن الاتفاق النهائي سيوقع بعد ٩٠ يوماً من توقيع الاتفاق المبدئي الذي تم الجملة الماضي في اليمن».

وكانت الحكومة اليمنية ألزمت عام ١٩٩١ تأسيس هيئة عامة للمنطقتين الحرة تابعة لجلس الوزراء مباشرة ولها شخصية اعتبارية بهدف إعداد والاستفسار بشأن مناطق حرة وتوجيه الدعوة للشركات الاستثمارية وتحديد أسس الاستثمار في المنطقتين الحرة وأجراء المفاوضات وإبرام العقود مع الشركات.

وأشار إلى أن المشروع الأخر الذي وقعت الهيئة لتفاده المبدئي مع مختلف شركات دولية من اندونيسيا واليابان وأستراليا وتقوم مجموعة «بريتون» الفرنسية بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار ويستهدف إقامة مجمع حاويات صناعية وقاعدة صناعية للصناعات الخفيفة على مساحة ٣٠٦ مليون متر مربع وتوليد قاعدة خدمات النفط والغاز والحوض الجاف. ومن المقرر الانتهاء من إعداد التصاميم النهائية للمنطقتين الحرتين ٩٠ الشهر المقبل. أذ منح الاتفاق ٩٠ يوماً لإعداد تصوره النهائي. وأوضح أن هذا الاتفاق يقوم أيضاً على قاعدة التمويل بالتسليف.

وأعلن باجمال منح الشركات الفرنسية «دومين» ترخيصاً لشهر الماضي لإقامة مؤسسة تمويلية في اليمن. ويقضي الاتفاق بالسماح لها بتشكيل ائتلاف مع مجموعة مصرف تمويلية عالمية لإقامة مصرف «هالغروب» لتحويل مشاريع الشركات الاستثمارية التي تملك مشاريع مختلفة المنطقة الحرة لتحسين البيئة القيد والمخازن وبناء مدرج جديد وريث المطار بالمنطقة الحرة

وغيرها.

وذكر أن الهيئة تلقت حتى الآن ٣٠٠ طلب من مختلف مناطق العالم بما في ذلك منطقة الخليج. وتوقع اتفاق ١٠٥ مليون دولار على مشاريع البنية الأساسية حتى السنة ٢٠٠٠. كما توقع أن يكون هناك ١٥٠ مستثمر في المنطقة الحرة في تلك السنة يصل إجمالي استثمارهم إلى مئات الملايين من الدولارات ويعملون في مجالات مختلفة في التصنيع والتجزئة وغيره.

وعن الحوافز التي يقدمها اليمن للمستثمرين الأجانب في المنطقة الحرة قال باجمال إن على رأس هذه الحوافز الاستقرار التشريعي المتمثل في قانون المناطق الحرة رقم أربعة لسنة ١٩٩٣ الذي يقرر مجلس الرئاسة اليمني بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩ لعام ١٩٩١.

ومن الحوافز والخصومات عدم خضوع المصانع فيها والمصدرة منها لغير السوق المحلية لأي رسوم استيراد وتصدير واتساح أو لاجراءات الجمركية وفوائد الاستيراد والتصدير وإعفاء الضرائب العامة في المنطقة الحرة من الضرائب على الأرباح وضرائب الدخل ١٥ سنة يجوز تصديرها بخصم سنوات إضافية وإن لا تخضع لرواتب واجور مكافآت الموظفين والعاملين لدى المشاريع العاملة في المنطقة الحرة للضرائب وحرة تحويل الأموال والأرباح.

كما نصت المادة ١٦ أنه لا يجوز تصدير أو مصادرة المشاريع العاملة في المنطقة الحرة ولا يجوز للجزء على أموال هذه المشاريع أو تصديرها أو فرض الحراسة عليها إلا بامر قضائي إضافة إلى السماح بالملكية الأجنبية الخاصة.



المصدر : (اليوم الجديد)

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ٢٩ ٤ ١٩٩٢

مزيد من الأشارات إلى احتمال التأجيل

لجنة الانتخابات اليمنية تستعجل أعمالها

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيدري

■ أقرت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية في جلسة عقدها أمس تكثيف أعمالها بغية إكمال المهام الموكلة اليها في أقرب فرصة ممكنة انطلاقاً من المسؤولية التاريخية المشعلقة في تهيئة البلاد لتهيئة كاملة لإجراء أول انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة تكفل للمواطن اليمني حقّه.

من ناحية أخرى أشارت صحيفة «الإبام» الاسبوعية الصادرة في عدن إلى هوان كانت أجرتة مع السيد عبد الله سلام الحكيمي، عضو اللجنة

العليا للانتخابات نشر في الأسابيع من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري قال فيه أنه يشك من الناحية الفنية في أن تجري الانتخابات الثنائية في موعدها قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وقال الحكيمي في تصريح أدلى به أمس من خلال حديثي معكم قبل ثلاثة أسابيع قلت أنه من الناحية الفنية لا يمكن أن تجري الانتخابات الثنائية في موعدها. واليوم ينضج قليلاً ما قلته سابقاً.

وأضاف: نحن اليوم نناقش هذا الأمر، وتقدمت بمداخلة أوضحت رأيي الذي أفضيه في أن المادة ٨٥ من

قانون الانتخابات نصت صراحة على أن تجري الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية. وأمام هذا الوضع أرى أن تقدم اللجنة العليا استقلاليتها إلى مجلسي الرئاسة والنواب موضحة الأسباب التي لم تمكنها من إنجاز أعمالها وفقاً للمادة ٨٥.

وأوضح أنه بهذا وفي حال تعديل المادة ٨٥ بما يسمح بتحديد الفترة، سيكون في استطاعة مجلسي الرئاسة والنواب تعيين اللجنة الحالية أو تغييرها. ومن دون استكمال هذه الإجراءات القانونية والمستوى، أرى استحالة قيام انتخابات تتماشى مع روح الدستور والقانون.



حزب الشيخ عبدالله الأحمر يهاجم الحزبين الحاكمين

اللجنة العليا تقترح ١٨ شباط موعداً لأجراء الانتخابات اليمنية

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيدري:

أقرت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الرئاسة اليمنية وأعضائه بالمصعوبات التي واجهتها اللجنة منها هجم الفترة الزمنية التي أعطيت للجنة قبل انتهاء الفترة الانتخابية لإنهاء مهامها واقرت إجراء انتخابات في ١٨ شباط (فبراير) المقبل.

وجاء في بيان وزعه امس السيد عبدالله عبدالجليل الخلفي، رئيس اللجنة الاعلامية في اللجنة العليا ان القرار بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات لم يصدر الا منذ ثلاثة اشهر واسبوع واحد.

وقال الخلفي ان مهمة اللجنة تعتبر مهمة تأسيسية لوضع الاسس المستقرة للانتخابات المبادة العامة، وان اللجنة باشرت اعمالها من الصفر، وتضمنت ما اجرته اللجنة

حتى الآن المهمات الباقية امامها... وعلى هذا الاساس تشوغل اللجنة ان تنتهي من اعمال التمهيد بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واقرت ان تشديد المهل اللازمة لتنفيذ الاجراءات الانتخابية بـ ٨٢ يوماً تبدأ في ٢٦ تشرين الثاني موزعة على النحو الآتي:

١- شهر واحد لتقيد اسماء الناخبين.

٢- ٢٢ يوماً لنشر اسماء الناخبين وتلقي الطعون وبثها ونسخ الجدول النهائي للتقيد.

٣- شهر واحد لتقديم طلبات الترشيح والتأكد من الشروط والبيانات وبثها والقيام بالدعاية الانتخابية واجراء الاقتراع.

وعليه يكون يوم الاقتراع هو ١٨ شباط ١٩٩٣.

ولكن الخلفي ان اللجنة اشارت الى ان المهل السابقة وضعت حتى لا تنضرب حقوق الناخبين كما ان التقيد بها عند التنفيذ يعتمد على عدم نشوء

موقلات طارئة امام اللجنة وقال ان اللجنة العليا للانتخابات طلبت من رئيس مجلس الرئاسة واعضائه الاعلان عن موعد الاقتراع قبل نهاية الفترة الانتخابية.. وترى ان يتم لك اثر اجتماع موسع يضم مجلس الرئاسة واللجنة العليا للانتخابات ومجلس رئاسة مجلس النواب (البرلمان) ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المحكمة العليا من جهة اخرى عكست اللجنة التحضيرية العليا لتصرف التجمع اليمني للإصلاح بقطعة اجتماعات برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس الهيئة العليا استقرت خمسة ايام استعرضت خلالها الظروف الراهنة التي تمر فيها البلاد خصوصاً قبل خوض اول انتخابات نيابية في ظل الوحدة والتعددية السياسية.

واقترحت اللجنة على المصعبد

(التدقيق في الصفحة ٤)



الحياة اللندنية

المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ : ٢٠٠٤ م ٢٠٠٤ هـ ١٩٩٢

بالنظامي مشروع النظام الأساسي للتجمع بعد انحلال بعض التعديلات كما أقرت تشكيل لجنة للأعداد المؤتمر العام الأول للتجمع وتحديد موعد انعقاده ومكانه وعلى الصعيد الخاص بالقضايا الداخلية عرضت اللجنة الأوضاع المعيشية الراهنة وحملت مسؤولية ذلك كله الحزبين الحاكمين اللذين انشغلا بقضاياهما الداخلية والتمالية وخلافاتهما المتكررة بسبب مصالحهما الحزبية والذاتية مما أدى إلى تآكل الثقة في كل المجالات ووضع العقبات أمام النشاط الاستثماري وشل مؤسسات الدولة ومراقبتها... وإلى اللامبالاة التي تحول مستوى معيشة مؤسسي النحل إلى فقراء وفتح أبواب الثروة لغير المشروع والمفق طريق العيش الكريم أمام أبناء الشعب إضافة إلى نهج الحال العام والتلاعب بموارد الوطن وهبوط القيمة الشرائية للعملة الوطنية بما عكس نفسه سلباً على كل مجالات الحياة، والتضخم الوظيفي وتسيير الدرجات الوظيفية والترتب العسكرية لتسبب الولادات الضيقة.

وحملت اللجنة التحضيرية العليا لتجمع الإصلاح الحزبين الحاكمين مسؤولية عدم إجراء الانتخابات في موعدها وتعامل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية.



المصدر : الشرق الأوسط (الجزيرة)

التاريخ : ٢٠٠٩ / ١٢ / ١٩

الوقوف في الوسط تنشر رسالة اللجنة

العلياء للانتخابات إلى مجلس الرئاسة اليمني

مسؤولية تأخير يوم
الاقتراع تقع
على عاتق مختلف
مؤسسات الدولة

صنعا: من حمود منصور

ألفت اللجنة العليا للاختصاصات اليمنية مسؤولية تأخير إجراء عملها على مؤسسات الدولة المختصة، استاءه من الحكومة ودول النواب الذين اتخذوا في إصدار قانون الاختصاصات العامة، والامانة، بمجلس الرئاسة التي لم يلزم التشكيل النهائي للجنة حتى يوم ١٠ أغسطس (المجلس الوطني)، إضافة إلى القيادات اليمنية والخصلافات الداخلية، وعدم توافق البيانات عن الحصصات المالية

جاء ذلك في الرسالة التي بحثت بها اللجنة إلى مجلس الرئاسة بعد يومين من الاجتماع في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٩٢ المقبل، وفي ما يلي نص الرسالة:

الأخ ورئيس مجلس الرئاسة
المحترم
الأخوة أعضاء مجلس الرئاسة
المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

129

من اللجنة العليا للانتخابات،
تقديرًا منها للهمة التاريخية التي
تشرفت بحملها، وهي التحضير
والتنفيذ لأول انتخابات نيابية عامة على
مستوى الجمهورية اليمنية، وتصوّر
منها مأساوية الجميع تجاه هذا
الفرع التشريعي الهام، وإدراكًا
منها بأن الانتظار السياسية والشعبية
موجهة نحو ما ترقب أعماله وتفتقر
إنتاجاتها، تشرف بأن تصع بين
أيديكم ما يأتي:

أولاً: لقد صدر القرار الجمهوري الخاص بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ ١٨ - ٨ - ١٩٩٢م، أي قبل انتهاء الفترة الانتخابية بشهرين وثلاثة وعشرين يوماً، وذلك بموجب القانون الصادر أخيراً برقم (٤٢) بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١٩٩٢م/ أغسطس/ وواشترت لجنة مهامها فور إنشائها الصيغ القانونية أمام الأع رئيس مجلس القضاة برئاسة

وكان المؤمل لدى القيادة السياسية والسلطات الدستورية والتنظيمات

الحربية، والمواطنين، بل وعلى اللجنة العليا للانتخابات ذاتها، أن اللجنة تستمكن من إجراء الانتخابات النيابية العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية.

يبدو أن اللجنة العليا للانتخابات باشرت أكثر من شهرين منذ أن قامت مهامها في الإعداد والتصوير، تجد أن للدة الباقية من الفترة الانتقالية غير كافية لاستكمال بقية مهامها في الإعداد والتصوير، من تعذيب أعمال الانتخابات النيابية بمرحلتها قبل تاريخ ٢١/ نوفمبر/ ١٩٩٢، من موعد انتهاء الفترة الانتقالية. للأسباب التالية:

إن مهمة اللجنة العليا للانتخابات تعتبر مهمة أساسية لوضع الأسس المستقرة للانتخابات التبادلية، والمساهمة في العلم بأن اللجنة قد باشرت أعمالها من الصفر، فلا يوجد لها أي قانون أساسي لتنفيذ قانون الانتخابات، ولا تسليم ثابت للوائح الانتخابية على مستوى الجمهورية، ولا سجلات قيد على مستوى الناخبين على مستوى التقسيمات الإدارية، ولا سكانيات أساسية، ولا حتى مقر للجنة، وبإختصار فإن اللجنة العليا قد بدأت من الصفر...

إذاً فإن قانون الانتخابات يلزم



القائمة، ثم إقراره بصيغة نهائية وهناك صمغويات أخرى تواجه اللجنة العليا وتعمل على جمعها ومنها ما هي في طريقها لاستكمال نقاشها وحسمها بما يتطابق القانون الثاني، ورغم ما سبق شرحه من الصمغويات التي تواجه اللجنة العليا للانتخابات، فقد أنجزت اللجنة من مهامها خلال الفترة الماضية منذ تشكيلها ما يلي:

١. إقرار الاحصاء السكاني الذي اعتمد كأساس لتقسيم الدوائر الانتخابية.
٢. إقرار النظام الداخلي لتنفيذ قانون الانتخابات.
٣. تشكيل اللجان المتفرعة عن اللجنة العليا وهي اللجنة الفنية، اللجنة الأمنية، اللجنة القانونية، اللجنة الإعلامية، اللجنة المالية، مركز تربية اللجنة العليا.

٤. إقرار الخطط والتقارير المقدمة من اللجان المتفرعة من اللجنة العليا، ومماثلة اللجان تنفيذ هذه الخطط.
٥. إقرار فريق العمل لمساعدة في اللجنة المختصة.
٦. إقرار عدد الدوائر التي تخص محافظة مسقط بصيغة إجماعية في ضوء البيانات السكانية لكل محافظة بما في ذلك أمانة العاصمة.
٧. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.

٨. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.
٩. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.
١٠. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.

١١. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.
١٢. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.
١٣. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.

١٤. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.
١٥. إجاز وثائق المرحلة الأولى من مرحلتين للانتخابات، وفي مرحلة القيد والتسجيل.

يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويؤيد عدهم عن عدد أعضاء اللجان العاملة في الطوف العماني، قد فرض نفسه على سير عمل اللجنة، وذلك لضمان الثقة والاستئذان على نزاهة العمليات الانتخابية، وترسيخ القواعد الديمقراطية في العمليات الانتخابية

٤. لقد كُلي موضوع البيانات السكانية للجمهورية اليمنية محل نقاش كبير استمرت اللجنة بشأنه وقتاً طويلاً، فقد قام الجهاز المركزي للاحصاء بتقديم البيانات السكانية للجمهورية اليمنية إلى اللجنة العليا في تاريخ ٨/٧/١٩٩٢م، ورقم (٨٠٤)، بناءً على الطلب من رئيس اللجنة العليا للانتخابات بتاريخ ٨/٧/١٩٩٢م ورقم (٨٥٧)، وكان قد مررهم (١٣ ٦٧٧ ١٧٢) ثلاثة عشر مليوناً وستمئة وسبعة وخمسين ألفاً وستمئة وأثنى وسبعين.

وعند النقاش في اللجنة العليا للانتخابات عن الأسس والقوانين بشأن البيانات المذكورة المقدمة من الجهاز المركزي للاحصاء، تم عقد اجتماع بين المختصين في الجهاز، وبين رئيس اللجنة العليا للانتخابات ونائبه، ورئيس بنات ومقرر وأعضاء اللجنة الفنية، أوصى المختصين في الجهاز بما يلزم شأن ذلك الخ.

ولكن تمثّل اجتماع اللجنة العليا وكان النقاش حول الموضوع، وكان قرار اللجنة العليا للانتخابات بأن يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بإعداد البيانات لسكان الجمهورية اليمنية على ضوء المادة (٨٩) من قانون الانتخابات رقم (٤١) الصادر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٤١٢هـ الموافق ٨/ يوليو/ سنة ١٩٩٢م، فقدم الجهاز المركزي للبيانات السكانية في ضوء ذلك، وبلغ إجماليها (١٤ ٢٥٦ ٧٣٣) أربعة عشر مليوناً ومائتين وستة وخمسين ألفاً وستمئة وثلاثة وعشرين.

وقد تم طرح ذلك على اللجنة العليا للانتخابات وأقرت البيانات الأخيرة من الجميع

١. تلحق صمغيات قانون الانتخابات العامة كثيراً من الوقت الذي كان ينبغي أن يصدر فيه، فلم يصدر القانون رقم (٤١) للانتخابات إلا في تاريخ ٨/ يوليو/ سنة ١٩٩٢م، أي بعد انقضاء سنتين من زمن الفترة الانتخابية

٢. وتلحق تشكيل اللجنة العليا للانتخابات حوالي شهرين عن الموعد الذي حددته قانون الانتخابات العامة في المادة (٨١) منه.

٣. أن التشكيل الخاص للجنة العليا للانتخابات، بأعضائها

١. تلحق صمغيات قانون الانتخابات العامة كثيراً من الوقت الذي كان ينبغي أن يصدر فيه، فلم يصدر القانون رقم (٤١) للانتخابات إلا في تاريخ ٨/ يوليو/ سنة ١٩٩٢م، أي بعد انقضاء سنتين من زمن الفترة الانتخابية



المصدر : الشرق الأوسط (الندائية)

للنشر والخذ مات الصحفية والهعلو مات

التاريخ : ٢٠٠٢ ١٩٩٢

الانتخابات حتى آخر اجراء فيها.. ترى اللجنة العليا للانتخابات ما يأتي
١ - تتوقع اللجنة العليا ان تنتهي من اعمال التصفير بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٩٢م.

٢ - تتسدد للند اللازمة لتتفقد الاجراءات الانتخابية بثلاثة وثمانين يوماً تبدأ من تاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٩٢م.. موزعة على الفتر التالي:
١ - شهر واحد لعملية قيد وتسجيل الناخبين

ب - ثلاثة وعشرون يوماً لنشر اسماء الناخبين، وتلقي الطعون والبث فيها وتمسح جداولها النهائية الدائمة للند

ج - شهر واحد لتقديم طلبات الترشيح والتأكد من الشروط والبيانات، والبث فيها وتنفيذ الدعاية الانتخابية واجراء الاقتراع.

ويؤام على ما تليكم.. يكون يوم ١٨ / ٧ / ١٩٩٣م هو يوم الاقتراع.. ويلاحظ ان الند السابقة تحدث بما لا يتصور بحسب حق المواطنين الانتخابية، كما ان التثديف بها عند التنفيذ يعتمد على عدم نشوء معوقات طارئة أمام اللجنة العليا للانتخابات خاسما: تطلب اللجنة العليا.

١ - ان يتم الاتصال عن موعود الاقتراع قبل نهاية الفترة الانتقالية.

٢ - ترى ان يتم ذلك اثر اجتماع موسع يضم مجلس الرؤساء، واللجنة العليا للانتخابات، ومعية رئاسة مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا.

والله ولي التوفيق
٢٨ / ١٠ / ١٩٩٢م

لمرحلي الانتخابات من الذكور والاناث، وتحديد العدد اللازم لكل مرحلة بما في ذلك الاحتياطي، والعمل على تدريبها وتاميلها بطريقة ذلك

٦ - القيام بالتدريبات الأمنية بالتنسيق مع وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والأمن، والمحافظة ومدير الأمن، ومديري للديريات وكل من يلزم التنسيق معهم.

٧ - التأكد من توريد المطبوعات وجميع الجداول وغيرها من المحتاجات اللازمة للمرحلة الأولى بفترتها مع تصفير المحتاجات اللازمة للمرحلة الثانية بفترتها، ومعرفة ما توجد في المصادر من مرحلي الانتخابات

الجلسي للشورى، ومجلس الشعب الأعلى، ومرحلة الاستفتاء، واصلاح ما يلزم اصلاحه منها وشراء البقية اللازم منها

٨ - تحديد مستحاجات لجان الاشراف في المحافظات ولجان الدوائر الانتخابية، وذلك للمرحلة الأولى بفترتها ونهجزها وترتيب اجراء نظها.

٩ - ترتيب اجراء النقل لاصفاء للجان، وتحديد موعود وصولها الى مقارها وبمباشرة اعمالها.

١٠ - ترتيب وسائل الاتصال بين اللجنة العليا للانتخابات واللجان الاشرافية في المحافظات، ولجان الدوائر في الانتخابات.

١١ - آيت في الموضوعات المتفرقة المطروحة أمام اللجنة العليا للانتخابات.

واباً: في ما يتصل بالند اللازمة لانتهاء من التصفير، وتنفيذ



المصدر : "شرق الأوسط (اللندنية)"

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ شهر ١٩٩٢

الإعداد لمؤتمر شعبي موسع في تعز

التجمع اليمني للإصلاح ينتقد الحزبين الحاكمين والقهاالي يلدين الانفلات الأمني والتحيز السياسي



المصدر : الشرق الأوسط (اللدنية)

النشر والخذ مات الصحفية والعلومات التاريخ : ٢٠١٢ ٢٠١٢

عن: من لطفي شطارة
صنعاء، الشرق الأوسط

حمل عبد الوهاب الأنسي - الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح - الحزبين الحاكمين مسؤولية تأجيل الانتخابات اليمنية، واتهمهما بالتسوية في اتخاذ الإجراءات، وتهميته الأوجه لتسليم الانتخابات، وفي تصريحا خاصة لـ «الشرق الأوسط» حكمها مسؤولية ما قد يترتب على تأجيل الانتخابات، وقال إن المواطنين انتظروا وتحملوا كافة سلبيات الفترة الانتقالية حفاظا على الوحدة، وأملأ في انتهاء الفترة الانتقالية بتطبيق انتخابات حرة ونزيهة.

وكذلك أعلن العقيد مجاهد القهالي - الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح - في اليمن وعضو مجلس النواب - أن عددا كبيرا من مخالتيه الفاتح من محافظات سارب والجوف وصعدة وحضرماء وحجة والمحويت شكلت لجنتين أساسيتين، أحدهما للدفاع عن حقوق الإنسان في اليمن، والأخرى للحد من الفساد والتسوية حول الانتخابات العامة المقبلة.

وأوضح القهالي - وهو أحد زعماء قبائل بكيل - أن اللجنتين تشكلتا عقب لقاء موسع بين مشايخ القبائل التي هيئت لها في مدينة الحمدي في صنعاء، تحدث فيه القهالي، والشيخ عبد الله الشائف وجرى بحث القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية في الساحة اليمنية، ورضيا الاعتداءات التي استهدفت عددا من رموز قبيلة بكيل، ومن بينها محاولة اغتيال حصن أبو شيطان قبل أسبوعين، والمحاولة التي تعرض لها العقيد القهالي نفسه الأسبوع الماضي في صنعاء.

واستذكر الشيخ عبد الله الشائف - في كلمته - تلك المحاولات والعنف والأضرار والمخاطر السياسية التي يتعرض لها أبناء بعض المناطق، وسياسة التمييز بين أبناء القبائل - من جانب الدولة - في شغل الوظائف الرسمية والقيادية، والأوضاع في الجيش والحارس والكنيات العسكرية، وطالب بضروة المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

وبينما تجري محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال عبد الواسع سلام - وزير العدل اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - الذين يتهمون إلى قبائل مجاهد القهالي، وجهت قبائل مهال سريع والجبل وسفيان ومحمود والاندوم يوم السبت الماضي رسالة إلى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة والنواب والحكومة اليمنية أشاروا فيها إلى أن الاغتيالات

السياسية لأعضاء الحزب الاشتراكي - وسائر القوى الوطنية وأبناء القبائل اليمنية - ليست من صنع قوى الوحدة والديمقراطية، وإنما من صنع القوى التي تضرت مصالحها بتأييد الوحدة، ولا ترغب في بناء دولة النظام والقانون.

وانشأت للقبائل مجلس الرئاسة والنواب والحكومة لطلاق مسراج الإيراء من السجون، ومعالجة من أخذت عقولهم من جراء التشذيب الجسدي والنفسي، أو محاكمتهم علنا على شهادات التفتريون، ليوفر الشعب المال للفقيرين، مع استقرار إلى العدالة، وجاء في الرسالة بالقد صبرنا بما فيه الكفاية حتى على المتلاعبين بالمال والقام، والأسعار، مع معرفتنا بأن المال العام يجب إلى الخزائن الخاصة بالمسؤولين، ولا داعي لإطلاعكم على ما نعتب من جراء أطمع أجهزة الأمن السرية والمخفية، وانعدام الاستقرار في البلاد، ولقد تحملنا الكثير من أجل الوحدة والديمقراطية.

وصبروا عن رفضهم المطلق لكل الإغراءات التي تقدم اليهم من المال العام لشراء الأدم والضمانات، بهدف التمايل على الانتخابات، والوصاية عليهم وعلى الانتخابات، واعتبروا الاعتداء الفاشل على شخصين أبرز نشطاء واحد عبد القوي، ومجاهد الشهابي آخر لا يمكن المسكوت عنه، وطالبوا بسرعة القبض على الجناة وتدميرهم للمعالة، والارز على رسالتهم هذه في غضون أسبوعين.

من جانب آخر أكدت مصادر

سياسية وقبيلية لـ «الشرق الأوسط» أن لقاء قريبا موسعا عقد يوم الأحد الماضي في تمز ضم عددا من مشايخ مناطق محافظة تمز، وخصومات وطنية واجتماعية، تم فيه تحديد الهام الأساسية للتصوير لعقد مؤتمر شعبي لإنهاء محافظة تمز خلال الأسابيع المقبلة.

وأوضحت مصادر مشاركة في اللقاء التصريح بأن عقد المؤتمر لإنهاء محافظة تمز استعنت نقليات الأوضاع السياسية والتنموية في البلاد، والظروف التي تمر بها المحافظة. وأشارت إلى أنه من أهم أهداف عقد المؤتمر، الذي سيقام تحت شعار «بتلاحم الجهود الشعبية لبناء اليمن الجديد» تسوية العدالة والديمقراطية. ● تعميم الروابط الاجتماعية والاقتصادية لتجميع أتباع الإصلاح. ● الدفاع عن حقوق المواطنين وحمايتهم من الانتهاكات.

● احترام العادات والتقاليد والأعراف القبلية الحميدة
● الدفاع عن الشجيرة وصماتية مكتسباتها.
● الدفاع عن الوحدة وتجميد النهج الديمقراطي.
● إرساء دعائم دولة النظام والقانون.

● العمل على تطوير المصانعة وتنميتها في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

ويذكر أن هذه الفعاليات الشعبية تلقى معارضة شديدة من جانب المؤتمر الشعبي العام وانصار الرئيس علي عبد الله صالح في الوقت الذي تقابل فيه بالياد والصمت من ناحية الحزب الاشتراكي.

وكان الأنسي قد شن هجوما شديدا على الحزب الاشتراكي اليمني، واتهمه باقتحام أزيمة في إطار السلطة بينه وبين المؤتمر، بهدف الحصول على «مضامينات الزينة» في السلطة، والحفاظ على مكانته التي حققها في الفترة الانتقالية.

وأكد الأنسي أن «الاشتراكي» يرفض خوض الانتخابات في الدوائر، ويرى أن العمل للبقاء في السلطة هو التحالف مع المؤتمر. غير أن حزب «الإصلاح» يرفض أي تحالف بين الشريكين، ويدعو إلى انتخابات حرة ونزيهة، بعيدا عن استغلاله للنفوذ حول المستقلين السياسيين بعد الانتخابات، بما يحقق الصلابة اليمنية، ويضمن الحزب الاشتراكي، ويخضع الفرصة لكافة القوى الفاعلة في الساحة السياسية للمشاركة مع تحديد مسؤولية كل طرف.

ويجد الأنسي رفض حزبه فكرة قيام جبهة وطنية عريضة، واعتبر ذلك إهانة للنتيجة الديمقراطية التي هي ما يزال في بداية الطريق.

ويهدف التجمعات الشعبية التي أجريها الشايف - نائب رئيس «الإصلاح» - مؤلفه في التجمع إلى اختيار ممثلين المستعاضة في العمل الوطني، على أساس مكانته كخصم اجتماعي (فسيح جيسال بكير)، بعيدا عن الانتماءات الحزبية. وأكد أن علاقته بالشيخ عبد الله الأحمر رئيس الحزب ما زالت قوية ووثيقة.

وكشف الأنسي لـ «الشرق الأوسط» عن أبرز النقاط التي تضمنتها البرنامج الانتخابي لحزب «الإصلاح» الذي سيطرته أمام الجماهير قريبا، فقال أن البرنامج يضمن رفع مستوى الوعي السياسي عند المواطنين، والتحكم ببدا التكاتف في القصر



المصدر : الشرق الأوسط (الدنبة)

للنشر والتخدي مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠١٠-١٠-١٩٩٢

وللمشاركة الفعالة في السلطة، وتوفير
مناخ حر وتوزيع عادل للثروة، ونهضة
الطرف التقنية للحصول على المعرفة،
والالتزام بمعالجة الخلافات
والتناقضات بالطرق السلمية، والحوار
والعسني بمبدأ عن الأرهاب والعنف
والغش والتزوير.

وأكد الأتسي أن الحل العملي
لإنهاء أزمة السلطة القائمة بين
الشرقيين (الاشتراكي والمؤتس) -
التي أدت إلى اعتكاف علي مسالم
البيضا - هو توسيع الحوار حول
كافة المشاكل بينهما، وإنهاء الآلية
للثانية التي استخدمها منذ قيام
الوحدة، لأنها أثبتت عدم فاعليتها
وجداولها



المصدر : الشرق الأوسط (الندوة)

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ أكتوبر ١٩٩٢

استعداداً للحملة الانتخابية في اليمن

تجمع الإصلاح يستعد لعقد مؤتمره ويلدين سوء

إدارة الحزبين الحاكمين

صنعاء: من محمود منصور
عن: من لطفي شطارة

أصدرت اللجنة التمهيدية العليا لحزب التجمع اليمني للإصلاح أمس الأول بياناً أعلنت فيه إقرار مشروع

النظام السياسي للحزب، وتشكيل لجنة للاعداد لمؤتمر المؤتمر العام الأول، وتحديد موعد ومكان انعقاده، ودعت اللجنة في البيان الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - أبناء الشعب اليمني إلى «التعامل مع المرحلة

الحالية بروي وإدراك، واستثمار كافة المخاطر، والوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى إبطال البلاد في مرحلة انتقالية جديدة».

ويحمل التجمع الحزبين الحاكمين مسؤولية عدم إجراء الانتخابات في

موعدهما، وكل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية. وقال إن ذلك كان يجب أن يكون «الهمة الأولى للحزبين الحاكمين» ولكنهما تقاعسا عنها. كما جعلهما مسؤولين «الاختلالات السياسية والإدارية والمعيشية» لانهما «انشغلا بخصائهما الداخلية والخارجية، وبخلافاتهما الفكرية» على حساب المصلحة الوطنية العليا. مما أدى إلى توقف جهود التنمية، ووضع العقبات أمام النشاط الاستثماري وأصابه كافة المؤسسات بشلل التام. وأشار البيان إلى تصاعد الفساد، الذي يعاني منه شحني سيطر الخلل، ونزل بهم إلى نوك الفقر، رغم أنه فتح أبواب الفراء غير المشروع ونهب أمال الصام في غياب معايير للثواب والعقاب، التي حل محلها مبدأ مكافأة المني، ومعاقبة المحسن. وظهر بالذکر أن هناك ابتداء عن خلاف في النوازل السياسية بين

جنابي التجمع، اللذين يتزعمهما الشيخ عبد الله الأحمر والشيخ عبد المجيد الزنداني، حيث يصر الشيخ الأحمر على عقد المؤتمر العام الأول للحزب قبل عقد مؤتمر السلام والوحدة الوطنية، بينما يطالب الزنداني بعكس ذلك. ويعتبر الرافضين هذا الخلاف برغبة كل زعيم في حشد أنصاره لتعزيم مؤلفه أمام الجناح الآخر قبل الانتخابات. ومن ناحية أخرى أكد مصدر حكومي مسؤول لـ «الشرق الأوسط» أن الاجتماع المشترك الذي عقد أمس الأول وضع مجلسي الرئاسة والوزراء - تطرق إلى بحث الأوضاع الأمنية في ضوء معلومات

جديدة عن أسباب العنف والتخريب والتفجيرات خلال الأشهر الماضية، والساء القبض على بعض العناصر المتورطة في مخططات التشنس التي تستهدف الشعب والوحدة والتجربة الديمقراطية في اليمن. ويظهر للمراقبين إلى أن هذا الاجتماع يعزز الأول من نوعه منذ توقف نشاط السلطة التنفيذية بسبب الخلافات بين الحزبين الحاكمين حول العديد من القضايا.



المصدر : الشرق الأوسط (الندوة)

النشر والخد مات الصحفية والعلو مات

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

مجلس النواب اليمني يرفض تأجيل الانتخابات إضراب شامل في مرافق التعليم وتهديد بتجديد المواجهة مع الحكومة

عدن: من لطفي شطارة
صمعا: من خمود منصور

تستغل اليوم جميع الرافق التعليمية في مختلف المحافظات اليمنية، بسبب إضراب جميع المعلمين والعمال والوظفين في قطاعات التعليم العام والتخصصي والعالي، ويذكر بيان صادر عن القيادة العامة للهيئ التعليمية وبروعها في المحافظات أن المعلمين وجميع العاملين في السلك التربوي يطالبون بمضاعفة أجورهم اعتباراً من شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، والإضراب في اعداد فيكل الأجر الخاص بهم، وتنظيمه اعتباراً من يناير (كانون الثاني) المقبل وهددت القيادة بالده، في إضراب شامل ومفوح، اعتباراً من يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، إذا لم تستجب الحكومة لطلب المعلمين في موعد اقضاء ١١ نوفمبر، بعد إضراب آخر يستمر لمدة ٣ أيام اعتباراً من ١٢ نوفمبر. وغير عيد الجبار سلام سكتير عام التقاية من استيناه لعدم اعداد فيكل الاجور، بعد ان صانق طليه مجلس النواب منذ أكثر من ٢٠ يوماً وطلب بجل المشكلات الأخرى مثل توحيد المناهج التعليمية وتلافي الخلل في البرامج التربوية، ولكن محمد عبد الله الجبائي وزير التربية والتعليم اليمني صرح لـ «الشرق الأوسط» أن الإضراب لا يحل المشكلات، وأوضح أن الحكومة مصدة مناقشة قانون المعلم يوم الأربعاء المقبل لتوفير مزايا للعاملين بالتعليم، وأشار إلى أن الإضراب سابق لأوانه، لأنه ليست هناك معارضة من الدولة لطلب المعلمين، ولكن الإضراب يضر بمصالح الطلاب. ومن ناحية أخرى شنت الهيئات السياسية والهيئية اليمنية موجة احتجاج بسبب اقتراح لتأجيل الانتخابات، الذي تقدمت به اللجنة العليا للانتخابات إلى مجلس الرئاسة قبل ٤ أيام. وكررت مصادر مسئولة في اللجنة العليا للانتخابات لـ «الشرق الأوسط» أن اللجنة رفضت طلباً من مجلس النواب لعقد اجتماع مشترك معه، بهذا أنها معينة مستقلة، في حين عبر أعضاء مجلس النواب في جلسة أمس عن رفضهم تأخير موعد الانتخابات، وطالبوا من هيئة رئاسة المجلس رفض الاقتراح للجنة بالشاركة في اجتماع موسع مع مجلس الرئاسة. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن الرئيس اليمني الذي التقى أعضاء لجنة الانتخابات أمس، ويحثهم لاحتفال عقد للقاء الموسع مع رئاسة مجلس النواب اليوم، إلا أن المصادر استبعدت ذلك، لأن مجلس الوزراء لا يوافق على حضور رئيسه المهندس حيدر ابن بكر العطاس وحده، وطلب بحضور جميع أعضاء المجلس، وكذلك طلبت للمحكمة العليا الحضور بكامل هيئتها، وعدم تمثيلها برئيسها فقط.



معارضون يمنيون في الخارج يشككون في وعود الحكم الاصحج: رحيل صالح شرط للعودة

وقال الاصحج ان البرنامج السياسي الذي ينبغي على فئات المعارضة طرحه الآن يتمثل في اصلاح البلاد من الفساد وانعدام الامن والتدهور الاقتصادي ومعالجة الخلل في علاقتها مع الدول الشقيقة واكد ان الطريق الى هذا يمر عبر رحيل النظام الحاكم الذي عجز عن تحقيق ذلك.

الى ذلك ذكر تقرير نشرته الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني، ان اللجنة العليا للانتخابات تعرضت لهزة وخلافات عميقة الامر الذي ادى الى تليق رئيسها عبدالكريم العرشي عن الاجتماعات وذكر التقرير ان ممثلي الحزب الاشتراكي الشريك الثاني في السلطة طالبوا بالتحقيق مع مسؤول الامن المركزي محمد عبدالله صالح (شقيق رئيس الجمهورية) ووزير الداخلية غالب القمضي في قضايا اغتيالات غالب جرت في صنعاء وعدن وطالت قادة وكوادر الحزب. وشدد التقرير على ان فئات المعارضة في الخارج رفضت جميع محاولات الحكم للمشاركة في الانتخابات، لانها تجري في ظل حكم لا ديمقراطي.

المدني في يوم الثاني والعشرين من الشهر الجاري وهو الموعد السابق للانتخابات تعبيراً عن رفض تأجيلها، وقالت مصادر هذه المعارضة انها ستسعى الى اسقاط شرعية الحكم القائم. واكد الاصحج رداً على سؤال ما اذا تفكر المعارضة اليمنية في المنفى بالاقادة من فرصة الانتخابات وتعود للمشاركة فيها قوله «نعتقد ان الاحزاب السياسية اليمنية في الداخل غير المشاركة في السلطة هي اساس العمل الوطني فاذا تمكنت من الاقادة من الفرصة وان تعاضل مع النظام القادم فان القوى الوطنية في الخارج يمكن ان تحذو حذوها . انا نعود فقط في ظل سلطة منتخبة دستوريا. وقال ان على القيادة الحاكمة ان تتلحي عن موقعها كشرط اساسي لاجراء انتخابات نزيهة. وكانت مصادر يمنية قد ذكرت ان اتصالات جرت مؤخراً من قبل الحزبين الحاكمين بشخصيات سياسية معارضة تقيم في المنفى اخفقت في اقناع الكثير من كبار العسكريين والسياسيين ونسؤولين السابقين للعودة الى اليمن والمشاركة في الانتخابات.

لندن «صوت الكويت» شككت فئات يمنية معارضة في صدقية الوعود الدستورية بإجراء انتخابات نزيهة في البلاد بعد ان تقرر تأجيلها الى العام القادم وشددت على ان الحل المناسب يتمثل في رحيل الرئيس علي عبدالله صالح وحكومته واقامة حكومة مؤقتة تشرف على الانتخابات وتضمن تجنب البلاد الخطر الانهيار الاقتصادي والامن.

وقال وزير الخارجية اليمني الاسبق عبدالله الاصحج لـ «صوت الكويت» امس ان تأجيل الانتخابات يحد ذاته يعني تلقائاً مقصوداً حول حقوق الشعب الدستورية وانتهاكا لما صدر من التزامات وعود حكومية بوجود اجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

وقال الاصحج وهو يتحدث من مكثبه في القاهرة ان قضية تحقيق الديمقراطية في اليمن وفي ظل الحكم القائم «امر مؤسف» و اضاف «لا يفعل ان يبدى هذا الحكم الذي يستأثر بالماصب والامتيازات استعداداً للتخلي عن موقفه.

وكانت فئات معارضة في اليمن قد هددت باللجوء الى العصيان



المصدر : المشرق الأوسط (المنذفة)

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩١ نوفمبر ١

بعد تسلمه مذكرة من أبناء عدن البيض يدعو لبلديات محلية في المحافظات اليمنية

عدن: من لطفي شطارة

أكد البيض خلال اللقاء الذي يعتبر الأول مع شخصيات تمثل أبناء عدن، منذ اعتكافه فيها، أن الخيار السليم لتداول السلطة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع هما التجسيد الحقيقي لممارسة الديمقراطية التي تجنب المجتمع دورات العنف وتؤدي البيض على ضرورة التخلي عن أساليب الماضي والتفكير من خطوط الشد إلى الخلف، داعياً إلى الحفاظ على الإلحاح العامة لجنة عدن ومتفلساتها ومبادئها العامة. وطلب البيض بضرورة تعزيز دور البلديات المحلية وإصلاح المجال أمامها مباشرة دورها في محاربة العشوائية.

ويرى الرافضون أن دعوة البيض الموجهة إلى بلديات محلية هي إحياء المؤسسة تفيدية كانت سائدة في جنوب اليمن قبل الوحدة وتعرف بـ «مجالس الشعب المحلية»، قامت في الماضي بتوجيه من الحزب الاشتراكي اليمني عندما كان حاكماً في الجنوب.

طالب مجلس التنسيق بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والتنظمات الجماهيرية والاداعية والشخصيات الاجتماعية المستقلة في عدن نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض بضرورة وضع حد لشلل الأسعار وتهديد أسعار المنتجات المحلية من الخضروات والفاكهة والأسماك واللحوم. كما طالب بدعم الجمعيات التعاونية السكنية والتخفيف من المركزية الشديدة وكان عدد من الشخصيات المنضمين في إطار المجلس قد تلقوا مساء أمس على سالم البيض وسلموه مذكرة تتعلق بالمشكلات والصعوبات التي تواجه سكان عدن وفي مقدمتها مشكلات البناء العشوائي خارج الخط العام للمدينة والبناء في مناطقها ومتفلساتها وشوارعها ومبانيها العامة وقضايا الغلاء.



المصدر : الأمم المتحدة (الجمعية)

للنشر والخطوات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-نوفمبر ١٩٩٢

جمعية صدى الخيرية تنافس الحزب الاشتراكي

مخاوف من عودة كسابوس انشقاق ١٣ يناير الاغتيالات الانتخابية تستهدف استقطاب التعاطف الشعبي



المصدر : الشرق الأوسط (العدد ١٠٠٠٠)

النشر والتدعيمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

عند: نطقى شطارة

يبدو ان الحكومة اليمنية تمكنت اخيرا من وضع حد للاعتداءات والاعتقالات السياسية التي شملت الزعماء والشخصيات السياسية في الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر) وكان الشيعي مسجود ابو شوراب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وزعيم حزب البعث في اليمن - وهو ايضا ضابط في الجيش يمنية عميد - قد حاول التقليل من الابعاد السياسية لاساسل العنف الذي نشط خلال الاشهر الماضية، فوصفها بانها امور عادية، الا ان الاعلام يهرولها ويضخم أحداثها، وذلك في حديث صحافي نشرته صحيفة ٢٦٠ سبتيمبر العسكرية اخيرا.

ويرى مراقبون ان تصريحات ابو شوراب جاءت مساكسة لما يرد في رسالة رئيس الحكومة المهندس جبر ابو بكر المطاسي الى مجلس الرئاسة قبل اكثر من شهر، حين لوح بتقديم استقالة حكومته اذا لم يتم الكشف عن مرتكبي اعمال العنف والاعتقالات، وتقديمهم الى العدالة، او اجراء تغيير شامل في هيكلية وزارة الداخلية والامن، لعدم قدرتها على تنفيذ الخطه الهادفة الى تثبيت الامن والاستقرار. بعد ان تمورا بشكل اطلق للجميع من نزدي الاوضاع في البلاد.

ورغم تساوي وجهات نظر السياسيين اليمنيين في تفسير ظاهرة العنف السياسي في الاشهر الممتدة الماضية، التي تراجعت بين لمسار ارضية مضمسوبة وبين محاولات انتقامية في اطار التصفيات السياسية المعتادة عند بعض الاحزاب، فقد حمل عدد من احزاب المعارضة حربي السلطة مسؤوليات استمرارها بسبب لتدهور للتواصل بين العلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر.

واقترع محلقين سياسيين تلك

الاعمال ظاهرة يمكن ان تهدد الوحدة الوطنية الهيمية، عندما بدأت بهجوم شرس استهدف قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، ثم انتقل بصورة مفاجئة الى قيادات الحزب الآخر (المؤتمر الشعبي) العام بهدف زرع بذور الفتنة وزج للشعب اليمني في توتن حرب اهلية طاحنة شبيهة بحرب القبائل في الصومال، التي اوصلت البلاد الى هذا الوضع المأساوي.

وقد استمداد الوضع في اليمن عائلته خلال الاسابيع الماضية، به ان شهدت العلاقة بين الحزبين الحاكمين انفراجا، وان لم يكن ملحوظا، الا انها خطرة يمكن اعتبارها كتكتيكية، نحو الخروج من الازمة السياسية الناتجة عن اعتكاف نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، ورفضه كافة اشكال الوساطة العربية والوطنية، وطرح شروطا للعودة، مما يؤكد طروحات احزاب المعارضة بشأن انعكاس المشاكل بين الحزبين الحاكمين في صورة تدهور واعمال بقلق المواطن، الذي بات يتخوف من كل يوم يمر نمو انتهاء الفترة الانتقالية بشأن اجراء الانتخابات التأسيسية العامة كما تريد لها السلطة ان تكون حرة ونزيهة في ظروف امنة ومستقرة.

غير ان معلومات صحفية نشرت لخيبرا عن وصول شتمات عبارة عن سفينة اسلمة نحتت الى مطار عدن، وقالت تلك المعلومات - غير المؤكدة - ان شخصاً مشهوراً في هذه الصنفه لصالح حزب كبير، وقد حامت الشبهات حول القائم باموال السفارة اليمنية في بيروت التي اشارت تلك الصحف الى تورط في افعال تلك الصنفه، وهو عضو في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي استمعت صنفه عن تناول الشخير والنفي او التخليق، مما زاد من قلق المواطنين وتغولهم من تكرار مأساة ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦.

غير ان المراقبين السياسيين يصنفون تلك بانه يدخل في اطار التهويل الدعائي قبيل الانتخابات، ومن الهجوم المتبادل بين حزب وآخر، نظرا لصدالة التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية في البلاد.

ويفسر المراقبين ما يشاع عن محاولات اغتيال استهدف اخيرا كلا من القكتور قاسم سلام - احد ابرز رموز حزب البعث (الزيد العراقي) في اليمن ومجاهد القهالي رئيس حزب التصحيح الشعبي الناصري، واحمد عباد الشريف عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، وعبد العزيز اليكس امين عام الحزب القومي الاجتماعي، رغم عدم تطرق الصحف الرسمية والجزئية لخبارها على النحو الذي كانت تتبناه في تغطية حوادث الاغتيالات السياسية في الفترة الماضية، بانها -اعتقالات اشخاص اكسب عطف جماهيري، وتجاهل مسئولو الشعبية للتشجيع التي يتفتح بها الزعماء المستهدفون لدى المواطنين والانتصار.

ويؤكد سياسيون يمنيون كـ «الشرق الاوسط» ان تلك الصوادث فويلت باستنتاجات سريعه، ذهب بعضها الى ان تلك الشخصيات، الهيمية ينبغي اذابة السياسية وما يدور داخل الكواليس الحزبية، تمتد للانتخابات التأسيسية لقطعة للحصول على الاصوات القوية للغير بقاقد برلمانية، لانها لن تكون المتاحسات تتنافس فيها احزاب، مهما كان حجمها ونظما السياسي، بل ستعود المنافسة بين الشخصيات الاجتماعية والوجوه القوية والاكثر شعبية في اوساط الجماهير.

وتكرر هؤلاء السياسيين ان ما يصوموه «الانتقالات السياسية» هو الخطوة الاولى في مسلسل الترويج الانتخابي للتحول ان يكون اكبر سسغون، ويصل الى حد تيسال



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

٢ - نوفمبر ١٩٩٢

التهديدات من المرشحين، ومن ثم يمتنع
الماجون معركة انتخابية غير تقليدية أو
شكالية على غرار انتخابات المجالس
المحلية، التي كانت تجري في شرطي
البن ساقا

وتشير التكهات إلى أنه ستكون
لبناء معدن مشاكسة قوية في
الانتخابات، وأن هناك تمهيدات للامع
بوجهاء وشخصيات عديدة كبيرة
لترشيح نفسها للانتخابات، بعد
تأسيس جمعية عن الحرية، قبل أكثر
من شهر، فحظيت بتعاطف شعبي
وسياسي على الفور لأنها أول إطار
منظم لمساعدة أبناء عدن منذ الاستقلال

في جنوب اليمن عام ١٩٦٧
ورغم أن الجمعية ظاهرها حمري،
فإن باطنها قد يتحول إلى سياسي،
ففي الوقت الذي دعت فيه عش
تأسيسها إلى فتح باب التمرشحات،
لتخصص أوضاع الدولة، وتزويد
مستشفياتها بالأنوية والمستلزمات
الطبية الضرورية، فإنه يتوقع أن يتقدم
بعض المؤسسين لها بترشيح أنفسهم
للانتخابات، للحصول على مقاعد في
البرلمان المقبل، ممثلين أبناء عدن، الذين
خرجوا في مسيرة سلمية أخيرا ضد
العن السياسيين الذي يمانون بسببه،
ولمعدوا شعارات للمطالبة بحكم محلي
مستقل، ويصفوا أنفسهم بأنهم رعايا
وايسوا مواطنين.

ومن أبرز الشخصيات المعنية
التي تشير التكهات إلى احتمال
ترشيحها في الانتخابات هشام
بأفراحيل، رئيس تحرير صحيفة
«الأيام الجديدة»، الأوسع انتشارا في
اليمن، نظرا لمواقفه الشهيرة الواضحة
في الإعداد والتهيئة لمسيرة مواطني
عدن، حيث قوبلت ببيروت من قبل الحزب
الاشتراكي، الذي يعتبر عدن أحد أهم
الدوائر الانتخابية التي يجب المحافظة
عليها والمراعاة على أن تكون في
فرصته للحصول على أكبر عدد من
الأصوات

الوسط

المصدر :

الترجمة



أكتوبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٣ أحزاب رئيسية تخوض الانتخابات النيابية العامة وعضو في اللجنة الفنية يكشف لـ «الوسط» تفاصيل الإعداد لها

تمقيق شارك فيه عبدالوهاب المؤيد من صنعاء وعفاف زين من لندن



benawi

المصدر :

واللذين

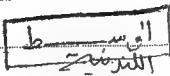
٣. نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والتأخذ من الصحف والمجلات

ਪ੍ਰਿੰਟਿੰਗ ਆਫਿਸ ਆਫ ਡਿਪਟੀ ਕਮਿਸ਼ਨਰ ਆਫ ਪਬਲਿਕ ਆਰਕਾਈਵਜ਼ ਆਫ ਪੰਜਾਬ ਆਫ ਫਿਜ਼ਲਾਬਾਦ ਫੋਟੋ ਕੋਪੀ ਆਫ ਡਿਪਟੀ ਕਮਿਸ਼ਨਰ ਆਫ ਪਬਲਿਕ ਆਰਕਾਈਵਜ਼ ਆਫ ਪੰਜਾਬ ਆਫ ਫਿਜ਼ਲਾਬਾਦ

١٠٠٠ - ١٠٠٠



المصدر :

٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

مراحل الانتخابات

● وما هي المعايير التي تخص الإحصاء والتي أعدتم تقسيم الدوائر على أساسها،

- هي مجموع التعداد السكاني الأخير الذي تم في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨، زائداً نسبة النمو السنوية للسكان في السنوات الأخيرة وقد حدد قرار اللجنة العليا سكان الجمهورية اليمنية بـ ١٤٢٥٧٢٢ نسمة. وثلاثة معايير تم على أساسها تقسيم الدوائر وهي

أولاً: المعيار السكاني، وهو الناتج عن قسمة عدد السكان على عدد الدوائر البالغ ٢٠١ أي في حدود ٤٧ ألف نسمة تقريباً. وقانون الانتخابات حدد نسبة يمكن للتحرك خلالها زيادة أو نقصاناً، وهي ٥ في المئة أي ما بين حوالي ٤١ ألفاً في الحد الأعلى، و ٤١ ألفاً في الأدنى

ثانياً: المعيار الجغرافي، وهو لن تكون مناطق الدائرة الانتخابية، متقاربة ومتجاورة ثالثاً: المعيار الاجتماعي، وهو مراعاة التركيبة الاجتماعية لكل دائرة.

● وهل اعتمدتم على التقسيم الإداري للمحافظات والشواحي والديريات؟

- نعم، إلى حد ما فقد بدأت اللجنة، أولاً، بتوزيع السكان على الدوائر، ثم الإطلاع على سكان كل محافظة وتحديد ما يخصها من الدوائر ليجري التقسيم لكل محافظة على حدة، بحيث يتم العمل على عدم الانتقال من أية محافظة إلى أخرى، بمعنى إشراك محافظتين في دائرة واحدة بشرط الامكان ألا عند الضرورة. فهناك مثلاً سكان محافظة المهرة يبلغ عددهم ١١٠ آلاف، ولها دوائرتان في الحد الأعلى، وسيمكون الزائد في حدود ١٢ ألفاً يضافون إلى دائرة أخرى خارج المحافظة.

● ومماذا عن اللجان الانتخابية وعندها وأنواعها،

- كانت اللجنة العليا لقررت في وقت سابق، تحديد عدد الأعضاء في اللجان الانتخابية بحوالي ١٢ ألف عضو، متناصفة بين الرجال والنساء. وأقرت كذلك تكليف كل عضو من أعضائها السبعة عشر بتقديم قائمة مرشحين تضم ٧٠٠ عضو، ٢٥٠ من الرجال و ٢٥٠ من النساء، أي أنها قسعت مجموع عدد أعضاء اللجان الانتخابية،

١٢ ألف عضو على عدد أعضاء اللجنة العليا، والذي حصل هو أن عدد المرشحين في القوائم التي قدمها الأعضاء، تجاوز ضمني العدد المطلوب، أي بلغ حوالي ٢١ ألف اسم. فتمت إعادتها إلى الأعضاء لاختصارها إلى العدد المحدد. أما عدد اللجان فيوصل إلى حوالي ١٥٠٠ لجنة ومهمتها تنفيذ عمليات الفيد والتسجيل لأسماء الناخبين وذلك أيضاً. لجان الإشراف على الانتخابات، وهي تتركز في مراكز المحافظات، وقد كلفت اللجنة العليا كل عضو من أعضائها بترشيح ثلاثة

أعضاء، وهو العدد الذي تتكون منه لجنة المحافظة، أي ١٧ لجنة في ١٧ محافظة، إضافة إلى لجنة أمانة العاصمة.

● وعلى أي أساس تم تحديد عدد اللجان بـ ١٥٠٠ لجنة؟

- على أساس عدد المراكز الانتخابية. فقد تم اعتماد خمسة مراكز انتخابية لكل دائرة من الدوائر الـ ٢٠١. ولكن عدد اللجان قد لا يتوقف عند هذا الحد، إذ أن هناك كما اتضح لنا فيما بعد، دوائر تحتاج إلى عدد أكثر من المراكز الانتخابية، وهي الدوائر الواقعة في المناطق التي يقل عدد السكان فيها وتنتسج مساحاتها، وهذه ستحتاج إلى مركز أكثر من العدد المقرر

● أريد العودة إلى تساوي عدد الرجال والنساء في اللجان، وما أهمية ذلك،

- أهميته تأتي من ناحيتين، قانونية وعملية. فحدد لحد القانون أن لن تعمل اللجنة

العليا بكل الوسائل لتشجيع دور المرأة في عملية الانتخابات وإشراكها في اللجان، أو بالأصح، تشكيل لجان نسائية. وهذا يشمل دورها في اللجان وفي الإشراف وفي الاقتراع والترشيح وغيرها. ولذا فالدائرة موجودة في اللجنة العليا واللجان المساعدة. ومن ناحية عملية، فإن وجود لجان نسائية، يسهل دور المرأة ويوسع مشاركتها وإقبالها على الانتخابات. وهو قبل كل شيء، إجراء يحافظ على السلوك الانسلاسي والتقاليد الرعية في البلاد.

● وهل يتوفر العدد الكافي من العضوات؟

- حتى الآن لم يتوفر. ولا تزال القضية موضع نقاش، ولا توقع أنه سيتوفر بالترشيح، ولذا فإن هناك اقتراحاً بأن يتم الإعلان في وسائل الإعلام بفتح المجال الراغبات بالمشاركة في اللجان إذا لم يتوفر العدد الكافي عن طريق الترشح.

● أشيرتم إلى المرحلة الأولى من



الأسبوع الترشيحي

المصدر :

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

١ أحزاب رئيسية

● لكن من سيخوض معركة الانتخابات هذه؟

-الخريطة السياسية في الجمهورية اليمنية تشمل من الناحية النظرية، قرابة أربعين حزباً

سياسياً برزت بعد إعلان الوحدة، مستفيدة من مناخ التعددية السياسية. عشرون حزباً سياسياً يمكن اعتبارها فاعلة، بدرجات متفاوتة، بينها ستة أحزاب فقط يتوفر لديها الحد الأدنى المطلوب من الهيكلة التنظيمية الواضحة، ولبروز الأحزاب الفاعلة هي:

المؤتمر الشعبي العام، حزب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب التصحيح الشعبي الناصري، حزب الحق، وقائم للجنة العليا للانتخابات ان تتنافس هذه الأحزاب في ما بينها «ضمن أجواء ديموقراطية» يسودها التمسك بالثابون والحرص على الأمن العام». وتؤكد مصادر الحكومة اليمنية لـ «الوسط» ان «وزارة الداخلية ان يكون لها أية علاقة، من قريب أو بعيد، بالعملية الانتخابية، عما حفظ امن المواطنين، وان يستخدم الجيش اليمني الا في الحالات القصوى وسيكتفي بقوات الامن

المركزي والشرطة الداخلية للاشراف على انضباط الحملة الانتخابية حتى ظهور النتائج. في الوقت نفسه تفكر اوساط مؤثرة داخل اللجنة العليا للانتخابات بتوجيه الدعوة الى مرشحين لجانين وأجهزة الصحافة الدرية والدولية متابعة سير العملية الانتخابية

● ما هي أبرز الأحزاب السياسية اليمنية التي ستخوض أول معركة انتخابية في تاريخ اليمن، بعد إعلان الوحدة وتطبيق التعددية السياسية؛ وما أبرز رموزها السياسية؛ وهل هناك شخصيات سياسية مستقلة ستخوض هذه الانتخابات؛

- يأتي حزب المؤتمر الشعبي العام في طليعة الأحزاب التاريخية في الجمهورية اليمنية، وترتبط اسم الحزب بشخص الرئيس علي

الانتخابات، فكيف تم تقسيم المراحل والفترات بحسب أولويات البرنامج الزمني؟ - هناك مرحلتان تتحدث عن أنواع للجان من خلالها. المرحلة الأولى، مرحلة القيد والتسجيل، وتعمل فيها ثلاث لجان أو ثلاثة أنواع من اللجان وهي، أولاً، لجان الاشراف، وتتشكل على مستوى المحافظات بواقع لجنة في كل محافظة. وثانياً، اللجان الأساسية، وهي على مستوى الدوائر، بواقع لجنة لكل دائرة، ومهمتها الاشراف على اللجان الفرعية. وثالثاً، اللجان اللمرية، على مستوى المراكز الانتخابية. والمرحلة الثانية، مرحلة الانتخابات، وفيها أولاً، اللجان الاشرافية على مستوى المحافظات، وثانياً، اللجان الأصلية، (هكذا تسمى) على مستوى الدوائر. وثالثاً، اللجان الفرعية على مستوى المراكز الانتخابية

● والفترات؛

- هناك فترة القيد والتسجيل. بعدها يتم نشر أسماء الناخبين، وتتاح فرصة لفترة كافية، أية طعون تقدم في أسماء الناخبين فيما لو وجدت طعون، ويتم البت فيها بعدما يصدر القرار بدعوة فنانخبين الى الاقتراع، ثم يتم فتح باب الترشيح، ثم فترة للبت في الترشيحات، ثم فترة للدعاية الانتخابية

● وهل سيصدر القرار بدعوة الناخبين، قبل الاقتراع بمدة شهرين كما في السنوق، ام بمدة شهر واحد كما في قانون الانتخابات، ثم الاثرون ان هناك تعارضاً بين الدستور والقانون؛

- في الآن، لم يتم البت في هذه المسألة. وهناك بالفعل، نوع من التعارض. وفي هذه الفصال، يمكن البت في التعارض، بإحدى طريقتين وسبقتن قانونيين، أما بتطبيق النص الأعلى وهو فترة الشهرين، وإما بأن تستخدم اللجنة العليا حقها فثابت بنص الأحكام الانتقالية، في تخفيض المد المحددة، وتأخذ بفترة أشهر.

● ما هي أهم الوثائق التي تصدها اللجنة؛

- وثائق عدة، منها، سجلات القيد وشهادات القيد وبطاقات الاقتراع وبطاقات الناخبين والدليل الانتخابي، وغيرها.



الفرقة الوطنية

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ نوفمبر ١٩٩٢

بين الحزبين. ويقف خلف الاشتراكي تاريخه في العمل السياسي في جنوب اليمن وكولادة ذات الثقافة السياسية اليسارية أو القومية الاتجاهات. فيما يقف خلف الإصلاح قواعده المجتمعية الواسعة في الأوساط المحلية والاسلامية المحافظة وشبكة علاقاته المميزة مع بعض بلدان الدائرة الاقتصادية. يتحكم بخيوطها سياسي مخضرم محاذ بالفطرة هو الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. شيخ مشايخ هاشد رئيس الهيئة العليا في التجمع اليمني للإصلاح.

الحزب الاشتراكي اليمني لم يخصص كتاباً من الآثار السلفية لأحداث عدن الناصية في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ مما أدى إلى خلق انشقاق متحاطم الأثر في هيكلية الحزب وقواعده الأيديولوجية. وظل الحزب الاشتراكي يعاني منذ ذلك التاريخ، إلى جانب صعوبات اقتصادية جمة تزامنت مع الفترة التي تلت أحداث عدن، ما زاد الأوضاع المعيشية سوءاً وانعكس سلباً على الحزب الحاكم. ولما بدت الانهيارات الأيديولوجية الكبرى في الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية كان الحزب الاشتراكي في عدن في طليعة المتضررين، عطلاناً ومادياً. وخين لقلب اليمن الجنوبي على الأخذ بخيار الوحدة مع الشطر الشمالي في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، وبتوقيع صلح الوحدة مفهوم التعددية السياسية، تمكن الحزب الاشتراكي من العثور على رقعة انتشار جديدة، وسع عليها حضوره الفاعل الذي أقبلت عليه قوى سياسية حديثة، تبحث عن أطر سياسية وأيديولوجية مغايرة لما هو سائد في أحزاب تقليدية وتوجهات قبلية بحتة ميسسة، كتركيبية المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح. في الوقت نفسه راح الاشتراكي يحاول الصلوة المبطنة التي زاد من صعوبة احتوائها لتساع المساحة الجغرافية لليمن، وتتضارب هذا السجود مع معطيات مناطقية وقبلية. وفي هذا السياق تلهم تصريعات منظر الاشتراكي جلاله صمر الذي يصبر على أن الاشتراكي أقوى مما كان عليه في السابق وهو يهاجم لأنه جنت إلى الاعتقال.

الطرح في الاعتقال أو بعبارة سياسية أدق قبول فكرة الاندماج مع حزب المؤتمر الشعبي العام، لشريك في السلطة، تقبل عليه قيادات بارزة ومؤثرة في الاشتراكي، أهمها، سالم

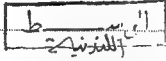
عبدالله صالحي، زعماء التي حققها في الشطر الشمالي. وجمعة واستطاع المؤتمر الشعبي العام أن يوزع في فترة حظر الأحزاب السياسية قبل ٢٠٠٠ م. جمعية في شمال اليمن، المظلة للسياسة، التي تهيئتها التيارات السياسية. و٢٠٠٠ م. وهي طليعتها القوميون العرب واليهود. و٢٠٠٠ م. اشتراكيون والاسلاميون. وحاكت تركب. و٢٠٠٠ م. حزب المؤتمر الشعبي العام تركيبة المنش. و٢٠٠٠ م. عسكري في كل من مصر والسودان، و٢٠٠٠ م. سري الوطني في الجزائر وأبرز زعماء. و٢٠٠٠ م. شعبي الرئيس صالح، الأمين العام. و٢٠٠٠ م. رئيس مجلس الرئاسة، وعبدالمعري. و٢٠٠٠ م. عضو مجلس الرئاسة ونائب الأمي. و٢٠٠٠ م. شرب، التي شغل منصب

رئيس الوزراء. و٢٠٠٠ م. طوال عقد كامل قبل الوحدة ثم. و٢٠٠٠ م. عبدالكريم الزبيري وزير الخارجية، عضو. و٢٠٠٠ م. مكتب سياسي، والكنز محمد. و٢٠٠٠ م. سيد قطار وزير الاقتصاد والتنمية. و٢٠٠٠ م. يحيى المتوكل مسؤول التحقيق. و٢٠٠٠ م. دكتور خارجي ولا توجد إحصائيات. و٢٠٠٠ م. عند محازبي المؤتمر الشعبي الذي. و٢٠٠٠ م. سيد واسع داخل القوات المسلحة في. و٢٠٠٠ م. شبي، كذلك في أوساط شرائح قبلية. و٢٠٠٠ م. مؤثرة وعدد كبير من الشقيقين. و٢٠٠٠ م. شطر الشمالي من الجمهورية. و٢٠٠٠ م. حزب المؤتمر الشعبي كسب تأييد قطاعات. و٢٠٠٠ م. من اليمنيين في مناطقي مارب والوجود. و٢٠٠٠ م. سكتال بناء سد مارب، بمساعدة. و٢٠٠٠ م. شيخ زايد بن سلطان رئيس دولة. و٢٠٠٠ م. رعية المتحدة، ما مكن من استصلاح. و٢٠٠٠ م. عر واسعة امتد لكتفاء

ثانياً لليمن. و٢٠٠٠ م. عر. و٢٠٠٠ م. رعاكته والمضخات والمجرب. و٢٠٠٠ م. سكتات زراعية صالحة للتصدير. و٢٠٠٠ م. وعلى رغم فترة عدم الاستقرار. و٢٠٠٠ م. ش سبقت تولي الرئيس صالح السلطة. و٢٠٠٠ م. عام ١٩٧٨ بعد اغتيال رئيسي جمهور. و٢٠٠٠ م. عضون أقل من علمين. ويتوقع المراقبون. و٢٠٠٠ م. سكت حزب المؤتمر الشعبي العام في الانت. و٢٠٠٠ م. سبية للقبيلة فوزاً كبيراً يؤكد موقعه. و٢٠٠٠ م. عر عيمة الأحزاب اليمنية.

معركة الحزب الثاني

خلف الاعت. و٢٠٠٠ م. شرب الاشتراكي شريك المؤتمر في الس. و٢٠٠٠ م. شرب مع حزب التجمع اليمني للإصلاح. و٢٠٠٠ م. بالوقت الثاني في الانتخابات. و٢٠٠٠ م. سكت الجان الثانية المشتركة بين. و٢٠٠٠ م. والإصلاح، والتي شكلت مشية عبد الق. و٢٠٠٠ م. تخفيف حدة المنافسة



المصدر :

٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخذ مات الصحفية والاعلامات

صالح، عضو مجلس الرئاسة ونائب الأمين العام للحزب وعضو لجنة التنسيق الرباعية بين الحزب الاشتراكي والوئتمر الشعبي، وثمة من يعتقد أن الرافضي فكرة الاندماج، مرططاً، بفضلون الاقتراب خطوة خطوة، وفق سياسة الرأجل، الى

حزب المؤتمر، وانسجماً مع تطورات للظلية، ضمن اطر الاشتراكي تأثراً بمحطيات ذاتية وموضوعية، العلمية ودولية. وأبرز مؤيدي سياسة الاقتدار على مراحل يعتقد أنه الأمين العام للاشتراكي علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية وعدد من «الاصوليين العفانيين» فيه غير أن الرئيس صالح حسم اخيراً، خلال مؤتمره الصحافي في صنعاء بمناسبة الذكرى الثلاثين للثورة سبتمبر (البلول)، فكرة القولم المشتركة «ولا لا حاجة للانتخابات النيابية»، فالرئيس يخلص، كما اتضح من تصريحاته، تقصي واختبار قوة شريكه الاشتراكي في الشارع الشعبي من خلال معركة حزبية تزيهه، قبول أن تصمم مسألة الاندماج، وتحديد صورة العلاقة المستقبلية بينهما في فترة التشريعية الدستورية المستندة الى التعددية السياسية

وأبرز رموز الحزب الاشتراكي أمينه العام علي سالم البيض ورئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس، عضو المكتب السياسي، وسالم صالح عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد لفيض، وجار الله عمر، عضو المكتب السياسي وممثل الحزب ومسؤول للتشويق المعروف بملاقاته العربية والدولية الواسعة ود ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الحالي، وعلى رغم أن دستور الجمهورية اليمنية حظر العمل الحزبي على القوات المسلحة فإن الجيش، في ما كان يسمى بالشطر الجنوبي، مولع بالسياسة وهو جيش عقائدي مسيس من أعلى هرم في الأركان الى أصغر جندي، ولعل هذه الميزة في طبيعة المواقف التي لم تمكن السلطة السياسية من استكمال توحيد القوات المسلحة لغاية الآن، في جانب اسباب أخرى، وعلى رغم عدم وجود احصاءات دقيقة معروفة عن عدد كوادر الاشتراكي، فإن الاعتقاد هو أن غالبية مواطني ما كان يسمى سابقاً بجمهورية اليمن الديموقراطي قبل الوحدة (حوالي ٢ مليون نسمة) ينتمون الى الحزب الاشتراكي بمختلف فصائله، ولقي لم تلحن عن نفسها بعد او هي يرسم الشكل، ولا يستطيع الرأجل استباق الحركة الانتخابية وبروز نتائجها لتحديد موقع الاشتراكي، انما يمكن القول ان الاشتراكي

سيخوض المعركة الانتخابية معززاً بتأييد قسم بارز من الشعب، خصوصاً من النساء اللواتي حققن مكاسب كبرى. لجنة التشريع وقوانين الاسرة والعمل، في ما كان يعرف باليمن الديموقراطي قبل الوحدة ويأتي حيدر الوحدة في طليعة ادوات المعركة التي سيخوضها الاشتراكي لانتزاع المركز الثاني في السلطة اليمنية، من خلال تكريس موقعه الحالي كأمين حزب سياسي بعد المؤتمر. ومع هذا لا تستبعد مصادر مطلعة في صنعاء حدوث مفاجآت تعيد خط الأوراق وتوزع الحصص بصورة منافية لكل التوقعات

التجمع اليمني للإصلاح

قبل اعلان الوحدة كانت قيادات التجمع اليمني للإصلاح البارزة منضوية في اطار حزب المؤتمر الشعبي العام، وقيادات الإصلاح مثقلة بتجارين بارزين، اقتدار قبلي يمثله الشيخ عبدالله الأحمر، في حين يمثل اقتدار الاسلامي الشيبخان عبدالوهاب الأنسي، عضو مجلس النواب، والشيخ عبدالجديد الزنداني العاصمي الديني المعروف وقد تشكل حزب التجمع اليمني للإصلاح رسمياً بعد الوحدة وطوال الفترة التي تلت استقلال الشطر الشمالي، بعد ثورة سبتمبر (البلول) ١٩٩٢، ولغاية اعلان الوحدة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، وظف التيار الديني النضوي في الإصلاح «الماهد العلمية» في ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية لاعاد وتاهيل كوادر شبابية فنية تؤمن ببايدولوجيته السياسية المرتكزة الى الاسلام، شريعة وعقيدة لتضخ دماء جديدة في التشكيلات البدينية، ولغاية ما قبل اجازة القانون التعليمي في مجلس النواب اليمني، في تموز (أيلول) الماضي، بلغ عدد الماهد العلمية ٢٠٠ معهد في اليمن الشمالي وبنات الموازنة التي خصصتها الدولة لهذه الماهد قرابة ٢٠٠ مليون ريال، الى جانب منح اولياء الماهد العلمية من رجال الدين حرية اختيار المناهج للتعليمية بخلاف المناهج التي تدرس في المدارس الرسمية. ويمكن القول ان المعركة الانتخابية، في بعدها السياسي، بين الاشتراكي والإصلاح، بدأت مع بدء معركة تمرير قانون التربية والتعليم، في مجلس النواب، حيث وضعت، منذ اجازة مجلس النواب لقانون التربية الجديد في الصيف الماضي، للماهد العلمية تحت اشراف الحكومة ووزارة التربية، وخسر الإصلاح معركة سياسية كبرى



الوسيط
البيروتية

المصدر :

١ ٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

لم يعترف، بهزيمته فيها ولا بتأثيراتها المستقبلية التي اقلت في وجه الاصلاحيين ابواب «الخبر الفكري والعفاني» التي شكلته تلك المساهمات العلمية لاعداد الكوادر الجديدة. ومرة اخرى يصعب التكهّن بالتنازع الاخيرة للتناقص الحتمي والتوقع بين الاشتراكي والاصلاح. وتحمل اعتبارات عدة مهمة كمنصر حاسم في ترجيح كفة هذا الفريق على الآخر، أبرزها، نزاهة العملية الانتخابية وتمكين الناخب من التعبير عن رايه في ظروف أمنية مناسبة وأبرز رموز الاصلاح، من دون منازع، الشيخ عبدالله الاحمر والشيخ عبدالوهاب الأنسي والناحية عبيد الجيد الزنداني حزب البعث العربي الاشتراكي اجناح الحزاق بدوره كان مضمويا في إطار المؤتمر الشعبي العام قبل الوحدة. وقد ضعف موقعه بوضوح بعد غزو العراق الكويت وحرب التحرير. وهو أعلن عن نفسه رسميا بصورة مستقلة بعد تحقيق الوحدة اليمنية. ولا يمكن التكهّن بعدد اعضائه، وأبرز رموزه العميد مجاهد ابو شوروب، نائب

رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر المطاس وكانت آخر انتخابات مجلس شورى جرت في عام ١٩٨٤. وأخر انتخابات مجلس الشعب في الجنوب تمت في عام ١٩٨٩، قبل إعلان الوحدة. والشورى تقليد قبلي عريق عرفه المجتمع اليمني منذ آلاف السنين على مستوى مجلس عقلاء القبيلة ومجلس القبائل. وتقول أوساط اللجنة العليا للانتخابات ان التفكير ينصب الآن على اجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لتحسين مجلس اعيان او مجلس شورى تكون صلاحياته استشارية الى جانب المجلس النهائي، في مرحلة لشرعية الدستورية التي ستلجها الجمهورية اليمنية بعد ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ومن المتوقع ان يركز مجلس اعيان على الجانب الفني التخصصي في المواضيع الاقتصادية والتنمية ومجالات الطاقة والتمدين والزراعة والسياسة.

ولا يوجد في الواجهة السياسية اليمنية، التي بدأت تعدل للانتخابات النيابية اسماء شخصيات مستقلة تفكر في خوض المعركة الانتخابية منفردة ومن دون مظلة حزبية. ولا تستبعد مصادر مطلعة في صنعاء هذا الاحتمال يبدو مؤكدا ان المعركة الحقيقية ستقتصر على الافراس الثلاثة في الانتخابات النيابية اليمنية، المؤتمر والاشتراكي والاصلاح ■

رئيس مجلس الوزراء للشؤون الداخلية، وهو شخصي نالفة في حزب البعث، ومسؤول التنسيق مع الاصلاح، ومنذ اشهر قليلة تقدم ابو شوارب باستقالته بهدف التفرغ لعمله الحزبي غير ان استقالته رفضت، وهو من القيادات الوطنية المحدث.

لتصحيح لشعبي الناصري، هو لحد القنارات الناصرية التي كانت تجد متنفسا للتعبير عن ذاتها داخل مظلة المؤتمر الشعبي العام. والناصريون عبارة عن لربع فصائل، أبرزها حزب التصحيح الذي أعلن عن نفسه رسميا وخرج من رحم المؤتمر بعد تطبيق التعددية السياسية. ويصعب تسمية رموزه مقارنة مع القيادات اليمنية الوطنية ذات الأثر الحضائي التاريخي، سواء المؤتمر او الاشتراكي او الاصلاح. حزب الحق يتكون من مجموعة كبيرة من علماء اليمن الذين يمثلون التيار الاسلامي المحلي. وهو تحالف مع السلطة السياسية ضد الاصلاح في معركة قانون التبرية والتطمين، ما اكسبه ثقلا شعبيا ملحوظا يستطيع توظيفه في معركته الانتخابية. ويدعو «الحق» الى بناء جامعة اسلامية في مدينة زيد تكون بمثابة «زيتونة اليمن» او «أهر مصر»، ويتوقع ان يطل في المرتبة الثانية او الثالثة بعد المؤتمر والاصلاح والاشتراكي والبعث والتصحيح لناصرى وترأه اللجنة العليا للانتخابات على «اصالة الشعب اليمني وحسنه الديمقراطية بالغطاة لانجاح تجربة الانتخابات»، كما قال لـ «الوسط»



الاعتكاف لم يكن كله سلبيات

■ تتعلم اليمن الديمقراطية على طريقة الخطوة خطوة. وما عويدة نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض الى صنعاء بعد غياب ثلاثة اشهر سوى خطوة اخرى على طريق معرفة ممارسة الديمقراطية. فاعتكاف البيض، وهو ايضاً الامين العام للحزب الاشتراكي، بدأ من دون استشارة اعضاء المكتب السياسي للحزب وادى عملياً الى نقاش داخل الحزب نفسه قبل ان يكون هناك نقاش وأخذ ورد وشدد جمال على مستوى القيادة السياسية للبلاد.

والآن مع عودة البيض الى صنعاء، يتبين ان اعتكافه لم يكن كله سلبيات ولا شيء غير المنبجيات، ذلك ان نظرة عن كثب الى الأمور تشير الى ان الخطوة التي اقدم عليها الامين العام للحزب الاشتراكي ظهرت على صعيد الحزب نفسه ان ثمة تطوراً في طريقة التعامل مع الأمور اذا أدى اعتكاف البيض الى حوار واسع داخل الحزب الذي اعتاد في الماضي حسم الخلافات ابي خلاصات في وجهات النظر بطريقة اقل ما يمكن ان توصف به انها سلبية.

اما على صعيد القيادة السياسية ومجلس الرئاسة فبعداً، فقد تبين ان الاعتكاف وسيلة للتعبير عن وجهة نظر معينة بل تبادل المصالحات الاملاية التي تصفد المورف السياسي وذلك في انتظار الوصول الى مرحلة يحد فيها الحوار ممكناً. وهذا ما حصل بالفعل بعدما اعاد الحزب الاشتراكي ترتيب اوضاعه الداخلية وبما تبين ان البلاد وهي على عتبة انفصال قرار مهم في مستوى تأجيل موعد الانتخابات مع ما يهنيه ذلك من تمديد للفترة الانتقالية تحتاج اول ما تحتاج الى الحوار ثم الحوار ثم الحوار بين جميع المسؤولين السياسيين من دون أي استثناء.

مع عودة السيد البيض الى صنعاء، تظهر مجدداً الحاجة الى البحث في المشاكل الجدية التي يعاني منها البلد. كيف سيوجد الجيش الذي يقود نائب الرئيس انه ليس موحداً بعد؟ كيف ستقسم الدوائر الانتخابية؟ كيف ستكون العلاقة بين الحزبين الحاكمين وأخيراً وليس اقل متى الانتخابات وهل في الامكان ازالة المشاوير من ان تأجيل موعدا ليس تهيئاً لتأجيل آخر؟

لهم ان لغة الحوار هامة، وان الاعتكاف كان فرصة للتأكد من ان لا يبدل من هذه اللغة لأن طبيعة اليمن تهم الوصول الى حلول وسد الفجوات هو بلد الأخذ والرد وتقديم التنازلات متى تدعو الحاجة الى ذلك، مع الاعتراف بأن الديمقراطية اليمنية لا تزال على طفل صغير يحتاج اول ما يحتاج الى رعاية يومية.

خير الله خير الله



صالح عاد والبيض الى صنعاء وتأجيل الانتخابات يقرر اليوم

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري

■ عاد أمس الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة إلى صنعاء جواً الذين من الحديدة بعد زيارة تفقدية للمحافظة التي فيها الرئيس ونائبه منوهاً لطبيعة استمرت ثلاثة أشهر.

وكان البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي وصل إلى الحديدة بعد ظهر الاثنين ادتياً من عن يرافقه السادة سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب عضو مجلس الرئاسة ومحمد حيدرة خدوس نائب رئيس الوزراء لتفدية القوى العاملة والإصلاح الإداري وصالح عبيد أحمد نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع ومحمد أحمد سلمان وزير الإسكان والتخطيط الحضري.

وعلمت «الحياة» أن عودة البيض إلى العاصمة صنعاء بعد وصوله إلى الحديدة وإلقاءه الرئيس للمرة الأولى منذ اعتقاله في حضرموت وعدن أكثر من ثلاثة أشهر، جاءت نتيجة للتطورات في أعمال اللجنة العليا للانتخابات والذكرة التي رفعتها اللجنة إلى مجلس الرئاسة وأوصت فيها مجلس الرئاسة بتأجيل الانتخابات حتى يوم ١٨ شباط (فبراير) المقبل لأسباب فنية لم تستكمل بعد.

وكان الفريق صالح وعبد رئيس اللجنة العليا للانتخابات وأعضاؤها يدرس الذكرة والرد عليها عند استعمال التصاب في مجلس الرئاسة. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن اجتماعاً موسعاً سيبدأ اليوم الأربعاء ويضم رئيس مجلس الرئاسة اليمني وأعضاء من المجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وممثلين للأحزاب السياسية لدرس مذكرة اللجنة العليا للانتخابات واتخاذ قرار جماعي بالرد عليها. وتوقعت هذه المصادر أن يصدر مجلس الرئاسة بياناً

(التمتة في الصفحة ١)

يشتمل من موافقة المجلس على تأجيل موعد الانتخابات إلى ١٨ شباط للمقبل لأسباب التي أوردتها اللجنة العليا للانتخابات.

وكان بعض أحزاب المعارضة - الأعضاء في المؤتمر الوطني، حذر من معية تأجيل الانتخابات، ولوح بأنه سيعلن إضراباً عاماً يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري الذي يحلوه تنتهي الفترة الانتقالية. إلا أن هذه الأحزاب لم تعلق بعد على مذكرة اللجنة العليا للانتخابات التي توصي بتأجيل موعد الانتخابات ثلاثة أشهر أخرى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ولم يعرف هل ستنصر على قرارها السابق بإعلان الإضراب العام أم ستقارح.



اللجنة السعودية - اليمنية تستأنف اجتماعاتها في صنعاء آخر الشهر

اجتماع موسع للقادة اليمنيين للمبحث في تأجيل الانتخابات

مشترك للجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي برئاسة الفريق علي عبدالله صالح الأمين العام لحزب المؤتمر والسيد علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي. وكرس الاجتماع لمناقشة القضايا التي تهم العلاقات بين الحزبين الحاكمين والتطورات المحلية إضافة إلى المذكرة التي رفعتها اللجنة العليا

السياسية. وناقش المجتمعون المذكرة التي رفعتها اللجنة العليا للانتخابات إلى رئيس مجلس الرئاسة وأعضاء المجلس وأوصت فينبها بتأجيل الانتخابات إلى ١٨ شباط (فبراير)، نظراً إلى عدم استكمال كل الإجراءات الخاصة بهذا الاستحقاق. وعرضوا أيضاً الوسائل المتاحة لمعالجة الوضع الدستوري بعد انتهاء الفترة الانتقالية في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري من ناحية أخرى، عقد اجتماع

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
□ الرياض - «الحياة»

■ عقد امس اجتماع موسع برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة ضم أعضاء مجلس الرئاسة وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونوابه وهيئة رئاسة المحكمة العليا والمجلس الاستشاري ورئيس اللجنة العليا للانتخابات وأعضاءها ورؤساء الأحزاب والتكليفات



المصدر : الحياة الرياضية

للتشر والإخذات الصحفية والإعلونات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

للاتخابات.

لجنة الخبراء

من جهة أخرى غادر الرياض امس الوفد اليمني الى لجنة خبراء الحدود السعودية - اليمنية التي اختتمت ليل الثلاثاء - الأربعاء اجتماعاتها بعد أربعة أيام من المحادثات.

وصدر بيان صحفي مشترك عن اختتام اجتماعات اللجنة جاء فيه: وبناء على ما تقرر في الجلسات السابقة التي عقدت بين الجانبين السعودي واليمني في لجنة الخبراء السعودية - اليمنية المشتركة للحدود التي انتهت في ١٠/٤/١٤١٣هـ الموافق ١٠/١٠/١٩٩٢م فسند وصل الجانب اليمني الى مدينة الرياض يوم السبت ١٤/٤/١٤١٣هـ الموافق ١٠/٣/١٩٩٢م حيث استأنفت اللجنة جلساتها. وبعد اطلاق كل جانب على ما قدمه الجانب الآخر من اراء واقتراحات وتبادل الرأي في شأنها قرر الجانبان اعتبار جولة المفاوضات مستمرة على ان تعقد الجلسات القادمة في صنعاء في الجمهورية اليمنية يوم السبت ١٤/٤/١٤١٣هـ الموافق ١١/٣/١٩٩٢م وذلك بعد ان يكون كل جانب درس المقترحات المقدمة من الجانب الآخر.

وغادر الجانب اليمني مدينة الرياض عائداً الى بلاده اليوم الأربعاء ١٠/٤/١٤١٣هـ الموافق ١١/٣/١٩٩٢م وكان في رعايته رئيس واعضاء الجانب السعودي.

وزار رئيس الجانب اليمني خلال فترة اقامته في الرياض جامعة الملك سعود واطلعوا على مراحل تطويرها وما فيها من كليات ومراكز وما تقدمه من خدمات.



المعارضة تتهم السلطة بانشغالها باقتسام المغام

٣ أسباب وراء تأخير أعمال لجنة الانتخابات اليمنية

صنعاء - من حسام عبدالصמיד:

التصور يعد تصورا خاطئا لعنة لاعتبارات أولها تأخر صدور قانون الانتخابات العامة نفسه عن الوقت الذي كان ينبغي أن يصدر فيه، فلم يصدر القانون رقم ٤١ للانتخابات إلا في تاريخ ٨ يناير سنة ١٩٩٢م أي بعد انقضاء سنتين من زمن الفترة الانتقالية. أما الاعتبار الثاني فهو تأخر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات عن الموعد الذي حدده قانون الانتخابات العامة بنحو شهرين، كما أن تشكيل اللجنة من ممثلي الأحزاب والمؤسسات استغرق بعضا من الوقت في محاولة من جانب الحزبين الحاكمين ترتيب أوضاع معينة داخل اللجنة.

أما الاعتبار الثالث فهو طبيعة الاختلاف في الآراء سواء لجهة الموضوعات أو الأشخاص - كل هذا انعكس على عمل اللجنة واستغرق اجتماعاتها، هذا فضلا عن صعوبات أخرى اعترضت عمل اللجنة مما أثر في انجاز الكثير من المهام المنوطة باللجنة. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات فإن اللجنة تعد بريئة من تهمة تأخير الانتخابات بالرغم من

لم يعد هناك مجال للشك في أن الانتخابات التأسيسية اليمنية سيتم تأجيلها وأن الفترة الانتقالية سيتم تمديدتها بعد أن رفعت اللجنة العليا للانتخابات تقريرها إلى مجلس الرئاسة الذي أوصت فيه التصورات العملية والإجراءات التنفيذية لتقطع بذلك كل الشكوك وتؤكد تأخر إجراء هذه الانتخابات ويبقى فقط الإعلان الدستوري خلال هذا الأسبوع لتدخل اليمن «فترة تمديد» مدتها ثلاثة أشهر على الأقل حسب النص الدستوري للمادة ٨٩ من دستور دولة الوحدة.

وقد يتصور البعض أن هذا التأجيل تقع مسؤوليته على مائق اللجنة العليا للانتخابات باعتبار أنها لم تنجز أعمالها في الزمن المحدد - أي قبل نهاية الفترة الانتقالية - وباعتبار أن تقريرها يوصي بحد الفترة الانتقالية ولكن هذا



المصدر : المجلد الثاني

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

ألى الأحزاب فى اليوم التالى لانتهااء الفترة الانتخابية، وأرضع بيان هيئة التنسيق والمتابعة المبنية على المؤتمر الوطنى الذى قاطعته الأحزاب الهيكلية الرئيسية، أن السلطة وأحزابها اعدت شائبة ومشوون شهرا دون القيام بأية خطوات عملية حقيقية نحو إقامة انتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية الفترة الانتخابية. وأتهم البيان حزبى السلطة بأنهما غير جديرين بتحمل أمانة المسؤولية التاريخية وإن ما يشغلها هو اقتسام الغنائم والمصالح دون اعتبار لا يعانيه الشعب المكروب.

وبهما يكن من أمر فإن تمديد الفترة الانتخابية وتأجيل الانتخابات أصبح أمرا واقعا ينتظر فقط الإعلان الرسمى عنه والذى من لتوقع صدوره فى غضون أيام قليلة ومن المحتمل أن تكون مدة التأجيل ٩٠ يوما وهى المدة التى يسمح بها الدستور وهى نفس المدة التى طلبتها لجنة الانتخابات فى تقريرها إلى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة حيث طالبت بأن يكون ١٨ فبراير ١٩٩٢ هو يوم الاقتراع.

المحاولات التى مسعت إليها بعض الصحف التابعة لأحد الحزبين بالقاء المسؤولية على اللجنة مسائلة: أين الحقيقة فى عمل اللجنة، وما يدور بداخلها؟

وعندما تأكدت عملية تمديد الفترة الانتخابية وتأجيل الانتخابات العامة بدأت صحف أحزاب المعارضة فى تكثير الرأى العام اليمنى بما كشفت عنه هذه الصحف من قبل من محاولات للتأجيل والتمديد ومحاولات المزيين الحاكمين تحقيق هذا الغرض لضمان ترتيب أوضاعهما بعد الفترة الانتخابية.

فما انتقلت بعض الصحف هذا التأجيل الذى سيأخذ الطابع الدستورى وفقا لنفس المادة ٨٩ من دستور دولة الوحدة الذى ينص على تمديد مهام مجلس الرئاسة لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوما فى حال تعذر إجراء الانتخابات لأى سبب، واعتبرت هذا التأجيل الدستورى محاولة من الحزبين الحاكمين لنزع الأحزاب خارج السلطة فى الرافعة الضمنية على تمديد الفترة الانتخابية. كذلك جندت بعض صحف المعارضة دعوتها



المصدر :
الشؤون
التحريرية

النشر والتدريس : ٦ نوفمبر ١٩٩٢ التاريخ :
للنشر والتدريس : ٦ نوفمبر ١٩٩٢ التاريخ :

أخيرا تم لقاء الرئيس اليمنى مع نائبه

بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على القطيعة بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض، اجتمع الاثنان الاثنى الماضى فى مدينة الحديدة. وذكرت مصادر الحزب الاشتراكي اليمنى أن اللقاء تناول القضايا المختلف عليها بين الحزبين الحاكمين، ولم توضح هذه المصادر عن كنه هذه القضايا إلا أنه من المعلوم أن القضايا التي وراء اعتكاف البيض وأقامته في عدن ترجع إلى مطالبته بتنفيذ نصوص اتفاق الوحدة بين شطري اليمن المبرم في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ في مقدمتها إتمام توحيد القوات المسلحة وسحب هذه القوات من المدن وملاحقة مديري حوادث الاغتيالات والانفجارات التي طالت رموز الحزب الاشتراكي بالدرجة الأولى.

هذا وقد تم هذا اللقاء بعد جهود شارك فيها القطب الحزبي ويواجه المسئولون في اليمن ضرورة اتخاذ قرار عاجل بالنسبة لتهديد موحدة الانتخابات التي ينص اتفاق الوحدة على ضرورة إتمامها قبل ٢١ نوفمبر الحالي وذلك على ضوء ما يتردد بأن اللجنة العليا الخاصة بالانتخابات ترى تأجيلها لاستكمال الإجراءات، وفي مواجهه ضغوط حزبية على رأسها ضغوط حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يضم الإسلاميين وعددا من المنظمات الجماهيرية التي تدعو إلى إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.



المصدر :
المسألة
المتفرقة

٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر في الإذاعات الصحفية والمعلومات

الانتخابات اليمنية والهروب الى الامام !

صنعاء - من حسام عبد الحميد :

□ أكد عدد من الرافقين في اليمن ان تأجيل الانتخابات البرلمانية التي انشأتها الحكومة الحالية تعمل بسماسة «الهروب الى الامام» وانها بدأت تستغل كل صلاحياتها الدستورية. اغسلوا ان عملية التأجيل قد تؤدي الى تأخيرة الفرصة ليزيد من الوقت حتى يمكن اصلاح عائلة الحزبين الحاكمين ببعضهما البعض . ويرى فريق منهم ان هذا التأجيل يؤكد على صحة الشكوك التي تتناوب الاحزاب السياسية وعامة الناس من ان الحزبين الحاكمين ان يتروك السلطة حتى ولو جاءت للنتائج الانتخابية على عكس ما يروق لهما. ولما رواها الى ان تعيد للفترة الانتخابية يمشي استمرار الفساد المالي والاداري واستمرار تلاعب السلطة لثلاثة اشهر قادمة ■

الحزبان الحاكمان يشتريان الوقت بتأجيل الانتخابات المصالحة الصعبة بين الرئيس ونائبه !

التي اعطيت لهذا التأجيل هي مبررات وجيهة ومقبولة، لكنها تقول ان التأخير في انتهاء الترتيبات القانونية والاجرائية للعملية الانتخابية، كتقسيم الدوائر وتنظيم لوائح الناخبين وغيرها من الامور التفصيلية، كان تأخراً مرسوماً شجعته السلطة اليمنية بشكل غير مباشر لانها لم تمارس الضغوط اللازمة على الهيئة العليا للانتخابات لكي تسرع في القرار التدابير التنظيمية والتقنية. وترى هذه القوى ان التأجيل بغضد منه إعطاء الحزبين الشريكين في الحكم، وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وقتاً اضافياً لترتيب العلاقة المتوترة بينهما على المستوى القيادي، وإنهاء خلافاتهما السياسية والحزبية التي جعلت نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض على التوجه الى عدن والإعتكاف هناك قبل ان يقدم الى طرح شروطه المعروفة للعودة الى صنعاء، واستئناف ممارسة مسؤولياته الرسمية، بعد تطور الخلاف الشخصي بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح الى قطيعه كاملة. ما تزال محاولات إنهاء التي تبذلها قيادات الحزبين تتعثر لأن كلا من الرئيس ونائبه يمتصان بمواقفه وشروطه للقول باجتماع المصالحة المقترحة بينهما، وهو اجتماع يريد علي سالم البيض ان يتم في مكان بينهما يريد علي عبدالله صالح ان يتم في مكان آخر.

والخلاف على المكان الذي يعقد فيه اجتماع المصالحة

تغلب تيار التأجيل على تيار التحميل، وتقرر تأخير اجراء الانتخابات اليمنية حوالي شهرين عن موعده المبدئي الذي حدده دستور الوحدة بنهاية الفترة الانتقالية، وكان مقترحاً ان يكون في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وتختفي وراء المبررات التقنية التي اعطيت لهذا التأجيل اسباب سياسية اعرق هي التي فرضت على الهيئة العليا للانتخابات ان تؤجل العملية كلها الى مطلع العام المقبل، مع ما في ذلك من تجاوز دستوري وتجاهل سياسي للفتار الحزبي الذي كان يصر على اجراء هذه الانتخابات في موعدها المبدئي، ويقتل في مجموعة الاحزاب والتظيمات المعارضة التي ترى في الترتيبات الثنائية الحالية للسيطرة ظلماً لها وغيباً لحقها في المشاركة بالقرار السياسي.

ومع ان التأجيل لم يكن مفاجئاً للقوى السياسية اليمنية التي لمست الاتجاه الرسمي اليه منذ فترة طويلة، الا انه كان مخيباً لهذه القوى التي طالما سمعت في الفترة الماضية كبار المسؤولين في السلطة اليمنية وفي طليعتهم الرئيس علي عبدالله صالح يسمعون بعدم التأجيل ويؤكدون ان العملية ستجري في موعدها المبدئي، ومع نهاية الفترة الانتقالية التي حددها الدستور.

ولا تنكر قوى المعارضة اليمنية ان المبررات التقنية





النبأ البيروتية

المصدر :

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

ليس الخلاف الوحيد بين شريكي السلطة اللذين فتحنا قضيتهما باب العودة إلى النخبة الشعرية على صراعيه، فهذه خلافات سياسية أساسية تتعلق بدور كل من الحزبين في السلطة وحصة فيها. فالحزب الاشتراكي يأخذ على المؤتمر الشعبي العلم شريكه في الحكم نزعاً الطموح إلى السيطرة، وينتهي بالعمل من وراء الستار على تشجيع التناقض الذي ظهر داخل قيادات الحزب الاشتراكي، بل والتحريض عليه فضلاً عن ماكنه التي تتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية الذي ترى فيه قيادات الحزب الاشتراكي تقسيماً يخدم مصالح المؤتمر الشعبي العام، ويهدف إلى تسهيل نجاح مرشحيه في الانتخابات المقررة.

وتقول أوساط الأحزاب المعارضة أن عدم توصيل اللجنة الحزبية المشتركة التي كلّفها الحزبان الحاكمان معالجة أسباب الخلاف بين قيادتهما، والتوصيل إلى اتفاق حول مبادئ مشتركة، كان أيضاً سبباً رئيسياً في ترجيح كفة التنازل سعيًا من الحزبين إلى شراء الوقت وتزيين العلاقة بينهما مما يسمح لهما بخوض الانتخابات من مواقع القوى.

غير أن هذه الأوساط تبدو أكيداً من أن اتفاق الحزبين مهمة صعبة، وأصعب منها مهمة مصالحة الرئيس ونائبه. وهي تراهن على أن الوقت الذي يحاولان شراؤه سيتحول إلى وقت ضائع. فالهوية السياسية بين الحزبين وبين قيادتهما هي أعظم بكثير مما قد تحفظه مصالحة توبيس الحكي بين الرئيس ونائبه. والدليل على ذلك أن حديث المصالحة رافقه انقطاع الحوار داخل اللجنة المشتركة التي كلّفها الحزبان تسوية خلافتهما.

(س - ح)

الرئيس علي عبدالله صالح أسباب تنحية التنازل





انتخابات اليمن في ٢٧ نيسان

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
□ جدة - من عمر جسطفة

ان المجتمعين في اللقاء الموسع اتفقوا على عقد لقاء الاهد المقبل يضم مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء وأعضاء الأحزاب المشاركة في اللقاء لوضع الضوابط التي تحدد من المصروفات التي تستخدمها رؤساء الأحزاب والصفحة الوطنية منها «صرف المال العام وتوزيع الأراضي على جهات معينة».

وصرح السيد عبدالله الخلفي رئيس اللجنة الإعلامية التابعة للجنة العليا للانتخابات أن اللجنة عقدت اجتماعاً آخر انتهاء اللقاء الموسع للقرارات اليمنية، وتابعت الاقتراح السابق لتحديد يوم الانتخابات وما طرح في اللقاء من المقترحات جديدة، وقررت أن يكون ٢٧ نيسان المقبل موعداً لهذا الاستحقاق الدستوري.

أخذت في الاعتبار أنها لم تكن الإجراءات المتعلقة بالانتخابات ولا سيما منها ما يخص تقسيم الدوائر وهو موضوع لم تبدأ بمناقشته حتى الآن وما يتطلب ذلك من وقت حتى يكون التقسيم موضوعياً ويتبع المعايير التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات.

وأضاف الخلفي: «مرات اللجنة ان المدة التي حددتها أي يوم ٢٥ تشرين

■ وأصل مجلس الرئاسة وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس الوزراء ونوابه وهيئة رئاسة المحكمة العليا والمجلس الاستشاري ورئيس اللجنة العليا للانتخابات وأعضاؤها ورؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المسجلة في لجنة الانتخابات، اجتماعهم التشاوري الذي يداؤه أول من امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، وتابعوا درس القضايا المرتبطة بالتركيبات الجارية لإجراء الانتخابات النيابية العامة.

وعلمت «الصباح» من مصادر شاركت في الاجتماع الموسع أن الحضور توصّلوا بعد مناقشات طويلة إلى تحديد ٢٧ نيسان (أبريل) المقبل موعداً للانتخابات، وقرروا أن تستمر الهيئات الصانعة (مجلس الرئاسة ومجلس النواب والحكومة) بعد انتهاء الفترة الإنتقالية في المهام والمقررين من تشريع الثاني (تفسير) الجاري. على أن توضع ضوابط معينة تحد من المصروفات التي كانت محل نقد.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة»

التمتة في الصفحة (٤)



انتخابات اليمن في ٢٧ نيسان

تمة الصفحة الأولى

الثاني لم تعد كافية لتنفيذ هذه المهمات. ونظراً إلى دخول شهر رمضان مباشرة بعد ألة التي سبق إلى حداثها اللجنة وأجازة العيد، رأت تأجيل الموعد إلى ٢٧ نيسان. على أن تُنجز الأعمال التحضيرية وإفراة القيد والتسجيل والمطعون قبل شهر رمضان، وأن يكلو إجازة العيد مباشرة شهر الانتخابات الذي يتم فيه استقبال المرشحين لمدة عشرة أيام والبت النهائي بعد عشرة أيام أخرى. وأن تخصص عشرة الأيام الثلاثة للعاية الانتخابية ويوم الإفرار. وسعيد اللجنة خلال الأسبوع المقبل جنولة مهماتها في ضوء الموعد الجديد.

لجنة الحدر

من جهة أخرى قال السيد غالب علي جميل سفير اليمن لدى السعودية إثر نهاية اجتماعات لجنة خبراء الحدود السعودية - اليمنية له «الحجاة» ما زالت مذكورات التفاهم متباعدة بين السعودية واليمن، والوقت ما زال آمناً للإنتهاء من مرحلة البحث في التفاصيل والجزئيات الفنية كمرحلة أولى تمهيداً للإنتقال إلى المرحلة الثانية.

واعتبر ما جرى في اجتماعات اللجنة حتى الآن «مؤشرات إيجابية إلى استعداد الطرفين لمواصلة لقاءاتهما في جو ودي وأخوي خصوصاً في ظل ما يعرف عارة من طبيعة مناقشات المسائل الحدودية».

وأضاف «نحن متفائلون، ومن الطبيعي أن يتحاور الإخوة الإصدقاء لتجاذل الآراء ووجهات النظر في كثير من القضايا المختلفة بمفاوضات ترسيم الحدود».

وأكد أن المفاوضات سارت في شكل طبيعي وجيد، وأن تقاماً التلق عليها ولشري طرحت لمزيد من النقاش في الجولة المقبلة التي ستعقد في صنعاء أوآخر تشرين الثاني الجاري. وتوقع في حديثه أن تُنصر أعمال اللجنة في جولتها المقبلة في صنعاء مرحلة متقدمة في أعمالها.



للتنشر والأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٢

الإعلان الرسمي يصدر الأسبوع المقبل

تأجيل الانتخابات اليمنية الى ٢٧ أبريل

بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية، وكذلك دعا الأمين العام للتنظيم الوجودي الفانصري إلى حل جميع الهيئات العليا للدولة، واستبدالها بهيئة وطنية تتولى تسيير الأمور حتى يوم الانقضاء، ولكن كلا الأمرين أحبط قبل الفرض.

والشيخ عبد الملك الخلفاني رئيس اللجنة الاعلامية باللجنة العليا للانتخابات ان اللجنة عقدت اجتماعا لها اثناء فترة الاستراحة بين جلسات اللقاء الموسمي، ناقشت فيه الاقتراحات المطروحة، وايدت الاتفاق على موعد نهائي للانتخابات بدلاً من يوم ١٨ فبراير (شباط) المقبل، لاستكمال الاجراءات التحضيرية لها ابتداء من عملية تقسيم الدوائر.

يستود للجمهورية اليمنية، اللذين
توفران فرصة لاستمرار الهيئات
الرسمية في عملها، في حالة عدم
التمكن من إجراء الانتخابات لطرف
أحدهما.

وكشفت مصادر حزبية لـ «الشرق الأوسط» عن المزمع للحاكمين رفضاً لقرارهم في بعض الإضراب المشاركة في اللقاء لتشكيل حكومة انتقالية، تتسلط بهمة إدارة شؤون البلاد خلال الفترة السابقة على الانتخابات، بحسب ما في تلك الفترة صراحة، ولا تستعني إجراء تعديل وزيراً، وأشار المصادر إلى أن عبد الوهاب التميمي العام لتجميع الميكنة للإصلاح طالب بـ جميع الهيئات الرسمية

صنعاء. من حمود منصور
عبد. من لطيف. شنتار. ق

تعضد اللقاء الموسع للمهنيين
الغالبيا الجدد في مجلس برتبة الفريق
التي تعود لله صانعين رئيس مجلس
الرئاسة، الذي استمر يومين، مع
الانطلاق في تاجيل الاجتماعات العامة
إلى ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل، مع
استمرار الهيئة التشريعية والتفنيية
والقضائية في ممارسة مهامها حتى
القرار الذي يستأجل استبدال إلى الدستور.

ويتمتع مع اللقاء الموسع مجلس
الرئاسة والطبى الاستشارية، وهيئة
رئيس مجلس النواب، ورئيس المحكمة
العليا، ورئيس الوزراء، ونوابه، والهيئة
الغالبيا الانتخابات وإقامة الاجتماع
السياسية المهمة في الفترة، بعد
مجلس الرئاسة لاجتماعا آخر بعد
انتهاء اللقاء الموسع.

[illegible]

تحليل اقتصادي

لقاء الرئيس اليمني ونائبه في «الحديدة» هل ينهي خلافات الحزبين الحاكمين؟

□ كتب - يوسف الشريف:



علي عبد الله صالح



علي سالم البيض

كما توقعت «العالم اليوم» تم اللقاء الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يوم الاثنين الماضي مع نائبه علي سالم البيض في مدينة «الحديدة» إيداناً بإسداء الستار على جفوة الخلاف التي امتدت زهاء ثلاثة شهور اعتكف خلالها البيض بعيداً عن موقعه ومهام منصبه في صنعاء وكانت «العالم اليوم» قد اشارت في تقاريرها على امتداد شهر أكتوبر الماضي، إلى جعل الخلافات الحادة بين شركاء الوحدة والحكم -محزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي- حول انفلات الأوضاع الأمنية عبر مسلسل العنف والأرهاب الذي راح ضحيته عدد من قيادات ورموز الحزب الاشتراكي في البداية، حتى تفرقت تكتيكاته بعد ذلك صوب قيادات ورموز حزب المؤتمر.

وعلى السرع من القبض على بعض العناصر التي اعترفت بارتكابها حوادث العنف والأرهاب إلا أن البيض الأخير من التهمين الذين لجأوا إلى الاحتواء بقبائلهم أو قبائل أخرى، وتجاوز أجهزة الأمن في القبض عليهم وتقسيمهم للمصالح على يوسخ الخلاف بين الحزبين وبينما ظسبيل الحزب الاشتراكي يشدد على ضرورة تنفيذ الاجراءات القانونية قبل التهمين حفاظاً على هيبة الدولة وحتى يكونوا عرة لفرهم من أعضاء الوحدة والديمقراطية، ظل موقف حزب المؤتمر يطرح للمشاطر التسوقة من جراء القبض على التهمين بالقوة خفية إثارة القبائل التي يحتمون بها، الأمر الذي يهدد بإثارة المزيد من الللازل

لناقشتها وأجازتها. والمشايد أن حسم الخلاف بين الحزبين الحاكمين حول مسئولية كل طرف في الانفلات الأمني، ومعالجة الموقف من خلال المؤسسات الرسمية وبالوسائل الديمقراطية، كان بمثابة رفع واحدة من القنابل السياسية الموقوتة التي كانت تعصف بما تبقى من الضمانات الكفيلة بإجراء الانتخابات النيابية في حرية ونزاهة واستقرار أمني، المعروف أن الحزب الاشتراكي كان قد طرح في البداية صيغة سياسية وتنظيمية للاندماج مع حزب المؤتمر في أعقاب وحدة شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ تمسداً لمزيد من الصراعات والانقسامات التي تخللت عن الأحداث الثمانية التي شهدتها عدن في ١٢ يناير ١٩٨٥، وأسبيل الستار على جملة السليبيات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الحكم الاشتراكي الشمولي في الشطر الجنوبي، وثمان تمصير قياداته، ورسم سياسية في ضوء نتائج الانتخابات النيابية التي يتوقع المراقبون أن يلخز حزب المؤتمر بنصيب الأسد من دوائرها. وعلى ما يبدو من أن الاندماج وجد معارضة من قبل بعض أجنحة الحزب الاشتراكي كونه مجرد الحاق بمحزب المؤتمر وفرصة لإلتهام السمكة الكبيرة السمكة الصغيرة، وإلى حد قناعة علي سالم البيض بهذا الطرح المعارض للصيغة الاندماجية خلال فترة إعتكافه في الجنوب واعتبرها مجرد وضحس العزبين في كيس واحد

والاضطرابات، في ضوء الظروف العصية التي تجتازها اليمن خلال الفترة الانتقالية. على أي حال توصل الحزبان في النهاية إلى صيغة وفاقية لحسم الخلافه عبر طرح وزير الداخلية لكافة اللغات الأمنية في اجتماعات موسعة ضمت أعضاء مجلس الرئاسة والوزراء، ومراجعة الأسباب والدوافع السياسية وراء مسلسل العنف والأرهاب، وإعادة النظر في الخطة الأمنية حتى تتواءم مع متطلبات تأمين الفترة الانتقالية، وحيث عرضت الخطة الأمنية في صورتها النهائية على مجلس النواب



أزمة الثقة بين الشركاء

ونقاط الخلاف في مسيرة دولة الوحدة

اليمنية

زكريا نيل

في شمال اليمن وفي جنوبه من دولة الوحدة، هناك أشياء تحدث لا يستطيع أحد فهمها ولا اليمنيون أنفسهم .. هناك تحت السطح خلافات لا يبدو منها غير قمة الجبل .. وماضي منها تيارات تتصارع وتتقاتل .. وبين حين وحين تسلط ضحية من الضحايا البارزة .. والفاعل مجهول؛ وحتى قطب الثنائية في إدارة شؤون الحكم في دولة الوحدة، أنصب إلى الجنوب منذ أكثر من ثلاثة أشهر واعتكف .. لم أستمع عن الكلام واعتزل الناس ومؤخراً ظهر في عدن يلتقي بالفراء من رفاق الحزب الاشتراكي العربي، ويتلقى الانتقادات والتمنر من

مرعياً ومؤزراً، قامت في فبراير من عام ١٩٥٨ وسقطت في سبتمبر ١٩٦١ أي لم يتجاوز عمرها ثلاث سنوات وسبعة أشهر فقط، ثم هوت بصفة وأخذت اسماً في قاموس الكلمات اسمه بكارة الانفصال، التي أحدثت انكساراً في القلب العربي، لم يبق له في ضراوة الألم والحزن سوى الانكسار الطفيف في هزيمة ١٩٦٧ الخفية

لماذا سقطت؟

لأن أرقسية الوحدة في كل من مصر وسوريا، لم تكن مهيأة، ولم تكن مهيأة لهذا الحدث القوي الكبير .. فبأسباب الماضي المسحق خلفت وراءها على أرض البلدين، أعلى العواقل وأشرس التفتتات .. فالتركيب الاجتماعي والطبقي والطائفي والعشائري مختلف في كل من البلدين وبين الشعبين .. ولأن الذين كانوا وراء دفع الوحدة إلى الظهور بأي شكل وبأي وسيلة، لم يكونوا شرفاء، لا في القصد ولا في التوجه ولا في الوفاء للهدف القومي .. كانوا حقة من محترقي لعبة السياسات الذهبية، والمزادات الحزبية .. ولأن صهرقة الصراعات على السلطة كانت تطعنهم من أجل أن يتخلصوا من المآزق، القوا بالكرة في شبكة الوحدة، لتترويت لحياتها التاربخية .. وتحت هدير أصوات الجماهير الرأخية والمضللة، بدتخ الامين .. قبلت القيادة حمل الأمانة، ولم تكن تعلم في البداية أن الحافز الحقيقي لهذه القوى في المنادة بالوحدة، هو ضرب بعضها البعض، وسد الطريق على بعضها البعض

تدهور الأحوال .. بينما قطب الثنائية الأول في مناصب يسوق: كل شيء هاتره على الجبهة .. فيلترين ما الذي يجري بين الشمال والجنوب من دولة الوحدة اليمنية، ولم يبق على انتهاء الفترة الانتقالية غير أيام ونجري الانتخابات العامة على مستوى الجمهورية المتحدة؟

أن أي مواطن عربي على أي أرض عربية، بسعد أن تتوحد كل الدول العربية لا دولتين أو ثلاث أو أكثر، كما يحلم بقيام دولة الوحدة الشاملة، على سائر القرب العربي، من مفرقه إلى مفرقه، وتكون دولة ناضجة بالثقة وباللغة والقدرة على القيام .. ولتستعيد عصمو الثغور بما فيها من مجد قومي وحضاري وإنساني، في عالم تتصارع فيه الطامع الشرسة، دون إيمان بالقيم أو الأخلاقيات .. لكن ...

علينا أن نتوقف لحظات تأمل أمام قضية الوحدة .. أنه من أجل أن نهض دولة موحدة متجانسة ومتراصة، عليها أولاً أن تهيم الأرضية الصالحة التي تبدأ منها مشوارها العلوي، وتحرك عليها جماهيرها في ثبات وثقة، دون أن تترك على ترابها رؤاس الأقنار والخلافات .. وتتخسب خطايا خلوة خطوة، حتى ولو قطعت في سبيل سلامتها عشرات العقود، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية فيما قبل، وكما حدث في ألمانيا الموحدة فيما بعد

وعليها ثانياً أن تقوم بمراجعة تجربتي، ما زلت أراها مسألة أمانة بكل مخافتها وأصنافها وصننها وألقائها .. نعم أن أول دولة للوحدة في الشرق العربي، قامت بعد أربعين عاماً من سقوط الأسيراطورية العثمانية كانت الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا .. وعلى الرغم من أنها قويت بخصاس صاحب وجهاوة منقطة الفخ، إلا أن عمرها لم يأخذ .. لأفك، من حساب الزمن غير سنوات أقل من عدد أصابع اليد للوحدة .. كانت كالحلم وكان حلمها



الأهرام المصرية

المصدر :

النشر والخذ مات الصحفية والهلو مات

التاريخ :

٢٠ ١٩٩٢

التاريخ نفسه في دولة الوحدة اليمنية كما حدث من قبل في الجمهورية العربية المتحدة، وذلك من خلال التناقضات الخطيرة فيما بين التركيب الاجتماعي في كل من الجنوب والشمال^١

فالنظام في الشمال كان نظاما أقرب إلى اليمن من البعث، وكانت الفصائل البعثية ذات تأثير في صنع قراراته خاصة المنظمة أريضا عضويا بالقيادة القومية لحزب البعث العراقي التي اختصرت - كما هو معروف - في شخص واحد هو صدام حسين، ولاندرى ما هو حجم تأثيرها الآن بعد أن هزم داعيا في جبهة غزو الكويت

أما النظام الجنوبي وهو أحد الشريكين في دولة الوحدة اليمنية، فقد كان نظاما ماركسيا صارما بكل ماله من تعصب مذهبي وتعطش للقمع والهزيمة .. ولولا انقطاع الحواريات المالية والتسلحية عنه بعد انكسار الاتحاد السوفيتي لم سقوطه، لما كان في تقديرى قد انضج مع الشمال تحت علم دولة الوحدة

ومصحيح أيضا أن العنف والإرهاب والإغتيال الذي ساد في فترة من حياة اليمن الجنوبي كان ظاهرة طالت أيضا نظام الحكم في اليمن الشمالي .. فاعتقيل الشان من الرؤساء في كل من البلدين، ولتم تشجيرة اثنين آخرين من الحكم بكل منهما .. ونهبت دماء القتلى هراء في حين أن القتل لم تظلم يد العداة والقصاص إلى الآن

حتى لا تتسلسل أحداثها وحدها وتفسر بالاستيلاء على الحكم في دمشق .. كانت العملية من أكبر العمليات التاريخية في تصفية الحسابات، واتخذت دولة الوحدة وقادتها بعد ذلك إلى الجميع وكان ذلك هو الذي جرى، استدرجت جريمة الانفصال القيادة المصرية إلى الشغل في الحرب اليمنية، فاستجابت بكل لقلها إلى الانقلابيين على حكم الأمة ونوزعت قواتها في جهات القتال، إلى أن دفعها حرب حزيران يونيو عام ١٩٦٧ وثلاث جيشها إلى جبال صنعاء وبين الأعراس .. وكانت الهزيمة المشينة للشرف العربي التي لم يفصل عازها سوى معركة العاش من رمضان للجيدا

مصحح أن الوضع في دولة الوحدة بين مصر وسوريا كان مختلفا عن الوضع في الوحدة اليمنية .. فيما بين الشمال والجنوب فلم يسمي لقل من مصر وسوريا أن كانت لهما دولة موحدة قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة .. أما فيما يخص باليمن فكان شماله وجنوبه تظلهما دولة واحدة قبل مائة عام أو أقل، وبعد اجتياح قوات الاحتلال البريطاني للجنوب انفصل عن شماله إلى أن أجبرته ثورة الجنوب على الجلاء وتحررت أراضيها .. واستمرت أكثر من عقدين من الزمان، إلى أن عاد إلى وحدته مع الشمال اليمني .. ومع ذلك فإننا نخشى أن يعيد



الأهرام

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والاعلامات

التاريخ :

٧ نوفمبر ١٩٩١

فقضية الجيش وقضية الأمن لم قضية الديمقراطية. تأخذ ثلاثها مساحة واسعة من

١. لهم يتحسسون بإعادة بناء الجيش وتنظيمه ودمجه وتوجيهه، بما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية، ويرون أنه لا ضرورة لمركزه في كل من مدينة صنعاء وسدنة عدن، وأن قلته خارج المدينتين وتحتيد الحجم المناسب له يؤدي إلى التساهة الاصلان ولدى رفاق الوحدة ولدى كل الفوجسين من تكسها

٢. وقضية الأمن وهي من وجهة نظر الجنوبيين أيضاً، قضية خطيرة، وإن عدم ضبطها أو إعادة تنظيمها في وعاء أممي مسود بحسب القلق عند الجنوبيين الاشتراكيين الذين يرون في أخطارها تهديداً للوحدة والتنمية والاستقرار بصورة عامة .

٣. أما قضية الديمقراطية فإنها من وجهة النظر الجنوبية، والكثير من الشرائح الشعبية يجب أن تحكمها العدالة، خاصة في التوزيع للمناصب الرئيسية والوظائف المرموقة بحيث يكون الأساس في الاختيار لشخصها هو الكفاءة والخبرات العلمية، وأنها إذا ساءلت متفجرة بالوروثات الخبيثة المختلفة من عهود الأمم، والتي تمنع الزبود على الشوافع، فإن ذلك سيمر دون شك إلى عملية الممارسة الديمقراطية، وذلك فإن ما يتطلب به الحزب الاشتراكي اليمني هو ارساء مبدأ التكامل الاجتماعي وبناء نوع من توازن المصالح لتسود العدالة بين مختلف رعايا دولة الوحدة !!

لكن بعد الوحدة أيضاً .. ماذا جرى حتى يستمر مسلسل الانحيازات في الشمال وفي الجنوب، دون الإقدام على الإصفاة بالقلعة؟ ونعود إلى اتفاقية الوحدة اليمنية من بدايتها، فعندما تضمنت احتكاكها تحديد مرحلة انتقالية منها عامان ونصف العام، كان الهدف أن تكون وعاء وضع النظام الأساسي لقانون الانتخابات، وتكثيفاً للدولش الانتخابية على مستوى دولة الوحدة، مع اعداد سجلات قيد للناخبين على مستوى التقسيمات الجديدة للدولش، إلى جانب أن الهدف الرئيسي هو التهيئة للحياة الدستورية العامة، كما أشار إلى ذلك القاضي عبد الكريم العرشي رئيس لجنة الانتخابات في رسالته إلى رئيس مجلس الرئاسة وأعضائه قائلاً: كان المؤمل لدى القيادة الحزبية، أن تتمكن اللجنة العليا من إجراء الانتخابات المبائية العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢١ نوفمبر الحالي، لكن قرار صدورها جاء متأخراً في أغسطس الماضي، مما أدى إلى عدم تمكن من الانتهاء من مهامها قبل الموعد المحدد للانتخابات خاصة أن اللجنة بدأت من الصفر وواجهت العديد من الصعوبات!

وأضح من تطورات الأحداث الداخلية في اليمن، أن صراعاً مستخدماً والحق الآن بين التكتليين الحزبيين في كل من صنعاء وعدن الأول هو المؤتمر القومي بقيادة الرئيس، على عبدالله صالح، والثاني هو الحزب الاشتراكي بقيادة، على سالم البيض، نائب الرئيس، وعلى الرغم من أن نجساح الوسطاء بين القيادتين لم يتعد قبول، على سالم البيض، الاجتماع بالرئيس عبدالله صالح في مدينة الحديدة لا في صنعاء، فإن قضائياً الخلاف ما زالت محترمة



لأنها لم تستشر في تأجيل موعد الاستحقاق النيابي احزاب وتنظيمات يمنية تقرر سحب الثقة من لجنة الانتخابات

□ صنعاء -

من عبد الرحمن الحيدري

■ انتقدت احزاب وتنظيمات يمنية «الاتحاد غير المشروع» على نشاط اللجنة العليا للانتخابات، خصوصاً على الاعضاء الذين انتخبهم الاحزاب واصبحوا «ورقة في جيب» الائتلاف الحاكم واعلنت هذه الاحزاب سحب الثقة من لجنة الانتخابات التي وافقت اول من امس الخميس في الاجتماع الموسع لهيئة مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس النواب ورئيس الوزراء ورؤساء احزاب وتنظيمات سياسية على تأجيل موعد الانتخابات النيابية العامة الى ٢٧

نيسان (ابريل) المقبل.

وتسلطت «الحياة» بياناً وقعه ١٦ حزياً وتنظيماً يمنية، اشار الى الاتفاق الذي تم على مشاركة الاحزاب والتنظيمات السياسية بلجنة تنقيتها لتساهم في جانب مهمي الائتلاف الحاكم في الاشراف على الانتخابات لتلزم اللجنة العودة الى الاحزاب في كل ما يستجد خارج ما رسم سلفاً لبرنامج اعمال اللجنة العليا للانتخابات... الا ان ما استجد من خلافات في الرؤى بين قيادات الائتلاف الحاكم عكست نفسها في شغل مسؤولين على كل الانشطة والفاعليات السياسية الاخرى وفي مساهمتها بنشاط اللجنة العليا للانتخابات... انما بعدما عشقنا لفترة

من القلق نتيجة تلك الخلافات فان اللقاء الأخير بين قيادة الائتلاف الحاكم اطلع صديونا بغض النظر عن خلفياته واسمايه الا ان ما ازعج الجميع هو الائتلاف غير الشروع على اعمال اللجنة العليا للانتخابات وشاغلها، وخصوصاً نشاط الاعضاء الذين انتخبهم الاحزاب والتنظيمات السياسية الذين اصبحوا ورقة في جيب الائتلاف الحاكم ولم يستطيعوا ان يجسدوا بصدق امام المسؤولين التي حملتهم اباحاً القوى الوطنية واحزابها وتنظيماتها السياسية.

واضاف البيان: «نتيجة لخروق التي ارتكبتها اللجنة بمساهمتها

التي في الصفحة (٤)



ومشاركتها في تقديم الاقتراح في الاجتماع الموسع أول من أمس والقاضي بتحديد موعد الاقتراح، وتجاوز أعضاء اللجنة المشاركة من قبل الأحزاب في اللجنة العليا للانتخابات محضوهم ومواقفهم في اجتماعات مجلس الرئاسة وبيانات الائتلاف الحاكم وتعليقهم لأحزابهم لفظ من دون الرجوع إليها وتمثيل جميع الأحزاب الأخرى التي منحتهم حق التمثيل، وعرفه مواقفها وأرائها من كل ما طرح أمام الاجتماع، اتخذت الأحزاب والتنظيمات السياسية أهمية ما يأتي:

١- سحب الثقة من اللجنة المنتخبة في اللجنة العليا للانتخابات من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية واعتبارها أنها لا تمثل إلا نفسها.

٢- نعلن الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة هذا البيان أن أي اتفاق تم في اللقاء والقضايا المذكور بعدم الرجوع إلى كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في ذلك الخصوص غير ملزم لأحزابنا وإن تحمل أي نتائج أو تبعات عما تسفر عنه تلك الوقائع.

٣- تعتبر الأحزاب والقوى السياسية أن ما حدث وما مضى فيه الائتلاف الحاكم والأحزاب والمنسفة والمفككة معه من دون التشاور والعودة إلى كل القوى السياسية الأخرى في الساحة خرقاً وتجاوزاً لمبدأ الديمقراطية والشفاف على العملية الديمقراطية، لذلك فإن أي إجراء أو قرار يصدر عن اجتماع الائتلاف لا يمثل إلا نزاعهم المفردة وليس له أي شرعية ديموقراطية.

ووقع البيان: منظمة للمعت العربي، التلاحم الوطني، الحزب الجمهوري حركة النهضة اليمنية، الجبهة الوطنية الديمقراطية، الحزب القومي الاجتماعي، الجبهة الديمقراطية المتحدة، حزب الشؤون اليمني، الجبهة الشعبية للائتلاف، حزب السلام اليمني الديمقراطي، حزب الفلاحين الديمقراطي اليمني، حزب فتيان اليمن، جبهة المحامين الثورية، حزب الله، اتحاد القوى الإسلامية الثورية وتنظيم جناح الحيق الوطني.

وقال مصدر مسؤول في حزب «التجمع اليمني للإصلاح» لـ «الحياة» في معرض تعليقه على قرار تأجيل الانتخابات: «لم يكن ينبغي أن تضع اللجنة العليا للانتخابات نفسها في موضع لتبرير أخطاء غيرها وإن اتخذ جسراً لموضوع ليس من مهمتها الأساسية، وما سيترتب على هذا الموضوع عند عدم إجراء الانتخابات العامة قبل الفترة الإنتخابية التي تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وقال: «إن التمهيد أصبح أمراً واقعاً والمسؤولية في ذلك تقع على الحزبين الحاكمين لأنهما وضعوا المواقف.

ولاحظ هذا المصدر: «أزمة شرعية دستورية بعد انتهاء الفترة الإنتخابية، وأكد أن رجال القانون مجمعون على عدم وجود حل دستوري وإن الدخول الصحيح لإيجاد حياة شرعية هو إجراء الانتخابات. وقال إن القانونيين يرون حلاً وطنياً وسياسياً لهذا المأزق الدستوري يتمثل في اتفاق كل القوى الوطنية لوضع اتفاق ينص على أهم الخطوات اللازمة لإيجاد شرعية للوصول إلى يوم الاقتراح وذلك ببقاء مجلس الرئاسة وتكليف حكومة. لا تعتمد شرعيتها من اتفاق الوحدة، مسؤولة فقط عن تسيير الأنواحي الإدارية ولا يحق لها التصرف بإقال العام أو التريعات أو إبرام الاتفاقات.

ويعد مجلس الرئاسة اجتماعاً الإحد يضم رئيس الوزراء وأمناء الأحزاب للمشاركة في اللقاء الموسع لوضع الضوابط التي تحد من تصرفات التي كانت موضع نقد الأحزاب.



صنعاء تنفي مخالفة الدستور اليمني الأحمر يتحفظ على التأجيل ونعمان يعتبره قراراً سياسياً

عدن : من لطفي شطارة

أعرب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر زعيم التجمع اليمني للإصلاح عن تحفظه على جميع القرارات التي سيصدرها إعلان قرار تأجيل الانتخابات العامة في اليمن إلى ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل، وقال أنه طلب من ممثل «التجمع» في اللجنة العليا للانتخابات المطالبة بإجرائها قبل نهاية الفترة الانتخابية في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي.

وقال الأحمر في تصريح له «الشرق الأوسط» لقد قابلت جميع الجلسات (في اللقاء الموسع) بمفاتي الشخصية والتنظيمية. كرئيس للتجمع، وكعضو في المجلس الاستشاري،

تمسيراً عن معارفتي لتأجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتخابية دون سند دستوري».

وأضاف «أنها خطة للتحويل والمزج بين الحاكمن».

وقال إن حزبه حذر من ذلك في السابق، وأوضح أن مشاركته في الانتخابات مسابقة لاولتها» ورفض الانصياع عن الخطوة التي سيتخذها حزبه رداً على قرار تأجيل الانتخابات.

ولكن استمعاً لوزير وزير الشؤون القانونية أباة «الشرق الأوسط» أن التأجيل «لا يتعارض مع اتفاقية الوحدة اليمنية والدستور». وقال إن

نص المادة ٤٢ من الدستور تقول «إذا انتهت مدة مجلس النواب الأول (القائم حالياً)، ولم تجر انتخابات، فإن المجلس يستمر في ممارسة مهامه حتى يتم انتخاب المجلس الجديد».

وذكر أن اتفاق الهيئات التشريعية والتنفيذية على التأجيل حدث، حتى لا تجد اللجنة العليا للانتخابات نفسها في موقف صعب، وحتى تتمكن من استكمال الإجراءات للضرورة لضمان حرية ونزاهة الانتخابات.

وأوضح الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب أن الموقف السياسي الذي ظهر في اللقاء الموسع يعتبر قاعدة صلبة للخروج القانوني وراء التأجيل، وأكد لـ «الشرق الأوسط» أن الاجتماع المشترك لمجلس الرئاسة والوزراء غداً لن يتطرق إلى وضع المخرج القانوني، لأن ذلك من صهبة القانونيين، ولكن المسألة سياسية أكثر منها قانونية.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» إن هناك اقترافاً بأشراك محافظي المحافظات اليمنية، وممثلي الأحزاب في المصالحات، إضافة إلى زعماء الأحزاب في الاجتماع المشترك غداً، للاستماع إلى أرائهم جميعاً بشأن تقسيم الدوائر والبرامج الانتخابية، لتحقيق مشاركتهم في وضع ضوابط العمل للجنة الفنية للانتخابات، التي يترأسها صادق أبو راس عضو اللجنة العليا.



احتجاجاً على تأجيل الانتخابات العامة

تلمعوا إلى اضراب عام أحزاب المعارضة اليمينية

تخلفاً عن مثيلاتها، والاعتماد على الدورات الأربعة التي اتخذتها اسم، ويشهد البرلمان الجديد أن في تنظيم اعتماد داخل قاعة مجلس النواب، والدمقية إلى تعيينه من قبل الحكام على ضوء ذلك، فقد انتقلت إلى موقعها.

وحسب الدكتور السعاف، أن الأحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني بحثت إلى حل وسط للخروج من الأزمة السياسية القائمة، ولكن في المستقبل القليل، وتتمثل في تشكيل هيئة وطنية مكونة من جميع الأحزاب والقطاعات السياسية، وتقوم بهام التمثيل من الحكومة وحل مجلس الرئاسة والتدابير والقرارات والمجلس الاستشاري، ويتضمن مسؤولية تعيين أمير البلاد بعد انتهاء الفترة الانتخابية في ٢٢ نوفمبر الحالي، والأبعاد للانتخابات التمهيدية العامة.

من جانبها، أكد عضو الجبهة ربيع حرب، والتجمع الوطني الديمقراطي، أحد الأحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني، والاعتماد على الدورات الأربعة التي اتخذتها اسم، ويشهد البرلمان الجديد أن في تنظيم اعتماد داخل قاعة مجلس النواب، والدمقية إلى تعيينه من قبل الحكام على ضوء ذلك، فقد انتقلت إلى موقعها.

وأشار إلى أن تأجيل الانتخابات العامة، وأن الأحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني بحثت إلى حل وسط للخروج من الأزمة السياسية القائمة، ولكن في المستقبل القليل، وتتمثل في تشكيل هيئة وطنية مكونة من جميع الأحزاب والقطاعات السياسية، وتقوم بهام التمثيل من الحكومة وحل مجلس الرئاسة والتدابير والقرارات والمجلس الاستشاري، ويتضمن مسؤولية تعيين أمير البلاد بعد انتهاء الفترة الانتخابية في ٢٢ نوفمبر الحالي، والأبعاد للانتخابات التمهيدية العامة.

ومن المقرر أن يعقد اجتماع موسع صباح اليوم يضم مجلس الرئاسة ورئاسة مجلس النواب والوزراء، وقادة الأحزاب والقطاعات السياسية، لانتخاب الوصاح المتفرجة عن تأجيل الانتخابات وموقف الأحزاب من هذا التأجيل قبل صدور بيان سياسي يعلن فيه يوم الاقتراع رسمياً والمواقي التي ادعى إلى تأجيل الانتخابات حتى ١٧ أبريل المقبل.

عندما من إعطى شعاره

أكدت هيئة التنسيق، التابعة للجبهة من المؤتمر الوطني اليمني في اجتماعها الذي عقدته أمس، أعادوا التوضيح في البلاد، وأعدها التمهيد، الذي انتقلت إلى مكان من المؤتمر أن تنتهي في ٢٢ من الشهر الحالي، وتلخصها بالتالي القرار مجلس الرئاسة الأخير، متأخراً الانتخابات حتى ٢٢ أبريل (نيسان) من العام المقبل.

وقال الدكتور السعاف، في الجبهة لـ «المشرق الأوسط» أن الاجتماع اتخذ أربعة قرارات فوجها قرار مجلس الرئاسة في تأجيل الانتخابات، والتي على أساسها، فوجها رسالة عبر مسيرة جماهيرية إلى مجلس النواب (البرلمان) ليدل نفسه عام ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، لانتهاج، شرعية الدستورية.

وتوجه رسالة إلى المؤسسات التي بدأت من اتفاقية الوحدة، مثل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، والمجلس الاستشاري، التي تتبنى صلاحياتها الدستورية بانتهاج، الاتفاقية عام ٢٢ نوفمبر الحالي.

مسحبا أعضاء اللجنة العليا للانتخابات الذين يعلنون أحزاب المعارضة في المؤتمر الوطني وهم خمسة.

الاعلان عن الإضراب العام يوم ٢٢ نوفمبر الحالي.

وقال الدكتور عبد العزيز السعاف، عضو هيئة التنسيق، التابعة في المؤتمر الوطني في تصريح لـ «المشرق الأوسط» أن هيئة المؤتمر الوطني تدرس إمكانية



العالم اليوم
الناصري

المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

٨ نوفمبر ١٩٩٢

مع يمن الوحدة والتأجيل الدائم للانتخابات

كان من المتوقع أن يتم تأجيل الانتخابات اليمنية وعدم إجرائها في الموعد الذي سبق أن اتفقت عليه الأطراف اليمنية. فقد اجتمعت اللجنة العليا للانتخابات الممثلة لكافة القوى والقطاعات السياسية في المغرب مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح واتفقوا على تأجيل الانتخابات إلى يوم ٢٧ أبريل من العام الحالي وبمدد فترة عمل مجلس الرئاسة والأمناء إلى أن يتم إجراء الانتخابات حتى لا يصبح هناك فراغ دستوري إذ إن مدة عمل هذه الأجهزة كان من المقرر أن تنتهي في ٢١ نوفمبر الجاري.

ويعد هذا الإجراء هو الثاني من نوعه منذ إبرام اتفاقية الوحدة بين شرطي اليمن إذ سبق مد الفترة الانتخابية سنة إضافية بعد انتهاء الفترة التي كانت مقررة من قبل.

ويرى المحللون من النظام اليمني هذا الإجراء الأخير بعدة عوامل أهمها مطالبات المعارضة السياسية في اليمن بتأجيل الانتخابات حتى يتم الانتهاء من إجراءات التمهيدية الخاصة بتقسيم الدوائر وإعداد قوائم المرشحين حتى تتاح المشاركة في الانتخابات لكافة المواطنين والقوى السياسية في اليمن.

غير أنه يظل هناك تخوف لدى للرأيين السياسيين من عدم إجراء الانتخابات حتى في التاريخ الذي حدد مؤخرًا الأمر الذي يعد إيهامًا بالوحدة اليمنية في معصلة الأخيرة خاصة وقد انتهت فترة العلم ودخلت الوحدة اليمنية في العديد من المصاعب المترتبة على ائتلاف شرطي اليمن بما فيها من تناقضات بنيوية.

ويأتي هذا التأجيل أساساً من الإشكالية الخاصة بمعارضة القبائل اليمنية وعدم القدرة على إسكانها بسهولة إلى حظيرة الدولة اليمنية الجديدة والمحددة ذاتها عن رفضها لنزع تسليحها.

ويأتي فوق ذلك إشكالية عدم توحيد الجيش اليمني نفسه.

ومن هنا يأتى التساؤل: هل يستغل اليمن غارقة في دوامة التأجيل الدائم معاضة لجهاض علم الوحدة أم أنها ستقف فوق الواقع وتخوض الانتخابات في تاريخها الذي حدد أخيراً مما يعني إبعاد تخوف آخر أكبر من أن يستغل أحد الأحزاب الفائزة تلك الطريقة الديمقراطية ليظل باقياً على سدة الحكم مطيحاً بالديمقراطيين أو يدخل النظام في صراع مع القبائل الأمر الذي قد يعنى حرباً أهلية بين اليمنيين.



حزب رابطة أبناء اليمن يدعو إلى إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها

□ صفاء - من عبد الرحمن الهديري

وهذه «المرحلة» في الأمر هو أن أحزاب السلطة التي لم يود البلاد إلى التخلي عن المآزق... وعند اتفاق الحزبين الحاكمين يستعدان بلبنة القوى السياسية تحت مسمى «المصلحة العليا للوطن» ليبراً ما اتفقا عليه... وإذا ما راع أحد صوته بكلمة حتى يُشار إليه بأن الوقت ليس «وقت المزايدة» وأن مصلحة الوطن العليا تستدعي الموافقة على ما تم ترشيحه سبباً بين الشريكين» وأوضح أن المواضيع الرئيسية في اللقاء التفاوضي تتمثل في الاتفاق على الموافقة على تاريخ معين للانتخابات ووضع المؤسسات القائمة في البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية. مشيراً إلى أن الرابطة رأت أن المخرج يمثل في النقاط التالية:

١- الاتفاق الواضح والصريح بين كل القوى السياسية على إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد أي في ٢١ الجاري.

٢- انتهاء شرعية كل المؤسسات وستوريتها في ذلك التاريخ.

وحي لا تقع البلاد في فراغ دستوري أو سياسي، تبقى مؤسسة واحدة هي مؤسسة مجلس الرئاسة، كرمز للسيادة ولضبط الأمور إلى جانب اللجنة العليا للانتخابات.

٣- تكليف حكومة انتقالية تكون مهمتها الوحيدة الانتزاع على ترتيب الانتخابات وإجرائها وفيها المطلق عليه ويشمل زياً.

وقال: موافق الجميع على تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٩٣ موعداً جديداً للانتخابات، ولم يتحفظ إلا حزب الرابطة وذلك لأسباب عدة منها: عدم لفتنا بأن هذا التاريخ سينتهي به في ضوء المحاسبات وعدم الثقة داخل اللجنة العليا للانتخابات، ولقائنا منذ مقررات المؤتمر الوطني، وتوصياته، وعدم وجود ممثلين لكل الأحزاب السياسية، وليس فقط المستقلين في اللجنة العليا للانتخابات.

■ دعا حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) إلى إنهاء الفترة الانتقالية في موعدها ويقام مؤسسة مجلس الرئاسة حتى لا تقع البلاد في فراغ دستوري وتكليف حكومة انتقالية تكون مهمتها الوحيدة الانتزاع على الانتخابات، وتحفظ الحزب عن تحديد الموعد الجديد للانتخابات في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٣.

أما السيد محسن محمد أبو بكر بن فريد، الأمين العام لحزب رابطة أبناء اليمن بتصريحه في «الصحيفة» تناول الخطوات الخاصة بتأجيل موعد الانتخابات إلى السابغ والعشرين من نيسان ١٩٩٣ ووضع الحكومة الحالية بعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ الجاري.

ولما: «دعيت القوى السياسية إلى العاصمة صفاء الزبيد والخميس المناهضين لبعثت في المآزق التي وصلت إليه البلاد والإعلام على الرسالة الموجهة من اللجنة العليا للانتخابات إلى مجلس الرئاسة التي تصد تاريخاً جديداً للانتخابات في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩٣».

وأضاف: عقد اللقاء في ظل ما يشاع على لسان أعضاء من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن اتفاق بين الشريكين الرئيسيين في السلطة على جملة أمور منها: التزول في قائمة واحدة في الانتخابات النيابية المقبلة والاتفاق المسبق على تقاسم المقاعد الرئيسية في الوزارات السياسية لفترة ما بعد الانتخابات المقبلة. ونتيجة: «إذا صبح هذا القول فإنه يسهلنا نخوف كثيراً من الأحداث الظاهرية عن الديموقراطية والانتخابات وكان المسألة حقيقياً أن تكون أكثر من دكتور. وتعلم أن هناك أصراراً من شريكي الحكم على البقاء في السلطة تحت أي مبرر كان وتشعر باعتراض عندما ترتب الأمور ونأى فقط لتتسبب القيلة».



للنشر والجد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢
عناصر معارضة تنتهم أحزاب « المؤتمر الوطني » بالتخاذل

أنصار الوفاق يرحبون بتأجيل الانتخابات اليمنية وتجمع الإصلاح يقود تحركاً ضد «التحاييل السياسي»

صفحة: من حمود منصور

إثر الإعلان عن تأجيل يوم الانتخابات اليمنية إلى ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل الذي اتفق عليه في المشاورات الخمسة التي عقدت في صنعاء يومي الأربعاء والخميس الماضيين، رفضت مجلس الرئاسة، ومكتب رئاسة مجلس النواب، ورئيس الوزراء، ومكتب رئاسة المحكمة العليا، ورئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات، والأمناء الدائم للأحزاب والتنظيمات السياسية المسجلة في لجنة الانتخابات، تشهد العاصمة اليمنية صنعاء، اجتماعات ومشاورات مكثفة حول قضيتين أساسيتين، الأولى تتعلق بإجراء الانتخابات في التاريخ الذي حدد لها أخيراً، والكيفية التي سيتم بها، والثانية تتعلق بالمرحلة اللاحقة للمرحلة الانتقالية، المقرر انتهائها في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، حسب اتفاق إعلان الوحدة وتنظيم الفترة الانتقالية، التي استمرت ٣٠ شهراً.

فسعى الوقت الذي أبدت فيه الأحزاب ومختلف القوى السياسية في البلاد - دون استثناء - موافقتها على تمديد الفترة الزمنية للتخمس، للانتخابات وتأجيل يوم الانتخاب إلى ٢٧ أبريل بناء على اقتراح تقدمت به اللجنة العليا للانتخابات في الجلسة الأخيرة من اللقاء الموسع يوم الخميس الماضي، تقديراً للظروف الوجودية التي تصبغ بمسألة التمهيد للانتخابات، إلا أن بعض القوى

والأحزاب بما في ذلك المستقلين تعطلوا على مسألة التمديد للفترة والمؤسسات العليا للدولة، التي تنتهي شرعية استمرارها بانتهاء الفترة الانتقالية.

وتنرى هذه الأحزاب في طلب التمهيد لمجلس النواب، ومجلس الرئاسة، والحكومة تمديداً للفترة الانتقالية، وهو الرأي الذي عبر عنه ممثل حزب التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الجمهوري للتحرير، وحزب رابطة أبناء اليمن، أثناء اللقاء الموسع، حيث أبدوا تحفظاً بهذا الشأن، وأكد عبد الملك المخلافي - عضو القيادة التنفيذية للجمهورية للتحرير - ضرورة إنهاء الفترة الانتقالية بدون النظر إلى الإجراءات الانتقالية، بأعمال اللجنة العليا.

ضوابط العمل

وكان عبد الغني ثابت الأمين العام للجمهوريين الناصري قد عرض في الجلسة الأولى للقاء الموسع تشكيل هيئة وطنية عليا، تكون المرجع الذي يحكم إليه في شهور شؤون البلاد خلال الفترة الممتدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية حتى يوم الانتخابات، مع ضرورة توسيع المشاركة في الحكومة، ووضع ضوابط لعملها، بحيث تكون مسهلتها الاشراف على العملية الانتخابية فليد مع انتهاء ضرورة بقاء مجلسي الرئاسة والنواب.

الآن الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح اقترح حل مجلس النواب واستقالة الحكومة مع حلول يوم ٢٢

نوفمبر، على أن يبقى مجلس الرئاسة كمؤسسة عليا تشرف على تعيين وتعيين القضاء حتى يوم الانتخابات، وشاظره في هذا الرأي محسن محمد بن فريد، الأمين العام لحزب رابطة أبناء اليمن، وقد علق بن فريد على اللقاء، التشاور في تصريح خاص له «الشرق الأوسط» بالقول «أنه كشف عن وجود اتفاق مسبق بين حزبي السلطة، اللذين وجهوا الدعوة لبقية الأحزاب لحضور اللقاء، وأبداء رأيها بشأن اقتراح اللجنة العليا للانتخابات، أو أي اقتراح آخر يطرح لاختصاص موعد الانتخابات، وهو ما جرى بالفعل، وترتب عليه تأجيل الانتخابات إلى ٢٧ أبريل ١٩٩٢، بدلاً من ١٨ فبراير (شباط) المقبل، وهو الموعد الذي كانت تقره اللجنة في رسائلها إلى مجلس الرئاسة مطلع الأسبوع الماضي».

وأضاف الأمين العام لحزب الرابطة قائلا: قلقد أدى اللقاء التشاوري مهمته، وقلنا الموعد الجديد للانتخابات من أجل مصلحة الوطن، بشرط أن تكون هناك ضمانات أكيدة بأن لا يتم تمديد للوعد مرة أخرى، وأشار بن فريد إلى أنه على سؤال حول دوافع التشكيك في الالتزام بالموعد إلى ما استنفذ خلال اجتماعات اللجنة العليا للانتخابات الأسبوع الماضي، واستمرار ظاهرة الضلالت والأذى والجزر بين معلمي الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والاستشراقي)، بالإضافة إلى طبيعة اللقاء التشاوري الموسع الدعوة إليه، والكيفية التي تم بها تناول قضية الانتخابات، والأبعاد للجنة العليا للانتخابات باقتراح موعد



الشرق الأوسط (الندوة)

المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والإعلانات

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٢

وتدعى طائفة القسيب، وتضحي أن يتحول تعبير الديمقراطية عند الناس. لذا استمرت هذه المظاهر، إلى تعبير عن القوض والاشريعة، ولهذا فإن لا للسلطة أن تقدم للناس خلال هذه الفترة شيئاً تثبت عكس ما جرى خلال كان لي رأي طرحه سابقاً، وهو أنه لا بد أن تجري الانتخابات المحلية قبل الانتخابات القبلية العامة، لأنها ستكون بمثابة ممارسة تحررية، ومقدمة أصحابة، ومن خلالها يتم إعطاء الناس حقهم في ممارسة سلطتهم المحلية، ثم يصيب، كعسا أرى تشكل حكومة جديدة خلال هذه الفترة، وإعادة بناء هياكل الدولة وفقاً للاحتياجات التنموية في البلاد على أسس حضارية متينة، وليس على أساس الاتعانت القبلية والمناطقية والقبلية وغيرها، كما أنه لا بد من وضع ضوابط لتفسير عمل هذه المؤسسات والهيئات، والحد من العبث، وتبسيط مجلس النواب في المناهج الرقابية، وأن يصدر قرار بربط المناهج المركزي للرقابة والمحاسبة مع على أن يصرح من المجلس كل من له مركز سياسي أو إداري، وهذه الإجراءات ربما توجد عند الناس نوعاً من القبول.

أول تجربة

واستعيد الدكتور للتوكل عدم إمكانية إجراء الانتخابات، وقال: ربما أن العملية في الأولى من فوسها في البلاد أن ظل تعدد حزبي وسياسي، فإن القوى السياسية بحاجة إلى التدرج على التعامل مع بعضها، والقبول بالنتائج الانتخابية، والتكيف، ولهذا فانا لا امان في أن تمتد انتخابات محلية بين الأحزاب والقوى السياسية، وأن تجري انتخابات تشكيلية، بل أنا طرح هذا الرأي في يناير (كانون الثاني) الماضي، وأرى أنه أفضل وسيلة لضمان استمرار التجربة الديمقراطية، ولكن بشرط أن يتم الاتفاق وإقراره من قبل الجميع بشأن معالم المرحلة المقبلة، بحيث تأتي الانتخابات لتعكس حجم كل القوى، ولهذا لا يجوز أن نلحق الأحياء في نفس الناس من الآن، حتى لا يتبعوا فرصة لمن يريد منع إجراء الانتخابات.

وأكد أنه لا بد من بتدوير السلطات الرسمية المهيمنة في دور الانتخابات، وقال: «متتبع السلطات أن تجري الانتخابات تشكيلة لكي تؤكد المعالم حولنا استعدادنا لتوجهها الديمقراطية، وأن كل فريق كان فيها سيمرر دافعيًا ومراجعيًا، ثم إن إلهي

الشمولية، وأكد عدم القبول بالشاركة في الحكم خلال الفترة المقبلة، مبدلاً ذلك بأنه لا يمكن أن تتحمل الأحزاب أخطاء الآخرين الحاكمين خلال الستين ونصف السنة الماضية.

وفي نفس السياق وصف الدكتور عبد القوس للفسوي، عضو القيادة التنفيذية للوحدة القسرية، ما تم للتوصل إليه - خلال اللقاء التشاوري - بأنه مصدر وفائق سياسي، وبأنه لتجنيب البلاد الوقوع في حالة فراغ المؤسسات التشريعية، وقال: «إن الفترة الانتخابية سنتنتهي، وتنتهي معها المؤسسات، وسيكون هناك فراغ في الهيئات، ولكي لا يحدث هذا الفراغ ينبغي أن تتخذ المبادرات من خلال اجتماع وبني، وهو ما اتفق عليه، ليطرحه إعلان سياسي بعد الاتفاق على الضوابط التي تحكم سير عمل المؤسسات التي سيتم التمدد لها.

استكمال التحضيرات

وأكد الدكتور للفسوي أنه بتحديد الموعد الجديد ليوم الانتخابات أصبح لدى اللجنة العليا متسع من الوقت لاستكمال التحضيرات اللازمة لإجراء الانتخابات بمختلف مراحلها، لتكون حرة ونزيهة، أن لم يتم اختلال محوالت ومعالجات جديدة في طريق اللجنة المشرفة عليها.

أما الدكتور محمد عبد الملك للتوكل - استاذ العلاقات الدبلوماسية في جامعة جنينا -، فعبر أن تمديد الفترة كان أمراً لا بد منه، وقال: «إن السبب في الوصول إلى هذا المأزق يرجع إلى أساليب وممارسات حزبي السلطة منذ البدء في تطبيق اتفاقية الوحدة، وأساليب صدور قانون الانتخابات، وتأخير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وحول طبيعة الفترة التي ستمر بها البلاد بين ٢٢ نوفمبر الحالي والفرار - والتفسيحات القانونية السياسية تقول أنها غير شرعية، ألا أن هناك من يرى أنه بحلول ٢٢ نوفمبر

تنتهي الاتفاقية التي هيمنت على الدستور، ليبدأ العمل بالدستور بعده، وفي الوقت نفسه لا يتوانى مسؤولو حزبي السلطة من الآن - ولحميداً بالتعالي - في تفسيرها بالقول: نحن قلنا ونحن الاتفاقية، ونحن الذين نتطلع بتبعدها.

وخص بالتوكل في عرض تفسيره بالقول: «أنا لا أنظر إلى هذه الفترة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية، وكيف يستطيع الناس تحمل غياب العمل، وعدم احترام القانون، وتشهدها البلاد، وارتفاع الأسعار،

جديد ليوم الاقتراع، وقال: «كل هذا سيحلفنا نؤمن أنه لا يمكن أن تتم الانتخابات في ٢٧ أبريل المقبل.

شرعية المؤسسات

وتطرق بن فريد إلى المعالجات الدستورية اللازمة اتخاذها بالنسبة لما بعد انتهاء الانتخابات، فقال: «نحن نعلم من هو سبب المأزق الذي نحن فيه، والأسباب كلها متصلة بشريكي الحكم، والمحاكمات بينهما التي أدت إلى تأخير صدور قانون الانتخابات، ثم تأخير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ولكننا حفسرنا القضاء التشاوري بروح المسؤولية الوطنية، ورأينا كان وأهملنا، وهو أنه بمجرد أن تنتهي الفترة الانتخابية، تنتهي معها شرعية المؤسسات القائمة، بما فيها مجلس الرئاسة، ولكن انطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية العليا وتجنب وقوع البلاد في حالة فراغ في الهيئات، أو فراغ دستوري وسياسي، لا نمانع في استمرار مجلس الرئاسة لتسيير شؤون البلاد وفق ضوابط محددة، وتشكيل حكومة انتقالية تتحضر سيمتها في الإعداد للانتخابات والإشراف عليها.

وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح قد تبني نفس الموقف الذي تبناه حزب الرابطة، وفي هذا الصدد قال عضو هاشم الذارحي، عضو اللجنة العليا لتجميع الإصلاح - في تصريح خاص -، «أفسر الأوسيد «بوت مواقف بعض الأحزاب وكأنها

تساير رغبة حزبي السلطة في تأخير الانتخابات، وتعيد الفترة الانتخابية، باستثناء حزب التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الجوهري للفسوي، وحزب الرابطة التي اتخذت موقفاً متحيزاً في اللقاء التشاوري، خاصة من قضية استمرار المؤسسات العليا للدولة، الخاصة على أساس الاتفاقية المنظمة للفترة الانتخابية، وهو أن تنتهي الفترة الانتخابية في الموعد المحدد لها، وإذا كان ولا بد من عدم اعتماد فراغ في البلاد، فيستمر مجلس الرئاسة مع تشكيل حكومة «تسيير»، تكن مهمتها الإشراف على الانتخابات، على أن تكون مهمة مجلس النواب رقابية، خلال هذه الفترة - لا تشريعية، ولك بعد تصديق وإقرار لإجراء الانتخابات.

وأشار الذارحي إلى احتمال التوصل إلى اتفاق بين شركي الحكم قبل الموعد لعقد اللقاء التشاوري، ويحدد وضع التجمع اليمني للإصلاح، لأن النصارى بين الحزب الأضراري والمؤتمر الشعبي، لأن ذلك من شأنه تهديد الديمقراطية والوحدة إلى



١٠ نوفمبر ١٩٩٢

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وزيرة
ومن انهاء الفترة الانتقالية اشار
جار الله عمر الى الاجتماع بين مجلس
الرئاسة، ورئيس مجلس النواب ورئيس
الوزراء والأمناء العامين للأحزاب الذي
انفق عليه في اللقاء الموسع، وقال : وأن
الأكارا عديدة طرحت لتبسيط عملية
تسيير شؤون الدولة خلال هذه الفترة،
بهدف تسخير كافة الجهود والامكانيات
للانتخابات.

الناس نساء، وكل شيء يجري الآن على
مرأى ومسمع العالم من حدثنا، ولهذا
قد تلجأ الى دعوة المنظمات الدولية
لتشارك معنا في عملية الرقابة على
اجراء الانتخابات، اذا ما بدا أن هناك
امساراً على جعلها مجرد عملية
شكلية.

نتطرق الآن الى سؤال: من
المستفيد من نتائج مقترحات اللجنة
العليا للانتخابات، ولقاء التشاوري
للموسم؟ وهو سؤال كانت مستغلب
الاجابات تجمع على أن حزبي السلطة
(المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)
هما الوحيدين المستفيدين من النتائج
التي تم التوصل اليها، وقد أكد، بهذا
الصمد، محسن بن فريد قوله : «برز
خلال اللقاء اتجاه يؤكد على إنهاء
الفترة الانتقالية في موسمها، مع
استمرار كل المؤسسات الرسمية
القائمة - كالمسار والم - حتى اجراء
الانتخابات. وكان موقف احزاب
الرابطة، والاصلاح، والوحدوي
الغاموسي هو رفض هذه الفكرة، ولكن
مواقف بقية الاحزاب كانت على درجة
كبيرة من التخاذل، وكان اصحابها
حاضرين «ليصموا» على ما يطرحة
حزبي السلطة، وبما تمت العملية حتى
الآن لما فيه خدمة المؤتمر الشعبي
والحزب الاشتراكي، والمؤكد أن البعدي
للقاء التشاوري لم يتم الا بعد أن تم
الاتفاق بين شريكي الحكم.

مؤشرات متناقضة

ومن ما يتصل بقضية الوفاق
الوطني، تجمع التحليلات وجهات نظر
الاحزاب على ضرورة توفيره خلال
المرحلة المقبلة، لضمان اجراء انتخابات
حرة ونزيهة، وضمان حيادية مؤسسات
الدولة في الانتخابات، لكن كل
المؤشرات تدل - حتى الآن - على أن
عملية إتصاف تتم على فار هائلة، بما
يخدم المزيين للصاكنين، إذ انهما لا
يريان العمل لتحقيق أي وفاق وطني، الا
إذا كان يخدمهما بشكل اساسي، دون
تقديم تنازلات للقوى الأخرى، أو حتى
لبعضها. وتجمع آراء عدد من قيادات
الاحزاب المعارضة على أن مسألة
الوفاق الوطني محكومة بتوافق مصلحة
شريكي الحكم، ونسب كل منهما في
الانتخابات المقبلة.

ومن جانبه، يرى جبار الله عمر -
عضو المكتب السياسي ومكبر اللجنة
المرورية للحزب الاشتراكي - أن ما تم
في اللقاء التشاوري يعتبر «نوعاً من
الاتفاق السياسي»، وكانت مبادرات
اللجنة العليا للانتخابات - في اقتراح
تأجيل الانتخابات - نتيجة حتمية
للظروف الموضوعية التي تحيط
بالتحضير للانتخابات، والتأكيد بأن
الناس يريدون في اجراء انتخابات حرة



اتفاقات مسبقة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، واكتفى بالقول: «إن جميع المسائل المتعلقة بالحلفاء بين الحزبين الحاكمين مطروحة على بساط المباحث بينهم»، ويستشهد الأيام القليلة منها بكثافة حول كافة القضايا ومنها الانتخابات.

ضمانات الأقلية

وتؤكد الدوائر السياسية والحزبية في صنعاء لوصول الشعبي والاشتراكي الى اتفاق على دخول الانتخابات بقائمة واحدة، وذلك لضمان الأقلية لصالحهما في مجلس النواب الجديد، والاحتفاظ بالوزارات السياسية في الحكومة الجديدة، الى جانب رئاسة مجلس النواب، والوزراء والرئاسة رداً عن سؤال لـ «الشرق الأوسط» حول ما تتيده بعض الأحزاب من مخاوف من اتفاق «شريكى الحكم» اعرب جابر الله عن استغرابه من أن تتخذ بعض الأحزاب مثل هذه المواقف، وقال أنه «أمر طبيعي أن تتكلم بعض القوى السياسية من احتمال وجود اتفاق بين الحزب والمؤتمر، ولكن هذا لم يتم حتى الآن، بالرغم من أنه شيء مشروع وطبيعي، ولكن مع مزيد من الممارسة الديمقراطية مستقيم الأمور، والحزب والمؤتمر يراعيان استقرار البلاد، وتأمين استمرار الديمقراطية، ولكن من الغريب أن تعبر الأحزاب عن شكوكها سواء اتفق الحزبان أو المؤتمر، أو في حال اختلافهما».

ولقي ما تردده بعض القوى من أن موقف الحزب الاشتراكي كان الوحيد وراء تأخير الانتخابات، وقال «أول من طرح شكوكه في عدم إمكانية إجراء الانتخابات هم من خارج اللجنة العليا للانتخابات، وحتى في اللجنة طرح ممثلو الأحزاب الأخرى أن غير الحزب والمؤتمر نفس الشكوك، وبغض القدر، وفي شكوكها لها مبرراتها الموضوعية، المسببات التي خسوها، وكانت توجههم أثناء ممارسة عملهم داخل اللجنة».

ولما كان أعضاء اللجنة العليا للانتخابات، عسما قسمي اقتراحهم بتشكيل الانتخابات لم يلتفتوا الى مسألة الممارات السياسية، وإنما تطلوا مسؤوليتهم، واتخذوا هذا

الوقف بشجاعة من موقف المسؤولية، والعرض على الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكان موقف الحزب الاشتراكي هو ترك الأمر للجنة العليا، والأخذ بما تعلق عليه الأقلية.

رغبة النتائج

وما يلمسه المرءون من أن الجميع يرغبون في نتائج الانتخابات، كي تتاح لهم فرصة ترتيب أوضاعهم (سواء الأحزاب الموجودة في الحكم أو الأحزاب التي لها قدم في الحكم وأخر في المعارضة، وايضا أحزاب الحوارضة، التي لا يوجد لها في مؤسسات الحكم) وعلى الرغم من الشعور بالحاجة الى الوقت، فإن مستجدات الأسرع الماضي كشفت عن استمرار الممارات السياسية بين فريقي الحكم من خلال أمر آخر.

فحين نجد المؤتمر الشعبي في طليعة الأحزاب اللواقعة على التنازل، يعارضه تجمع الأصوال وفي نفس السباق اصغرت احزاب مؤسرة الحزب، الذي زعمه المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح، خلال الانسداد الماضية في مواجهة لحزب المؤتمر الوطني - يسانا بنده للجنة العليا للانتخابات، ويتم الأحزاب للسلطة فيها والتي منحت الثقة من بقية الأحزاب الأخرى مانها خانت الثقة، وأصبحت لدية في يد الحزبين الحاكمين. كذلك تباينت مواقف احزاب «المؤتمر الوطني» في اللقاء التشاوري، فحي حين تحفظ كل من حزب رابطة أبناء اليمن، والتنظيم الوحدوي للتصوري على التمدد المؤسسات العليا للدولة، التي تنتهي شرعيتها بانتهاء الفترة الانتخابية، كان حزب الحق. وهو عضو في «المؤتمر الوطني» الى جانب التمدد، أما بقية الأحزاب فقد استبعدت من اللقاء ومن اللجنة العليا.

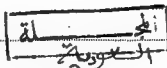
حلفاء جدد

وقد وصف محسن محمد بن فريد - أمين عام حزب الرابطة - موقف بقية الأحزاب في اللقاء التشاوري - باستثناء الإصلاح والرابطة والوحدوي الناصري، والمخالفين للمؤتمر والمؤتمر - بقرعة عقد لقاء عائم لحزب المؤتمر الوطني، لمراجعة مواقفها، ومدى

التزامها بوثائق المؤتمر. وقال عبد القدوس اللصواحي - من التنظيم الوحدوي الناصري لـ «الشرق الأوسط» - مكان يقفون أن تنتم الأحزاب المؤتمر الوطني المسجلة في اللجنة العليا للانتخابات بمواقف موحدة، ولكننا فرحتنا بأن الإصلاح، هو الذي وافق مع الحزبي والرابطة، واستبعد حدوث تصدع داخل المؤتمر، خاصة. وقال: «سيف يفة جادة أمام هذه الظاهرة، لمراجعة الاتفاق في ما بيننا، وربما يصعد المؤتمر الوطني خلال الأيام المقبلة من مناقشة النقطة بمحاولات تعطيل الانتخابات، والفروج بعسيرة جماهيرية لتغيير من الاحتجاج الشعبي على الاتفاق الذي يدور حول الديمقراطية، وقد يصعب ممثلو بعض الأحزاب من اللجنة العليا للانتخابات، ونظرة تطليعية لواقف الأحزاب من تجاهل الانتخابات وتوحيد طليعة المرحلة المقبلة حتى يوم الاقتراع، بلا نظر من الخارطة الحزبية والسياسية لم تصطف بعد عند تشكيل كل أو تحالفات نهائية للممثلين في الانتخابات، حيث مازال تتأثر شريكي الحكم في مواقف الأحزاب الأخرى بعحت تشويشاً يصعب معه الحسم النهائي في تصفيل لكل التشنجيات، والحزبية أو القبل بوجود تحالفات نهائية.

وتبقى مسألة إحصاء الليال بمؤسساتها الرسمية وإزائها وكل القوى السياسية الى الملتقى السياسي والنسبوري الذي تمر به محل بحث، من حيث الكشف عن حيثياتها الأساسية العامة وراء ذلك، وعلاوة شريكي الحكم بتجاهل موقف الانتخابات، وتمسكها باستمرار المؤسسات الزاهرة في مزاوله عملها حتى يوم الانتخابات.

فعل مستجوب الانتخابات اليمنية في ٢٧ أبريل المقبل، وكيف ستقو للإجابة على هذا السؤال لا بد من الانتظار حتى تكشف الأيام المقبلة طبيعة الاتفاقات التي توصل اليها شريكي الحكم (الشعبي والاشتراكي)، وما يمكن أن يتوصل اليه خلال الأيام المقبلة، ورون فعل القوى الأخرى إزاءها، وكيفية انجراح الأزمة بينهم، وفي قضية مازال يحيط بها كثير من الغموض حتى الآن.



المصدر :



النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

لؤى حزية وتنظيمات تدار من النازل

الخريطة السياسية لليمن : من يواجه من؟

لم تعرف الحياة السياسية اليمنية ارتباكاً وغموضاً مثلما الحال في الوقت الراهن الذي لم يتحدد فيه بعد مصير الانتخابات رغم التوقعات التي تشير إلى إمكانية تأجيلها إلى شهر فبراير (شباط) المقبل.

صفاء حسن أبو طالب



المجلد السياسية

المصدر :

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٢

يمثل غموض الموقف الانتخابي وصعوبة دستورية المرحلة التالية لنهاية المرحلة الانتقالية مازقاً للحكم اليمني كله. وبالرغم من الاتهامات المتبادلة بين الجميع سواء الظاهر منها أو الخفي، فمن الصعب تحميل طرف بذاته مسؤولية المازق السياسي الراهن. وهذا القيد الجماعي يعد في نظر الكثير من المراقبين حصيلة طبيعية لحماية سياسية وحزبية عرفت الكثير من التناقضات منذ اليوم الأول ليخويها قبل عامين ونصف عام. وإذا كانت غالبية الأحزاب اليمنية قد فقدت الحد الأدنى لعناصر القوة الذاتية مان تعديداً للفرد من ناحية، إلى جانب اعتمادها إلى أسس قواعد العمل الحزبي المتعارف عليه، من ناحية أخرى، يمثلان مازقاً لليمن ككل. وتوزع المسؤولية على كل الأطراف الحزبية والسياسية لا ينفي المسؤولية الخاصة التي تقع على الحزبين الحاكمين المشاركين في السلطة، والذين يبدوان في نظر باقي القوى الأخرى المسؤولين الوحيدين.

جذور الأزمة

ولا تعود أزمة اليمن الحالية إلى عام أو عامين وحسب، ولكنها أبعد من ذلك بحوالي عقد كامل بالنسبة إلى الشطر الشمالي سابقاً وأكثر من عقدين بالنسبة إلى الشطر الجنوبي سابقاً. ومن المعروف أن الحياة الحزبية المتعددة في شطري اليمن سابقاً كانت محلاً للحظر القانوني والسياسي بصيغ مختلفة ففي الشمال ومنذ مطلع الثمانينات حظرت الحياة الحزبية تماماً، واستعفي عن ذلك بإنشاء المؤتمر الشعبي العام. أما في الجنوب فإن إنشاء الحزب الاشتراكي كحزب طبيعي على النمط الماركسي اللينيني كان نتيجة اندماج عدة أحزاب يمنية بعضها جنوبي تماماً والآخر كان أحزاباً سرية تعمل حتى منتصف الثمانينات في الشطر الشمالي وتعتبر نفسها امتداداً للحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب. وقد أدى اختلاف التجربة السياسية على هذا النحو إلى تبين حد في فهم وإدراك الدور الحقيقي الذي ينبغي على الحزب القيام به بعد وحدة الشطرين قبل عامين ونصف عام.

وواقع الحال أن حظر التعددية الحزبية في الشطرين قبل الوحدة لم يكن يعني أن التيارات السياسية المختلفة كالقوميين والناصرين والبعثيين والأخوان المسلمين قد انشردت أو اختفت، أو أنها تحولت إلى فاعات جديدة تتناسب مع الوضع السائد في البلاد. فكثير من تلك التيارات قام بعملية توزيع أدوار بين قياداته وأعضائه، فمزيد من انشغافه تحت التنظيمات السياسية الجديدة في أي من الشطرين، ولكنه حافظ على قدر من العلاقات مع باقي الأخصاء الذين استمروا يعملون سرياً كحزب ممنوع وغير شرعي قانونياً.

ويعد الناصريون والبعثيون والأخوان المسلمون أكثر التيارات التي حافظت على صيغ العمل الحزبي السري، ومن أجلت الوحدة واشاعت حق التعدد الحزبي والتنظيمي برز هؤلاء وأعلنوا تشكيل أحزابهم الخاصة بهم. ومن المفارقات المثيرة أن كثيراً من القيادات السياسية التي كانت بارزة في المؤتمر الشعبي العام في الشمال سابقاً ظلت على امتثالها بمناصبها القيادية فيه، وسعت إلى تشكيل أحزاب جديدة وفقاً لالتزاماتها السياسية الأصلية.

من السرية إلى العلنية

وتحمل الأحزاب السرية إلى أحزاب علنية لم يواكبه من اللاتاحة العملية تحول في أساليب عمل تلك الأحزاب، إذ ظلت أسيرة أساليب عملها السري.



المصدر
العمري

المصدر :

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٢

الذي اعتادت عليه لفترة طويلة، ومن هنا استمر خطابها السياسي يتصف بالغموض والارتباك، وانقضاء القدرة على مخاطبة رجل الشارع العادي، وانقضاء أساليب العمل الديموقراطي الداخلي، وتغليب الاعتبارات الأمنية على كل انشطتها والحفاظ على علاقة متميزة بقوة أو دولة خارجية لضمان التمويل الذي تمجّن عن توفيره بقدراتها الذاتية المخالصة للناصريين مثلاً ظلوا على علاقة تمويلية بليبيا، وكذلك البعثيون الذين نسجوا علاقة خاصة بالعراق.

ولم تقتصر امراض التحول من الحالة المبررة الى الحالة العلنية على ما سبق وحسب، فقد أدت هذه الخصائص الى امراض سياسية عامة، كانقسام التيار الواحد الى أكثر من حزب تنفقر غالبيتها ان لم يكن كلها الى قواعد شعبية حقيقية. معنلا توزع الناصريون على أكثر من ستة احزاب، والبعثيون على أربعة احزاب، أما التيار الاسلامي ففيه أكثر من عشرة تنظيمات تعلن عن هوية اسلامية وتعتبر تلك التنظيمات عن خليط من الاتجاهات الاصوابية والاصلاحية وهـ الإخوان وهـ التكفير والهجرة، والناصريين يتحارب سياسية وفكرية عربية وغير عربية ولا سيما التجربة السودانية وتجربة حركة النهضة التونسية بقيادة راشد الغنوشي إضافة الى التجربة الإيرانية الشيعية.

ويصل هذا الوضع أحد اسباب عدم قاطعية العديد من الاحزاب اليمنية، التي لا تعدو ان تكون احزاباً على الورق وحسب. وهناك احزاب ليست لها أي مقرات على الإطلاق، وبعضها لا يعرف الا من خلال جريدة يصدرها كل اسبوع أو اسبوعين مثل حركة التوحيد والعمل الاسلامي التي تصدر جريدة «البلاغ»، ويمكن قضاء ما يقرب من عشرة أيام كاملة في البحث عن مقر واحد لها في صنعاء، نون ان يكال هذا البحث بأي نتيجة.

وينطبق الامر على احزاب أخرى كثيرة. وفي قائمة نشرتها جريدة «المساء» اليمنية وجد في الساحة اليمنية اربعون حزبا وتنظيما، منها ثمانية عشر حزبا وتنظيما بلا مقر واحد وبلا جريدة تعبر عن لوائها، ومنها احزاب منظمة البحث العربي الاشتراكي والجمعية الاسلامية للدراسات والبحوث وحزب الشورى اليمني وتنظيم الحلال للوحدة الناصري والحركة الاسلامية العالمية والتنظيم الشعبي لحبة التحرير اليمنية وغيرها.

ولا تقتصر المفوضى الحزبية على وجود احزاب بلا مقرات او ولائق رسمية فقط، فهناك ايضا ظاهرة الاحزاب الصغيرة التي تعبر عن أسرة معينة، وتقتصر على مقر واحد او اثنين على الأكثر وغالبا ما تكون تلك الاحزاب الصغيرة محدودة الأعضاء من الاقارب والأصدقاء فقط. أما المقر فيكون في الغالب منزل زعيم الحزب أو أحد اقاربه.

ومن الأمور المتداولة ان هذه المفوضى الحزبية هي نتاج سياسة متممة لها اليها الحزبان الحاكمان في فترة ما بعد الوحدة بغية تفتيت القوى السياسية الأخرى، وإفشال مساعيها في التعبير وتحقيق قدر من القاطعية، ولكي يظل الحزبان الحاكمان الأكثر والأكثر سيطرة على مقاليد الأمور. وكثير من الاحزاب العلن عنها اسمها تأخذ دعماً مما من المؤتمر الشعبي و الحزب الاشتراكي ويأخذ هذا الدعم صورا عدة منها التمويل المباشر، وتوفير مستلزمات إصدار الصحف وأيجاد مقر أو أكثر وخاصة للأحزاب التي تنشط في مواجهة المشرى الأخر.

هذا الوضع العام أفرز عدة نتائج منها فقدان الثقة في الحياة الحزبية، وعزوف الكثيرين عن المشاركة الجدية في تلك الاحزاب، وضعف الاحزاب خارج السلطة في مواجهة الحزبين الحاكمين، وارتباط الكثير من الاحزاب الصغيرة عملياً بسياسة أحد الحزبين الكبيرين، وشيوع ظاهرة الهجوم على



البيان العربي

المصدر :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

الطرف الآخر من خلال ذلك
الاحزاب التابعة.
ويقال هذه الأوضاع
تتأخر أخرى بالنسبة الى
الحزبين الحاكمين أبرزها
سلطتهما على الحياة
السياسية، وتأثيرهما الأكبر
على الحركة العامة في البلاد
وانعكاس علاقتهما سلباً أو
إيجاباً على مجمل الوضع
العام تبعاً لحالة العلاقة
بينهما

ومع ذلك فإن هذين
الصنزين لا يخلوان من
مشاكل داخلية حادة، وكل
منهما يمثل حالة فريدة من
حيث عناصر قوته او طبيعة
للمشاكل التي يواجهها، أو
المخارج التي يطرحها لحل
تلك المشاكل.

المؤتمر العام

وقد تأثر المؤتمر الشعبي
العام بطريقة انشائه في مطلع
الثمانينات كتطبيق سياسي
فضفاض يجمع بين داخله
تيارات سياسية وفكرية عدة،
هي في ذاتها تيارات
متضادة ومتناقضة الى حد

بعيد. وعكس هذا الوضع
نفسه على الصياغة الفكرية للمؤتمر والمعروفة باسم الميثاق الوطني، الذي مثل
الحد الأدنى من الأفكار العامة التي أوجدت اتفاقاً بين تلك التيارات السياسية
المتناقضة. ومع كون المؤتمر هو التنظيم السياسي الحاكم والوحيد في الشطر
الشعالي، فقد غلبت عليه السمات الإدارية حيث صار اقرب الى إحدى ادارات
الدولة وليس تنظيمًا سياسيًا شعبيًا تطوعياً بوصفها إحدى قنوات تحقيق
المكاسب الشخصية للعديد من الأعضاء.

وكان مقترفاً مع الوحدة والتعددية السياسية ان يحدث بعض التغيير
في أساليب عمل المؤتمر نظراً لإقترانه ميزة السيطرة المطلقة على مقاليد
الحكم، وهو ما لم يحدث. ولم يعد النظر بعد في وثيقته الفكرية الأساسية
(الميثاق الوطني) لتتناسب مع واقع الوحدة وتجاوز حالة التشتيت. كما ان
خروج العديد من الأعضاء منه ليسلكوا أحزابهم الخاصة لم يزل من المؤتمر
الدراسة الكافية.

ويقول كثير من أعضاء المؤتمر ان تنظيمهم السياسي بحاجة الى اعادة
نظر شاملة سواء في برنامج عمله أو في تصوراتهم السياسية لنفسه ودوره أو
الذين ككل. ومن الانتقادات التي يوجهها أعضاء بارزون أن المؤتمر الشعبي
لم يتجاوز بعد حالة التنظيم السياسي الواحد، وأنه ما زال اسير قياداته
السلبية بما لديها من أفكار لم تعد تتناسب مع الواقع اليمني الجديد.
وهناك حركة نشطة الآن داخل حزب المؤتمر يقودها أثنان من أعضائه
البارزين هما د. محمد عبد الملك التوكل أستاذ العلوم السياسية في جامعة
صنعاء والناشط في مجلس النواب محمد الصميل. ويسعى هذان العضوان الى
تشكيل كتلة ديموقراطية داخل المؤتمر بغية تفعيله وتنشيط أدائه. وقد اجتمع
هذان العضوان الى الرئيس على عبد الله صالح عدة مرات ناقشته في هذا



الجدول الطردية

المصدر :

النشر والذخائر الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٢

الامر، وطلب منهما وضع تصوراتهما مكتوبة لمناقشتها في اجتماعات المؤتمر. وبالفعل قدما تصوراتهما حول كيفية تفعيل حركة المؤتمر وخلق ارضية جديدة له في الشارع اليمني، الا ان الاستجابة لم تتم بعد رغم مرور عدة اشهر على اللقاء.

وتقوم فكرة المتوكل على ان الفترة الراهنة في الحياة السياسية اليمنية هي فترة انعدام وزن لكل التيارات والدولة ايضا، وان هذه الفترة تحمل ميزة كبرى هي انها تتيح بالفعل العمل الجاد ان يؤمنون به لزيادة وعي المواطنين اليمنيين بالعمل الشعبي المنظم سواء في احزاب او في نقابات او في جمعيات

خيرية، وانه كلما تضاعفت المكاسب الشعبية في هذا الاطار صار من المستحيل على أية سلطة ان تصنف بها، لانها في تلك الحالة ستواجه بمعارضة قوية.

ويرى المتوكل انه بالنسبة الى الانتخابات المقبلة من المهم دفع الناس للمشاركة والتصويت فيها وتأييد المرشحين غير المتورطين في فساد من اي نوع سياسي او اداري او مسلحي. فسعى هذه المرحلة لهم هو نوعية المرشح وليس انتماء الحزبي. وينشط المتوكل عبر كتاباته العادية في العديد من الصحف الحزبية في فضح اساليب الاتفاف على الانتخابات والتركيين على نوعية المواطنين بمواجهة هذه الاساليب التي يراها غير ديموقراطية.

ويذكر ان المتوكل لعب دوراً بارزاً إلى جانب النائب الفصيل في عقد المؤتمر الوطني الذي ضم عدداً من الاحزاب. رغم ان المؤتمر الشعبي انتسب منه رسمياً وعمل على افضاله. الا انهما استمررا في جهودهما وتعاونتا مع القويادات الحزبية الاخرى وساهما في نجاحه.

وتشير آراء المتوكل وحركته النشطة مع النائب الفصيل جدلاً حاداً داخل أجهزة المؤتمر الشعبي العام، ونسبة ضغوط تمارس عليه من اكبر القويادات لوقف انشطته، التي تعتبر بمثابة خطوة لاعادة صياغة جذرية لفكر المؤتمر الشعبي ولاسلوب عمله. وهناك ما يبدو انه صراع خفي بين دعامة التجديد وقؤلاء الذين يفضلون ابقاء الوضع على ما هو عليه. ومن الصعب التكهّن تماماً بما سيجره هذا الصراع الداخلي على مستقبل المؤتمر الشعبي.

تحديات الاشتراكي

ولا يختلف الحزب الاشتراكي عن شريكه في الحكم من حيث صعوبة موقفه وكثرة المشاكل الداخلية التي تواجهه. لكنها مشاكل من نوع آخر تتوافق مع الخبرة الخاصة للصرب طوال فترة حكمه في الشطر الجنوبي سابقاً. فقد حكم الحزب بمروره اكثر من عقد كامل تعرض خلاله لانقسامات سياسية واقتتال اهلي وصل الى ذروته في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ كما



ان الحزب اعتقاد طوال حكمه السابق الاعتماد على قوة خارجية (الاتحاد السوفيتي السابق) للحصول على دعم اقتصادي ودبلوماسي ومعنوي وفكري. وفي السنوات الاخيرة وبالتوازن الزمني مع التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي السابق وكذلك بلدان اوروبا الشرقية، شهد الحزب - حتى قبل الوحدة - تغييرا نوعيا في افكاره الحاكمة حيث قبل بالتعددية او التنمية الرأسمالية وبحرية الصحافة. ولعب جابر الله عمر عضو المكتب السياسي في الحزب دورا بارزا في تأصيل التحولات الفكرية في ذلك الحين، كما قدم صياغة فكرية وسمت تلك التحولات بمصير الوحدة اليمنية. ويكاد يكون الحزب الاشتراكي أسيرا بصورة كاملة لهذه الرابطة العضوية بين الوحدة والتعددية ويعتبر ان فيها خلاصه وتجارزه لتاريخه السابق وما فيه من نقاط سلبية كثيرة .

وبالرغم من ان كثيرا من اعضاء الحزب يؤيدون الترابط بين الوحدة والديموقراطية، ولا يمارشون أحداث تغييرات في بنية الحزب وافكاره الحاكمة، فانهم يختلفون على حدود التغييرات التي يجب ان يذهب اليها الحزب في مرحلته الراهنة.

وهناك ثلاثة اتجاهات رئيسية داخل الحزب في الوضع الراهن، وهي

الاتجاه التجديدي الكلي القائم على فكرة اعادة النظر في كل الافكار التي اعتنقها الحزب سابقا. يرى انتصار هذا الاتجاه ان الضروري تغيير اسم الحزب وإلغاء لفظة الاشتراكي منه، وإعادة النظر في كل الوثائق والبرامج والتركيز على ان تكون مهمته في المرحلة اللاحقة بناء دولة النظام والقانون وفتح الابواب امام تنمية رأسمالية حقيقية لأن ذلك هو المخرج من حالة التخلف التي تعصف بالبلاد . اما الاتجاه الثاني وهو وسط ويقوم على أساس أحداث تغييرات جزئية في افكار الحزب واسلوب عمله الداخلي لتتناسب مع كونه حزبا مشاركا في السلطة ومواجهها بالجزب معارضة على نحو او آخر فلا يرى ضرورة تغيير اسم الحزب حتى لا تحدث قطيعة بين حاضري الحزب وماضيه، ولما اكتفاء بتغيير مضمون الوثائق الرئيسية وحسب.

واما الاتجاه الثالث ويشتمل فئة تسمى الحرس القديم، فهم الذين ترى ان في كل خطوة للتجديد ومراجعة الذات خطوة لضرب الحزب وتزعزعه ويمارض هؤلاء اي تفسير في اسم الحزب او خطوط افكاره الرئيسية، ويعتقدون ان مهمة الحزب الراهنة هي إنشاء الدولة الديمقراطية الوطنية، وهي إحدى مراحل التطور نحو الاشتراكية التي لم تمت في نظريهم بعد.

وبمثل الخلاف بين هذه الاتجاهات السبب الرئيسي وراء عدم انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب حتى الآن على الرغم من وجود مشروعات لوثائق حزبية جديدة، ولما خول من ان يؤدي صراع هذه الاتجاهات الى تآكل قاعدة الحزب في وقت لا يجوز فيه فقدان التماسك الداخلي.

وليس الخلاف الفكري حول خط الحزب في المرحلة المقبلة المشكلة الكبيرة الوحيدة التي تواجه الحزب الاشتراكي، وهناك مشاكل أخرى منها غياب الأمن العام وبعيدا عن العاصمة بما يضيف ذلك من اعباء على الحزب في مواجهة شريكه وفي توتر الجو العام في البلاد، وهناك من اعضاء الحزب من يتفقون ذلك الغياب ويعتبرونه نوعا من الهروب من المسؤولية الحزبية واللمستورية معا. كذلك فان غياب الأمن العام الذي يظله على ادارة شؤون الحزب اليومية، ومن هنا برز توتر بين بعض اعضاء المكتب السياسي حول الطريقة المثلى لادارة شؤون الحزب. وفي هذا السياق تكرر في عدة مناسبات شائعات قوية حول طموح زعماء قياديين لعلي سالم البيضى لأن يحلوا محله بالاتفاق على قيادة المؤتمر الشعبي العام، وطالت الشائعات اسم صالح سالم محمد عضو مجلس الرئاسة. الا ان مسؤولا كبيرا في الحزب أكد ان تلك ليست سوى شائعات تستهدف تخريب العلاقات بين قادة الحزب وبعضهم بعضا فضلا عن التأثير على مكانته السياسية.

ويواجه الحزب ايضا تحديا كبيرا يتمثل في خروج وانسحاب العديد من اعضاءه ممن كانوا اعضاء في الجبهة الوطنية التي حاربت النظام في الشمال في مطلع الثمانينات واحتضنتها الحزب لغترات طويلة أثناء حكمه المنقرض في الجنوب سابقا، لكنه اعاد تدعيم علاقته معها بعد الوحدة وأدى ذلك الى انسحاب قيادات حزبية جماعية في عدد من المحافظات والمدن الجنوبية ذاتها



الجمعية العامة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

مثل أب وجدة والميشاء ووداع وتتم. وفي الوقت ذاته هناك اتهامات من قبل الأعضاء للتضييق بأن الحزب وفاته تهاجروا الدور التفاضلي لهم. بل وعسوا الى توظيفهم كقوة مياومة في العلاقة مع المؤتمر الشعبي. ومن التحذيرات التي يواجهها الحزب الاشتراكي في تلك الآونة تصاعد نفعة الانتقاد لتحريته السياسية في حكم التطور الجنوبي سابقا وخاصة في محال الاسكان وتأميم الأراضي الزراعية والتعليم الديني. ويقدم حزب رابط أبناء اليمن والتجمع اليمني للاصلاح بدور رأس الحرية في الحملة. الى جانب حزب التجمع الوحدوي اليمني الذي يرأسه عمر الجاوي في بعض الأحيان.

استعداد الفار ١٩٩٢

أما التيار الاسلامي وبالمثل رغم من قوته المعنوية، فإنه يواجه هو الآخر مشكلات عدة، أبرزها الاختلاف والانقسام الى عدة تنظيمات متنافسة. ويلعب العامل للذهبي دورا في تعدد الأحزاب التي تقوم في الأساس على أفكار دينية مصبوبة بصيغة للدفاع عن مذهب معين (زيدى، شافعي، سني) وحتى في إطار المذهب الواحد تتعدد الاجتهادات وتبرز قيادات فقهية معينة تمثل كل منها تياراً دينياً سياسياً. وقد لقي العامل الفهمي ظلاله بالفعل على وحدة التيار الاسلامي لآراء عدة مواقف وأهضاميا مثل دستور دولة الوحدة وقانون حمل السلاح وقانون التعليم الذي تمت الموافقة عليه حديثا حيث برزت الخلافات بين أحزاب الإصلاح والنهضة من جهة وأحزاب اتحاد القوى الشعبية والحق والمنبر وحركة التوحيد والعمل الاسلامي من جهة أخرى فألأحزاب الأخيرة وقعت الى جانب الحزب الاشتراكي وسامت في تمرير قانون التعليم الذي أنهى استقلالية المعاهد للتعليمية الدينية وجعلها تحت رعاية الدولة وجزءا من الهيكل التعليمي العام. ويأخذ هذا الخلاف شكل

مناظرات دينية وسياسية حول أفكار الإمامة في الاسلام وفق المذاهب الزيدية والشافعية والسنية. ولا تخلو هذه المناظرات من أبعاد سياسية واضحة ويعد التجمع اليمني للإصلاح هو التنظيم الأكبر والأكثر نفوذا وقواعد في اليمن مقارنة بالأحزاب الدينية الأخرى. وفي غضون العام الماضي استطاع الحزب عقد عدة مؤتمرات شعبية في الكثير من المدن والمحافظات. وهو حزب نشط جدا في افتتاح فروع ومقرات في المحافظات الجنوبية على وجه التحديد، ويرى أن تلك المصاعف بمشابة أرض بكر للعبوة وإنها عطشى لثل هذه الجهود. وأحد عناصر قوة هذا الحزب مستمدة من تأثير العلماء الذين يجوبون المساجد ويقومون بعقد ندوات ومحاضرات تتناول الكثير من الهموم اليمنية والاسلامية بصفة عامة. ويحضر هذه الندوات جمع غفير من المواطنين. ويكاد يركز الحزب في تحركه السياسي على مواجهة الحزب الاشتراكي المشارك في الحكم، لكنه يعتقد - كما أكدت قيادته الليبرالية - وهو الأستاذ محمد الهديوي رئيس تحرير صحيفة «الصمود» الاسلامية - انه لا يجوز إخراج الحزب الاشتراكي من معادلة الحكم، لكن يجب ألا يتألق في إعطائه مزايا وامتيازات تتجاوز حجمه الحقيقي في الشارح السياسي اليمني. ان موقف الإصلاح هذا يقدم على أساس أن خروج الحزب من معادلة السلطة خرجا تأما سوف يؤدي الى أحداث قدر كبير من التوتر في البلاد لأن الذين لديهم ثارات كبيرة مع الحزب، سوف يتجهون في هذه الحالة - أي الخروج من عباءة السلطة - الى تصفية حساباتهم معه، وسوف يؤدي ذلك الى عدم استقرار في البلاد. ويؤكد الهديوي أن التجمع اليمني للإصلاح على استعداد نفسي وسياسي وفكري للدخول في حوارات مع كل الأحزاب بما في ذلك الحزب الاشتراكي وصولا الى أقسام مشتركة.

ويتعرض الحزب لعدد من الاتهامات، ومن ضمنها انه بحث على العنف ويستغل الدين لتحقيق مآرب سياسية وإن الفكره في هذا الصدد ليست واضحة تماما. وأن الدليل على ذلك هو غياب برنامج واضح وعدم وجود وثائق تحدد عمل الحزب، وأن هناك خلافات شتى بين العلماء وبين القيادة السياسية الاجتماعية للحزب ممثلة في قيادة الشيخ عبد الله الأحمر. ويعد على ذلك الهديوي بقوله ان الإصلاح الآن في وارد عقد مؤتمره العام الأول وأن وثائقه قد تمت صياغتها بالفعل وتحوز رضى الجميع وأنه لا توجد مثل هذه



الفرont الوطني

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٢

الخلافات المزعومة بين العلماء وباقي قيادة الحزب، وإن المجتمع البيني
للاصلاح ضد العنف ولا يعمل على ترويجه تحت أي مبرر، وإنه لو كان وراء
أي محاولة للاغتيال لكانت قوى سياسية كثيرة شنت عليه حملة لا هواة فيها
وبغيت إلى اعتقال أعضائه للتوبيخ. لكن ذلك لم يحدث لأن التجمع يدين هذه
الاشكال من العمل، ولا يؤمن بها أبداً.

احزاب صغيرة

ولا يستقيم فهم الخريطة السياسية البينية إلا بمعرفة دور حزبين يمكن
اعتبارهما من احزاب الوسط، أحدهما يمثل الوسط الاسلامي والآخر يمثل
الوسط اليساري. الأول هو حزب رابطة أبناء اليمن المعروف اختصاراً باسم
مراءى، الذي يرأسه عبد الرحمن الجفري وأسبغ عليه العام محمد بن فريد وهو
استمداد لرابطة أبناء الجنوب العربي التي تشكلت في عدن في منتصف
الخمسينات وقبل نهاية الاحتلال البريطاني للجنوب سابقاً وكانت جزءاً من
حركة المعارضة الخارجية لتجربة حكم الحزب الاشتراكي. وبعد الوحدة أعادت
تسمية نفسها، وبدت لفكرة في وارد تصفية حسابها التاريخي مع الحزب
الاشتراكي، وكانت قريبة جداً من المؤتمر الشعبي العام، وهي الآن تعمل على
اثبات استقلاليتها السياسية والفكرية. وبعد تاريخها القاتم على احتمال
التعاون مع السلطات البريطانية أو إيمانها بفكرة عدن للعدنيين واحداً من أكثر
التهامات التي تولى بها الرابطة. ولجبت الرابطة دوراً كبيراً في عقد المؤتمر
الوطني، وتمثل إلى حد كبير حزب معارضة حقيقية.

أما الحزب الثاني فهو التجمع الوحدوي لليمني برئاسة عمر الجاوي، وهو
حديث النشأة، إذ ظهر بعد الوحدة، وهو متأثر في سلوكه وأفكاره السياسية
بشخصية الجاوي الأقرب إلى الرومانسية الأدبية، ومن هنا يتخذ الحزب في
أغلب الأحيان مواقف حادة لا تعرف الحلول الوسط تحت أي ظرف. وهو حزب
صغير ومفكر الموارد، إلا أن حركته السياسية تستحوذ على اهتمام باقي
الاحزاب. وكانت أولى محاولات الاغتيال قد جرت للجاوي ورفيق له في الحزب
هو حسن الحريبي الذي اعتقل بالفعل في المحاولة التي تمت في ٩ سبتمبر
(أيلول) ١٩٩١ الماضي، وتقوم صحيفة الحزب المعروفة باسم «التجمع» بدور
تحريضي كبير وتتصف عناوينها بالحدة والمبالغة أحياناً. ويقول الجاوي إن
هدف حزبه كشف الفساد في كل مكان ومحاربه وتعزيز الديمقراطية ونفسح
كل أساليب السلطة في الالتفاف عليها تحت أي مبرر أو أي زعم ■



تنسيق بين الحزبين الحاكمين يعززهما مخاوف المعارضة اليمنية

صنعاء: من حمود معصر
عدن: من لطفي شطارة

تصريحات الأحزاب السياسية التي يبعثها اللقاء الواسع بين مجلس الرئاسة وزعماء الأحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات، بشأن اتحاد قرار سياسي على أساس ومواقف، بالتمديد المؤسسات الدولة حتى يوم الاقتراع، وكانت مصادر حزبية وثيقة الصلة باللجنة العليا للانتخابات قد كشفت أيضاً لـ «الشرق الأوسط» أن اللقاء الواسع الذي عقد أمس الأول ساءله نقاش هام، واتضح فيه صلاية موقف أحزاب المعارضة بشأن انتهاء الفترة الانتقالية في موعدها، وطرح مقترحات للاتفاق على صيغة لتسيير شؤون البلاد حتى يوم الاقتراع.

وطرحت «الشرق الأوسط» عدداً من الاستفسارات عن المواقف على عبد الوهّاب الاتشي، الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح، حول مقترحات حزب في اللقاء الواسع، فقال أن «الإصلاح يعتبر أن جوهر الخلاف هو التمهيد للفترة الانتقالية في ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، وهذا يعني انتهاء كل ما ترتب عليها، وحتى لا يكون هناك فراغ سلطة، فلا بد من إيجاد حل سياسي تتفق عليه القوى السياسية، ويستند إلى الضرورة التي نشأت عن عدم إجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية الفترة الانتقالية».

يهدف توفير ضمانات الحرية والشفافية في اختيار ممثلي الشعب، وحمل الأممي الحزبين الحاكمين مسؤولية تأخير الانتخابات، وأكد أن الصلحة العليا لليمن استغتمت هذا الحل

الذين العام للحزب الاشتراكي، بعد أن ظهرت بوادره عند الإعلان عن تأجيل الانتخابات العامة لليمنية إلى يوم ٢٧ أبريل (ربيعان) المقبل قبل أسبوع.

وقد خصص اجتماع الكتلتين السرياليتين الحاكميتين مناقشة التصورات الخاصة بمعالجة الوضع المستوري، وموقف المؤسسات الرسمية خلال المرحلة الفاصلة بين انتهاء الفترة الانتقالية ويوم الاقتراع وأوضح مصدر مرابلي لـ «الشرق الأوسط» أن اتفاقاً تم التوصل إليه للتنسيق بين مواقف الكتلتين، بشأن تأييد وجهة نظر مجلس الرئاسة في تسخير شؤون البلاد خلال تلك المرحلة، بعد دراسة

برزت من تبلور المواقف المعارضة بين الحزبين الحاكمين في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) في جانب وأحزاب المعارضة بزعامة التجمع اليمني للإصلاح في جانب آخر، واتضح ذلك بعد اجتماع التنسيق بين الحزبين الحاكمين الذي عقده الكتلتان البرلمانيان لهما أمس، برئاسة الفريق علي هيد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي ورئيس مجلس الرئاسة، وثانته علي سالم البيض



السياسي، ويهدد مسؤولية المؤسسات -
في المقام الأول - به انجاس تنظيم
الانتخابات، وتصريف شؤون البلاد
في حدود ما تقدم به حكومة رعاية
الصالح، واقترح:
● الالتقاء على مجلس الرئاسة.
● تشكيل حكومة ائتلافية تتمتع
بثقة المشاركين في الائتلاف السياسي.
● تصعيد دور مجلس النواب
في الرقابة ومظهر امسندار أي
تشريعات
● تشكيل هيئة وطنية تكون بمثابة
مرجعية وطنية خلال الفترة المقبلة حتى
يوم الاقتراع
● تطبيق قانون الاضراب على
القوات المسلحة وتحييدها.
● تطبيق القوانين الرعوية
الآخري في مختلف المحافظات الريفية.
● وضع ضوابط للمحافظة على
للال العام، بعد أن نشرت صحيفة
«الصحوة» - المناطلة باسم تجمع
الاصلاح - وثيقة تقول أن زعيم منازل
٣ من قادة الحزب الاشتراكي تكلف
أكثر من ٢٧ مليون ريال يمني.



١١ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذات الصحفية والمعلومات

انقضاء حزب السفارة الأميركية والمطعون يلزمون باضراب

الجزيرة اليمنية تكسر من عودة الجزيرة الفلسطينية الشعبية

مما تحالف من الجامعات
على صعيد آخر، وقع ليل الاثنين
الانداء انفجار قوي في أرض بور
قريبة من السفارة الأميركية وسبع
مئات الانفجار في امضاء العاصمة إلا
انه لم يؤذ أي أضرار
ويذكر أن الانفجار الأخير في
مضياء وقع آخر ايلول (سبتمبر)
الماضي في الحي الذي تقع فيه
السفارة السعودية ومنازل مسؤولين
جزئيين. وكان صداه اتر وقع في ٢٤
ايلول توب السفارة الأميركية إلا أنه لم
يتطلب خسائر
وعقد مجلس الرئاسة اليمني
اجتماعاً أمس برئاسة الفريق علي
التبة في الساعة (١)

ويذكر أنون صافي عن مجلس النواب
لدولة الوحدة ينظم اقتتار هذه
الجان. ودعا أيضا الجهات التي بلغ
في التجنيد انشاء مجلس الدفاع
الشعبي، إلى التمسك بالتمسكية
الديمقراطية ونجيب الشعب اليمني
مساوئ هذه التجربة.
وكانت البيان شروع الاخوان
السعيي العام والتجمع اليمني
للتحرير والانسحاب
الديمقراطي والحزب الوطني
الديمقراطي والحزب الجمهوري
وتتالت مصادر سياسية أن القرار
بكنس تفسد المؤتمر الشعبي العام
بموقفه من الحرب الإثنياتي وهو
موقف يدعو اما إلى التمسك منه
واما قبول الدمج، وأيضا صراحة

لا صيغة
في عداد جهنم إلى يدري
□ القادر : الأحياء

□ احسبت شروع الاخوان
والفلسطينيين لتدميرها، مساطلة
من أكثر من ١٠٠ مدمر
معمدة مباناً، تكرر هذه فكرة
محاولة نشر دجيرة بشأن الدفاع
الأممي. التي كانت تعارض عليها في
المحادثات الدبلوماسية قبل الوحدة.
ونقضي عدد القدر الذي يروج لها
الحزب الإثنياتي باعتناء مبادئ
شخصية. وقد ما برضاة شريكه في
الحدث حزب المؤتمر الشعبي العام
ودعا السوار إلى مقاطعة الحركة،
سبوا إلى الدبلوماسية التجريبية وعدم



النشر والتدريس : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

عبدالله صالح حشره السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والسيد اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية، وأقر مشروع قرار بإجراء التعداد العام للسكان والسكنى والمنشآت في السنة ١٩٩٤.

وناقش المجلس هيكل الأجور ورواتب العاملين في مؤسسات الدولة وأجهزتها ومراقبتها المختلفة، ووجه الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات القضائية بإعادة التفرغ في الهيكل الحالي للرواتب والأجور ووضع هيكل جديد على أسس موضوعية تكتل تحسين أوضاع العاملين في أجهزة الدولة وترتيب بالارتقاء بمستويات الأداء الإداري والانتاجي.

وكانت نقابة المعلمين دعت العاملين في هكل التربية والتعليم إلى إضراب حددت موعده الخميس المقبل. وقالت أن هذا الإضراب يأتي تأكيداً لطلبها رفع الرواتب بنسبة ١٠٠ في المئة وإصدار قانون لمعلم لضمان حقوقه واستيعابه المالية والمعنوية.

وعاد مساء أمس إلى القاهرة السفير ابراهيم عوف مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية بعد زيارة لليمن استغرقت أسبوعاً. وصرح بأنه تلقى رئيس الوزراء اليمني وأجرى محادثات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية اليمنية.

وأشار إلى أن المحادثات تناولت المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيد العربي، خصوصاً محادثات السلام والخوف في الخليج ومشاكل منطقة القرن الأفريقي والوضع في الصومال.

ولال السفير عوف أن الجانب اليمني أعرب عن سروره بالإفراج المصري الخاص بمقد اجتماع تحضيري بين البلدين في القاهرة قريباً لدراسة أعمال اللجنة المشتركة العليا التي عقدت آخر اجتماعاتها على مستوى رئيسي الوزراء ٨٠. في صنعاء في نيسان (أبريل) ١٩٩٠. وكذلك التحضير لمعد الدورة الثانية لهذه اللجنة في القاهرة.



الأمر رقم ١٠٩٢

المصدر :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٠٩٢

■ المجلس :

جدل حول شرعية الحكم

قررت المؤسسات السياسية الديمقراطية - كمجلس الرئاسة ورئاسة البرلمان والمجلس الاستشاري وغيرها - لتجديد الانتخابات الديمقراطية في ٢٧ أبريل ١٩٩٢ . متجاوزة بذلك يوم ٢٢ نوفمبر الحالي ، والذي تفرضه القوانين الوحيدة أن يكون آخر أيام لدة الانتخابية . ومن الناحية العملية فإن فشل اللجنة العليا للانتخابات في إكمال أعمالها ووضع الضوابط الفنية والقانونية لإجراءها في موعدها قبل نهاية الفترة الانتخابية يمثل السبب الرئيسي وراء هذا القرار . وبدوره فإن تعذر عمل اللجنة - المشكلة من ١٧ عضوا يمثلون سبعة أحزاب ومستقلين وثلاثين مهنية وعامة - لم يكن بعيدا عن مناع قانونية والخلاف بين التشريعين الحاكمين : المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي . وكانت أبرز مظاهر هذا الخلاف إعتناق على سلم الجيش لدة تجاوزت ٢ أشهر متواصلة بعيدا عن العاصمة ، إضافة إلى زيادة حوادث ومحاوالت إغتيال السياسيين الفلسطينيين وعجز الأجهزة الأمنية عن ملاحقة جانيها . وفي نفس السياق تلحق إقسام حاد بين الأحزاب خارج السلطة ، مما شللت جهود تلك الأحزاب وتوجيه مواردها الضعيفة لملاحقة بعضها البعض .

وفي إطار هذا الجدل عانت أعمال اللجنة العليا للانتخابات ، مما عرضها للفشل وأخذت مسارات الأحزاب والقيادات السياسية تفرض نفسها على أداء اللجنة . ولعب غياب التصور الواحد دورا كبيرا في انقلاص عنصر الوقت دون الوفاء بطلبات اللجنة . وعلى أن خاوة صليبية - ولكنها هامة - وهي تحديد أسس لتوزيع السكاني وتقسيم الدوائر الانتخابية أخذ أكثر من شهرين ونصف من المناقشات والمساومات .

وقبل أسبوعين من مدركة اللجنة العليا للانتخابات والتي قدمت مجلس الرئاسة لتوضيح أسباب تعثرها ، أخذ أعضاء اللجنة من ممثلي الأحزاب التصریح علنا بوجود مصير فنية وسياسية تحول دون الإنهاء من إجراء الانتخابات قبل ٢٢ نوفمبر الحالي ، وأن اللجنة بحاجة إلى مزيد من الوقت . وأخذت هذه التصريحات تشكل أبعاد اللمة وتوجيه اللوم إلى الحزبين الحاكمين وخلافاتها الحادة .

وأنت حدة المزايدات السياسية عميقة القرار بتجديد الانتخابات ، وبدون الجدل حول شرعية الحكم في الفترة القادمة لإنهاء المرحلة الانتخابية ، وهناك رأيان ،

الأول وهو تأخير السلطة ، وترى أن الدستور - ولاسيما المادتين ٤١ و ٨٨ - الخاصتان بإمتداد عمل البرلمان ومجلس الرئاسة لدة أخرى إذا تعذر انتخابهما بصورة طبيعية في المواعيد المقررة ، وهو ما يتيح شرعية دستورية وقانونية لعمل المؤسسات القائمة ، والذي هو رأي الأحزاب خارج السلطة وترى أن المؤسسات القائمة تلحق شرعيتها بعد ٢٢ نوفمبر الحالي ، وأنه لا بد من إسقاط هذه المؤسسات وإسقاط اللجنة العليا للانتخابات وسحب الثقة من أعضائها ، وتدعو الأحزاب إلى تكوين حكومة إئتلافية جديدة بعد هذا التاريخ لإدارة شؤون البلاد ، وهو ما يرفضه الحزبان الحاكمان ، ويدعو لحل الوسط في الاتفاق على أساس الإقرار بضرورة المؤسسات القائمة بعد ٢٢ نوفمبر ووضع ضوابط فيما يتعلق بعملها بالمال العام وتوزيع الوظائف الجديدة ، والتصديق على معاهدات دولية ، وأن يتم التركيز على إنتهاء اللجنة العليا من أعمالها وفق مدة زمنية محددة . وهي معنية ستكون مهرونة بفترة الأطراف المختلفة على المساومة ومواجهه ضغوط الحزبين الحاكمين □

حسن أبو طالب



حذرت من تحول اضراب ٢٢ الجاري الى عصيان مدني اليمن : مذكرة احزاب المؤتمر الوطني تطالب بحل مجلس النواب واستقالة الحكومة

□ صفاء -

من عبد الرحمن الحبري

■ نشرت صحيفة «التجمع» الأسبوعية، الشاطية باسم حزب التجمع الوحدوي اليمني، نص المذكرة التي رفعها احزاب «المؤتمر الوطني» الى الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة الايمن العام للمؤتمر الشعبي العام والسيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة الايمن العام للحزب الاشتراكي اليمني.

وجاء في المذكرة ان اضراب «المؤتمر الوطني» تداولت في قضية الساعة في الوطن وعلى رأسها الفراغ الدستوري الذي اصبرتم على بلوغه بعد سنتين ونصف السنة من عصر الوحدة.

ويختمه بتقدم اليكم بهذه المذكرة التي نأمل وجوبه نظرها في اخص عهدكم ليحل انتهاء الفترة الانتقالية، ونوه ان نخل اليكم اميرتاتنا الكبير بموقفهم النزيه والمستجيب مطالب شعبنا حين ولعتم على انقلابي ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ و٢٢

نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ونحن على يقين من انكم بالروح نفسها تستطيعون ان تقبلوا مطالبنا ومواقفنا التي نرى ان لا مناص من تحليفنا قبل ان نحل الكارثة. واشعلت المذكرة، انتم اخذتم الطريق الخاطئ للديمقراطية طوال فترة حكمكم الجموع، وخالفتم الفريضة وتجاوزتم احكام الدستور واوصتم الامور الى حده الشهيدة الاستعجال حارب في بلد يطمح الى الصقيلة حين نعلمكم مسؤولية هذه الورطة التي وضعت شعبنا على حالة هاويشها باصرار وعناد يكاد يمسح القصر العظيم الذي حلقتموه يوم الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠.

وتضمن المذكرة مجلس الرئاسة مسؤولية «التعادي» في سلوكه طريق الديمقراطية وعدم الشرعية الذي درجتم عليه قبل الوحدة وبعداء وحزرت من عدم الاكثريات بقضايا الشرعية والديمقراطية في زمن يصاح الناس الى العودة الى صوت العقل والحكمة.

واضافت بهذه المذكرة المختصرة

للغايات، نود ابرازكم ما يلي:
١ - المطالبة بحل مجلس النواب واستقالة الحكومة.

٢ - اشخاص ممثلي الاحزاب في

اللجنة العليا للانتخابات.

٣ - تنفيذ الاضراب العام الشامل

يوم ٢٢ الجاري والذي سيشمل على

تطويده في عصيان مدني في حال

استمراركم بعد هذا التاريخ ممارسة

عدم الشرعية.

واوضحت المذكرة: «على رغم ذلك

ندعوكم الى الاتفاق مع بقية القوى

باعتباركم تمثلون حزبكم في اجتماع

الحضار يصيب في معالجة الوضع

الدستوري الذي سيبدأ بعد انتهاء

احكام الفترة الانتقالية وحل مجلس

النواب واستقالة المجالس المعنية

بالحكم.

وختمت: «نحن نثق انكم انتم

الذين كنتم ولا زلتم في قلب كل مواطن

مسؤول ومكافح من اجل الوحدة،

تستطيعون ان تلطفتموا القضية

الشرعية التي نطلب حماية لثوبان

وهناكنا على وحدة الجبهة الداخلية.

ونزوعا نحو ارساء تقاليد ديموقراطية

جديدة.



تقرير اخباري

عودة نائب الرئيس الى صنعاء بداية شراكة هشة بين الحزبين الحاكمين

السابق علي ناصر محمد وتفيد هذه المصادر سبباً آخر لعودة البيض الى صنعاء هو نجاح وساطة من خارج الحزبين الحاكمين في ابصالحهما الى اتفاق على خوض الانتخابات بعقوات مشتركة وضمان الأمن الشخصي للبيض بواسطة اجراءات محددة ونظام مراقبة وتجهيزات ولا حظت ان الرئيس اليمني قد وافق على معظم مطالب البيض، ومنها اجراء المحاكمة للمتورطين في محاولة اغتيال وزير العدل ونقل عن مسؤول في الحزب الاشتراكي قوله «اننا قدمنا مقابل ذلك تنازلات منها اغلاق ملف اغتيال مستشار وزير الدفاع الذي تم بإلزام ضباط في مكتب شفيق رئيس الدولة، واكد المصدر ان وزير الدفاع هيثم قاسم قام خلال اليومين الماضيين بجلب وحدات من قوات الحرس الجمهوري الجنوبي الى العاصمة صنعاء لحماية نائب الرئيس بمواجهة قوات الحرس الجمهوري الشمالي (٧٠ ألفاً) التي تقوم بمراقبة الرئيس على صالح الأمر الذي خلق جدواً توتر واسعة في العاصمة، ويبدو ان هذا الاجراء حل محل قرار باخراج كامل القوات المسلحة والمعدات الحربية والمعدات من العاصمة صنعاء واخلاء جميع المدن الرئيسية من الأسلحة.

ألية ضربة غادرة.. وتكن من وضع التماس الحاسمة ابان فترة تشده في رفض، فك الاحتكاف والعودة الى صنعاء حتى بواسطة من المكتب السياسي لحزبه.. حيث شعر جدياً بان الحاج رئيس النظام على عودته إنما يستهدف تقويض استكمال الحلقات الحاسمة في ذلك المخطط. ولذلك، تضيق المصادر - رفض البيض العودة الى صنعاء، اول الأمر حتى عندما جاء اليه الرئيس بنفسه الى عدن الأسبوع الماضي ضمن نوايا استباق تجهيزات الحرب الاشتراكي ولكنه وافق على لقاء بمدينة الحديدة بعد شهر من محاولة صالح في عدن واختار ربع الساعة الأخير في فرصة حكم الشراكة حيث يضمن انتهاء مخزاة الانقلاب بحفود أوآخر الشهر الجاري، ومن جهة أخرى كشفت هذه المصادر عن وجود اتصالات حثيئة بين الحزب الاشتراكي وعدد من قوى المعارضة اليمنية في الخارج الا انها رفضت اعطاء أية تفاصيل حول الموضوع نظراً لخصاسية هذا الأمر. واكتفت بالقول ان الكشف عن أية تفاصيل سيؤدي الى استئصال تنسيق مشروع انقلابي عسكري. فيما يحاول الرئيس مد جسور اتصال مع سياسيين وولاة من قدامى وبعض اركان النظام الملكي يقيمون في الخارج، بالإضافة الى اتصالات توشك ان تنجح مع الرئيس

بون - صوت الكويت: رغم ان الفوضى ما زال يسيطر بطوروى العودة الفاضنة لعللى سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكي الى صنعاء. الا ان معلومات بواقرة من داخل الحزب الثاني في السلطة افادت ان هذه العودة الباهتة ليست سوى تكتيك سياسي لتبريد الموقف وتمطيط الانتخابات، فن ذلك يخدم الحزب ايضاً في الوقت الحاضر وليس الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه. وذلك ان علي البيض استفاد من فترة اعتكافه الدرامي لاعادة ترتيب بنية الحزب في المصافطات الجنوبية والشرقية.. وتطويق مكان الخطر - بإعادة الانتشار العسكري لقوات الحزب وميليشياته حول «قوات نظام صنعاء» ومنابع النقطه كما اعاد هيكلة وبناء جهاز «الأمن السياسي للحزب» وأطارات لحان الدفاع الشعبي التي كان دور بارز في دحر علي ناسمر خلال أحداث ١٩٨٦ وذلك تهيئاً لأية مفاجات قد تحدث في صنعاء او معاروات التنازع يقوم بها الرئيس صالح للانفراد بالسلطة، وأشارت تلك المصادر اليمنية الى ان البيض حقق انتصاراً تنظيمياً كبيراً في مجال «الامتصاص الوقائي»



صنعاء : انفجار ثان قرب سفارة أمريكا

صنعاء : من حمود منصور

علمت « الشرق الأوسط » أن سفير الولايات المتحدة في صنعاء، آرثر فيونز أبلغ الدكتور عبد الكريم الأرياني وزير الخارجية اليمني أمس استياء واشنطن البالغ من تكرار حوادث الانفجارات قرب سفارتها، عندما التقاه في مكتبه «وزارة الخارجية أمس وكان انفجار قوي قد وقع الليلة قبل الماضية قرب مساكن السفارة الأمريكية التي تبعد عن وسط صنعاء نحو كيلومترين، في ثاني حادث من نوعه منذ ٢٤ سبتمبر (أيلول) الماضي. وكما حدث في الانفجار الأول، كان الثاني نتيجة لعبوة ماسفة موقوتة، لحضت حفرة في الأرض .

وقد ندد السفير ديفيد ماك بمساعدة وزير الخارجية الأمريكي بالحادث، وقال نحن ندين استخدام العنف والانفجارات ، كما ندد بأي محاولة لمراقبة الانشغابات اليمينية أو عرقلتها .

وكان ماك يتحدث في ندوة نظمها التلفزيون اليمني عبر الأقمار الصناعية مع واشنطن .



المشرق الأوسط (الندوة)

المصدر :

١١ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

مؤتمر سبياً يدعو لوقف الفساد والتريدي

مجلس الرئاسة يناقش الاستعداد للانتخابات

صعداء من حمود معص

أقر مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه أمس - وبمشاركة المهدي جعفر أبو بكر العناني ورئيس الوزراء وأعضاء المجلس - الدكتور وزير الشؤون القانونية، مشروع قرار إجراء التجديد الانتخابي، والمواعيد التي ستعقد فيها الانتخابات في الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٤، وطالب من الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك، حتى يتمكن أسساً لإجراء لمرء الانتخابات العامة في ما بعد، وذلك بعد أساس التجديد الانتخابي للفترة على أساس التجديد الانتخابي العام، وتالش المجلس أيضاً بمسألة اعتماد خلال الأسبوع التالي بشأن المسائل ذات الصلة على الساحة

الندوة، البحث عن مشروع القانون الانتخابي والأزمة الدستورية الناشئة عن انتهاء الفترة الانتخابية. في ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي - قبل إجراء الانتخابات - بد أن تقرر تأجيلها إلى ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل وقد ناقشت الندوة السياسية اليمنية أمس، عندما وجهت الأحزاب المشاركة في المؤتمر اليمني، ٢٠ حقبة - باستقالة الحكومة وحل مجلس النواب مع انتهاء الفترة الانتخابية - وعصيان من تشييع أسرار حكام بوجوب (تشرين الثاني) الماضي إذا لم يتحقق ذلك.

وقال سعيد اللحية للانتخابات

أيضا مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية في محافظة عدن، وقررت اعتماد ٧٢ مركزاً، على أساس ٨ مراكز لكل دائرة، كما استندت إلى تقرير من القاضي سعيد الكبير العرشي رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات في عدن، ومجلس الوزراء، والانتخابات في عدن، تميل يوم الأربعاء، ومن ناحية أخرى أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة بياناً الذي شجع اليمن، أوضحت فيه مخاوف الأوضاع التي يمر بها البلاد، والتهمة الفساد المالي والإداري، والحسين بالأمور العامة، وتشمل الرشوة والمصروفات، وتساءل لعمال الزمام والانتخابات، وقيام الاستقرار

والأمن، إلى حد عدم يقين بكارثة صاعدة تهدد وحدة واستقرار اليمن - أكد البيان - الذي صدر يوم الأربعاء على شدة منه - أن الانتخابات اليمنية استندت مسبقاً إليها الوثائق الإدارية في وقت حاد التدهور والأزمات، ووضع الحلول للمشكلات التي يشهدهم تحت وطأتها، وجاء في البيان، قد وصلت جماعة المأساة إلى حد أن تلك أسر كثيرة لا تجد ما يسد بطنها من الغذاء، والرخايش والمغالب إما يهلكون بما يتكاثرون في الزبال، أو يوفون جوعاً وهم يقعون لم تشهيد بلدنا خيلاً له من قبله



بسبب العراقيين أمام مشروع المنطقة الحرة

استقالة محافظ عمان من منصبه الحكومي والحزبي

ويقول الواقعون ان الزايدات الحزبية بشأن مشروع المنطقة الحرة في عدن، والتعطيدات التي تعوق تنفيذها، هي التي دفعت للمحافظ الى تقديم استقالته، بعد ان وجد نفسه في موقف للتفويض عاجزاً عن حل مشكلات المحافظة.

ويعتبر بالذات ان المراسي كان محافظاً لعدن قبل ١٢ يناير (كانين الثاني) عام ١٩٨٦ واستطاع ان يعمل المديرية تظهر في صورة خفسارية متميزة، بعد ان منحه الرئيس السابق علي ناصر محمد صلاحيات واسعة، ثم تولي إدارة محافظة حضرموت لفترة بعد ذلك، واعطي منها قبل الوحدة. ولكنه دخل الحكومة وزيراً للسياحة بعد ترقية شطري اليمن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠، وظل يشغلها لمدة عام واحد، حتى عاد محافظاً لعدن بعد وفاة محافظها السابق سعيد صالح سالم في حادث سيارة، في حين دمجت وزارة السياحة مع وزارة الثقافة التي يتولاها حسن احمد التريزي.

المصالحات الضرورية لتصوير امور المحافظة، وتقديم الحلول للناسجية لشضايا عدن الأساسية مثل البناء العشوائي، والاستيلاء على الأراضي والتجارة به.

ولم تستبعد المصادر ان يكون بسبب استقالة المراسي هو وجود خلافات حادة بينه وبين مسؤولين في الحزب بسبب تدخلهم في شؤونه كمحافظ، ورغم عدم الاعلان رسمياً عن قبول الاستقالة الحكومية والحزبية، إلا ان المراسي مصمم على عدم ممارسة مهامه على النحو الذي يري خلال الاسابيع الماضية.

وتشير التكتلات الى ان للمحافظ ربما قدم استقالة لأسباب سياسية تتعلق بصراع الأحزاب لتكسب أصوات مواطني عدن في الانتخابات التيابية المقبلة، ويتباكون على ترقى الأوضاع في المدينة، التي تعسر لشفاضة الأساسية للحزب الاشتراكي اليمني، ويرامون على تصديق فرد لثغابيين كاسخ فيها.

عدن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر حزبية وحكومية يمنية، له الطريق الأوسط ان محمود عراسي محافظ عدن قدم استقالته من منصبه في رسالة الى مجلس الرئاسة اليمني، يطلب من علي سالم البيض، (الأمين العام للحزب الاشتراكي،) قبول استقالته من عضوية اللجنة المركزية للحزب، ولكن الاستقالة لم تقبل بعد.

ولم توضح المصادر الأسباب التي دفعت المراسي الى تقديم استقالته، كما انه لم يذكرها في كتاب الاستقالة، لانه قرر ان يحتفظ بها لنفسه، على خلاف ما أشيع من انها لأسباب صحية، بعد ان تلقى العلاج في العاصمة البريطانية لأكثر من شهر.

وقالت دوائر حكومية ان المراسي اتخذ قرار الاستقالة بسبب المركزية الشديدة التي تمتلئ منها عدن، والتدخلات والعراقيل التي تعوق ممارسته لسلطاته، وعدم منحه



المصدر

۱۲ نومبر ۱۹۹۲

التاريخ

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

وفيات بالملا ریا فی محافظتی عدن وأبين

جدول زمني للانتخابات اليمنية ومحافظ عدن يقدم استقالته

□ صنعاء -

من عبد الرحمن الحيدري

■ اتحاد مصدر مطلع في صنعاء
اقرن من اللجنة العليا للانتخابات
الفرع جودلا زعميا الانتخابات المقررة
في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.
وباتي هذا التطور وسط انتهاء
تدهور الوضع العيشي في عدن،
العاصمة الاقتصادية والتجارية
لليمن، والتي قدم محافظها السيد
محمود عراسي استقالته، كما حصلت
وفيات عدة من جراء انتشار الملازيا
في المحافظة وفي محافظة اسير
اليمنية منها.

وأوضح المصدر المطلع ان الجدول الزمني للإعداد للانتخابات اقر حسب الترتيب الآتي:

- من ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري إلى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) المقبل: الانتهاء من الاجراءات المكتبية.

- من ١٠ كانون الاول الى ٣٠ منه:
اعيداد المشرفين على الانتخابات

وَتَحْمِلُهُمْ وَتَبْرِئُهُمْ.

٣٠ سنة: فترة القيد والتسجيل.

من ١ شحباط (فبراير) إلى ٢٣
منه فتره الطغور

وقال المصدر إن اللجنة العليا للانتخابات ستعقد في شهر رمضان المبارك لاجتماعها الأول للتعليق على الجدول الانتخابي وإعدادها في شكلها النهائي، وبدأ في الأيام الخمسة الأخيرة من رمضان ترويب اللجان الاسمية التي ستعقد ورش العمل وتأهيلها (في الرابع من الشهر وشوال وستنزل اللجان إلى مواقعها لاستقبال المرشحين لتقديم طلبات الترشح وإعلان يوم الانتخابات).

ويشير الجدول الى اعتماد ٢٧ نيسان المقبل موعداً مبدئياً للانتخابات وببدا الاستعدادات لاجرائها في هذا الموعد بعدما كان مفترضاً ان تجري قبل انتهاء الفترة الانتخابية في ٢١ تشرين الثاني الجاري.

وفي تعليق على تاجيل الانتخابات النصفية الـ ٢٧ في نيسان، قال السيد محمد علي لوم رئيس الحزب الجمهوري ورئيس اللجنة الانتخابية في مجلس النواب السيد الحجة، «مما لا يكون تاجيل الانتخابات عبارة عن تاجيل للمشاكل المعلقة بين الحزبين الناخبين وترجيحاً لها من ٢١ الجاري الـ ٢٧ نيسان». وأضاف أن تاجيل الانتخابات «مدرساً من قبل الحزبين الناخبين، على أساس أن فرصة لتلحيز أكثر في المشاكل الحقيقية للبلاد والأزمات التي تعصف بأحد من أجل معالجة موضوعية تؤمن أساساً شعباً انتخابات حرة وديمقراطية عليها».

وأكد أن لا انتخابات حرة وفزيهة
عالم تدمج القوات المسلحة، ويعطى
لأنون الأحزاب، وتقسيم الدوائر
لانتخابات في شكل واضح، ويتوالى

التتمة في الصفحة (٤)



الحياة المدنية

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ نوفمبر ١٩٩٢

- ١- الامن للعملية الانتخابية بعيداً عن التآكيدات الحزبية او الطائفية.
- ٢- على سعيد آخر علم في عدن اس ان السيد محمود عبدالله عراسي، محافظ
- ٣- المدينة قدم استقالته الى رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح في
- ٤- الثاني من الشهر الجاري. الا انه لم يعلن بعد عن قبول الاستقالة.
- ٥- وتلك محببة، الايام، عن عراسي لتأكيد تقديم استقالته، وقال، انني كل
- ٦- الخير لمحافظة عدن وأطلب دعم الجميع مسؤولين ومواطنين لسيد عثمان
- ٧- كصافي وكول المحافظة والمحافظ الجديد الذي سيخلفه.
- ٨- وأوضح انه لا يترك في ترشيح نفسه للانتخابات المقبلة ولا قرر مستقبله
- ٩- ذلك سيرشع مستقلاً.
- ١٠- وذكر، الايام، ان استقالة محافظ عدن جاءت نتيجة تدخلات ادت الى تدهور
- ١١- الأوضاع في المدينة على رغم الجهود المبذولة والمقصصة التي بذلها ورغبه
- ١٢- بالوقوف موقف الخارج ازاحا.
- ١٣- وكان عراسي وهو عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عين
- ١٤- محافظاً لعدن اثر وفاة المحافظ السابق سعيد صالح سالم في انقلاب سيارته
- ١٥- على طريق عدن منتصف شهر ايار (مايو) العام الماضي، وكان شغل منصب وزير
- ١٦- السياحة قبل تعيينه محافظاً لعدن. علماً انه شغل ايضاً منصب محافظ لعدن
- ١٧- وحضرموت قبل الوحدة اليمنية.

وجاءت استقالته في وقت قال مسؤولون في عدن لاس ان ٢٠ شخصاً على

الاقل تولوا اثر اصابتهم بالملاريا في جنوب اليمن خلال الأسبوع الماضي

وحذروا من تفشي الوباء في عدن والمناطق المجاورة، ونقلت وكالة برويتره عن

السيد محسن همام رئيس المستشفى الجمهوري قوله ان الملاريا بدأت تفشي في

عدن على نحو يهدد اوضاع السكان.

وقال ان اشخاصاً كثيرين مصابين بالملاريا تولوا في الأسبوع الماضي لكنه

لم يعد اي ارقام، ولكن مسؤولون آخرون ان نحو ٥٠ شخصاً يبقون

الاستشفيات يومياً في عدن للعلاج من المرض.

وفي محافظة ابين على مسافة ٦٠ كيلومتراً شرق عدن تحدث مسؤولون عن

وفاء ٣٢٠ شخصاً الأسبوع الماضي، ولكنوا ان تراسة لسكان ابين ظهرت ان ٤٥

شخصاً من كل ٦٠ اخصوا الفحوص مصابون في شكل من الاشكال بالملاريا.

وقال همام ان البموضة الجامعة ميكروب الملاريا موجودة حتى داخل

مستشفيات عدن، وان سبب تفشي المرض يعود جزئياً الى الصرف الصحي

والقمامة التي تترك في شوارع المدينة وإلى التلوث الصحي والبيئية التي

تدهورت بطريقة مخيفه في المدينة.



التنازل مع الوحدة خير من الانتصار مع الفتنة

محمد الهاشمي الحامدي *

■ لا يزال الجدل ساخناً في اليمن في شأن الانتخابات العامة الأولى في ظل الوحدة، ولكن لا خلاف حول ضرورة إتمام العملية الانتخابية، إذ يخلط كل أحزاب اليمن، عملياً، حملة انتخابية غير رسمية منذ أشهر عدة، ويشاري كل طرف في الظاهر حسناته وكشف نقاط ضعف الآخرين. ويأتي الإسلاميون الميمونيون في مقدم هذه الأطراف يمثلهم أساساً التجمع اليمني للإصلاح إضافة إلى فصائل أخرى أقل ثلوثاً مثل حزب الحق.

ويتعرض هذا القلقل تحديداً، إلى سياسة التجمع اليمني للإصلاح، ومنخصها أن قادة التجمع من الإسلاميين يقولون الآن على مفترق طريقين أما أن يتنازلاً وللاطراف السياسية الأخرى في عدد من المسائل ويقبلون بتخيل سياسي أقل مما يرون أنفسهم أملاً له مقابل ضمان مزيد من دواعي الأمن والاستقرار في بلادهم، وأما أن يشتعلوا في طلب النصر الحاسم في الانتخابات فينتهي الأمر بهم ويصلدهم إلى وضع قريب من الصالة الجزائرية الراهلة أو إلى ما أصاب حركة النهضة التونسية بعدما كان من مشاركتها القوية في انتخابات نيسان (أبريل) ١٩٨٩.

فوضع الإخوان المسلمين في اليمن قوي أصلاً، فهم شاركوا بغاطية في الدفاع عن اليمن الشمالي مع الرئيس علي عبدالله صالح أيام كان الجنوب دولة شيوعية ومصر تهديد أممي وعسكري. ويفضل هذه المشاركة، القرب الإخوان أكثر من العديد من نظرائهم في العالم العربي من أجهزة الدولة وشؤونها العامة، فيصطهم ذلك أكثر والمعية وأصالة بحاجات البلاد ومشاكلها، وصوب أنجدها لهم نحو إصلاح الأوضاع القائمة والتقدم بها فربحوا ببل ثوبه الشعارات العامة والاستغراق في الملتببات المجردة التي لا يحدتها زمان أو مكان.

وبسبب العلاقات القوية بين اليمن والسودان على أكثر من صعيد، وجد الإسلاميون اليمنيون من الإخوان أمامهم فرصة سانحة للاستفادة من تجارب الحركة الإسلامية السودانية التي قامها الدكتور حسن الشرابي والتي تميزت بكثير من الواقعية والرحابة في طلب الهدف النهائي للبعد. وكان التأثير السوداني لاحقاً للتأثير المصري الأول الذي حول مشروع حسن البنا الذي بدأه عام ١٩٢٨ من فترة نظرية إلى خيار عملي له معلوه في أكثر البلاد الإسلامية تقريباً.

كيف الميمونيون هذه التجارب بمقتضى بيتهم الخاصة واضافوا إليها، فاصبحوا تياراً سياسياً وسيطاً ألرب إلى السلطة منه إلى المعارضة، وأكثر حرصاً على تطوير الجناح الثقافية والاجتماعية اليمنية، في حدود القيم الإسلامية، منهم إلى المنافسة على كرسي الرئاسة أو للوزارة. وكان التحدي الأساسي الذي شغلهم طيلة العامين الماضيين التحدي الشيعي، فاستحوذ أكثر جهدهم لحض الرؤية الإيديولوجية اليسارية وتحسين اليمن الطبيعي من السقوط في تلك النقطة السوفياتي. ولهذا السبب لم تخشأ مما حكات سياسية وأمنية ذات شأن معتبر بين الإخوان وحكومة الرئيس علي عبدالله صالح طيلة السنوات الماضية، وكان في ذلك مصلحة مؤكدة للطرفين وللبلاد عامة.



ولما سقط الاتحاد السوفييتي وانهارت أكثر الحكومات القائمة له خلال السنوات الأربع الماضية، انفتحت أمام اليمن فرصة تاريخية للوحدة، نصحت استغلالها كقادة الشمال والجنوب وكان أن أصبح الشطران المختصان جسداً واحداً وكان موقف الإسلاميين من الوحدة الترابية المبني للتعامل مع الاعتراض والمناصب للتطبيقية. وكان الإخوان قدروا أن اليمن الشمالي قدم تنازلات أكثر من اللازم إلى الحزب الاشتراكي وبدأ يعض الوقت وكادهم بدموع منحنى للمطالب الاشتراكية على مبدأ الوحدة، لكنهم نظروا قليلاً بعد ذلك، إضافة إلى أن الرئيس علي عبدالله صالح وغالبية أهل اليمن كانوا مصيرين على تنفيذ المشروع الجوهري يقطع النظر عن تكاليفه.

واليوم، ومع تحديد موعد الانتخابات العامة يجد المسلمون أنفسهم أمام المشكلة السياسية ذاتها: فهم يكفون عداءه مطلقاً لإعطاء الحزب لغزو كبير، ولكنهم يخافون من جهة أخرى أن سقوطاً مريعاً للاشتراكيين في الانتخابات قد يدفعهم إلى قلب الطاولة أمام كل الأطراف، والمساءلة الوضوح السياسي الجديد، وربما أيضاً تهديد مصير الوحدة الاندماجية نفسها. وحل هذا التفكير ليس مجرد تخمين وإنما هو حديث الصحافة والدوائر السياسية في اليمن. فالاشتراكيون يركزون كل دعايتهم على تخويف الشعب اليمني وقادة الرأي فيه من فوز الإسلاميين ويقدمون تهديداتهم مسيطرة بدعوى الوحدة العامة من مثل أن «الاصوليين» سيصعدون الديموقراطية، وأن العالم سيقاطع اليمن، وأن الاستقرار السياسي اللازم للتأكد الاقتصادي سيصبح معطلاً ويهدد كمال

ويشارك الاشتراكيون أنفسهم قرايد ما تحت السطوح، فهم ما زالوا يديرهم نصف الجيش اليمني نظرياً، ولهم حسمون في كل المراقب الحكومية كما أن لهم سلطة كبيرة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وليس موعى أي طرف يملك كل هذه القوة أن يتنازل عنها لغيره أنه خسر في اقتراح تنحني عام، فاليمين في النهاية ليس السويد ولا بريطانيا، وإنما جزء من العالم العربي الذي لا تزال تتمسك فيه العملية الديموقراطية أشد التمسك.

يجب ألا ينصب النقاش هنا على تمهيد الخطأ من الصواب بشكل مطلق، فعلى هذا المستوى يفترض أن يكون الشعب اليمني وأي شعب آخر حراً تماماً في اختيار حكاه وسياساته. ولكننا نداني حالة هزيمة والتعيار الاضواء فيها هو البحث عما يقربنا إلى المزيد من الديموقراطية وما يرسخ فرص الحرية من لون أن يكون ذلك على حساب الأمن والاستقرار.

وإذا نظرنا من هذه الزاوية نجد أن أخصائى الأولى بالاعتبار من قبل الإسلاميين اليمنيين هي التالية:

أولاً - الصحافة على الوحدة اليمنية وتعزيز الاندماج بين الشطرين (السايفين) على كل صعيد.

ثانياً - التحالف على مناح الديموقراطية المقسامة الواسعة التي تميزت بها البلاد في العامين الآخرين، والتي من شأنها، إذا استقرت، أن تؤدي إلى نهجيات أكبر للديموقراطية لاحقاً.

ثالثاً - المساعدة على حل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعوقها البلاد بوقوف الاستقرار السياسي، وأيضاً بتوظيف العلاقات الجيدة التي تربط بين عدد من قادة المجتمع اليمني للتصالح ومسؤولين في المملكة العربية السعودية لإنالة التوتر الذي طرأ على العلاقات الثلاثية في الفترة الماضية وترجمة ذلك على المستوى الاقتصادي.

إذا كانت هذه هي المصالح الأولى بالعناية والاهتمام في المرحلة الراهنة، فعلى الإسلاميين أن يستخلصوا النتيجة المخاطية التالية، وهي أن تحقيق تلك المصالح لا يمكن أن يتم في مناح استقطاب سياسي حاد بينهم وبين الاشتراكيين ربما يؤدي إلى صدامات عنيفة وإلى خسارة محققة للبلاد كلها. وينتج مناح الاستقطاب بالضرورة في حال فوز انتخابي كبير للمجتمع وغفل نوع فرشمي الحزب الاشتراكي، وأمام النجم حلال معتكز لهذه المسألة.



الأول: المخلول في كالف وطني مشترك مع المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده الرئيس علي عبدالله صالح ومع الحزب الاشتراكي وإيداع مرونة كافية في توزيع نسب المقاعد.

الثاني: امتناع الجميع عن ترشيح ممثلين له في كل الموائر الانتخابية في البلاد، والتركيز على عدد محدود من الدوائر يكفي الإخوان لإبلاغ صوتهم في البرلمان والحفاظ على نفوذهم السياسي الحالي ويوسع المجال أمام عدد لا بأس به من مرشحي الحزب الاشتراكي للفرز بدورهم والوصول إلى البرلمان.

ولا شك في أن الحل الأول هو الأفضل على رغم كل التصعوبات التي تبدو محيطة به. فقيادة الحزب الاشتراكي وانصارهم هم أولاً وأخيراً أبناء اليمن أيضاً، ولا شك في أن نواياهم التي قادتهم إلى العمل السياسي العام هي خدمة بلادهم وإصلاح أوضاعها، وفي النوايا نفسها التي تحرك كل ساسة اليمن وأحزابيه. وإذا كان الإخوان في اليمن توصلوا إلى نوع من التنسيق مع المصلحين فمن الممكن لهم أيضاً للتوصل إلى نوع من التفاهم مع الاشتراكيين، ولو كان ثمن ذلك تقديم بعض التنازلات السياسية. إن أن تنأى حزب لحزب آخر من بني وطنه ليس مسألة كبيرة ولا هزيمة أو خيانة. الخيانة هي أن تتنازل لأعداء الوطن من الأجنبي، أما حينما تخفض جناح اللذ لأهلك وإخوانك، وحيثما، فإن ذلك فضيلة في معيار الأخلاق والسياسة. وملا يملكه في النهاية أن تكسب الانتخابات وتخسر اليمن المستقر بعد ذلك أو تخسر الاستقرار وأمنك الذاتي نفسه كما جرى في الجزائر مثلاً.

إن المسار التوافقي المصالحى هو الأفضل والانسب لنجاح المسار الديموقراطي في البلاد العربية، وهو القادر على تمهيد الشعب الحاكم على التنازل تدريجاً عن احتكارها السلطة بدل دفعها فجأة إلى الهامش وهو أمر لم تجر به من قبل وتمنق أنها أن تطبقه أبداً في الحاضر أو المستقبل.

لذلك يؤمن أن يعتبر قادة الحركة الإسلامية اليمنية بتجاهب غيرهم. وليس معنى ذلك أبداً تشجيع الاشتراكيين على التهاون بحكم التصويت العام أو المبالغة في التهديد باستعمال القوة لإسعاد المسار الديموقراطي. كلا، فالمطلوب منهم أن يجرؤوا مرة واحدة وإلى الأبد أن الشيوعية التي انطردت في موسكو وأيرانا أن يجرؤوا لها هود في صنعاء أو عدن مهما استخدمت من مساحيق، وأن الذين في اليمن شعور راسخ ثابت وقوة تبعية إيجابية تحس على الوحدة والأجنهاد والإبداع. المصلح والتعاون خير أيها المسلمون والعلمانيون في اليمن وفي كل العالم العربي.

• كاتب غنسي، المدير العام لمركز دراسات المستقبل الإسلامي في لندن.



بيان سياسي يماني يحدد أسس تأجيل الانتخابات

صنعاء: من حمود منصور

خرج الاجتماع المشترك لجلس الرئاسة اليمني مع انتهاء الماعين للأحزاب والقطاعات السياسية الذي عقد أمس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، باتفاق على إصدار بيان سياسي يحدد الأسس الدستورية لعمل مؤسسات الدولة ومهامها، وشروط التي تنظم ذلك خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية حتى يوم الاقتراع ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل.

وقالت مصادر حزبية وسياسية إن المشروع تضمن أيضاً شروطاً تتعلق بعدم

التصرف في المال العام، ولكنه إغفل نقطة أساسية، كانت الأحزاب قد طرحتها في

الطلبات السابقة، التي عقدت الأسبوع الماضي، من بينها عدم تأكيد المشروع الذي

طرحه مجلس الرئاسة على دعوة المواطنين للانتخابات يوم ٢٧ أبريل والقيادات التنصيرية لمراقبة تنفيذ ما يتضمنه البيان.

ولم تسجل الرئيس اليمني بالتأكيد على موعد الانتخاب، ووافق على عقد اجتماعات دورية للامانة الماعين للأحزاب كل شهر بمشاركة الرئيس ونائبه بصفتيهما الحزبية. واجمعت المصادر على أن البيان يجمع بين الطابعين السياسي والدستوري.

؛ صرح جهماعيل الوزير، وزير للشؤون القانونية: «الشرق الأوسط» إن البيان يؤكد العمل بالدستور واستمرار المؤسسات القائمة على أساس اتفاقيات الوحدة اليمنية ووضع شروطاً لترتيب الأولويات خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية، وأوضح أن المؤسسات ستظل تمارس مهامها واختصاصاتها المخصوص عليها في الدستور ما دام الدستور سارياً.

وأضاف الوزير أن طبيعة المرحلة اقتضت التأكيد على الوثائق الوطنية والحفاظ عليه، وقال إن البيان يؤكد هذا التوجه الديمقراطي، بهدف اتجاه الانتخابات لترقية في ظل انضواء سياسية ودستورية طبيعية.



للنشر والتوزيع: دار النشر والكتاب

التاريخ : ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

استند الى عرض اللجنة العليا
البرلمان اليمني: تأجيل الانتخابات

ضلع عام -

مجلس الرئاسة
وكان مجلس الرئاسة عقد اس
الاجتماع برئاسة الفريق علي عبدالله
صالح، وخبره رئيس الوزراء ونوابه
والرئيس السابقون والقضاة ولاة
الجهة الاخرى بالمسئولية الاعضاء في
الجهة العليا للانتخابات.

ولت اذاعة صنعاء التي اذاعت
الاجتماع اسس ان الاجتماع ناقش
خصوصا الانتخابات الجارية للبرلمان
وحتى موعد الانتخابات
البرلمانية التي اوصت به اللجنة العليا
في ٢٧ نيسان ١٩٨٣،

مجلس الرئاسة
وكان مجلس الرئاسة عقد اس
الاجتماع برئاسة الفريق علي عبدالله
صالح، وخبره رئيس الوزراء ونوابه
والرئيس السابقون والقضاة ولاة
الجهة الاخرى بالمسئولية الاعضاء في
الجهة العليا للانتخابات.

ولت اذاعة صنعاء التي اذاعت
الاجتماع اسس ان الاجتماع ناقش
خصوصا الانتخابات الجارية للبرلمان
وحتى موعد الانتخابات
البرلمانية التي اوصت به اللجنة العليا
في ٢٧ نيسان ١٩٨٣،

■ **نائباً** مجلس النواب اليمني
للجنة العليا للانتخابات التي يرأسها
الوزير لاجتماعه الاستثنائي
الذي عقدته في ٢٧ نيسان (أبريل) العام
التي عقدت في ٢٧ نيسان (أبريل) العام
التي عقدت في ٢٧ نيسان (أبريل) العام
التي عقدت في ٢٧ نيسان (أبريل) العام



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٤ ١٠ ١٩٩٢

تغييرات متوقعة في خريطة السياسة اليمنية

الحزب الاشتراكي يتجه لتحالفات جديدة بعد وقف التنسيق مع المؤتمر الشعبي



المصدر : الشرق الأوسط (الندية)

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٤ ١٩٩٢

صنعاء من حمود منصير

سقيقة، مما أدى إلى الخطأ التمثيل في عدم جدية تناول العلاقة بين الحزب والمؤتمر، أو افتراض بديل أفضل لتتبع هذه العلاقة وتفرغ الوثيقة تساؤلات مختلفة حول الضمانات التي سيلازم بها كل من الحزبين تجاه الآخر، وتجاه القوى السياسية الأخرى، ويقولون أن وضع العلاقة بين الشريكين تحت على الحزب الاشتراكي اتخاذ قرار بمواصلة الحرص على توسيع علاقته مع المؤتمر الشعبي من ناحية، والبحث عن بدائل تحالفية أخرى من ناحية ثانية في حالة الوصول إلى طريق مسدود مع المؤتمر.

ولكن المسؤول الحزبي أن رد المؤتمر الشعبي الأخير بشأن التحالف يعتبر نهائياً، وإن إجماع الحزب الاشتراكي في هذا الشأن يظهر بمنظور العجز أو العزوف سياسياً، ويوحى باحتماالات فوز المؤتمر الشعبي في الانتخابات المقبلة، مما يضعف فكرة التحالف بتلته.

ولكن جاز الله عمر المؤتمر الشعبي بمعاملة إضعاف الحزب الاشتراكي، وقال ليس أمام الحزب سوى البعد عن سبيل لائمة تحالف سياسي جهوي انتقائي، يستطيع - من خلاله - الحفاظ على قدر معقول من التوازن، طالما أن البدائل الأخرى أصبحت غير ممكنة، والفرصة الوحيدة أن يبدأ الحزب في مغادرة الأحزاب الأخرى بشأن ما أسمته «التحالف الوطني الديمقراطي».

ويشأت أن هذه الأحزاب يمكن أن تشمل التنظيم الوحدوي للتناصرى والتجمع اليمني وتنظيم التصحيح الشعبي للتناصرى، وحزب الأحرار الوحدوي للتصوير، وحزب البعث (إذا لمكن) إضافة إلى بعض تشكيلات جبهة التحرير، والشخصيات التي خرجت من الجبهة القومية أو السمينيات، وما زالت مصطفة باستقلاليتها، وسوقها الوطني المماندة لبرنامج الوحدة والديمقراطية، إضافة إلى عدد من قبائل بكل والشخصيات الاجتماعية البارزة.

ومن الأطراف المتمثلة الأخرى للتحالف كل من حزب الحق واتحاد القوى الشعبية وصيغة القويمة والعمل والحزب القومي الاجتماعي وحزب رابطة أبناء اليمن، وكذلك بعض الشخصيات الدينية والطرق الصوفية ورجال الأعمال لاتتبعهم بالنظمي من تحفظاتهم تمام الحزب الاشتراكي ومعاملتهم الإعلامية شدة، مع احتمال استيعاب بعضهم على القوائم الانتخابية الحزب.

وكانت صحيفة «الصباح» المصرية عن التجمع اليمني للإصلاح قد نشرت هذه الوثيقة إلا أن بعض دوائر الإصلاح تشكي أن تكون الوثيقة قد سررت عمداً لخدمة أهداف الحزب الاشتراكي، خاصة وأننا نعرض للرؤية الاستراتيجية للحزب، في ضوء علاقاته والتحالفات المطروحة خلال الفترة السابقة على الانتخابات اليمنية.

أو لقد المؤتمر الشعبي العام - أحد الحزبين الحاكمين في اليمن - عمل اللجنة الرباعية للحوار مع شريكه في الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني) في قرار من جانب واحد، وكشفت مصادر رفيعة في الحزب الاشتراكي، في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» أن هذا التصرف بدأ بعد الاجتماع للأشرك للكتلتين الليبراليتين للحزبين الحاكمين في الأسبوع الماضي برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي، وتأنبه على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي.

وقالت المصادر أن هذا التصرف جاء نتيجة للتيارين في وجهات النظر بين الطرفين حول قضية توقيع إجراء الانتخابات المحلية، التي يتمسك الرئيس اليمني بتنفيذها بعد الانتخابات العامة، إضافة إلى مشكلة التدهور الأمني.

وقد هدئت المشكلاتان بمطعم الاجتماع قبل أن يستكمل أعماله، حيث نذر المؤتمر الشعبي بما نشرته صحيفة «المستقبل» الممولة من الحزب الاشتراكي، في أعداها الماضية من انتقادات سافرة للاختلافات الفكرية والمنهجية والنفسية لتركيزيتين الحزبين، وقولها أن اقتراح دمجهما يعتبر «فكرة انتحارية»، كما نشرت أيضاً أخبار خلافات حادة بين جناحي التجمع اليمني للإصلاح.

وأوضح جاز الله عمر - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - في مشروع سياسي طرحه أن هناك اتجاهين وأصبعين يتناحسان على مسرح السياسة اليمنية: أحدهما يسعى إلى ترسيخ الشرعية الديمقراطية، وتحقيق الانسجام الوطني، وتحقيق البضع اليمني وتقدمية، والآخر يمارس القضاء على هذه التوجهات، والعودة إلى نوع من النظام الشمولي.

وكشف جاز الله عمر أن موقف الحزب الاشتراكي اتسم بالتردد وعدم الوضوح تجاه مسألة طبيعة التحالف أو التتصيق مع المؤتمر الشعبي، مما أدى إلى ارتباك داخل الحزب، وفي أوساط القوى السياسية الحليفة له، وحثر من خطورة النتائج - الناجمة من عدم الاستفادة بالربط - على مكانة الحزب الانتخابية.

وقالت الوثيقة أن المؤتمر الشعبي العام استطاع - خلال الفترة الماضية أن يبني تحالفات اجتماعية مدعومة - مدعومة وغير مدعومة - على كل الانتخابات والتجارات المختلفة بيننا وسناراء، وحسم موقفه من الحزب الاشتراكي، حيث لم يعد بحاجة إلى تحالف انتقائي، وما الحديث من ذلك إلا تناويرة سياسية، بهدف التوصل من الوعود والانتخابات السابقة، وإقناع للتناصرى الحريصة على التحالف داخل المؤتمر أن الحزب الاشتراكي هو الذي يرفضه.

وعلى جاز الله عمر أن ذلك وضع الحزب الاشتراكي أمام خيارات صعبة خلال فترة زمنية



١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

الفترة الانتقالية تنتهي الاسبوع المقبل «القيادات العليا» عدن تتظاهر ضد

مشغولة من قبل آخرين.
وقال بيان لجان المناطق ان تصرفات مؤسسات الاسكان والبلدية «تتسم بالهذاء السافر لحقوق الناس في مدينة عدن».
الى ذلك عقد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس اجتماعا مع وزرائه وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في اللجنة العليا للانتخابات لبحث شرعية مؤسسات الوحدة اليمنية (الحكومة ومجلس الرئاسة) بعد انتهاء فترة الانتقال ..

الثانية الى مركز المحافظة، وسيقدم المتظاهرون مذكرة الى المسؤولين تؤكد «تمسك اهالي عدن بحقوقهم الانسانية المنروعة في الحفاظ على منازلهم».

وكان محافظ المدينة محمود العراسي قد قدم استقالته من وظيفته احتجاجا على تدخلات قال انها من «هيئات عليا» في عمل المحافظة وبخاصة في موضوع الاسكان الذي يثير تداعيات واعمال عنف واسمة بسبب عودة مهاجرين يجدون ان منازلهم

صفاء، عدن، «صوت الكويت»
١ ف.ب: تشهد العاصمة اليمنية الثانية عدن بعد يوم غد تظاهرة احتجاج على فوزي الاسكان بعد اسبوع من استقالة محافظ المدينة بسبب تدخل قيادات عليا في عمل المحافظة، فيما بحث الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مع قادة احزاب سياسية شرعية الحكومة ومؤسسات الرئاسة بعد انتهاء فترة الانتقال.

واعلنت لجان المناطق الشعبية في عدن امس انها ستنظم مسيرة احتجاجية من وسط العاصمة



الاسبوع المقبل. وقالت اذاعة صنعاء ان النقاش تركز بشكل خاص على الترتيبات الجارية للمرحلة المقبلة، وحتى موعد اجراء الانتخابات التشريعية في ٢٧ ابريل (نيسان) من العام القادم. وكانت القيادة السياسية قد قررت الاسبوع الماضي تأجيل موعد الانتخابات بعد ان كان مقررا اجرائها قبل الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، موعد انتهاء المعركة الانتخابية، وذلك بسبب ضيق الوقت المتبقي لانجاز الخطوات الاجرائية. وقد رفضت المعارضة اليمنية هذا التأجيل وأكدت تنظيمات عدة منها ان قرار التأجيل اتخذ خلافا لرايها واتهمت الحكومة اليمنية بعرقلة العملية الديمقراطية في البلاد. ودعت هذه الحركات الى تشكيل حكومة انتقالية وحل مجلس النواب الحالي والغاء صلاحية مجلس الرئاسة في توقيع المراسيم، مهددة بالاضراب العام والعصيان المدني ما لم يستجيب لمطالبها. وذكرت مصادر في حزب «التجمع اليمني للإصلاح» وهو اكبر الحركات الاسلامية في البلاد وحزب رابطة اليمن الاسلامي المعتدل، ان الحزبين تحفظا عن قرار التأجيل ايضا خلال هذا الاجتماع رغم عضويتها في اللجنة العليا للانتخابات التي اوصت به.

أكتوبر والقاهرة

المصدر :



للنشر والتوزيع : الصحافة والإعلام

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٢

١٦ مصر وثلاثون عاما على ثورة اليمن

السلام أجيته العلامات العسكرية على معطف الشير عامر فخامها ووضعها على كتفيه وأصبح برتبة مشير !

دكتور عبد الرحمن البيضاوي
نائب رئيس جمهورية اليمن السابق



فصحت المشير زيارة المواقع الأمامية للفاقد من سيطرتها عليها ، وكنت اتقدمه عندما كنا نستعرض صفوف القتال لأبطنته من احتمال الفقد ، لكنه شكلني إلى عبد الناصر لأنني تقدمت عليه في البرتوكول ، ورغم أنني لم أقصد ذلك أحييت عبد الناصر بأن ذلك ما يجب أن يكون أمام القتال التي أتاروها بأن اليمن فقدت شخصيتها الوطنية .

إلقاء مكاتب الرئاسة بين الأشجار

عاد المشير والسادات إلى صنعاء يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٢ وبدأ المشير يعاقب بقوله (يا أخ عبد الرحمن أعطانا الأنجليز والفرنسيون إنذارا اثني عشرة ساعة قبل أن يبدأوا عدوانهم علينا سنة ١٩٥٦ وكانوا أعداءنا فكيف تعطينا إنذارا ست ساعات وأنت أخوتنا ونحن ندافع عنكم ؟) .

استدعيتا اللواء القاضي وشرحت تفاصيل ما حدث ، وهو أن قائد الحرس الجمهوري أبلغني أن القيادة المصرية أخرجت مكاتب رئاسة مجلس الوزراء والوزارات اليمنية من القصر الجمهوري وألقته في فناء القصر وأقامت مكائنها مفروشات لتوم طيارين وصلوا من مصر .

وصل إلينا المشير عامر والسادات يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٢ لحاكمية المسئول عن الانسحاب . فسألني المشير (هل تريد حقيقة محاكمة المسئول عن الانسحاب ؟) قلت (لست وحدى الذي أريد ذلك) قال : (إذن حاكم عبد الناصر . فهو الذي قرر الانسحاب) قلت (المسئول هو اللواء القاضي الذي حذرته من المعركة فصمم على تحمل نتائجها ، ثم انفرذ بإرسال تقدير خاطئه للموقف إلى الرئيس) .

سألني المشير (هل حذرته قبل الزحف) فشرحت حوارا مع اللواء أنور القاضي يوم الخميس ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ ثم سألت المشير لماذا سألني بصيغة (هل تريد محاكمة المسئول عن الانسحاب) كما لو كنت وحدى الذي أريد ذلك ؟

قال إنه عندما وصل مع السادات التقيا بالسلال وعابته على تلك البرقية فاجتبر بأن البيضاوي هو الذي كتبها ، فاضطر إلى التوقيع عليها ، فاستدعي المشير رئيس مجموعة الشفرة النقيب محمد عبد السلام محبوب وأطلع على أصل البرقية فوجدها بخط البيضاوي وتوقيع السلال فصدق روايته .

شرحت تفاصيل الاجتياح الذي أدى إلى إرسال البرقية . لكن المشير لم يتخذ قرارا بشأن اللواء القاضي . وشجعه على شراء ولاء المتطرفين بالمال فاعتزمت لأن المال يدفع إلى اعتراف التمرد ، ولم تكن مضطرين إلى شراء الولاء . وقد أتيينا للرأي العام العالمي سيطرتنا على أراضيها .

بروتوكول المشير عامر

شاه القدر أن يؤكد للمشير ذلك فسمعنا من إذاعة لندن ، ونحن على مائدته ، تصريحا للمستر بيتر رئيس الوفد البريطاني البريطاني ، الذي كان في صحبي أثناء زيارة المناطق اليمنية (قبل معركة الوتدة) فقال (إنه لا توجد في اليمن مدينة أو قرية أو أي مكان له أهمية عسكرية أو سياسية لا تسيطر عليه حكومة الثورة - وإنه لم يشاهد أثناء زيارته أي دليل يؤكد الادعاءات عن القوات المزعومة البدر المخلوع ، وأنه يعكف على إجهاد تقريره إلى الحكومة البريطانية عن زيارة الوفد لليمن) .



في سوق المعركة تحت بصير الإمام وقرهيه .
والبنين المخضرمون يحفظون النمل البقي الخارج
(اللهم احفظ الإمام يحيى إلى نصفه واحفظ الإدريسي
إلى نصفه) أي يحفظ الأمام وقرهيه حتى يستمر خلافتها
بغير نهاية ، فلا ينضب المورد الذي يرتزق منه المقاتلون
الوهيون .

كرهت أن يفعل لنا بعض رجال القبائل كما فعلوا بالإمام
يحيى وقرهيه ، فظلمت من القيادة المصرية أن تتوقف عن
دفع أية مبالغ على هذا النحو الذي لن تكون له نهاية ،
ويعطى للامام الخارجي صورة مبالغ فيها لحجم المعارك
الحربية الحقيقية على الساحة اليمنية .

أوضحت لقيادة حرق من انتشار العدوى إلى المناطق
ذات الولاء المطلق للجمهورية ، لأن المال الذي ذكره الله
تعالى قبل البين زينة للحياة الدنيا كقول باغراء الطامعين
فيه ، والأولى من ذلك أن نوظف ما يتوافر من المال في
المشروعات العمرانية ، فقالوا إنهم سيرضون الأمر على
السلطات العليا في القاهرة .

وتوقعا قبل هذا الاقتراح بحث مع الدكتور محمد
حسن حسني رئيس هيئة الخبراء الزراعيين المصريين
استغلال بعض هذه الأموال في تشغيل المعدات الزراعية
التي حصلت عليها في زراعة أراض حول صنعاء لإنتاج
الحضاروات المختلفة ، ودعوت رجال الأعمال اليمنيين
للإسراع بالمشروعات العمرانية . (الأهرام ٢٠ ديسمبر
١٩٦٢) .

أسرار الاعتراف الأمريكي

وعلى المسرح الدولي أبلغني الوزير الأمريكي يوم ١٨
ديسمبر ١٩٦٢ بأن حكومته جاهزة لإعلان اعترافها
بنظاما الجمهوري ، وطالب من تنفيذ إضائقا السنين
فأعلنت باسم اليمين بيانا في مؤتمر صحفي عالي ..
خلاصته أننا نتهرب منذ قيام الثورة رفع مستوى

فظلمت من اللواء القاضي أن يعيد هذه المكاتب إلى
أماكنها قبل أن يجتمع مجلس الوزراء الساعة السادسة
من مساء ذلك اليوم ، وفي المجلس وزراء بعضيون لن
يجدوا للتشهير أكثر من احتلال القنات المصرية القصر
الجمهوري وإلقاء مكاتب الرئاسة والوزراء بين أشجار
الحديقة .

توقعت أن يصدر المشير قرارا بشأن اللواء القاضي لكنه
نقل الحفيظ إلى السلال الذي حضر وعلى كنفه رتبة
مشير بعد أن تركته في الصباح برتبة زعيم (عميد)
فأبلغنا أنه عندما دخل إلينا وجد معظم المشير عامر
مطلقا فخلع علامات المشير ووضعه على كنفه لأن
للمشير عامر علامات أخرى على حذته العسكرية ، وأنه
كان يفضل أن يصدر بذلك قرار من مجلس الثورة ، لكن
البضاني رفض إدراجها في جدول الأعمال ، كما رفض
لنفسه رتبة فريق أول مثل مارشالات روسيا والصين
ونجيتنام . فقد كان معظمهم مدنيين تولوا قيادة الثورة
الشعبية فأصبحوا مارشالات .

المال المصري والتمرد اليمني

زاد التمرد نتيجة لسخاء القيادة المصرية ، فكان
بعض شيوخ القبائل يدفعون أصحابهم إلى التمرد
ليستولوا الأموال المصرية باسم تهمة التمرد . وكان
التمردون يوزعون الأموال بينهم ، بعضهم يملك بكرة
المصريين ، وآخرون يحملون أبقار غنمهم ، ثم يقتسمون
ما يحملون بالعدل والقسطناس ، لا يجحف أحدهم بحرق
الآخر .

اقتنوا مهنة التساطع على أموال المصريين والسعوديين .
تلك المهنة التي اقتنوها في مطلع هذا القرن أيام الحرب بين
الإمام يحيى وقرهيه الإدريسي ، وكان المقاتلون يقفون
مع من يدفع لهم أكثر من الآخر ، وكانت موازين القتال
تتحول من يوم إلى آخر بحسب المزايدة التي تتأرجح بينها



الأمريكية بيانا يوم الخميس ٣ يناير ١٩٩٢ تعلن (أنها تأسف لوقوع هذه الحوادث التي تهدد بتوسيع النزاع الليبي) وكان من عناصر اتفاقنا على الاعتراف الأمريكي أن تتوقف المساعدات الخارجية للمتطرفين ، وأن تعود القوات المصرية من اليمن وترك لنا القوات المدعومة والطيران حتى تستكمل بناء الجيش الليبي . خشيت أن يتهار شهر الصل الأمريكي فأكدت لوزيرها القرض أن الرئيس عبد الناصر حدد ذلك موعدا غايته آخر يناير ١٩٩٣ ولم أفش بذلك سرا . فقد طلب منى السادات إخطار القيادات الليبية حتى تبدأ في الاعتناء على نفسها ، لأن السلال كان يعارض في عودة القوات المصرية ، وكان الحل الوسط الذي اقترحه بحضور المشير عامر والسادات واللواء القاضي أن نكتفي بالقوات المدعومة المصرية والطيران المصري لحماية العاصمة صنعاء وميناء الحديدة وطريق الحديدة صنعاء وأن نعيد تكوين جيش التطوعين .

الطمان الوزير الأمريكي ، لكن رئيس المجلس

معيشة الشعب الليبي ، وإقامة علاقات ودية مع جميع الدول . كما أعلنت مصر تأييد البيان الليبي وتغريزه ، ونشرت صحيفة الأهرام يوم ١٩ ديسمبر ١٩٩٢ نص البيانين الليبي والمصري ، فأعلنت أمريكا اعترافها في نفس اليوم . وسبحت اعترافها بمثل البدر المفلور في الأمم المتحدة .

بعد الاعتراف الأمريكي اجتمعت يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ لجنة فحص أوراق الاعتقاد في الأمم المتحدة ووافقت (بالإجماع) على اعتقاد وقد حكومة الثورة الليبية عملا بجمهورية اليمن ، وأعلنت أستراليا ونيوزيلانده وكندا اعترافهم بنظامها الجمهوري . وعلى الجانب البريطاني حددت للوزير البريطاني موعدا لمقابلتي يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢ وهو اليوم الذي سيرتفع فيه علم الجمهورية اليمنية فوق مقر الأمم المتحدة ويتزل علم النظام الإمامي ، ويقدم بحسن العيني أوراق اعتياده كأول مندوب للجمهورية .

وقبل أن يخرج الوزير البريطاني من مكتبى أسكت بشمال الطائر الأبيض الذي أهله لي الرغد البريطاني قلت إنه يذكرني بصدالة الشعب البريطاني ، وإن أخطر ما أخشاه أن تحطمه الحكومة البريطانية عمدا أو على سبيل الخطأ . واتفقتا على الإسراع بإعلان الاعتراف البريطاني .

نحن والحرب الباردة

شرحت للشيخ الروسي التركيب العضوي للشعب الليبي الذي تسوده عائلات ألف ومائة عام هي الساحة الحقيقية التي يقاتل عليها أعداء الجمهورية مما يجعلنا نستعمل السلام ، وأشرت للشيخ إلى مغزى زيارة جاكوب جافيتش عضو الكونجرس الإسرائيلي لإسرائيل يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ حيث قال لرئيس الوزراء بن جوريون (إن أمريكا تضع في حسابها استيلاء إسرائيل من اعتراف أمريكا بثورة اليمن التي تناسرها مصر) . وهذا ما يلزمنا بمضايفة جهودنا للاعتماد عن ساحة الحرب الباردة .

لكننا لم نستطع الابتعاد عنها حيث أذاع راديو لندن يوم أول يناير ١٩٩٣ (أن العمليات الحربية ضد ثورة اليمن تدار من نجران في السعودية) . فأرسلنا طائرات الاستطلاع فلم تجد أية تمجعات للمتطرفين ، لكن المشير أرسل قاذفات قتال ثقيلة (تيلوف) من مطار غرب القاهرة فذكرت منطقة نجران ، فأصدت الخارجية

التفويض المصري على صبري ، في لقاائه مع السفير الأمريكي بالقاهرة استخدم ألفاظ التحدي شديدة اللهجة أثناء تعليقه على بيان أصدرته الخارجية الأمريكية بأن (طائرات حربية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تزور شبه الجزيرة العربية) . وأن طائرات من الجمهورية العربية المتحدة ألقت قنابلها وضرت بمدافعها الرشاشة واحدة نجران) ثم قال البيان الأمريكي (إننا قلقون قللا عميقا بسبب الحوادث الجارية في شبه الجزيرة العربية) .

اقتناعا بأن عبد الناصر لا يقر تصريحات على صبري أكدت ، مرة أخرى ، للوزير الأمريكي أن اليمن لا تزال تعمل بكل ثقلاها من أجل السلام مع جيرانها وعدم التدخل في شئونهم الداخلية واحترام استقلالهم الوطني ، وأضفت أنني عندما بلغني أن أسرابا من المقاتلات من طراز F100 جازفة للسفر عن طريق روما إلى الملقق في الأردن ثم إلى الطائف في السعودية تميت أن توصل رحلتها إلى صنعاء ، وراحنا لو كان معها الملك حسين والأمير فيصل كي نصدق المؤتمر الذي سبق أن اقترحه أمريكا لإقرار السلام في الجزيرة العربية ، وهو غاية ما نسعى إليه في الجمهورية اليمنية . (الأهرام ٦ يناير ١٩٩٣) .



بعيدا عن السلال والبيضان وضباط الثورة والسفارة المصرية .

وكان القائم بالأعمال المصري يترك السلال بعيدا عن البيضان والقبائل وضباط الثورة والقيادة المصرية . بينما كانت عناصر من المخابرات المصرية في اليمن تستدرج نشاط بعض ضباط الثورة وتدمعهم عن السلال والبيضان والقبائل والقيادة المصرية والسفارة المصرية . وكان كل فريق يحاول الانفراد بحكم اليمن . ولم يكن عملا لاستقطاب أحد حيث كنت على اتصال مباشر بعد التاصر الذي كان يثق في بالرغم من إصراري على عدم تطبيق الاشتراكية المصرية في اليمن ، ولعل عبد التاصر كان يريد أن تنتصر ثورة اليمن ولو بغير اشتراكية ، فلا تتكرر التجربة السورية .

قدم البنا الوزير البريطاني صورة الخطاب الذي سيلقيه عندما يقدم أوراق اعتماده ، وقدمت إليه صورة الخطاب الذي سيلقيه السلال ردًا على خطابه . وكنا قد اتفقا على صيغة الخطاب البريطاني والرد البيضي ، وما يتعلق بحق شعبنا في الجنوب في تقرير مصيره .

بعد المقابلة صرح الوزير البريطاني للصحين بأنه (ألهف أن يحكمه ترغيب في إقامة علاقات ردية مع جمهورية اليمن ، وأني أبلغته أن حكومة الثورة كانت تسعى إلى ذلك منذ قيامها ، لكن بريطانيا لم تلجأ المجال لتتمية هذه العلاقات بتأخرها في الاعتراف بالوضع الشرعي الذي تمثلته حكومة الثورة) . (الأهرام ١٥ يناير ١٩٦٣) .

القائد المصري يرحب بقوات عراقية

دعانا السلال إلى بيته مدعيا انهيار عدة جبهات حول صنعاء ، فالتصفت بجميع قيادات المناطق فأكدت عدم صحة ذلك ، فالتصفت بالألواء القاضى الذي أخبرني أنه أرسل إلى القاهرة يطلب مزيدا من القوات لمواجهة انهيار هذه الجبهات فرفض عبد التاصر طلبه . فذهبت إلى السلال ووجدت وزير العدل القاضى الأريانى وبجنى

لذلك سافر حاكم عدن (في نفس اليوم) إلى لندن ليبحث الاعتراف بنظامنا الجمهوري . بينما استدعى السلال الوزير الأمريكي (في اليوم التالي) ٧ يناير ١٩٦٣ وهدده (في خفي) بالزحف على السعودية والأردن ، بناء على نصيحة عزت سليمان تنفيذًا لتعليمات على صبرى لوبيت جدية تهديداته المصرية ، بعد أن خشي الاتحاد السوفيتي من إنهاء القتال في اليمن . لم تأخذ أمريكا ولا بريطانيا تهديدات السلال على محمل الجد لاستحالة أن يتصر عبد التاصر بزحف السلال ، فزارق الوزير البريطاني وأبلغني بأنه (تلقى تأكيدات قاطعة من حكومته بأنها قررت الاعتراف بحكومة الثورة اليمنية وإن إعلان استيفاء الاجراءات الشكلية لن يطول أكثر من عشرة أيام) . (الأهرام ٨ يناير ١٩٦٣) .

فأبلغت الوزير الأمريكي بحضور صحفيين أجنبية أننا لن ندرج وسما من أجل السلام وإقامة أوثق العلاقات مع المملكة العربية السعودية متوقعا من بريطانيا وبقية دول العالم الاعتراف بالنظام الجمهوري .. بعد أن شهد العالم سيطرتنا على جميع الأراضي اليمنية (الأهرام ١١ يناير ١٩٦٣) .

السلال يعلن الزحف على فلسطين

ثارت مراكز القوى المصرية على تصريحات في صنعاء التي نشرتها الأهرام في القاهرة ، والتي تتفق مع سياسة عبد التاصر لإعادة قواته إلى مصر ، فعرضت السلال مرة أخرى فأعلن (من خلف ظهره) يوم ١٢ يناير ١٩٦٣ (التهمة العامة لغرض معركة فاصلة لتطهير الجزيرة العربية مع مصر في طريق الزحف العربي المقدس لرفع راية العروبة عالية في فلسطين) (الأهرام ١٣ يناير ١٩٦٣) . بينما كان جل مرادنا تطهير أراضينا من بقايا المتحذرين .

تناقضت السياسة المصرية حيث ظهرت مراكز قوى ترفع راية عبد التاصر لكنها تتحدى سياسته ، وانتقل هذا التناقض إلى اليمن . فكانت القيادة المصرية تحرك القبائل بالتآمل بواسطة العميد عباس فهمي مدير شئون القبائل



الزملاء واللواء أنور القاضي ، فقال السلال إنه يرغب في إرسال وفد إلى عبد الناصر برئاسة القاضي الإيراني ليطلب المزيد من القوات ، أو يأذن لليمن بطلب قوات العراق التي وعد بها عبد الكريم قاسم القاضي الإيراني أثناء زيارته لبغداد ، وفوجئت بأن اللواء القاضي موافق على طلب القوات العراقية .

تبينت أن اللواء القاضي ضالع في الاتفاق مع السلال والإيراني على إحراج عبد الناصر حتى لا تعود قواته من اليمن ، ولكل منهم غايته ومراده ، ففوت أن أكرس الوفد كي أشرح هذا الكمين لعبد الناصر . وصارنا إلى القاهرة وشرحتا الموقف للرئيس وأهمية عزدة وحدات من القوات المصرية إلى مصر حتى تلتزم الولايات المتحدة بما تعهدت به . فقال الرئيس إنه تلقى من السلال برقية جعلته يضطر إلى إرسال المزيد من القوات المصرية . (الأهرام ١٩ يناير ١٩٩٣) . ولعله فعل ذلك أمام التلويح بالقوات العراقية .

في طريقى إلى صنعاء ، في اليوم التالي ، ذهبت مع السادات لزيارة عبد الناصر فوجدناه يلف رأسه يديه ، وعلى مكتبه ورقة ، يلقى عليها بصره ، ونحن فيها بصيرته ، لا يلتفت إلينا ، ولعله لم يشعر بدخولنا . وإلى الحلقة القادمة بإذن الله .

□



الأساسية التي تحتل مكانة الصدارة وتكون لها الأولوية الأتجاه وهي:
١- العمل بالنسبة بـ وروحاً وتوفير المناخات الديمقراطية الدائمة
وحشد الطاقات لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد يوم ٩/١٢/٩٢، وعدم التدخل
في أعمال اللجنة العليا للانتخابات مع إعطائها كل صلاحياتها وعدم التأثير في
إرادة الناخبين في ممارسة حقوقهم الانتخابية التي كفلها الدستور بما يضمن
إجراء الانتخابات في مناخات حرة ونزيهة تجسيدا لصفق التزام النهج

الديمقراطي وتأكيداً مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي اختاره شعبنا اسلوباً
حضارياً لبناء اليمن الجديد.

٢- التزام عدم استغلال الوظيفة العامة لإفراض حزبية وإيقاف القصر
باراضي الدولة وعقاراتها في الجمهورية حتى يصون القانون النظام لئلا
والتي في الاتفاق العام بما هو معتمد في إطار الموازنة العامة.

٣- تأكيد حياد أجهزة الإعلام الرسمية ومسألة بين كل الأحزاب والتنظيمات
السياسية في الساحة الوطنية وتأمين عدالة المعاملة في استيفائها لافراض
الدعاية الانتخابية بين كل الأحزاب بصورة متساوية ومتكافئة والتمسك بالالتزام
عن المظاهرات الصحفية غير المسؤولة بما يرقى بالمراسلة الديمقراطية
ويرسخ الرأي الوطني ويقدم الوحدة الوطنية ويوفر الأجواء المناسبة لإجراء
انتخابات حرة ونزيهة.

٤- تعزيز مبدأ سيادة النظام والقانون واستقلالية أجهزة القضاء والعمل
على استكمال الحركة القضائية وتحقيق استقرار الجهاز الإداري وتحقيق
الانضباط فيه وتطبيق مبدأ اللزوم والعقاب وإيقاف الترفيعات والتوقيفات الجديدة
إلا ما يقره القانون لخريجين من مدنيين وعسكريين.

٥- العمل على تنظيم وإعادة بناء القوات المسلحة والأمن على أسس وطنية
وعلمية بما يؤمن حياضها ويكفل لها النهوض بدورها في الدفاع عن سيادة
الوطن وضوء أمن الوطن وللمواطن واستقرارهما.

٦- العمل على ترسيخ الأمن والاستقرار وشميط لتخمين بأمن الوطن
وللمواطن وسوسعة تقديمهم إلى العدالة واستكمال التشريعات الأساسية
والتطبيق الفاعل للقوانين والأنظمة الصادرة.

الشرق الأوسط (اللندن)

المصدر :



١٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

بعد صدور البيان السياسي بالإعلان الدستوري

ضوابط لعمل المؤسسات اليمنية قبل الانتخابات المعارضة تحذرون وتدرس طرح ردود فعلها



الشرق الأوسط (اللدنية)

المصدر :

النشر وإخذ مات الصحفية وإلهلو مات

التاريخ :

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

صعته: من هود منصر

أصدر مجلس الرئاسة اليمني عقب اجتماع عقده أمس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح إعلاناً دستوريا بشأن استمرار المؤسسات الدستورية القائمة، معقلاً في مجلس الرئاسة، ومجلس النواب، ومجلس الوزراء، وجميع هيئات الدولة الأخرى في ممارسة مهامها وصلاحياتها طبقاً لأحكام الدستور اليمني، وذلك حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب المقرر إجرائها يوم الثلاثاء ٦ ذي القعدة ١٤١٢هـ، الموافق ٢٧ أبريل (نيسان) ١٩٩٣، وقبام المؤسسات الجديدة وفقاً للدستور.

ومن قرار مجلس الرئاسة على العمل بهذا الإعلان الدستوري اعتباراً من ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، وعلى نشره في الجريدة الرسمية.

وأوضحت مصادر حزبية وسياسية أن سبب تأخر صدور البيان كان يرجع إلى تصفد بعض الأبناء العاملين للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية بشأن صياغته وفق الملاحظات التي أبدوها في الاجتماع التشاوري واللقاءات التي سبقته، حتى وبعد الرئيس اليمني بيلورة تلك الأفكار وعرضها على أبناء العاملين في اجتماع قال، شارك فيه هو وثلاثة علي سالم الأبيض بصفتهم الحزبية، للموافقة عليها قبل إصدار البيان وإضافات المصادر أن البيان (المنشور) نصح مع هذا المنشور) تضمن للمهام البرلمانية للمؤسسات خلال المرحلة التالية للفترة الانتقالية، والخوابع التي تازم المؤسسات بعدم التمسرف في المال العام خلال تلك الفترة، رغم أنه أغفل عددًا من النقاط التي طلب أبناء الأحزاب إضافتها.

وقد أكد البيان على دعوة المواطنين اليمنيين للانتخابات يوم ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل، وحدد الآلية التنفيذية لذلك في ضوء الأعداد التي تقدم بها اللجنة العليا للانتخابات، كما وافق الرئيس علي عبد الله صالح أيضاً على عقد اجتماعات دورية للأبناء العاملين للأحزاب لرقابة تنفيذ ما جاء في البيان.

وأوضحت المصادر على صفة الوضع القانوني للبيان، على الرغم من معارضة بعض الأحزاب، ومن بينها التجمع اليمني للإصلاح، وقالت أنه لم طابع سياسي ومستوري في أن واحد، وقال اسماعيل الوزير، وزير الشؤون القانونية، لـ «الشرق الأوسط» أن البيان يؤكد العمل بالدستور، واستمرار المؤسسات القائمة على أساس اتفاق إعلان الوحدة، وتنظيم الفترة الانتقالية.

مع بعض الضوابط لتحصيد آرايات



المصدر : اشرق الأوسط (التدنيية)

لنشر والإحداثيات الصحفية والمعلومات : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

الاعمال الخاصة بها حتى يوم الاقتراع وأكد أن المؤسسات ستظل تمارس مهامها واختصاصاتها الدستورية عليها في الدستور، ما دام الدستور نافذاً. وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح قد أصدر بياناً محول تعديده المتعددة الانتخابية، جذ فيه من أن الوصول إلى صناديق الانتخاب مرهون بمصادقية الحزبين الحاكمين من التسمية الديمقراطية، ويطلب بالبحث عن ضمانات جادة لأجراء الانتخابات بشفافية وفي موعدها المحدد، وأنتقد تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من أعضاء ينتمون إلى المؤسسات الرسمية للدولة، واستبعاد أحزاب المعارضة

ومن غير المعروف حالياً رد فعل الأحزاب اليمنية للبيان السياسي بالأعلان الدستوري، لأنه نمن على دعوة لعدم الاشراب إلى المعصيان الذي خلال المرحلة التالية للفترة الانتخابية، بينما عدت الأحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني بالمعصيان الذي، لذا ما التفت على تأجيل الانتخابات، وما يزيد من غضب اللوف أن بعض الأبناء العاميين لهذه الأحزاب شاركوا في اللقاء التشاوري، بحكم التمثيل الذي يتمتعون به في اللجنة العليا للانتخابات

وأكد عمر الجاربي - الأمين العام للتجمع الوطني اليمني - في كفت بمناسبة افتتاح المؤتمر التأسيسي الأول للحزب في متعة معارضة للتجمع لأي محاولات للخروج على الشرعية، وأي إجراءات من شأنها تعيد الفترة الانتخابية، انطلاقاً من الخط الذي تبناه منذ تأسيسه في ٤ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٠، ويحذر من أن البلاد ستشهد سقوطاً كاملاً للشرعية، بمجرد حلول يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، بسبب التحصيل السياسي، وقال أن السلطة سعت في الماضي القريب لشق الصف الوطني من خلال عقد مؤتمر وطني وآخر للأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وتسمى الآن إلى شقها بطريقة أخرى، عن طريق تقسيمها إلى أحزاب في اللجنة العليا للانتخابات وأخرى خارجها عنها

ويحذر من إصدار أي فتاوى دستورية تخالف الشرعية الديمقراطية لأنها ستكون مثل الأوامر في جويوتها، وأكد أن التصراع بين طرفي السلطة لا يتم بآلية صلبة التي تمسها الشعار وهموم المواطنين، في إشارة للخلافات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، للشاركين في السلطة.



أكد تمسكه ببقاء جميع مؤسسات الدولة مجلس الرئاسة اليمني يرفض مطالب المعارضة

اعضاء مجلس الرئاسة رئيس
مجلس النواب ياسين سعيد
نعمان ورئيس مجلس الوزراء
حيدر أبو بكر العطاس.
وأشار البيان إلى ضرورة عمل
الدولة والقوى الوطنية بما فيها
الأحزاب على الإعداد لانتخابات
حرة ونزيهة تطبيقاً لمبدأ الالتزام
بالديمقراطية والتداول السلمي
للسلطة.

وتضمن الإعلان أيضاً التزام
الدولة بوقف التصرف بالأموال
العامة والتعيينات والقرقيات
والالتزام بعدم استغلال الوظيفة
العامة لأغراض حزبية ووقف أي
خروج عن النزاهة العامة والعمل
على حياد وسائل الإعلام الرسمية
بين كافة الأحزاب وتأمين عدالة
استعمالها بصورة متساوية
ومتكافئة بين هذه الأحزاب.
وأشار أيضاً إلى الالتزام بتعزيز
مبدأ سيادة دولة النظام والقانون
واستقلالية القضاء وترسيخ الأمن
والاستقرار وضبط الحلين باليمن
وسرعة تقديمهم للمعدلة
واستكمال القوانين وبناء القوات
للسلحة بما يكفل استقلالها.
وكانت مصادر في حزب
«التجمع اليمني للإصلاح» وهو
أكبر الحركات الإسلامية في
اليمن (بقيادة عبدالله الأحمر)
وحزب «رابطة اليمن الإسلامي»
المعتدل، قالت لوكالة فرانس برس
أمس، إن هذين الحزبين أبديا
تحفظات عن قرار تأجيل
الانتخابات رغم مشاركتها في
اللجنة العليا للانتخابات التي
أرست بالتأجيل بسبب «ضيق
الوقت المتبقي لانجاز الخطوات
الاجرائية».

صتعا. أ.د.م: قرر مجلس
الرئاسة اليمني أمس الإبقاء على
جميع مؤسسات الدولة، رفضاً
بذلك للمطالب التي تقدمت بها
بعض حركات المعارضة، التي
دعت إلى تشكيل حكومة انتقالية
وحل مجلس النواب وإلغاء
صلاحيات مجلس الرئاسة في
اصدار للرؤاسيم.
وقال مجلس الرئاسة في إعلان
دستوري من مائتين أن المؤسسات
القائمة حالياً ستستمر في
ممارسة مهامها وصلاحياتها وفقاً
لاحكام الدستور إلى حين انتهاء
الانتخابات المقررة في السابع
والعشرين من أبريل (نيسان)
١٩٩٢.

وأضاف أنه يعمل بهذا الإعلان
اعتباراً من الثالث والعشرين من
نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي
إلى موعد انتهاء الفترة الانتقالية،
التي نص عليها اتفاق الوحدة بين
شطري اليمن في مايو (أيار)
١٩٩٠.

ويذكر أن الغادة اليمنيين قروا
في الأسبوع الماضي تأجيل موعد
الانتخابات التي كان مقرراً
أجرائها قبل انتهاء الفترة
الانتقالية، ورفضت المعارضة هذا
التأجيل، واتهمت الحكومة بالتمنية
بعرقله العملية الديمقراطية.
مهدة بالدعوة إلى الاضراب العام
وحتى إلى العصيان المدني في حال
عدم تنفيذ مطالبها.

وقال بيان رسمي إن الإعلان
صدر بعد الاطلاع على دستور
الجمهورية اليمنية وبناءً لما
تقتضيه المصلحة العامة
والمصلحة العليا للوطن. وشارك
في اجتماع أمس، إضافة إلى



نص مشروع البيان السياسي بالإعلان الدستوري

ثانياً الالتزام بالضوابط التي بينها:
وفي سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وسلامة بناء أجهزة الدولة واستقرار الجهاز الإداري وضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين والأحزاب والتنظيمات السياسية، وتوفير الأجواء والنشأت الديمقراطية للأتمتع لأجراء الانتخابات العامة وضمان نزاهتها وعدم التأثير على إرادة الناخبين أو الاستغلال السليبي للام للوظيفة العامة وأجهزة الاعلام فلا بد من الالتزام بالضوابط التالية:

● عدالة المعاملة للأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال تفصيل قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وبالأذات في ما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في القانون.
● عدم استخدام الاعلام من قبل الحزب والمؤتمر في إعلان الاجتماعات الحزبية ما دوى اجتماعات الهيئات القيادية العليا.

● تضييق عدالة المعاملة في استخدام أجهزة الاعلام الرسمية لأغراض المعالجة الانتخابية بين جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية بصورة متساوية.

● سلامة استخدام المال العام وصرفه على المشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية الممتدة، والتقييد في الإنفاق العام بما هو ضروري في إطار الموازنة العامة

● إيقاف التصرف بالمجان في أراضي وعقارات الدولة حتى صدور القانون المنظم لذلك وفقاً للدستور.

● اتخاذ إجراءات واضحة عند من يثبت استخدام للوظيفة العامة لأغراض حزبية أو شخصية.

● إيقاف الترتيبات والترتيبات الجديد إلا ما يقره القانون للفرجين مدنيين وعسكريين.

● تعزيز الوحدة الوطنية وحرص الجميع على تجنب كل ما يثيره في السلب بها والتي في مقية ذلك.
● الابتعاد عن الممارسات المسببة في السقوة والقرآن جميع الصحف الحزبية والأهلية بتنازل للتصاير بمسؤولية وطنية بما يري بالممارسة الديمقراطية ويخدم الوحدة الوطنية وتوفر الأجواء الانتخابية السليمة. وكذا الابتعاد عن الدعوة لأضرابات أو مظاهرات في هذه الظروف حفاظاً على سلامة وبقاء العمل.

في ظل تطبيق لمكام الدستور بشأن المستمر المؤسسات الدستورية القائمة حتى استكمال قيام المؤسسات الدستورية الجديدة، وبالرغم من توفر الضوابط الدستورية التي تحكم عمل مؤسسات الدولة وعلاقتها وسلطاتها، وحرصاً على الالتزام بمبدأ سيادة القانون وتحقيق أكبر قدر من الإيجابيات وإنجاز المهام الأساسية وتحقيق أكبر قدر من مسيحية للممارسة الديمقراطية والوفاء للوطني، فقد تقرر في اللقاء التشاوري الموسع أن يعقد مجلس الرئاسة اجتماعاً بحضور رئيس الوزراء وقادة الأحزاب والتنظيمات السياسية لتداول الرأي والإطلاع على مقترحات الأحزاب والتنظيمات السياسية لتحديد المهام الأساسية التي تمثل مكان الصدارة وتكون لها أولوية الإنجاز إلى جانب الضوابط التي يجب التمسك بها، وذلك كما يلي:

● أولاً ● التركيز على إنجاز المهام الأساسية في برنامج الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأدبي بمصلحة عامة وعلى وجه الخصوص المهام الأساسية التالية:

● تعزيز الأمن والاستقرار وضبط المظن، وأمن المواطنين وأمن الوطن وتقديمهم إلى المأمنة.
● تصديق التشريعات الإدارية وأعمال مبدأ الشواب والعقاب.

● الاعتماد بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وضمان استمرار توفير المواد الأساسية وضبط الأسعار ومعالجة المظالم بها.

● تنظيم أعمال المراقبة وضبط المضاربين والمعة.

● استكمال التشريعات الأساسية والتطبيق الفاعل للقوانين والأنظمة الصادرة.

● استكمال العمل على تنفيذ وإعادة البناء للقوات المسلحة والأمن بما يؤمن حيادها ويخدم الأمن والاستقرار وإرساء الأسس لقيام هذه المؤسسات بدورها في الدفاع على سيادة الوطن والحفاظ على أمن واستقرار الوطن والأيمن.

● استكمال ضوابط وأهتواء وإنهاء موجبات الخلافات السياسية التي نشأت في إطار للممارسة لتعزيز استمرار ثروتي وسفير واكتوير النظام للجمهور.

قادة اليمن يواجهون صراعا على السلطة أحزاب المعارضة تدعو إلى الاضراب العام احتجاجا على تأجيل الانتخابات حتى ابريل القادم

□ صنعاء - رويتر:

بناء على طلب العديد من القوى السياسية. وقد قرر المجلس الرئاسي في اليمن الإبقاء على الهيئات الحاكمة في اليمن في السلطة إلى حين إجراء الانتخابات. وعلى صعيد آخر اتهمت أحزاب المعارضة حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بانتهاك اتفاقية الوحدة، وقالت أحزاب المعارضة إنها ترغب في إقامة حكومة واسعة لإدارة شؤون الدولة حتى إجراء الانتخابات. وأشار متحدث باسم حزب التجمع الوحدوي اليمني أن العصيان المدني هو وسيلة للتعبير عن وجهة نظرنا، وقد تقابله الحكومة برد قتل عنيف. وقد عقد الرئيس علي عبد الله صالح سلسلة من الاجتماعات مع قادة المعارضة والمسندين الحكوميين الأسبوع الماضي لمناقشة كيفية شغل الفراغ الدستوري حتى إجراء الانتخابات. ووجه حزب التجمع اليمني من أجل الإصلاح، وهو أكبر أحزاب المعارضة اليمنية انتقادات للقرار تأجيل الانتخابات، مشيرا إلى أن حزبه يعتبر الزعيمين الحاكمين مسئولين مسئولية كاملة عن تصرفاتهما التي تعتبر متناقضة للديمقراطية.

احتج زعماء المعارضة في اليمن على قرار تأجيل الانتخابات لمدة خمسة أشهر، وفي الانتخابات التي ستجرى في ظل تعدد الأحزاب. واقترح زعماء أحزاب المعارضة القيام باضراب عام هذا الأسبوع على أن تواكب مظاهرات وحالة من العصيان. وصرح محسن محمد أبو بكر، السكرتير العام لحزب رابطة أبناء اليمن أن هدف هذا الاضراب والمظاهرات ليس إلحاق الضرر بالبلاد، لكنه ينبع من موقفنا ضد تأجيل الانتخابات ومدى شرعية الأجهزة الدستورية الحاكمة. وما يذكر أن اتفاقية الوحدة الموقعة بين اليمن الشمالية وما كان يعرف باسم اليمن الجنوبية عام ١٩٩٠ تنص على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعد أقصاه يوم الثاني والعشرين من نوفمبر، وهو نهاية الفترة الانتقالية للوحدة بين الحكومتين.

إلا أن الانتخابات قد تم تأجيلها حتى شهر أبريل القادم

والتي لا يمكن تأجيلها حتى شهر أبريل القادم. ومن ناحية أخرى صرح أبو بكر - السكرتير العام لحزب رابطة أبناء اليمن - الذي حضر الجلسات الاستشارية مع الحكومة بأن الأحزاب الحاكمة تسعى إلى الإبقاء على السلطة بمباركة المعارضة. وقد أعلن المؤتمر الوطني الذي يتكون من خمسة أحزاب معظمها من القوميين العرب واليساريين، اشتراكه في الاضراب والمظاهرات.

والتي لا يمكن تأجيلها حتى شهر أبريل القادم. ومن ناحية أخرى صرح أبو بكر - السكرتير العام لحزب رابطة أبناء اليمن - الذي حضر الجلسات الاستشارية مع الحكومة بأن الأحزاب الحاكمة تسعى إلى الإبقاء على السلطة بمباركة المعارضة.

وقد أعلن المؤتمر الوطني الذي يتكون من خمسة أحزاب معظمها من القوميين العرب واليساريين، اشتراكه في الاضراب والمظاهرات.



الأهرام
القاهرة

المصدر :

النشر والذمات الصحفية والاعلانات

التاريخ :

١٦ نوفمبر ١٩٩٢

الانتخابات البرلمانية في اليمن ٢٧ أبريل القادم

على صالح: متركبو أحداث العنف يمينون يمولون من الخارج

لندن - صنعاء - وكالات الأنباء - أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أن موعد الانتخابات البرلمانية في بلاده والتي تجرى في ٢٧ أبريل القادم هو موعد نهائي لا رجعة فيه وإضافاً في تصريحات لراديو لندن - أن مسعود بلاده الحالي يمس على تشكيل مجلس للرئاسة من ٥ أعضاء ينتخبهم مجلس النواب الجديد الذي سيتم انتخابه في ٢٧ أبريل القادم وكانت اتفاقية الوحدة اليمنية قد حدثت يوم ٢٢ نوفمبر الجاري موعداً نهائياً للفترة الانتقالية البالغة ثلاثين شهراً تجرى قبله أول انتخابات برلمانية في اليمن الموحد منذ مايو عام ١٩٩٠

الفترة الانتقالية تمهيداً لشيء. ويسع غير مستورى.. حيث تنتهي صلاحية كل من لجنة الانتخابات والمجلس الاستشاري ومجلس النواب بانتهاج الفترة الانتقالية

وعما إذا كان يتوقع أن تهدأ الأوضاع بعد الانتخابات في اليمن أكد الرئيس علي عبدالله صالح أن أجهزة الأمن تمكنت من معرفة العصابة التي ارتكبت أعمال العنف الأخيرة لكنهم فارتد الآن وتجنّبهم أجهزة الأمن غير أنهم سيقدّمون للعدالة بعد القبض عليهم. وحول موية هؤلاء الجناة قال أنهم من أبناء اليمن لكن تمويلهم من الخارج وعشما يقدمون للعدالة سيسمر إعلان من هذه الشخصيات ومن وراءهم

والعروف أن القيادة اليمنية قررت في الأسبوع الماضي شأصيل لوجوا، الانتخابات التي ٢٧ أبريل المقبل بعد اقتراح من اللجنة العليا للانتخابات - المكلفة بتنظيم الاقتراع - بعد المهلة المخططة لها لأن الوقت المتبقي على انتهاء الفترة الانتقالية لا يكفي لأعداد قوائم الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية وغيرها من الخطوات التقنية وقد اتخذ قرار التأجيل نتيجة اتفاق بين قادة الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني برئاسة علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد طالبت مجلس الرئاسة بالإعلان عن الموعد الجديد للانتخابات قبل انتهاء



قانونيون يطالبون بإعلان دستوري

الحكيم يحذر من التفاف انقلابي على النظام الديمقراطي في اليمن

تصديقا من محمود منصور

كأن استعكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي في حضرموت، ومعها في غن خلال الأشهر الثلاثة الماضية تكونت الساسة والمراقبين في اليمن من أن حجم الخلافات بين وبين الرئيس علي عبد الله صالح، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وأحد شركيي الحكم بلغ حدا يندر بالخطر، خاصة أنه جاء مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية، وبعثة، وبعد تصريحاته أكد فيها البيض أنه لن يزعج إلى صفعه إلا في حال توافر عمل له، التقى الرئيس ونائبه في الثاني من الشهر الحالي في مدينة الحديدة، وعاد إلى صنعاء، وبدأت الشكوك تتسارح الأحزاب والقوى السياسية الأخرى عن حصول اتفاقيات مبنية بين شركيي الحكم تتصل بالانتخابات العامة المقبلة، وأيضا بعض المسائل الأخرى التي كانت يطرحها البيض على الوسطاء في حضرموت وعدم كفايتها الأمن، وتوحيد القوات المسلحة، وتقرير مصير الحجة السياسية في البلاد، وتقليد بريقه البرزخ اللطيف على تفهيمه خلال الفترة الانتقالية، وتعمير التحالف بين الحزب والمؤتمر والتقسيم في الانتخابات.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد سبقت لقاء الرئيس ونائبه برفع رسالة إلى مجلس الرئاسة حول سير أعمالها، والمهام التنفيذية أمامها ومعدت جدولا زمنيا للمراحل الانتخابية ينتهي يوم ١٨ فبراير (أيار) المقبل وهو اليوم الذي اقترحت اللجنة لأجراء عملية الاقتراع. هذه الخطوات للتحالف أعادت الحسابات لدى القوى السياسية في الساحة اليمنية بما فيها شركي الحكم حول الفترة الزمنية المطلوبة حتى يتم إجراء الانتخابات، والأحكام التشريعية.

التي شجعت إليها مؤسسات الدولة التي تستعمل خلالها خاصة أن الفترة الانتقالية لم يبق منها سوى أيام معدودات وقررت على انتهائها انتهاء شرعية للمؤسسات القائمة، وبذلك ستواجه البلاد فراغا مؤسساتيا يصعب تجاهله، أو عدم اتخاذ الحلول المناسبة له قبل ٢٧ نوفمبر الحالي في حين تجد اللجنة العليا للانتخابات نفسها أمام إكدام من الصعوبات والمعلومات للمشروعية وأحيانا السياسية التي تحتاج إلى مزيد من الوقت للتحليل عليها، ووضع التحضيرات الدقيقة لأجراء الانتخابات، فكان لا بد من البحث عن مخرج ووضع للمعالجات في إطار مخرج سياسي وقانوني، وأيضا يوجب البلاد الوقوف في أي من أنواع الفراغ السياسي - الدستوري - ومن ثم تحقيق قدر من الوفاق الوطني، ويوصل للمرحلة المقبلة مرجعية شرعية تستند إليه.

ومن ذلك المنطلق تمت الدعوة لمعد اللقاء التشاوري الواسع للمؤسسات الرسمية للدولة، وقيادات الأحزاب، ولجنة الانتخابات، لمواجهة ما يمكن أن يطلق عليه «الشرخ» الذي يستقيل عليه البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وبين النظر إلى الأسباب التي أوصلت إلى هذا المأزق والقوى التي دفعت إليه، طرحت قضية تأجيل موعد الانتخابات، وكان معظم أعضاء اللجنة العليا للانتخابات يستبعدون إمكانية إجراء الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية، وأيضا بعد أن اقترحوا أن يكون يوم ١٨ فبراير (شباط) المقبل موعدا للإقراع اكتشفوا بعد مرور أقل من أسبوع من طرح الاقتراح أن ذلك ليس ممكنا أيضا. وبهذا الصدد قال عبد الله سلام الحكيمي عضو اللجنة العليا للانتخابات، في تصريح خاص لـ «الشرق الأوسط» «إن التأجيل الأخير للانتخابات كان بناء على تفكير مسبق من قبل اللجنة العليا للانتخابات. وقد لاحت الموضوع في أول اجتماع للقاء

التشاوري الواسع، وأشرت بوضوح إلى أن اللجنة إذا استمرت تعمل بنفس الأسلوب الحالي، فإنها لن تستطيع إجراء الانتخابات حتى بعد ستة، وأورد بعض الملاحظات حول الصعوبات التي تعترض عمل اللجنة، ومنها عدم التقيد في اللجنة الفنية بالمعايير المحددة سلفا لتقسيم الدوائر الانتخابية، وفي حال تقسيم الدوائر الانتخابية التي رفضت أخيرا كخروج إلى اللجنة تقسيما سياسيا، وهذا سيحاج عدة أشهر لكي تعيد الأمور إلى نصابها في عملية التقسيم وفق المعايير المحددة، وأشار الحكيمي إلى أن قرار التأجيل إلى ٢٧ أبريل اتخذ بناء على ملاحظات اللجنة، وفي نفس السياق أوضح الدكتور أحمد شرف الدين عضو اللجنة العليا، والأمين العام للمساعد لحزب الحق إلى أن مشكلات تقسيم الدوائر الانتخابية، وبمعية على اللجنة الذي تستغرق فيه أبسط الأمور قدرا كبيرا من الوقت، بالإضافة إلى التلاقي الذي كان سيحدث بين بدء شهر رمضان، وتاريخ الاقتراع المقرر في ١٨ فبراير أحدث تعارضا ورفض مسرورا تشديد موعد جديد لبدء الاقتراع، وهي أسباب موضوعية ليس للشاركون في اللقاء الواسع قبل أعضاء اللجنة على الرغم من أن اللجنة كانت قد قدمت مقترحا بالموعد السابق بناء على حسابات زمنية دقيقة، أما حول انتهاء الفترة الانتقالية وبمعية المرحلة التي ستليها حتى يوم الانتخابات، فإن عبد الله سلام الحكيمي يرى أنه لا يكون هناك إجماع، حيث استؤجل الاتفاقية التي كانت تحكم سير العملية خلال الفترة الانتقالية، وتحدد بعض مواد الدستور، وانتهاؤها سيوقع العمل بالتسلسل كسلا دون مفاصل، وأشار في ذلك إلى وجود هوامش زمنية في بعض مواد الدستور تعطي لمجلس الرئاسة



المصدر : الشرق الأوسط (الجزيرة)

لنشر والخذ مات الصحافة والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

الانتخابات لمدى علامات مساهمتها
السير.

ومن هنا يجد المرءين في تطلعات
للتاح السياسي الذي يعيشه حزبا
الحكم بليل تكديس تسكهما بمواقفها
السابقة من بعض، وتقسيم هذه
الخلاطات للتواصل بينهما والتي لم
تنته، وغالبا ما كانت لها انعكاسات
مباشرة على الحياة السياسية
والاقتصادية في البلاد، بل أحداث
الخلاطات شملت متني الحياة والامن
والاستقرار، وايضا صياغة بظان
حالة من التراكن، ومحاولا تلبس كل
منها لخطا الآخر بهيف تقييده فدية
البلاد، في السلطة دين اكرتار بما قد
يمتد، في مستوى آخر يجد المظلمين
ان الديمقراطية التي تشهدها علاقة
مشركي الحكم هذه الامام لا تظلم من
أزمة الثقة، والتفاوت السياسية، لان
حسن النوايا لم يتضح بعد، وايضا
يقدر ما يمارون للتعاامل مع الحرية
السياسية الاخرى غير المشاركة في
الحكم من سواها، ولما لا ان تبين
وجعني التفرق بينهما، ما زرا فاشتا
حول اسلوب اجراء الانتخابات، او
لتعدي للفترة الانتقالية.

ويفسر التفتير من اسرار علاقة
الحزبين «الشعبية - الاشتراكية» خلال
الفترة الانتقالية بما اكتشفها من
خلاطات بأنها استطاعت ان تحفظ
التوازن بينهما، وما تلك الخلاطات التي
كانت تشوب بينهما الا لانها كانت
بمثابة رزق، فعل على محاولة اي منهما
الإخلال بالقوانين القائمة، وإذا ما عدنا
الى استعراض تلك الخلاطات، فإننا
يمكن للتكديس على هذا القول من خلال
اكتشف من حشيدات بعض من تلك
الخلاطات، وكيف كان يتم جلبها، وبما
عليه سيكون من الممكن تصور مستقبل
علائقي الشريك خلال الفترة المقبلة
خاصة ان هناك بعض القوى السياسية
لها صولات واضع من اي تقارب او
تعامل جديد بين الشعبي والاشتراكي
وترى في ذلك لغبر المصالح، وعلى
رأس هذه القوى الشيخ عبد الله الأحمر
حاشد اذ أعلن تحفظه على كل ما تم
الاتفاق عليه أخيرا، وقاطع جميع
الانتخابات والقوانين التي عقدت في
ممنه أخيرا.

الفرغ على ان يستقيل اي مسؤول في
الحكومة من مجلس النواب اذا كان
عضوا فيه، او من الحكومة لان المجلس
ستكون مهمته رقابية.
وبالقاء نظرة تحليلية لبروصات
الحزب غير الحاكمة ومقترحاتها،
نلاحظ انها تكفي بتسجيل مواقف
تحتسب لها فقط في حين لا تجد
المساهمة للمشاركة التي يمكن ان
تجمعها لتبني مواقف موحدة تستطيع
تحويله على فعل وتأثير يحقق المشاركة
لها او التوصل مع شريكيها، الحكم الى
اتفاق نهائي ملزم وغير قابل للتغيير،
وبع هذا سجل من الرأفة لفض
استكمال مهمة وضع التصور النهائي
على عاتقه، باعتباره انه سلطة فوق
الحزب، وهو في نهاية المطاف ستكون
من الحزب الاشتراكي والمؤثر الشعبي
العام.

ويفسر المظلمون هنا عدم تقديم
الحزب الاشتراكي لأي مقترحات حول
الانتخابات، او حول الممارسات التي
يجبها الأخذ بها لمواجهة المرحلة للثقة
بأنها جزء من خطة يسعى للحزب
لتحقيقها على المدى البعيد للوصول الى
تديد الفترة الانتقالية لأكثر من سنة،
ولكنه يريد انضاج الانضاج وايصال
كافة الأطراف الى الاتفاق بهذا
والانضاج عنه دون ان يتغير بها هو
ذاته، ومن الطبيعي ان تبقى تركيبة
السلطة خلافا حتى لو اختلفت ظاهريا
لان تكرر الخلاطات بين شريكي الحكم
سدة الفترة الانتقالية كشفت عن عدم
امكانية انسجاسها لوجوه ممانعة
واخفية لكل حزب وهو ما يقول عنه
الدكتور أبو بكر السلف استنادا
للفلسفة في جامعة ممنه، «الشعب
الكامن وراء هذه الممانعة الداخلية»
تاريخي وقاضي، وتزاد الممانعة حيث
تجد التاريخ والفساد أكثر وترا
بالماضي، وكتب الدكتور السلف تحت
عنوان «في التمييز بين المعارضة
والسلطة في اليمن» فقال: «مواد كانت
الديمقراطية قد عادت من انقلاب الوعي
السياسي عليها في العديد من الاقطار
العربية، في مصر والسودان، والعراق،
وسورية وبلا المغرب، فإن ذلك متوقع
في اليمن لا سيما ان المساج
الديمقراطي لها يقام على صيغة
تاريخية بين نظامي شوايين حقا
الوحدة بوسيلة مسكية، ولكن غير
ديمقراطية، فتر ذلك كله في الانضاج
الديمقراطي لتبني اليمن، والتجلب

والهيات الاخرى حق الاستمرار في
حال تعذر اجراء الانتخابات لطرف
قاهرة، وبما يرى المحكي انه ان يكون
هناك فراغ مؤسسي، وان يكون هناك
مجال لاعلان دستوري، وانما بيان
واساق وبلي يتم من خلاله بصورة
الناخبين للانتسراع يوم ٢٧ ابريل
(يومان) للبلد، ويظهر من ان يكون اي
اعلان دستوري بمثابة انقلاب على
الحياة السياسية الديمقراطية، واعلان
حالة الطوارئ في البلاد، واتهم
الحزب والقوى السياسية التي تحاول
التشكيك من انه سيحدث فراغ
دستوري انها تحاول توقيف التراجع
والجور، التحزيم الحاكمين للانقلاب
على الحياة السياسية واعلان حالة
الطوارئ في البلاد تحت مظلة الاعلان
الدستوري.

اما الدكتور احمد شرف الدين،
استاذ القانون بجامعة ممنه، فإنه
يرى كسلافوني، عكس ما طرحه
المحكي، وهو ان الاحكام الدستورية
التي حكمت الفترة الانتقالية تنتهي في
٢٢ الشهر الحالي وبما لها تنهي
شرعية الهيات والمؤسسات القائمة بناء
على تلك الاحكام المضمنة في اتفاق
اعلان الوحدة، وبالتالي فإنه سيكون
هناك فراغ مؤسسي، ولذا لا يمكن
القول ان الدستور سيجل مباشرة محل
الاتفاقية التمهيدية، لانه لا بد من تطبيق
الدستور من البداية، والتي تعني انشاء

مؤسسات على اساس الدستور، وهذا
ما لم يتمكن من عمله بعد لتأخر
الانتخابات، ولذا لا بد من قواصم
مستدسرة للحكم وتنظم عمل هذه
المؤسسات خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر
الي ٢٧ ابريل المقبل والمطلوب الآن
ايجاد حل وسط، وهو لا بد من يصو
اعلان دستوري، لان الوفاق السياسي
لا يغني عن الصيغة الدستورية، وفي
الوقت الذي تتناقض فيه الآراء ويجهات
نظر السياسيين والقانونيين حول
للمرج الذي يمكن التوصل اليه فإن
هناك عدة خيارات تلزم الآن للبحث
وفي جميع بين المحاولة للابقاء على
المؤسسات الحالية بمساحاتها
الطبيعية، او يوضع ضوابط لعملها او
جلها، وكل ي طرح من موقفة سواء في
السلطة او في المعارضة، وهناك طرح
وسط يرى ضرورة توسيع المشاركة
السياسية في هذه المؤسسات، وتعميد
بعض الضوابط لعملها، وتقوية مجلس
النواب باعتباره جبهة شريفة الى



العدد ط
العدد ١٠٠

المصدر :

النشر والخدمة الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ - ١١ - ١٩٩٢

اليمن

تقرير من اليمن

القصّة الحقيقية لعودة البيض الى صنعاء وقرار تأجيل الانتخابات الى ربيع ١٩٩٣



المصدر :
الوسط
العدد ١٠٢٢

التاريخ : ١٦ من شهر ١٩٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد



الرئيس علي عبدالله صالح



نائب الرئيس علي سالم البيض

أكدت مصادر وثيقة الاطلاع في صنعاء لـ «الوسط» أن عودة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني إلى صنعاء، بعد اعتكافه في حضرموت وعدم استعرا أكثر من ٢ أشهر، مرتبطة بشكل أساسي بقرار تأجيل الانتخابات النهائية العامة في البلاد، وبالتالي تهدف إلى المشاركة في تحديد موعد جديد لهذه الانتخابات التي كان مقرراً لها، في الأساس، أن تجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وبالفعل، أعلن في صنعاء رسمياً يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، أي بعد عودة البيض، أن الانتخابات تأجلت إلى يوم ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢.

وواقع أن البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي، شريك حزب المؤتمر الشعبي العام في السلطة، كان معارضاً، هو وحزبه، لتأجيل الانتخابات، كما أكدت لـ «الوسط» مصادر مطلعة، لكن قرار التأجيل كان أصبح ضرورة لا بد منها بعدما اقترحت ذلك اللجنة العليا للانتخابات في رسالة بعثت بها إلى مجلس الرئاسة اليمني وأثر توجيهه هذه الرسالة اتفق الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه البيض على إلغاء في الحديدة، وتم ذلك يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وعاد الاثنان معاً إلى صنعاء يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وكان لقاء الحديدة الأول بين الرئيس اليمني ونائبه منذ اعتكاف هذا الأخير قبل أكثر من ٢ أشهر. وضرورة إصدار مجلس الرئاسة قراره بتأجيل الانتخابات كان سبباً أو فرصة لعودة البيض نظراً إلى أهمية القرار.

تأجيل ثالث للانتخابات؟

هناك أمور عدة ملقطة للانتخابات في قرار تأجيل الانتخابات أبرزها الآتية، الأول، أن اللجنة العليا للانتخابات اقترحت تأجيل الانتخابات إلى ١٨ شباط (فبراير) المقبل، لكن مجلس الرئاسة فضّل تأجيلها إلى يوم ٢٧ نيسان (أبريل) المقبل الثاني، أن القرار لم يصدر عن مجلس الرئاسة منفرداً، إلا بعد لفراره في اللقاء التشاوري، الذي كرس لبحثه يوم ٢٠ وهو الشهر الجاري برئاسة الفريق علي عبدالله صالح، لبحث قرار



وسأنا الحكيمى هل ستحلل اللجنة تحلياً
تحديد موعد لثلاث انتخابات في حال لم تكف
الفترة القليلة بزيادة الجيد لها؟ أجاب : نحن
خمس من أعضاء اللجنة العليا اتفق على أن
مطالب اللجنة بوضع برنامج زمني دقيق تتلخص به
في عملياً ، وستنتظر أسبوعين ، فإذا لم يتحقق
ذلك فإننا ستقدم استقالاتنا من اللجنة وبمعتها
معلقة ومسببة في مؤتمر صحفي

التأجيل لا يحدث فراغاً دستورياً

وفي مقابلة خاصة مع «الوسط» تحدث السيد
اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية عن
الجوانب الدستورية والقانونية لقرار تأجيل
الانتخابات فقال : «إن مسألة تأجيل الانتخابات
يجب أن ينظر إليها من الجانب العملي ، وهي أنها
ليست ناتجة عن رغبة سياسية لتجاوز الفترة
الانتقالية ، ولكنها ضرورة موضوعية وفنية
وظيفية لا يمكن تجنبها فقد تبين أن لا حبار آخر
سوى تأجيل الانتخابات من أجل استكمال
التحضير والأعداد لها ، وإجرائها بالشكل المطلوب
لأن السبيل عن التأجيل ، هو أساساً أن تجري
الانتخابات خلال فترة قصيرة فقطير ناقصة
وغير صحيحة ، وإما أن يتم إلغاؤها وكلاهما غير
وارد ولا مقبول لدى أحد ، فلم يبق إلا التأجيل في
حدود الفترة اللازمة»

● وماذا عن احتمال وجود فراغ دستوري
ناتج عن التأجيل؟

- قلت إن المسألة ضرورية ولا سبيل المدول
عنها ، والضرورة مبدأ دستوري ، هذا أولاً وثانياً ،
أن لا فراغ دستورياً ، لأن المؤسسات الدستورية وعلى
الوحدة الآن قائمة على أساس اتفاق الوحدة وعلى
نصوص الدستور بعد أن تم الاستفتاء عليه
والقراره ، وهذا يقول لهذه المؤسسات ، ممثلة في
مجلس الرئاسة ومجلس النواب ، طرح المسألة
ومناقشتها واتخاذ القرار الخاص بها بما يحقق
الغرض

● وكيف يمكن أن يتم
هذا؟

- لا شك أنه سيكون
بواسطة التخصيص
الدستورية ، أما بتطبيقها أو
الاستئناس بها ،

● وهل ثرون أن هذا
الإجراء لن يترك مجالاً

لاحتجاج ضد التأجيل؟

- أولاً ، هذا الإجراء يتم
اتخاذ في حدود الفترة
الانتقالية ، تم ثانياً ، إن الفترة

التأجيل ، وضع اللقاء كل السلطات السياسية
والدستورية والقضائية والتفصيلية والحزبية ،
ممثلة في مجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري
وهيئة رئاسة مجلس النواب ، وهيئة المحكمة
العليا ورئيس الوزراء ونوابه واللجنة العليا
للاختبارات وقادة الأحزاب الممثلة فيها (١١ حزباً)
واتضح من هذا اللقاء أن مجلس الرئاسة
(ورئيسه بالذات) كان حريصاً على ألا ينفرد
بتحمل مسؤولية القرار ، على رغم أن حقه
الدستوري يخول له ذلك ، وأن يكون قراره بالتالي ،
محصناً ضد أي طعن أو ممارسة

الثالث ، أن «القرار» لم يصدر في صيغة قرار ،
وإنما في شكل موافقة على موعد الانتخابات
«وقد أقر مجلس الرئاسة موعد الاقتراع
للاختبارات مجلس النواب ، وذلك يوم ٢٧ نيسان
(أبريل) ١٩٩٢»

الرابع ، إن احتياجات القرار ، سواء في صيغته
الصادرة عن اللقاء التشاوري ، أو عن اجتماع
مجلس الرئاسة لم تشر إلى النصوص القانونية
التي حددت الفترة الانتقالية وموعدها ،
ولا إلى شيء من المواد الدستورية التي تدخل
مجلس الرئاسة اتخاذ القرار ، ولا إلى ما جاء في
رسالة اللجنة العليا للاختبارات بضرورة التأجيل ،
بل نص قرار التأجيل على الآتي : «... وذلك بناء
على تحديد اللجنة العليا للاختبارات والذي
اقترحته في ضوء النقاش والملاحظات المطروحة
من قبل المشاركين في اللقاء التشاوري الواسع ،
ولما تقتضيه ضرورات المصلحة الوطنية»

وكذلك عضو اللجنة العليا للاختبارات عبدالله
سلام الحكيمى لـ «الوسط» أنه أهد تأجيل
الانتخابات إلى ٢٧ نيسان (أبريل) للمقبل
«وشرح ذلك خلال اللقاء الموسع الذي ناقش هذه
القضية وقلت أن أسلوب النقاش في اللجنة العليا ،
يعتبر مضيقاً للوقت ، ولذا استمر بهذا الشكل ،
فإن يكون يوم الاقتراع ممكناً بعد عام ولا بعد
ساعتين ، فنحن لم نبدأ بعد في توزيع الدوائر
الانتخابية ، لأن المشاريع التي قدمت للجنة العليا ،
يتم تخصيصها على أسس سياسية لا فنية ،
ومضيت مثلاً على هذا ، وهو إذا اخترعنا أن كل
دائرة ستأخذ منا ثلاث ساعات من النقاش
كمعدل وسط ، فإننا نحتاج إلى ١٠-٢ ساعات
لناقشة مشروع الدوائر فقط ، أي فترة خمسة
أشهر ، فكيف ببقية الأعمال؟»



الوسط العثري

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ - ١ - ١٩٩٢

الاضافية محدبة من قبل
اللجنة العليا للانتخابات، وهي
الجهة المختصة والممثلة
بالاعداد للانتخابات وتنفيذها.

القرار لقد نصب رغبة في ان
تحل بعض القضايا
والخلافات، وعاد اها الى
صمعا رغبة في حلها. وحول
ما طرحه اللقاء التشاوري من
التأكيد على الوفاق الوطني قال
جارالله عمر، ان كلمة الوفاق
هنا، جاءت بدلا من كلمة
الاجتماع الذي لا يمكن ان

وثالثا، ان اللجنة العليا تتكون من مختلف الاحزاب
وتمثل كل الاحزاب، وبهذا تكون لقوى الوطنية
على معرفة بتأجيل الانتخابات، وانها ليست
رغبة سياسية، بل ضرورة فنية ووطنية.

● وهل يعتبر هذا تمهيدا للفترة
الانتخابية،

- ليس تمهيدا ولا اضافة لغرض سياسي،
وانما لخدمة الهدف الاساسي من الفترة
الانتخابية، وهذا يتسق مع الترتيب الموضوعي
لها فمثلا، ما كان يمكن اعلان الدستور قبل
الوحدة وكان لا بد ان تسبق الانتخابات إجراءات،
منها توحيد المؤسسات ومجها، ثم يأتي دور
الاعداد للانتخابات وإجراءاتها... وهكذا، فالمسألة

ضرورة فنية ووطنية لا مهرب من موجهتها
والجدير بالذكر ان المادة ٤٢ من الدستور اليمني
تنص على الآتي، «مدة مجلس النواب أربع
سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.
ويدعو رئيس المجلس الناجين الى انتخاب مجلس
جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على
الأقل، فإذا تعذر ذلك الظروف قاهرة، ظل المجلس
قائما ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول
هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد».
وتنص المادة ٨٨ من الدستور، «إذا انتهت مدة
مجلس النواب في الشهر الذي انتهت فيه مدة
مجلس الرئاسة، يستمر مجلس الرئاسة ليمارس
مهامه الى ما بعد انتهاء الانتخابات فنيابية
 واجتماع المجلس الجديد، على ان يتم انتخاب
مجلس الرئاسة الجديد، وذلك خلال سبعة يوما
من اول انعقاد لمجلس النواب الجديد».

بتحقق في ظل التحدية وقد يترتب على كلمة
الوفاق، توسيع المشاركة في السلطة وإتاحة
الفرصة للاحزاب لتشارك في الحكومة القادمة
ونحن في الحزب الاشتراكي لا اعتراض لنا على
الوفاق ان يطرح النقاش، أيا كانت ممانيته
وتفسيراته.

● وبماذا خرج اجتماع المكتب السياسي
للحزب واللجنة العامة للمؤتمر، على طريق
الوفاق والتوفيق والتسسيق بين حزبي
المؤتمر والاشتراكي،

- كان اجتماع قيادتي التنظيمين سبقته
لقاءات في المدينة بين الأمين العامين، وفي لقاء
صفياء، توفقت موضوع الانتخابات
والترتيبات الأمنية والعلاقة بين الحزبين. وتم
الاتفاق على استمرار بحث العلاقة بينهما في
اجتماعات مقبلة، وتم تكليف لجنة رباعية
مشتركة، للتهيئة ووضع التصورات، وتضم
اللجنة الدكتور ياسين سعيد نعمان ورئيس
مجلس النواب، وخيدر بوبكر العطاس (رئيس
الوزراء) عضوي المكتب السياسي للحزب،
وعبدالعزيز عبدالغني (عضو مجلس الرئاسة)
الأمين العام المساعد، والدكتور عبدالكريم اليرباني
(وزير الخارجية) عضو اللجنة العامة للمؤتمر

● وما أكثر المقترحات احتمالا لوضع
اطار للتقارب بين الحزبين،

- نحن لا نرفض مناقشة أي من الاقتراحات
ولكن يبدو ان الائتلاف هو اقرب الاحتمالات،
لتوفر المبررات الخطفية لعملية الانتقال بالحزبين
من المشاركة في الائتلاف، لكن الانتقال من
المشاركة في الائتلاف، عملية تبدو غير عملية في
الوقت الحاضر على الأقل.

● في ضوء نتائج اجتماع المكتب
السياسي الذي انعقد أخيرا في عدن، ما هو
موقف الحزب الاشتراكي من تأجيل
الانتخابات؟

قضية عودة البيض الى صنعاء

وفي هذا الاطار اجرت «الوسط» حوارا خاصا
مع السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي
للحزب الاشتراكي وأحد أبرز المسؤولين عن
صياغة سياسة الحزب، حول قضية عودة
البيض الى صنعاء وقال جارالله
عمر في حديثه الى «الوسط»،
«ان للبربر الذي دفع الأمين العام
للحزب الاشتراكي علي سالم
البيض الى البقاء في عدن طيلة
الأشهر الثلاثة الماضية، هو
البربر نفسه الذي دفعه نحو
المودة الى العمل والمشاركة في



العدد : ط
العدد : ١٠٦
١٩٩٢

النش والذ مات الصحفية والمعلو مات

- لا نذيع سراً اننا نك أن أعضاء في المكتب السياسي، وعلى رأسهم الأمين العام الببض، كانوا مصرين على أن تجري الانتخابات في موعدها الحد قبل انتهاء الفترة الانتقالية وقدموا بالفعل، مشروع برنامج يختصر الزمن، بناء على ما هو مذكور في القانون للجنة العليا للانتخابات في ما يخص تخفيض المدد للفترة. ولكن الأعضاء الآخرين، كان رأيهم أن يترك الأمر للجنة العليا للانتخابات حتى لا نضعها أمام خيارات صعبة وأن على المكتب السياسي أن لا يتخذ قراراً سياسياً يرغبنا على الأخذ بالناورة الحزبية، على حساب الواقع والضرورة

● وماذا لو أصر المكتب السياسي على قراره؟

- كان سيدفعني إلى تقديم استقالتني من اللجنة العليا للانتخابات

● من هي الأطراف التي رجحت تأجيل

الانتخابات إلى ٢٧ نيسان (أبريل)، ومن الأطراف المعارضة،

- كل الأطراف والأحزاب كانت تريد تأجيل الانتخابات، والقاء التشاوري قدم الفرصة للجنة العليا، لشرح الأسباب والموقف والمهام. لأنها تمتد لانتخابات جديدة من دون أن تجد عندما بدأت، أية برامج أو نظم أو إحصاءات جاهزة. ولو أخذت اللجنة بشيء من الأسس التي كانت موجودة في الدولتين قبل الوحدة، لكنا كما قيل «كأننا يا بدر لا سرنا ولا جينا»

● يرى بعض الأحزاب أن تأجيل الانتخابات أصبح ضرورة... ولكن الحزبين الحاكمين يتحملان مسؤولية التأخير. ما رأيك في هذا؟

- التأخير بدأ منذ قيام الوحدة. كل ما تم الاتفاق على إنجازه في الفترة الانتقالية، جرى تأخيره إبتداء من طرح الدستور للاستفتاء، وانتهاء بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات. فقد كانت الإجراءات التي يتخذها الحزب والمؤتمر، تضرره الأحزاب في تأخيرها بشكل أو بآخر فبمستلأ، المشاورات لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات استغرقت شهرين كاملين. وعندما بدأت إجراءات الاستفتاء على الدستور، اعترضت بعض الأحزاب، (يشير إلى حزب الإصلاح) التي رفضت اتفاقية الوحدة بعد شهرين من قيام الوحدة وأرادت أن تعيدنا إلى دستور الجمهورية العربية اليمنية. وكذلك عندما صدر قرار تشكيل لجنة التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية

أبرئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس حزب الإصلاح، لم تقم هذه اللجنة بعملها وليس الحزب والمؤتمر وحدهما المسؤولين عن التأخير، ولكن البعض حاول تجيير مسؤوليته لحسابهما.

● ما هي حكاية الضوابط لتسيير أعمال اللجنة العليا مستقبلاً،

- لحزب المعارضة هي التي طالبت بوضع الضوابط، وقالت أن لديها آراء حول تسيير الأمور عامة بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ومن هذه الضوابط، ضمان أن تطف الدولة وسلطانها على الحساد في الانتخابات، وإلى هذا الاتجاه بهدف الاقتراح إلى توسيع مشاركة هذه الأحزاب في الحكومة.

● ولكن هذا لن يعطي ما بعد الفترة الانتقالية طابعاً دستورياً،

- هو أن يعطيها طابعاً دستورياً، ولكنه يعطيها طابعاً وطنياً من خلال المشاركة في المسؤولية. هناك مثلاً حزب الإصلاح، أعضاؤه يشاركون في الحكم وهم في الوقت نفسه، في مقسمة المعارضة، يشاركون في السلطة ولا يريدون أن يشاركون في تحمل المسؤولية عنها. أي أنهم شركاء في المذم لا في المغم. ونحن نريد أن يكونوا شركاء في المغم والفرم. ولنضع المسألة بوضوح أمام الجميع ولا لزوم لشخصية الأمور، ولنحمل المسؤولية جميعاً، وهذا رأيي ■



المصدر : الشرق الأوسط (الندنية)

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

إضرابات ومسيرة للمتعهدين اليوم

جدول جديد للانتخابات اليمنية

وأوضح أن أصحاب العمل يفضلون العمالة الأجنبية لمهارتها وانخفاض أجورها وأنشطتها وقال أن استبدالها جميعا وفي وقت واحد أمر غير منطقي.

من ناحية أخرى، يستند المحللون
عن العمل لتقليل مسيرة امتحان الـ
في عين لحزامهم من قوس العمل مع
استمرار توظيف الأجانب في سوق
يستطيعون تلبية كما توجد مصادر
إن يشهد اليمن موجة جديدة من
الاضرابات للطالبات بزيادة الأجور
وذلك إثر صدور قرارات باعتماد
الزيادة لوظفي بعض القطاعات دون
غيرها.

وحول مسيرة الاحتجاج التي يعتزم المتظاهرون تنظيمها أكد عبد الرحمن نزيان، وزير العمل والتدريب المهني لـ «الشعبي الإسماعيلي» أن حجم البطالة المسجل رسمياً لدى وزارته يزيد عن ١٢٠ ألف شخص (باعتدائه المتعطلين من خروجه الثانوية العامة).

صنعاء: من حمود منصور
عن: من لطفي شطار

ووضعت اللجنة العليا للانتخابات
الشمعية جدولاً زمنياً جديداً لمرحلة
العملية الانتخابية التي تبلغ ذروتها يوم
الاقتراع ٢٧ أبريل (نيسان) المقبل وهو
الموعود الذي أكدته الرئيس علي عبد الله
صالح، واعتبره نهائياً لا يقبل التسيوف
وإن يحدث له أي تأجيل.

وقررت اللجنة في الجدول المذكور أن تسهل العملية الانتخابية بفترة الفيد والتسجيل وقوامها شهر يبدأ في الأول من يناير (كانون الثاني) للقبول وتلي هذه المرحلة فترة نشر جداول الناخبين والطعون ومنتها ٢٢ يوما اعتباراً من أول فبراير (شباط) المقبل.



صنعاء: هل يتم توسيع حكومة العطاس؟



رئيس الوزراء جبريل أبو بكر العطاس.

تحقيق بقلم عفاف زين

طالب الشيخ عبدالله الأحمر زعيم حزب التجمع الوطني للأصلاح، في اتصال هاتفي مع «الوسط»، بتوسيع إطار الحكومة اليمنية الحالية التي يرئسها المهندس جبريل أبو بكر العطاس وإشراك أحزاب المعارضة فيها على نطاق أكبر، خلال الفترة الانتقالية التي امتدت الآن إلى ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢، بعد قرار مجلس الرئاسة اليمني تأجيل الانتخابات النيابية العامة إلى ذلك الحين. وقال الشيخ عبدالله الأحمر في تصريحه لـ «الوسط»، «الحقوا طوال عامين في ترجمة ما اتفقوا عليه في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ - يوم توقيع اتفاق الوحدة - إلى خطوات عملية تنهي التشطير وتدخل اليمن مرحلة

الوطنية الدستورية، فلم لا بدعون غيرهم يحاول تطبيق ما فشلوا في تحقيقه على قاعدة المشروع الوطني الذي رحيبنا به جميعاً، الوحدة» تصريحات الشيخ عبدالله الأحمر هذه تسلط الضوء على مطالبة أحزاب المعارضة القيادة السياسية اليمنية بتوسيع إطار حكومة العطاس من خلال إشراك أحزاب المعارضة ذات النفع السياسي على نطاق أكبر، وإن تعذر أمر توسيع إطار الحكومة يستعاض عنه بالحد الأدنى المتمثل في تشكيل لجنة أحزاب تساعد الحكومة في مهامها خلال الفترة الانتقالية الثانية وتضبط عمل اللجنة العليا للانتخابات المفترض أن تمتد صلاحيتها خلال الفترة الانتقالية الثانية.

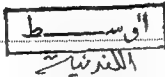
ورداً على هذه المطالبة قال السيد جابر الله عمر عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الوسط» أن فكرة توسيع حكومة العطاس مطروحة للتداول بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي وأضاف: «إن التعامل مع هذا الطلب بأسلوب القبول أو الرفض التقليدي، إنما في ضوء مصلحة الوطن وتجربة الوحدة وضرورة إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده الجديد»

توسيع حكومة العطاس، مطلب فعاليات واسعة في المعارضة اليمنية، يتعامل معها الحزبان الشريكان في الحكم بانفتاح ملحوظ، إنما يهتز شديد ويلاحظ أن أحزاب المعارضة منقسمة في ما بينها حول مطلب بالتوسيع ورفض له على أساس قصر الفترة الزمنية لغاية إجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان (أبريل) المقبل. وتتخوف فعاليات مؤثرة في المعارضة من أن يكون تكثيف الشريكين السياسي، أي لا قبول ولا رفض، «محاولة من المؤتمر والاشتراكي لشغل أحزاب المعارضة بهذه المسألة عن غيرها»، ما يبرز استقراء التزكية الوزارية الحالية بما في عليه حتى إجراء الانتخابات النيابية. ولينا ليس من الجالفة القول أن شريكي السلطة في صنعاء بيدوان، بعد مصالحة الرئيس علي عبدالله صالح مع نائبه السيد علي سالم البيض في انسجام سياسي فرضته حالة طارئة لم يستثمر فيها نصا اتفاقية الوحدة والدستور.

وفي هذا الإطار كشف السيد جابر الله عمر، أن علي سالم البيض، «لهي اعتكافه السياسي ورجع إلى صنعاء لاستئناف مسؤولياته في الدولة والحزب نزولاً عند رغبة شخصيات قيادية في الحزب الاشتراكي الذي هو امينته العام، كذلك احتراماً منه للخاص عدد من الشخصيات السياسية في الأحزاب الأخرى». وتكررت مصاصم مقربة من البيض لـ «الوسط» أن نائب الرئيس اليمني لم يضع شروطاً معينة للعودة إلى صنعاء، وقالت المصادر، «المسألة ليست مسألة شروط بل أن العودة ناتجة عن شعور عميق بالمسؤولية التاريخية والبلاد جتازت طرقات غير عادية لم تفلحها وثيقنا الوحدة اليمنية ونص الدستور الوحدوي».

وعن هذه المصالحة السياسية تحدث جابر الله عمر إلى «الوسط» قائلاً: «أهم شيء كان اللقاء بين الرئيس اليمني ونائبه. فاتفقا على أن القضايا محل الإشكال، كالأمن وتمديد العلاقة بين الحزبين، تبحث لاحقاً، على أن تعطى الأولوية لقضية الانتخابات».

المصالحة بين رئيس الجمهورية ونائبه أشاعت أجواء التفاهم والرغبة في التعاون بين الشريكين، المؤتمر والاشتراكي. وسبق اللقاء القيادي الموسع في الخامس من الشهر الحالي، بيوم واحد، لقاء مصارحة آخر بين المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر، توصل خلاله الطرفان، كما علمت «الوسط»، إلى رؤية مشتركة مكنها من ممارسة أقصى قدر من اللياقة الدبلوماسية.



المصدر :



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩٩١ ٢ ١

وبلاحظ ان اجتماع المؤتمر والاشتراكي، تحول الى ما يشبه اللقاء التحضيري للاجتماع المصري الآخر في اليوم التالي، حين أعلن القرار الرئاسي القاضي بتأجيل الانتخابات. كما لوحظ أن استراتيجية تحرك مشتركة تبلورت خلال لقاء المؤتمر بالحزب دُفرت بأسلوب الشريك في الكتلة السياسي، في المرحلة التحضيرية التي سبقت إعلان الوحدة. وتم الاتفاق على الآتي:

- الإعداد أمنياً وسياسياً للانتخابات النهائية في ٢٧ نيسان (أبريل) المقبل. وحتمية التمهيد لصلاحية اللجنة العليا لتشرف على هذه المرحلة، اجرائياً.

■ أهمية التمهيد للهيئات السياسية، مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلس النواب



المعارضة تنتقد قرار الرئيس اليمني بمد ولاية الحكومة لحين إجراء الانتخابات

صنعاء - رويترز - وصف أسس حزب رابطة أبناء اليمن المعارض لقرار الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بشأن إبقاء حكومته و السلطة حتى الانتخابات القادمة بأنه غير دستوري . قرر الحزب المعارض سحب معقله من اللجنة العليا للانتخابات احتجاجاً على محاولة مجلس الرئاسة على مد فترة ولاية الحكومة . كانت أحزاب المعارضة قد طالبت بإجراء الانتخابات العامة قبل ٢٢ نوفمبر الحالي . كما طالبت بحل المؤسسات القائمة في اليمن . وخرجت الحكومة اليمنية لتحويل الانتخابات إلى ٢٧ أبريل القادم . ويعتبر قادة لحزب المعارضة تنظيم الحزب عام عن العمل وحصة عسيان مدني ابتداء من الأسبوع القادم .اتهم الحزب المعارضة حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم . الحزب الاشتراكي اليمني . ويخلفه اتفاق الوحدة بين شعبي اليمن في عام ١٩٩٠ وتطابق أحزاب المعارضة حكومة ذات قاعدة إدارة شؤون البلاد حتى يتجازوا الانتخابات



المصدر : المجلة ١٤١٠

للتشهر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

المصالحة تؤكد احتياج اليمن لعملية إصلاح شاملة

النفط الموعود بسبب الود الفئود

رغم كسر حاجز العزلة الاجبارية التي فرضها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض على نفسه خلال الاسابيع الاخيرة، واجتماعه مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الحديدة، وعقد اجتماعات عدة بين قيادتي الحزبين الحاكمين في اليمن، الا ان قصة العلاقات المتوترة بين الرئيس ونائبه وذيولها تهدد الاستقرار في اليمن اذا لم تحسم بشكل نهائي وفعال.

اللقاء الذي تم في مدينة الحميدية اليمنية الساحلية بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض لم يكن صنفه بل كان نتيجة لسميع وساطات كبيرة وعديدة رفقت في معظمها . منها وساطات قام بها ياسر عرفات وآخرون .

وفي بعض الروايات ان نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الذي قام بزيارة إلى صنعاء منذ نحو شهرين ، حاول الدخول على خط الوساطات بين المسؤولين اليمنيين للتحاضمين ، لكن علي سالم البيض رفض استقباله وقيل انه وجه اليه كلاماً جافاً للغاية جعله «يرضى من الفتيحة بالآباب» ويتخلى عن هذه الوساطة .

هذا على الصعيد الخارجي ، أما على الصعيد الداخلي ، فإن المصادر المطلعة تقول ان قياديين كباراً من بينهم الشيخ عبد الله حسين الأحمر ، والعميد مجاهد أبو شوارب ، بذلا جهوداً كبيرة لم تسفر الا عن اتفاق علي سالم البيض بقاء علي عبد الله صالح في إحدى المزارع الواقعة في إحدى ضواحي صنعاء الجنوبية .

وكان نائب الرئيس اليمني قد أبلغ الوسطاء انه على استعداد للقاء علي عبد الله صالح في مدينة تعز المجاورة لحدود جمهورية اليمن الديموقراطية السابقة والتي يتمتع فيها الحزب اليمني الاشتراكي بتفوق كبير ، لكن الرئيس اليمني بدوره رفض مثل هذا اللقاء وأصر على ان يكون اللقاء المطلوب بينه وبين نائبه في العاصمة اليمنية وليس في أي مكان آخر . الا ان الوساطات استمرت الى ان تم اللقاء في الحميدية .

ولكن ، كيف بدأت القطيعة بين الرجلين الحاكمين وكيف تطورت الى هذا الحد وهل عودة المياه الى مجاريها امر مؤقت أم ثابت ؟
الاجابة عن هذه الاسئلة الكبيرة هي في حقيقة الامر بمثابة قصة طويلة ، احتاج جمع خوطها المصححة الى لقاءات كثيرة وإلى التنقل من مكان الى آخر ، وإلى حضور جلسات ذات متعددة لمجموعات مختلفة الشارب بعضها يؤيد وجهة نظر الرئيس علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام وبعضها يدين وجهة نظر نائب الرئيس علي سالم البيض والحزب الاشتراكي اليمني ، والبعض الأخير اما يثق على الحياء او يتراجع بين هذا الاتجاه وذلك .

حكاية النقاط

هذا الصراع بدأ يأخذ لسان الذي يسير فيه حالياً وبدأ يخرج من الأطر والبنوات المطلقة مع تزايد الحديث عن المزيد من الاكتشافات النفطية ، ومع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية التي تنتهي في الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) والتي كان من المفترض ان تجري في نهايتها انتخابات تشريعية لتقرير مستقبل الوحدة .

أحدى الصعب اليمنية . وعندما الآن في اليمن جنوبها وشمالها زهاء المائة صحيفة يومية ومجلة أسبوعية ، وديورية شهرية . نشرت منذ فترة قريبة ان ما بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض تعود اسباب في حقيقة الامر الى عائدات النفط في ضوء مطالبة الجنوب للشمال بصحة مجزية وعدم احتكار هذه العائدات لنفسه وتوزيعها اما على مؤيديه ومتأصريه وأما رصدها في البنوك الأجنبية .
وتقول اوساط الحزب الاشتراكي اليمني الأكثر حماساً بوجهة نظر علي



سالم البيض ان عائدات النفط لم يدخل منها اي شيء حتى الآن الى خزينة الدولة، وان الرئاسة في الشمال تضع يدها عليها كلها، ويتم توزيع جزء يسير منها لتعزيز نفوذ المعارضين لعلي سالم البيض داخل الحزب الاشتراكي نفسه وفي القطاع الأوسط من مراكز النفوذ السياسية والقبلية. وفي الاتجاه ذاته فان وجهة نظر انصار علي سالم البيض تنهدت الى حد القول، ان الرئاسة في الشمال تلاعبت بمعامل الوقت طيلة ثمانية وعشرين شهراً، وانه بعد تصميم الدوائر الانتخابية من خلال اللجنة البرلمانية العليا التي شكلت لهذه الغاية وفقاً لما يضمن له السيطرة التامة، يفع باتجاه اجراء انتخابات عشوائية سريعة حتى قبل فتح ابواب المعركة الانتخابية، وقبل ترخيص الأحزاب وحسم الكثير من الأمور الاجرائية الاساسية.

٣ مطالب

ويشكل رسمي فان علي سالم البيض اعان اكثر من مرة خلال فترة اعتصاماته مع ان تجري الانتخابات البرلمانية في وقتها المحدد قبل انتهاء المرحلة الانتقالية الائمة الذكر التي تنتهي في الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الحالي، لكن بشرط ان تنجز جميع الأمور الاجرائية والقانونية التي تضمن سلامة هذه الانتخابات وتجنبها محاولات التلاعب المقصودة وغير المقصودة.

ورفعاً لمطالب كثيرة فان نائب الرئيس اليميني ابلغ وسطاء الخير الذين حاولوا ابعاده الى صنعاء والمقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح ان اعتراضاته التي ادت للنتيجة الى موقفه الرافض تعود الى ثلاثة اسباب:

أولاً - اخراج معسكرات الجيش الشمالي من المدن والمناطق المتاخمة للجمعات السكانية الاساسية.

ثانياً - عدم اجراء الانتخابات الا بعد انجاز اجراءات ضمان لنجاحها، ومن بين هذه الاجراءات اعادة النظر بتوزيع الدوائر الانتخابية، واعطاء مساحة من الوقت لخوض معركة انتخابية حقيقية.

ثالثاً - وقف التدهور الأمني وضبط الأمور، والسماح بأن يطال سيف العدالة جميع الذين ثبت تورطهم في مسلسل الانفجارات التي شهدتها البلاد في غضون السنة الأخيرة.

وعلى نحو أكثر صراحة ووضوحاً، فان علي سالم البيض يقول ان جيش الشمال، لا يزال يمسك بأعناق المدن الرئيسية والجمعات السكانية الاساسية، وان ضباطه على مختلف المستويات يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة في البلاد وانهم يفرصون لرايتهم على مؤسسات الدولة، وعلى القطاعات الخاصة وأن بعضهم يعمل في التجارة والمضاريات والتجديم على كنفية والنيابشين على صدره.

ويطالب علي سالم البيض وانصاره بأن تطبق على جيش الشمال النظم العسكرية المطبقة على جيش الجنوب، فيقول مع ان جيشه هو الأقوى والاكثر عدداً وجمعة وعتاداً، ومع ذلك فهو يلزم بقوانين الكفكات ولا يتدخل ضباطه في الشؤون الرسمية ولا يمارسون اعمال التجارة والشؤون المدنية الأخرى. ويشدد نائب الرئيس اليميني على ان دولة الوحدة تحتاج الى عملية اصلاح شاملة، وعلى مختلف المستويات، وانه لا يمكن الاستمرار بهذا الوضع الذي يضع فيه شيوخ القبائل انفسهم فوق الدولة ومؤسسات الدولة، والذي تنقضى



الجمهورية

المصدر :

التاريخ :

١٠ - ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والذخ مات الصحفية والإعلاميات

لكن علي سالم البيض يريد علي هؤلاء بالقول، انه لم تكن امامه وسيلة للضغط الا هذه الوسيلة. وانه لو بقي في صنعاء يلتزم بالصمت لوجد نفسه امام واقع لا يستطيع عنده تغيير اي شيء، ولكن في افضل الاحوال مجرد شاهد زور لتحولات واجراءات جرى تطبيقها خطوة خطوة.

واكثر من هذا فان المدافعين عن وجهة نظر البيض يقولون ان نائب الرئيس اليمني، بذل جهودا مضنية منذ بداية الوحدة وحتى الآن لتصحيح الامور ولكن بدون طائل وان صده للانحرافات والتصرفات الخاطئة تجاوز كل الحدود، وانه

لم يبقَ فيما قام به الا بعد ان
تأكد من ان دولة الوحدة
اصبحت في دائرة الخطر،
وانه اذا لم يتحرك في الوقت
الذي تحرك فيه فان كل شيء
سينهار وستتخطم احلام
اليمنيين بالمحافظة على
دولتهم الواحدة.

دور علي ناصر

بعض المتابعين للشأن
اليمني يقولون ان الرئيس
اليمني الجنوبي الاسبق علي
ناصر محمد الذي اقصى عن
السلطة في احداث يناير
(كانون الثاني) ١٩٨٦ والمقيم
حاليا في دمشق دخل على
خط النزاع بين الرئيس
اليمني وبين نائبه، وانه يقف
خلف الكثير من نقاط التوتر
التي برزت في هذا المجال في
الآونة الأخيرة.

والمصروف ان علي ناصر
محمد يعتبر ان عدوه الاول
منذ احداث يناير (كانون
الثاني) للشار إليها هو علي
سالم البيض. وكان هذا
الأخير قد لعب دورا بارزا في

احباط محاولة الرئيس اليمني الجنوبي السابق للعودة على السلطة في عدن
ورضع كل مقابله الامور في يده بعد التخلص من عبد الفتاح اسماعيل وعلي
عترو وعدد كبير من اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في الحزب
اليمني الاشتراكي.

وفي الاتجاه المعاكس فان علي ناصر محمد يعتبر ان الرئيس اليمني علي
صمد الله صالح هو الذي وقف الى جانبه في مصته واستضاف انصاره عندما
اغلقت في وجوههم ابواب الحواصم التي كانوا يمتشقون انها ستورهم وستقيم
لهم الدعم والمعون لامتصاص «ملكهم» الصانع.

وتجدر الاشارة هنا الى ان علي ناصر محمد انتقل من صنعاء ليعيش في
دمشق تنفيذا لنص ورد في اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب، وقد شدد
هذا النص علي ان يعلن الرئيس اليمني الجنوبي المخلوع تخليبه عن العمل
السياسي، واختيار التقاعد والتفرغ للقراءة والكتابة، وتكوين تجربته ومذكراته.

الرد الرسمي

وفي مجال الرد على كل هذه التطورات فإن مساعدي الرئيس اليمني من



المصدر :
الجمهورية
السعودية

للنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

قادة مؤتمر الشعب العام، ويعيدون هذه الازمة التي يتهمون نائب الرئيس باقترالها، انى ان علي سالم البيض يطرح الى صلاحيات اكثر من صلاحيات نائب رئيس، والله يسمى لنفوذ في دولة الوصية على مستوى نفوذ رئيس الجمهورية كما يسمى الى دولة برأسين.

ويرى هؤلاء ان علي سالم البيض لا يزال يتمسك بالماضي، والله لم يتكيف مع حقائق الأمور في الواقع الجديد، وان سبب الأزمة التي قطعها يعود في حقيقة الأمر الى انه لا يريد التخلي عن شيء من صلاحيات السابقة يوم كان «الرفيق الأمين العام» ورئيس الدولة الذي يفعل ما يريد ويتصرف كما يحلو له. وفي تقدير بعض الأوساط الدبلوماسية العربية في صنعاء، ان علي سالم البيض الذي كانت عملية التوحيد بين الشطر الجنوبي والشطر الشمالي تتمثل له وأحزبه خضية الخلاص للوحدة بعد أحداث يناير (كانون الثاني) المذكورة، بدأ يقاوم عملية الاندماج الشاملة من خلال السعي الدؤوب للمحافظة على صيغة تقاسم النفوذ والواقع مناصفة بينه وبين الرئيس اليمني وبين حزبه ومؤتمر الشعب العام وبين الشماليين والجنوبيين وذلك رغم التفاوت الكبير في عدد السكان بين الشمال والجنوب ■

البحر، داخلة



المصدر : الحياة اللبنانية

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٧٢ سنة ١٩٩٢

بسبب التسلط وعدم وجود ضمانات وحفاظاً على الصدية 'حزب رابطة أبناء اليمن' يسحب ممثله من لجنة الانتخابات

□ مئةأه -
من عبد الرحمن الحيدري

■ عقدت اللجنة التنفيذية لحزب 'رابطة أبناء اليمن' (أري) قبل الأحد - الاثنين اجتماعاً استثنائياً للتقويم بيان مجلس الرئاسة الصادر السبت وأصدرت بياناً جاء فيه أن بيان مجلس الرئاسة مخيب كل الآمال وجسد النهج السلطوي البعيد من النهج الديمقراطي.

وقررت اللجنة سحب ممثل حزب الرابطة في اللجنة العليا للانتخابات الدكتور حسن عبدالقادر بازعة لأسباب عدة منها التعميم عن رفض حزب الرابطة للتفسيّر الذي عبر عنه بيان مجلس الرابطة بالقطاه الصفة التفرعية للمؤسسات بعد ١٩٢/١/٢١ أي إعطاء الصفة الدستورية والدستورية لتمديد الفترة الانتخابية وهو أمر في غاية الخطورة ويقتضي إلى سند دستوري حقيقي، وعدم وجود أي ضمانات لإجراء الانتخابات في ١٩٢/١/٢٧، خصوصاً في ضوء ما نشر في الاجتماع المشترك للكتلتين اليساريتين للحزب الاشتراكي

والمؤتمر الشعبي العام الذي يشير إلى أن الفترة الانتخابية لا تنتهي بتاريخ محدد ولكنها تنتهي بانتهاء مهمتها.

ومن الأسباب أيضاً تجاهل مجلس الرئاسة لوجهة نظر حزب الرابطة وجهات النظر الأخرى القادمة من بعض الأقاليم، والحفاظ على صفة الرابطة والتمسك بالوصايا المؤتمرية الوطنية.

محمد الشاذلي

وأدى الشيخ محمد بن ناجي بن عبدالمعز الشاذلي، عضو مجلس النواب بصريح لـ 'الحياة' عن تأجيل موعد الانتخابات التتابعية جاء فيه 'ألايت الحزبان الحاكمان انهما غير مستعدين لتطبيق العتبة الديمقراطية بتدليل الخالفهما على الانتخابات ولتجديها لسنة أشهر.. وأنا اعتقد أنه حتى بعد مضي هذه الفترة سيحاول الحزبان الحاكمان تأجيل الانتخابات من جديد وهذا شيء مخيف'. وأعرب عن اعتقاده أن الحزبين الحاكمين لا يريدان أن يسجلوا

الحديث عن الديمقراطية نطاق الصحف. ورأى أن اليمن دخلت في نفق جديد من الخسوف والغموض نتيجة تأجيل الانتخابات بعدما كانت على وشك الخروج منه لو جرت الانتخابات في موعدها. معتبراً أن الأحزاب التي ثبت أنها أحزاب صفة ولو كانت لها قواعد أجبرت الحزبين الحاكمين على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد. وعلى هذا الأساس يجب على المستقلين الذين يمثلون غالبية الشعب اليمني أن يلعبوا دوراً مهماً ويغفروا في حصار البلاد ومستقبلها لتجديتها وأقماً مريراً ومستقلاً مظلماً.

إلى ذلك، أعلن حزب 'التجمع الوحدوي اليمني' في البيان التثامي المؤتمر الخامس الذي عقد خلال اليومين الماضيين أنه لن يختبر نفسه في الانتخابات قبل الذهاب إلى صندوق الانتخابات التتابعية، وسيناضل من أجل اقتراع تعديد هذا اليوم في أقرب وقت ممكن، وستشارك في هذه الانتخابات ويعمل من أجل أن تكون في جسد من الديمقراطية والاستقرار والنزاهة.



تزايد ردود الأفعال على الإعلان الدستوري في اليمن قيادات المحافظات في الحزب الاشتراكي تحتج وحزب التجمع يدعو لإقالة لجنة الانتخابات

منعاده من حمود منصور

واعتبر البيان دعوة حزبي السلطة لبقية الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في اللقاء التشاوري محاولة منها لتدمير مشاريعها الخاصة بما يكفل لها استمرار الهيمنة والنفوذ والاحتلال بالشرعية الدستورية.

جاء في البيان أن تجاهل السلطة لأراء ومواقف القوى الوطنية حول كيفية إنهاء الفترة الانتقالية يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن من لا يتعاون بالوفاء الوطني لا يؤمنون بالديمقراطية والتعدد السياسي، وأن يتفادوا التداول السلمي للسلطة.

وأكد البيان بأن الإعلان الدستوري تجاوز كل منطق بأصراؤه، مما يكشف توجه الحكام نحو تكثيف التصفين والحكم المستوري بروح المصلحة القومية وخرق الشرعية الدستورية، وهذا كالة القوى الوطنية في التنظيمات والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية التي تميزت بنشاطها وروح الصمود للدفاع عن الشرعية وترسيخ الديمقراطية، وحشد طاقاتها لخوض الانتخابات النيابية المقبلة في إطار نكاح وطني وسياسي وجماهيري موحد لمواجهة السلطة ومعارضاتها.

ومن جانب آخر ألقمت حزب التجمع الوطني اليمني أعمال مؤتمره التشريعي الأول، وأصدر عدداً من القرارات والتوصيات وبيانا خطابيا أعلن فيه عن مشاركته في الانتخابات النيابية المقبلة من موقع الحزب المعارض.

ووصف حزب التجمع بيان مجلس الرئاسة والإعلان الدستوري بأنه خرف غير آخر أمل للشرعية.

وقال لهذا فإن حزب التجمع يعتبر هذا الإعلان بلا أساس، ويقتض طريقاً جديداً للمكثورية والقوى في

تزايد ردود أفعال الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة في اليمن أمس احتجاجاً على البيان السياسي والإعلان الدستوري اللذين أصدرهما مجلس الرئاسة يوم السبت الماضي بتجديد الفترة الانتقالية.

والتسعت دائرة المعارضة والرفض للطق والطق في شرعية المؤسسات الرسمية العليا، وبالإعلان الدستوري لتشمل حزب التجمع الوطني اليمني والتنظيم الوطني الناصري، وحزب رابطة أبناء اليمن إذ أعلنوا مواقفهم أمس في صنداء.

وصرح مقرر مسؤول في التنظيم الوطني الناصري لـ «الشرق الأوسط» بأن بيان مجلس الرئاسة لا يعبر عن روح الوفاق، ولا عن الأحزاب التي شاركت في اللقاء التشاوري للوسع، وإنما عن انفرادية هذا المجلس في اتخاذ مواقف تتعلق بالشرعية من خارج نطاق الدستور.

وأكد بأن جميع المؤسسات تصبح بطول ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري غير شرعية، والتفويض التي أقتضتها الانتخابات تعتم تعليق وفاء سياسي وليس فرض إعلان دستوري.

وقال وأن ما صدر من بيان وإعلان دستوري عن مجلس الرئاسة يعتبر تمديد للفترة الانتقالية، وخرقاً صارخاً للشرعية الدستورية حيث أن الدستور يعتبر نافذاً ولا يجوز أن يحكم بأعلان دستوري جديد.

وأصدر التنظيم الوطني بياناً وصف البيان السياسي والإعلان الدستوري بأنهما مضيان للأمال، وجاءا ليقضي على بوادر التفاؤل والتوصل إلى صيغة للوفاء الوطني.

وتجسست السطورية والمصلحة الوطنية لتنظيم عمل الدولة وإدارة أجهزتها، ووضع الضمانات والضوابط لممارسة السلطة في الفترة حتى موعد الانتخابات.



وتشير أنطومات الأولية التي حصلت عليها «الشرق الأوسط» أن عددا من قيادات الحزب وقعت بركات لبعض قيادات المكتب السياسي احتجاجا على التعامل بالاعلان الدستوري واعتبرته بادرة خطر على مستقبل الديمقراطية في اليمن، إلا بعد خطوة أولى تمتح مجلس الرئاسة حق الانقلاب على الانضام في أية لحظة باعلان دستوري شيئا بهذا.

ويذكر على سؤال له «الشرق الأوسط» حول ردود الفعل في أوساط الحزب الاشتراكي قال جبار الله عمر مفسو للمكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية بولان وردو أفلح المشايخ تجسد روح الشورى للديمقراطية داخل الحزب وبين اعضاءه.

والى أن يكون هذا موقفا تكتيكي للحزب في مواجهة ردود الفعل المشتملة، أو يعكس حالة من عدم التوافق بين قياداته وقواعده.

وما تزال بقية الأحزاب الأخرى تتدبر في مواقفها النهائية بشأن التطورات الأخيرة ومنها حزب التجمع اليمني للإصلاح، وتنظيم التصنيع الشعبي الناصري. وتسمى في نفس الوقت أحزاب المؤتمر الوطني التي التصمد في احتجاجها على الخروج عن الشريعة وتأجيل الانتخابات.

البلاء، ويعطي الأجهزة التي منتهت شرعيتها يوم ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري حق حكم البلاد بقوة الاعلان الرقوض من اسما.

وأكد بيان التجمع اليمني بأن البيان السياسي والاعلان الدستوري لم يثما بالأجماع كما نص قرار مجلس الرئاسة ولم يوقع عليهما أحد من المجتمعين، ولم يعلن مجلسا «التراب» والوزراء موافقتهما عليهما.

ولم تصدر قرارات الأحزاب بما في ذلك اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بيانات تؤكد أجماع حزبي السلطة على هذا الخرق الصارخ.

ويذكر أن أعلن مؤتمر حزب التجمع عن انتهاء أعماله بإقرار الوثائق الأساسية للحزب، أعلن من عدد من المقررات والتوصيات في طليعتها المطالبة بعمل للجنة العليا للانتخابات لنقاد ليلها في يوم ٢١ من الشهر الجاري.

وطالب بالعمل على انتخاب لجنة جديدة بأجماع وطني. وأعلن حزب التجمع اليمني معارضته للأعلان الدستوري، وحمل القيادة السياسية مسؤولية تأجيل الانتخابات واعتبرها مغاللة للدستور.

كما طالب بتشكيل لجنة عليا للانتخابات المحلية، وتهيئة الظروف للنسبة لانتخاب المجالس المحلية وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

وأكد التجمع تمسك بقرارات المؤتمر الوطني، ودعا كل الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية والشخصيات الوطنية إلى التمسك بها والعمل على تنفيذها.

وطالب بوضع برنامج لانتقاد الاقتصادي، وأقر ليجاد تحالفات بين القوى السياسية في البلاد.

وبينما تعتقد بعض الدوائر السياسية والحزبية أن الاعلان الدستوري جاء من وهي سلطة مجلس الرئاسة دون الأخذ بوجهات نظر الأحزاب غير الحاكمة وأنه لا يعكس حالة وفاق وطني، ذكر مصادر مسئولة في الحزب الاشتراكي له «الشرق الأوسط» أن ردود فعل مختلفة في أوساط الحزب الاشتراكي برزت ليس خاصة على مستوى القاعدة وبعض القيادات في المحافظات التي عبرت عن عدم قبولها بالاعلان الدستوري.



احتجاجاً على أوضاعهم المعيشية

إضراب ومسيرة اليوم لموظفي الخارجية اليمنية

أعلنها المسلمون في الخارجية في بيان سابق ومعدوا فيه بتفصيل الإضراب أن لم يستجب لمطالبهم وأوضح البيان أن لجنة التنسيق والتشبيك قدمت بالمطالبة في تحقيق تلك المطالب. وأكدت أن مساعيها للتوصل إلى نتائج عملية تساعد على الخروج من الوضعية الراثة والرفع من كفاءة الأداء الوظيفي، لم تؤخذ على محمل الجد والاعتناء. وازاء هذه الوضعية أعلن العاملون الإضراب عن العمل اليوم، وأكدوا تصمكهم بكل المطالب

اليمنية تتألم في ما يلي:
● تنفيذ قرار الاستعفاء للذين يشملهم القرار الوزاري
● إعلان قائمة الأسبقية للمعاملن في الخارجية والسلك الدبلوماسي.
● إصدار الترفيزات لستحقاقها للعام ١٩٩٢.
● إنجاز الكادر المالي للمعاملن في الوزارة بتسقيبه الدبلوماسي والأدري.
● إصدار التعميمات الدبلوماسية للعام ١٩٩٢.
وهذه هي للمطالب نفسها التي

صنعاء: من حمود منصور

أعلن مسؤولو وزارة الخارجية اليمنية أمس العزم على تنفيذ إضراب شامل عن العمل في ديوان الوزارة في صنعاء اليوم والخروج بمسيرة إلى مقر مجلس الوزراء احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم بتسوية أوضاعهم الوظيفية ورفع معاشاتهم الشهرية. وأكد بيان صادر عن «لجنة التنسيق ومتابعة تحقيق مطالب الموظفين» حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن للمطالب للموظفي الخارجية

موجة الاحتجاجات المطالبية تتسع

موظفو المصارف اليمنية ينضمون إلى إضراب البنك المركزي

صنعاء: من حمود منصر

ودعت نقابة العاملين في المصارف والبنوك في بيان لها
أسس جميع الأعضاء إلى تنفيذ الإضراب الجزئي احتجاجاً
على عدم تنفيذ الحكومة وإدارة البنك المركزي لطلبات
زملائهم ومعدت النقاية بتعميم الإضراب ليشمل كل
المصارف في مختلف محافظات الجمهورية.

ومن جهة أخرى أكدت نقابة موظفي البنك المركزي في
بيان لها أن قرار الإضراب اتخذ بالإجماع وبعد نقاشات
الحوار والتشاور وبعد أن تأكدت من عدم تحقيق الوعد
وفشل كل المفاوضات الودية وأعدت قرار التجو، إلى
الإضراب، إلى فريضة المعاملة والحياة الصعبة والحاجة الملحة
بعد أن أصبح الراتب الشهري لا يفي بمتطلبات أسرة
صغيرة لأكثر من أسبوع، فقط.

وكان موظفو البنك المركزي قد بدأوا أمس الأول إضراباً
مفتوحاً إلى أن تلبى جميع مطالبهم الملحة والمعالجة وأهمها
قرار زيادة المرتبات المطبقة على موظفي وزارة المالية
والمصالح التابعة لها وذلك بنسبة ٨٥٪، وكذلك إصدار
اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي

شهدت العاصمة اليمنية أمس موجة جديدة من أعمال
الاحتجاج على الظروف المعيشية وارتفاع الأسعار والفروق
بين الدخل وتكاليف الحياة، شملت بإضرابات عامة بدأها
موظفو وزارة الخارجية وانتقلت عدواها إلى موظفي البنك
المركزي وجميع المصارف في صنعاء.

وكان موظفو وزارة الخارجية قد فشلوا في تحقيق
بالإضراب لأسس احتجاجاً على عدم تصورية أوضاعهم
الوظيفية وأصدار هيكل أجور خاص بهم وتنفيذ
اللائحة والقوانين الداخلية لمخهم العلاوات السنوية للعام
١٩٩٢، وكذلك ترقية من يستحق للترقية، وعندما يتصعيد
أساليب الاحتجاج يدفعوا أمس بترقية إلى رئيس ونائب
رئيس مجلس الرئاسة تاشدومها فيها التدخل لتحقيق
مطالبهم.

وانضم موظفو مصارف العاصمة إلى موظفي البنك
المركزي في إضرابهم الشامل بإضراب جزئي يتصاعد ساعة.
كل يوم إلى أن يصل حد الإضراب العام الثلاثة الفيل إذا لم
يستجيب لمطالبهم.



عبد الله الأحمر يتهم الاشتراكي اليمني بالتهرب من الانتخابات

صفحة من جريدة المنصور
بعد أن ازدادت التسميات في الشارع اليمني خلال الأيام الماضية حول الموقف الطبيعي لحزب التجمع اليمني للإصلاح من نتائج الانتخابات وتعددية الفترة الانتخابية وصعود البيان السياسي والأصوات الدستورية أكد الشيخ عبد الله الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح شيوخ تاليف حاشد أن حزبه يرفض تأجيل الانتخابات في حينه تدني الثقة الانتخابية وقال في حديث صحفي مع نشره صحيفة «الصحوة» اليمنية أن ما يسميه الإصلاح في هذا الأمر من تأجيل الانتخابات أو تعديلها إنما هو محاولة من قبل القوى الحاكمة للتأجيل والتأجيل والتأجيل

للمعنى الذي عاقد أخيراً في صنعاء -تمسرح- ما يرتفع من تهويله وإيهامه عليه وإذاعة لم أحضر تلك اللقاءات، لا يوصفوا للتطبيق ولا يصحني عنياً في المجلس الاستشاري حتى لا يستغل حشوداً لإيهام هذا التجمع بالتمسح وما أوقعتهم حشوداً وإشار في أن هناك أمراً آخرى تشد نفس مؤلفنا أن لا يبين السياسي أنه عدم مصداقية أصحابه عندما أشار إلى أن كان هناك إجماع ورأى على مثال ذلك أن يهجمه الدماء الحزبية التي أوقع الشيخ الأحمر في التأييد كما يتوقع من الحزب، يأساً إلى حجه في السط.

أن يجعل على تلاميذ القضاء السياسية ويخبر كثيراً من سياساته الزوقية شخياً، ولكن كثيراً من التوقعات خابته وقد استأبها به «الجمعة» التي تشهها صيف القرن الاشتراكي بعد التبار الاجتماعي واستمرار تصدي مشاريع الإصلاح اليمني السليم خلال تكميم بعض الأوساع المناقشة للإسلام، وهم الأرماع كمثل الصقوف للمختصة أثناء التجربة الماركسية الساقية إلى اصحابها الشرعيين، وأما «الاعتقالات» الحزبية والشرعية تحت سلطة الحزب الاشتراكي ونزارة الشيعة للشكل السياسي والاقتصادية في اليمن، وقاموا للشيخ الأحمر والخزير الاشتراكي في قلب دور في طاق

اللائق العام الذي تعبه البلاد، وإشار إلى أن هناك محاولات سياسية للاشتراكي تؤكد استمرار عقيدته الاجتماعية والفردية، وأعطى مثلاً على ذلك دعم أصواته على فرض تعاريف خاصة عسائري مسمياً المراقبين في الحفلات الحزبية والفردية. اعترف الشيخ الأحمر من جانب آخر بأن الاشتراكي الأحمر من جانب ومشاركتهم الكثيرة في السلطة والواقع التي يسيطر عليها ويحبب الظروف التي تحت خلالها الوحدة، وقال «والحقيقة أن الوحدة جاءت متأسفة لثقال كل اللغات وتحولها إلى أداة إصلاح شامل لأشياء للمشي»



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

٢٧ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلي مات التاريخ .

وأتهم رئيس تجمع الإصلاح الاشتراكي والتحرير من الميزانيات وعدم الرغبة في إجراء الانتخابات ووضع المرافيل أمامها. وقال: «ومما من التصريحات الصادرة عن بعض قيادات الحزب التي تؤكد على ذلك، أعلنها بمضمون في مناسبات عامة، أو في مقابلات صحافية مع صحفيين خارجية. وهم يصرحون على أن يظلوا في السلطة والاحتفاظ بالرفاسمهم الحالية، ولا يتأثر ومضمون الحالي ينتج أي انتخابات».

وحول عدم إجراء التقسيم الإداري لليمن بعد الوحدة باعتباره رئيس اللجنة المكلفة بإعادة النظر في التقسيم الإداري، كشف الشيخ الأحمر النقاب عن وقوع خلافات بين أعضاء اللجنة. وحالت دون القيام بإنجاز ما كلف به. وأشار إلى أن الخلافات تركزت حول مهمات اللجنة في إزالة آثار التشهير بين المحافظات السبع المتجاورة، أي التي تقع على حدود الشطرين صابلا، وأن ممثل الاشتراكي كان له رأي مخالف للآراء المطروحة.

ويجدد الشيخ الأحمر نفيه لوجود صراعات داخل تجمع الإصلاح بين جناح الأقباط برزاعته وجناح الإخوان المسلمين برزاعته وقال: «للتشكيك والتشويه الإعلامي هو أحد الأساليب المفضوحة لبعض الصحف... وما يرددونه في صحفهم هو ما يتمنون حصوله، وبأنك أمانتهم، وأحلامهم التي لن يصلوا إليها بفضل الله وتوفيقه».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والذخ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٧٢ ١٩٩٢

« المؤتمر الشعبي » يدعو لمقاطعته

مؤتمر تعزيزيبدأ غدا بألف مندوب وممثلي الأحزاب

صنعاء: من حمود منصور

وأكد المتحدث باسم مؤتمر تمز لـ «الشرق الأوسط» أن المحافظ ما يزال يمارس ضغوطات للحيلولة دون عقد المؤتمر وتعني سالم أن يكون المؤتمر تظاهرة ديمقراطية سلمية رغم ضغوطات الترهيب من جانب الأجهزة الحكومية.

ويتوجه اليوم عدد من الشخصيات السياسية والوطنية والديبلوماسية من صنعاء ومختلف محافظات الجمهورية إلى تمز لحضور الاجتماع.

ومن جانب آخر عقدت الأمانة العامة لمجلس «سبأ» للقبائل اليمنية في ٢٢ و ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري في صنعاء اجتماعاً برئاسة الأمين العام الشيخ محمد ناجي الغادر، والأمين العام المساعد للشيخ علي الغفلي نمران.

وأكد مصدر مسؤول في الأمانة العامة في تصديق خاص لـ «الشرق الأوسط» أن الأمانة العامة فوجئت الشيخ الغادر، وشيخ قبائل خولان، والشيخ علي شران بمقتامة تسيير شؤون المؤتمر.

وتنفيذ مذكراته وتوصياته حتى انعقاد دورته الشابعة، وتشكيل لجنة لأجراء الحوارات مع مختلف فئات الشعب والشرائح الاجتماعية اليمنية لمواجهة الانحياز الرافعة، وقطع دابر الفساد.

وشملت اللجنة أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر، وهم الشيخ محسن مهنين أبو عثمان، وميفد أحمد الغفلي، ومحمد قاسم يحيي، ونجدي عبد الله الصوفي، والشيخ المصطفى علي الشمين، وعبد الحميد محمد القوسي وأحمد الباشا زرع، ومحمد حسين الثرياء، وعبدالله علي منتش وأبو محمد مسلم العوامي.

تبدأ صباح غد بمحافظة تمز في اليمن أعمال المؤتمر الجماهيري الأول بمشاركة ألف مندوب من مختلف مديريات ومناطق المحافظة وذلك لمناقشة الأوضاع التنموية وقضايا الحكم المحلي في المحافظة.

وأكد، عبد المجيد سالم عضو اللجنة للتنموية المتخصصة الرسمي باسم المؤتمر في تصريح لـ «الشرق الأوسط» أن المؤتمر سيفتتح بحضور مندوبين عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤتمر التلاحم الوطني كذلك مؤتمر «سبأ» للقبائل اليمنية وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي في صنعاء وأوضح سالم أن من أهم أهداف المؤتمر المطالبة بالحكم المحلي وأن يكون عن طريق الانتخابات بدءاً من مفراء المديرية، وحتى منصب محافظ المحافظة، والتأكيد على التضامن والوحدة الوطنية والتماع منها.

وذكرت الأنباء صحفية أن المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح يبدى معارضة شديدة على عقد مؤتمر تمز.

وعلمت «الشرق الأوسط» أنه أصدر تعميماً لأعضائه في المحافظة بدعوههم فيه لمقاطعة المؤتمر، بينما رفض محافظ تمز المعيد أحمد عبد الله الأرياني القرار التشريعي بحده وعدم مشروعية انعقاده عن الصماح بعقد المؤتمر في إحدى القاعات العامة التابعة للدولة وكانت اللجنة التحضيرية رفعت دعوة قضائية ضد المحافظة لرفض طلب عقد المؤتمر في قاعة المركز الثقافي



محافظة أبين اليمنية تحت علي وجود اللاجئين الصوماليين

□ عدن - من إقبال علي عبد الله

■ دان محافظ أبين السيد يحيى علي الراعي، قرار الحكومة اليمنية بتأسيس
تخصص من منطقة الكود الساحلية موقعا لأيواء اللاجئين الصوماليين. وأكد
اجتماع عدن أول من أمس في المحافظة أن ذلك يمثل خيرا على سكان المحافظة من
اللاجئين الصومالية والاحتشامية والأشبه ودعا السلطات العليا تدولة التي ترويع
محافظة أبين بقدر عدم أكثر من خمسين الفأ، على مختلف المحافظات بدل
محافظة أبين وحدها وقال المحافظ في رسالة وجهها إلى مجلس الرئاسة والحكومة
أنه «غير مسؤول عن أي رد فعل جماهيري أثناء الدائمة ضد مبعوثات اللاجئين»
وعلمت الحياة أن الأحزاب والتنظيمات السياسية واسية المُنشئة في المحافظة



٢ ٧ نوفمبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

تستعد لتنظيم مسيرة احتجاج على وجود اللاجئين في المحافظة من دون غيرها من المحافظات. ويتوقع أن تنظم المسيرة الأسبوع المقبل على أن تنطلق من مكتب المحافظ إلى موقع أبواء اللاجئين.

ويرى مراقبون سياسيين في عدن في موقف محافظ أبين انتهاكاً لاتزامات الحكومة اليمنية أمام الهيئات والمنظمات الدولية الخاضعة برعاية اللاجئين الصوماليين في اليمن وأيضاً هجراً للمهاجرين الذين دعت في أوقات سابقة مجموعة من معلمي هذه الهيئات والمنظمات لزيارة منطقة الكود في أبين لتكون موقفاً للاجئين طالبة منهم تقديم المساعدات لأعداد الموقع. وبعض هذه المساعدات وصل بالفعل آخرها المساعدة الإنسانية المقدمة من الحكومة الفرنسية التي وصلت أول من أمس إلى مطار عدن على متن طائرة شحن قدمت من مدينة جيبوتي. وتتضمن هذه المساعدة ١٧ طنًا من الرز وطين من الألبسة تسلم إلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وشاهد مراسل «الحياة» في عدن محافظة عدن لاجئين صوماليين يفتشون أروصفة عارضين ما تلقوه من مساعدات غذائية (علب لحم وسمك وجبن وفاصوليا) للبيع بأسعار تال كثيراً عن أسعار المحلات التجارية والبقالات. وشهدت أعداد كبيرة من هؤلاء في الحدائق العامة والشواطئ... فيما بدأت مجموعات من النساء العمل في منازل بعض التجار والمسؤولين خصوصاً في العاصمة صنعاء. وبعض المنازل الكبيرة في عدن. ويعود سبب اختيار اللاجئين الصوماليين للعمل في المنازل إلى قبولهم أجوراً متدنية جداً يتراوح ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ريال تصرف لهم بالعملة الوطنية للتعويض. وكانت السلطات الصحية في عدن باشرت إجراء فحوص على اللاجئين الصوماليين الذين نزحوا أخيراً في عدن من الكباشرة مسامون والموجودين حالياً في مخيمات خاصة أعدت لهم خارج المدينة في منطقة الحسوة القريبة من مصفاة عدن.

وعلم من الدكتور فهمي محمد قائد مدير المشروع أن فريقاً طبياً أجرى حتى أول من أمس ١٢٠٠ فحص مختبري لععد من الأمراض بينها فقدان للأناعة المكتسبة (إيدز). وأشارت النتائج الأولية للفحوصات إلى أنها سليمة.

وكشف السيد مكييل قاسم مدير أمن الموانئ وحرس الحدود في عدن لـ «الحياة» معلومات مهمة منها تمكن رجال شرطة الميناء من القبض على أحد اللاجئين الذين كانوا على «ساموان» بتهمة حيازة ٤٥٧ جوازاً صومالياً جديداً استطاع اختطافها في مسألة كانت على ظهور السفينة.

واقابت معلومات أخرى لصباح أمينة في الميناء عن وجود المجهول من اللاجئين قيد التحقيق بينهم مختلفة أهمها محاولة تهريب الأسلحة والخموات والعملات الزرودة إلى عدن مستغلين وضعهم كلاجئين.



المصدر : أكتوير القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٠

حول مذكرات البيضاوي

خطاب من الفريق الحديدي ورد من البيضاوي

الحديدي : الذين استشهدت

بهم ماتوا

البيضاوي : ألت بوجود وأستشهد بها

كتيبته عنى

الفريق : صانع الحديدي



النور القاهرية

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٦٤ / ١١ / ٢٤

عزیزی الدكتور عبد الرحمن البیضانی

تحية من مواطن مصري عرفك منذ أكثر من ثلاثين عاما ، اى قبل اندلاع ثورة اليمن في أواخر سبتمبر ١٩٦٢ ، وشادت ظروف الوظيفة التي كنت أشغلها وقتئذ أن اتعرف عليك وعلى أتكارك واسلوبك من قرب ، وكذا عن حجم مساهمتك في الثورة وانت مقیم بالقاهرة لسنوات طويلة ، معيدا عن اليمن بأوامر الامام .

كل هذا جعل من الطبيعي أن اتابع ما تكتبه في مجلة أكتوبر الغراء تحت عنوان « مصر وثلاثون عاما على ثورة اليمن » سبيا وقد كان لي - بحكم وظيفتي السابقة أيضا - اتصال يومي بعمليات الامور في اليمن حتى منتصف عام ١٩٦٤ .

لقد تفاءلت وتوقعت خيرا عندما غاب مقالتي الاسبوعي في عدد ٨ نوفمبر الماضي ، وجاء تفاؤلي من اقتراحى انك قد تكون قد راجعت نفسك ، أو أن يكون البعض من المخلصين لك قد لفت نظرك الى خطورة ما تكتب وإلى آثاره السيئة لا على شخصك فقط بل أيضا على مصداقية مجلة أكتوبر التي تغطي باحترام الجميع .

اننى يائسى لا اضح ما تكتبه في إطار حرية الرأى ، وحرية النشر ، و الرأى والرأى الآخر انى يشتمع بها في مصر ، ويعلم الله اننى أعشق الحرية في كافة مجالاتها ، ولكن للحرية حدودا ، وأول هذه الحدود هى الصدق والمخاطات والتحايل المنطقى المعقول . وللاسف لقد امتلأت يا دكتور مقالاتك بشبه المغفلات ، وللاسف فان معظم - ان لم يكن كل - شهودك قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى .

لا يسمح وثقى ولا حالى الصحبة بتنفيذ ما قرأته عن دون كينوت وطعناته المتوالية للطواحين الهوائية ولا عن اسلام اليقظة التي دفعت بقلبك إلى اللا معقول . من الصحيح يائسى انك كنت في وقت من الاوقات نائبا لرئيس جمهورية اليمن ، ولكن أوجع أن تسأل



الكوبر القاهرية

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ / ١١ / ٢٩

نفسه : ما هي المهام التي عهد بها اليك رئيس الجمهورية ؟ وما مدى الثقة التي كانت يبتكيا ؟ بل أين كان موقعك من الضباط اليمينيين الذين قاموا فعلا بتنفيذ الثورة ؟ وما مدى الاحترام المتبادل الذي كان يبتكيا ؟ وانتهرا ما هي : لغة : التي كنت فيها - لو اسما - نائباً لرئيس الجمهورية : التي ياسيد لم تعد ثلاثة شهر . وبغضه أم ..

هل تذكر . ثلاثة شهر . كدشب ما كتب وتحلل ما جلت ؟ لا أظن ذلك ممكنا .

لقد حالي ما فرت لك في عدد أول نوفمبر على صفحات مجلة : كنوير ! . حيث انك تلب من المعلومات العسكرية . وابت من الكفاءة الحربية

ما يملك قادراً على نقد خطط القتال التي كانت تضعها القيادة العسكرية المصرية في اليمن ، التي ما ذهبت الى اليمن الا لافتقار هذا القطر الشقيق إلى الكفاءة العسكرية على مختلف مستوياتها ، والا كنت قد عينت مثلاً قائدا عاما للقوات المشتركة المصرية اليمنية ، وبذلك تكون أول جنرال دكتور في العالم العربي .

لقد قلت يا سيدى إن قائد القوات المصرية في اليمن وتقصد به الفريق أنور القاضى كان مندوباً سامياً لمصر في اليمن ! أعرف معنى وظيفة المندوب السامى ؟ المندوب السامى ياسيدى يُعين عادة من قبل دولة كبرى في إحدى مستعمراتها ، ويعتبر هذا المندوب السامى مسئولاً عن المستعمرة من جميع النواحي . يعني آخر إنك تقول إن مصر كانت تنظر الى اليمن كمستعمرة تابعة لها ، ألا ترى ياسيدى أن ذلك كنت كلاماً خطيراً لم تتصين أبداً ؟ كدت افقد اعصابى عندما كنت - دون خجل منك -



المصدر : التحرير القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ / ١١ / ٢٤

أنك ومريدك من اليمين ، وأنا لا اعلم ان لك مريدين
في اليمين ، قد قررت محاكمة قائد القوات المصرية
(الفريق أنور السادات) بحجة سوء خطته العسكرية
التي أسفرت عن استشهاد الزائد المصري « ست » ومعه
ستة جنود مصريين .

هل يمكن أن يتصور مصري واحد - حتى أن كان قد فقد
عقله - أن يسمح مثل هذا القتل في يوم من الأيام ؟
لكنها حرية النشر التي تمتع بها في وطني مصر .
هل لك يا دكتور أن تذكرني بالقانون الذي كنت تستند
إليه في محاكمة الفريق السادات ؟ . وأنت تعلم تماما انه لم
يكن هناك قانون في اليمين ، أي قانون ، إلا قانون مزاج
الامام وقراءة الطالع ! وهل تستطيع أن تذكرني
بالسلطات التي كانت مخولة لك شخصيا لاجراء مثل هذه
المحاكمة ؟ .

أخشى ما أشكاه ياسيدى ان تجمع هذه الملفات
وتنشرها في كتاب لمعلمي تفنيك عن قطار فائك ومحاول أن
تلتحق به ! أنك ياسيدى لن تلتحق بالقطار وربما لحقت
بسياسة قطار الدلتا الذي أنفى استمهاله في مصر منذ
عشرات السنين والذي لن تجده اليوم الا في أحد أركان
الاجانب المتزوية ..



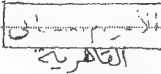
المصدر: السفير القاهرة

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٩/٨/١٩٩٥

وأخيراً أرجو أن تتأكد ياسدي أنني عازلت اعتيرك
صديقاً وانك ولا ريب تؤمن بأن اختلاف الرأي لا يفسد
لله قضية .
وتقبل تحياتي .

المفريق صلاح الدين الحديدي



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

[illegible][illegible]



المنشر وأخذت الصحف والمعلومات

التاريخ

1997-2000

المؤتمر الشعبي يؤكد ضمانات نزاهة الانتخابات

دعوة لانتخاب المحافظين والسلطات المحلية
وتوسيع نطاق التنسيق مع الأحزاب الأخرى

عدون: من لحافى، شطاطة

أعطيت اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للزئور الشعبي إمام يصعب التعرف عليه، والرسدية اسم نشاط اللجنة الدائمة للاحتفالات، وعدم التمثل في شرفها، واختصاصاتها، ضماناً لحداية الاعتراف على العملية الانتخابية، وتأثيراً أكبر، وأجريت، وفازت بها، بما يكفل الاعتراف على أي شرف أو مشاركة لأجراء الانتخابات، أمم ١٧٧ أبريل (نيسان) القليل، لاختيار إعطاء مجلس النواب البشري، العبد.

جاء ذلك في البيان الذي أصدره للجنة بعد اختتام دورتها الاستثنائية السادسة برئاسة الرئيس علي الله صالح الأمين العام للمنتد الشعب.

وقال البيان - الذي حصلت عليه الشرق الاوسط على نسخة منه - ان دعوة بعض الاحزاب المشاركة في المؤتمر الوطني الى الانضمام الى المصالحة لا تعني

استمرار المؤسسات الدستورية في مهامها حتى يتم الاقتراع، على النحو الذي حدده الباب السادس (الأحكام الانتقالية).

الطبيب الثاني - محاولات غير واقعية تحاول التشكيك في صحة ومستوى

بشريعة الدستور نفسه،
باعتبارها محاولات لا تهدف سوى إلى المساس

والتوجه إلى ضرورة تعزيز اللوائح المشتركة لكل من المذهب الاشتراكي

100

والقوة الشعبية وسائر الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية، من ضمان الالتزام الكامل بالهام والضوابط المتفق عليها كأساس للنشاط الرسمي، والشعب

دودحا، والالتزام بعدم استغلال الوظيفة العامة لإغراض حزبية، وجهاً، التصديق.

والانتم بالانتماء عن المهاترات الصحافية غير المسؤولة، وتغذية مبدأ سيادة اللسان ارضي وعقارات النولة، والتعبد في الانفاق العام باعتمادات الموازنة العامة،

[illegible]

مستقبلهم على صعيد السلطات المحلية في المحافظات والديريات، بما في ذلك انتخاب المحافظين ومجالس الدورات القادمة.

الرؤية وتنفيذها الكفاءات والقدرات الوطنية المتخصصة بحيث لا تحول قضية على هذا النحو إلى...

والامزجة وللزايدة السياسية او الافكار القاصرة الدائمة على معارسة الاسلوب

ودعا المؤتمر الشعبي العام اعضاءه لاني ان يكونوا في مقدمة الصفوف «بين

المصالح في أيجاد علاقات الود مع القوى السياسية الأخرى.

وعلمت الشرق الأوسط أن اللجنة الدائمة ناقشت في دورتها - التي استمرت يوماً واحداً - مميزات وأسياس تفصيل الانتخابيات، والجمهور الذي يجب أن يشارك في الانتخابات.

لاجرأتها في موعدنا المحدد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) للقبول.

الاشتراكي، والمصيفة التي يمكن التوصل اليها لخوض الانتخابات النيابية، من

التسويق الانتخابي بين الشريكين سيتركز على إتاحة كل منهما للأخر الفرصة،

ونكرت المصادر أن المؤتمر الشعبي العام قدّم الجواب أن للتنسبة

الانتخامى مع الاحزاب السياسية الاخرى، حتى لا يقتصر هذا التنسيق على الشريكين فى الحكم فقط.

4



المصدر : **أكتوبر ١٩٧٤**

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٧٤

دكتور عبد الرحمن البيضاوي
نائب رئيس جمهورية اليمن السابق



رد الدكتور عبد الرحمن البيضاوي :

عزيزي الفريق صلاح الدين الحديدي

تحية طيبة من مواطن عربي تطلع إلى نهضة الأمة العربية . فرقع راية مصر العربية في موقع بارز فوق رأسه حلبة وأربعين عاما هي كل حياته السياسية . ولا ينال حتى نهاية عمره إذا كان في ذلك مصرعه . فراية مصر سوف تظل غنقا في قلوب اليمنيين جيلا من بعد جيل . إذ لولاها لما تحرر شعب اليمن وما تطرد .. وقد سجلت ذلك في جميع مؤلفاتي مترجما به في أحاديثي الخاصة والعامة ، مشيدا بجيش مصر الباسل قلعة الأمة العربية المحصنة ودورها الخالد للمبع .

أذن .. لمصر ليس ساعة لصارعة عاطفية بيننا . ولذلك أدعو أنفسا إلى الالتزام الأكثر بالوضوح والانتفاع الأمل بالعاطفة . حتى تستفيد الأجيال من دروس التاريخ ولا يضعف التقدير البناء إلى الإلزام الأكثر بالوضوح والانتفاع الأمل حين يغشى الأهم بالحياتة إذا خرج الحوار عن عطفية العقل وسقط في قبضة العاطفة .

ولعل أبدأ ردي من حيث أبدلت رسالتك حين قلت إنك مازلت معتدي صديقك لأنه تعرف أنني أؤمن بأن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية . وأني أبدلت ذات الشعور وأعز بصداقتك على هذا الأساس الذي هو جوهر حرية الرأي التي أختلاف الرأي لا

حتى سأؤذنتك بلساني في نسيان ما ورد في رسالتك من كلمات جارحة أطلقك لا تقرها إذا أعدت قراءتها . فسوف تشاهد أنها لا تأخر فقط أحاديثك الموضحة معي وصداقتك الشابة لي في مكتبك أثناء تجهيز الثورة وتأسيس السلطة والانتصار التي كنت أطمحيا منك لإرساها في حنايب الذاكرة نوار اليمن .

بعد نسيان تلك الكلمات الجارحة سأؤذنتك في الرد على ست نقاط .



المصدر : أكتوبر المواقف

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : شهر ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ

توثيق أحداثه ، حتى إذا رد عليها أحد المعلقين فإنه يبدأ أولاً بمناقشة الوثائق قبل أن يتورط في التعليق على أحداثها فتصدمه وثائقها .
ولذلك لم أجديا سيدى في رسائله تعليقا موضوعيا على أى حدث ذكرته في مقالاتي ، وقد شهدت بذلك في رسائله يقولك إنه (لا يسمح وقتك ولا حالته الصحية بتتبع ما قرأته) فلماذا إذن كتبت إذا كنت لا تتقد ما قرأت ؟ !

ثالثا - ذكرت يا سيدى أنني ادعيت أنني أملاك .. المعلومات العسكرية والكتابة الحربية ما يجعلني قادرا على نقد خطط القتال ، وأتني بذلك أكون أول جنرال دكتور في العالم العربي .

ردى أنك سلمت بأنى كنت نائباً لرئيس ..
اليمين ، وأضيف أنني كنت أيضا وزير خارجيتها ..
تولى إدارة معركتها السياسية الدولية ..

الإعتراف الدولى وانزعجت مقعد اليمين في الأمم المتحدة من الإمام المخلوع أثناء هذه المعركة السياسية الدولية ومن هذا الموقع السياسى أوضحت للقوات المصرية أنه يحسن تأجيل معركة رأس الوربة الى ما بعد حصولنا على ما أوشكنا على الظفر به وهو الاعتراف الأمريكى ، لاسيما أن نجاح معركتنا الدولية هو الذى جعل المتطرفين يشعلون حرائق صغيرة لأغراض دعائية ، وأنه ليس من صالح مصر ولا صالح اليمين ونحن على عتبة احتمال النجاح الدولى أن نضرب بأنفسنا حريقا كبيرا لا تضمن نتائجه في جبال وبرة بعيدة عن العاصمة .
هذا يسببى قرار سياسى لا يحتاج إلى دكتور جنرال عسكري .

أولا - قلت إنك بحكم وظيفتك (مديرا للمخابرات الحربية) تعرقت على حجم مساهمى في الثورة ، محاربا الإيجاء بأنها كانت مساهمة هامشية .

ردى أنك في كتابك (شاهد على حرب اليمن) صفحة ١٨ كتبت حرفيا :

« إن البضائى كان على صلة بكبار المستوليين في مصر .. حتى إن مقالاته لم تمنعها الرقابة التى كانت مفروضة على الصحافة .. ودليل آخر .. أن المرحوم المشير عبد الحكيم عامر قد قدم الدكتور البضائى في صيف عام ١٩٦٢ إلى أحد الأجهزة المستولة بمصر مشيرا إليه أنه سيكون على رأس الحكم في اليمن عند اشتعال الثورة فيها .. وطلب من هذا الجهاز تقديم كل التسهيلات للدكتور البضائى فيها يطلبه من عزن أو مساعدة ، وقد أوضح الدكتور البضائى موقفه بكل صراحة وبلا أى تحفظ ، وأن كل ما يطلبه يتلخص في تدريبه وجموعته على استخدام السلاح مع إعادة الرمي به ، وإرسال بعض الأسلحة إلى معارثيه في صنعاء وتجهيز كمية محدودة منها لترافقهم عند انتفاظهم إلى اليمن على طائفة عقب اندلاع الثورة ، ومن الطبيعي أن توضع طلبات الدكتور البضائى كما حددها محل التنفيذ .

هذه يا سيدى هي شهادتك على ماتعرفه عن حجم مساهمى في الثورة . ولا أظنها في حاجة إلى إضافة .. واما كان المشير عامر الرجل الثانى في مصر يقول لك ذلك بغير معلومات قال لك بعضها ، حيث لا ينبغي أن تعرف أكثرها . فلشير لم يقابلنى مصادفة على ضفاف النيل فاستطلع صحيتى وقال لك ما قال .. وفيه الكفاية .

ثانيا - قلت إننى كنت في وقت من الأوقات نائباً لرئيس جمهورية اليمن ، ثم سالتنى عن المهام التى عهد بها إلى رئيس الجمهورية .

ردى هو ما نشرته في مقالاتي فأرجو الرجوع إليه وقد حرصت على عدم استعراض أى حدث إلا بعد توثيقه في نفس موقع نشره ، لأننى أكتب للتاريخ الذى يستمر



المصدر :

الأهرام - ١٦٦٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

٢ - أن الفريق القاضى جاء متطوعا للدفاع عنا فعلينا الحفاظ على مشاعرنا .

٣ - أنى أمام اصرارهم على محاكمتك قلت ان ذلك من اختصاص الرئيس عبد الناصر .

٤ - أن السلال طلب صياغة برقية بذلك الى الرئيس عبد الناصر فكتبها ووقع عليها السلال .

٥ - أن السلال سلم هذه البرقية الى رئيس مجموعة الشفرة النقيب محمد عبد السلام محبوب ، وبناء عليها وصل الى صنعاء المشير عامر والسادات في اليوم التالي مباشرة .

مصادرها : ذكرت أن شهردى قد انتقل معهم إن لم يكن كلهم إلى الفريق الأعلى :

ردى أنك أنت يا سيدى حفظك الله أحد شهردى البارزين . أما معظمهم فلا يزالون على قيد الحياة أطال الله عمرهم . كما أن مكتبة الأهرام ترحب بكل من يريد التأكد من أنها نشرت فعلا جميع الأحداث التي ذكرت في مقالاتي مشيرًا إلى تاريخ نشر كل منها .

أما زملائي اليمينيون الذين اشتركوا في هذه الأحداث فلم ينتقل منهم إلى الفريق الأعلى سوى الفريق حسن العمرى الذى انتقل حيالاً في معركة رأس الوتدة ، التي أغضبتك سيرتها ، وقد سجل الفريق المصرى شهادته في مقدمة كتابي (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) الذى نشرته سنة ١٩٨٤ وتولت مؤسسة الأهرام توزيعه في مصر والعالم العربى . وقد أسهمت في هذا الكتاب في شرح أحداث هذه المقاتلات ومن بينها معركة رأس الوتدة ، ولا يزال الكتاب متداولاً رسمياً في اليمن منذ تسع سنوات .

وأخيراً - أتمنى يا سيدى بأنى قلت ان الفريق أنور القاضى كان مندوباً سامياً لمصر في اليمن ، ثم رتب على ذلك أنى أقول إن مصر كانت تنظر إلى اليمن كمنطقة مستعمرة .

ردى أنى لم أقل أبداً إن الفريق القاضى (كان مندوباً سامياً لمصر في اليمن) والمقال الذى تشير إليه يمكن الاطلاع عليه .

ما قلته إن الفريق القاضى (كان من بلاط المشير الذى أسهم في تهيئة المناخ الانفصالى في سورية ثم طلع الى موقع المندوب السامى في اليمن .. فأردت ترشيده علاقاته باليمينيين لاسيما بعد أن سلمنى العقيد غالب الشرعى مدير الأمن منشورات بعثية بعنوان أها المصريين أرفعوا أيديكم عن اليمن) .

فارق كبير بين أن أقول إنه (كان مندوباً سامياً) وهو ما يعنى أن قراراً مصرياً رسمياً صدر بتعيينه في هذا المنصب ، وبين كوالى إنه (تطلع إلى موقع المندوب السامى) لأن التطلع مجرد أمنية شخصية لا يساندها أى قرار يصدر من الدولة ، بل قد تضر بسياسة الدولة إذا أفرط صاحب الأمنية في تقمص سلطاتها .

شأنهما - نسبت لي أنى قررت محاكمة قائد القوات المصرية في اليمن بحجة سوء خطته العسكرية التي أسرت عن استشهاد الرائد المصرى (سند) وبعده ستة جنود مصريين في معركة رأس الوتدة ، ثم سألتني عن القانون الذى كتبت استندت اليه .

ردى أنى لم أقل إنى قررت محاكمتك ، ومرة أخرى المقال الذى تشير إليه يمكن الاطلاع عليه حتى يتبين لك أنى أكدت فيه ما يلى :

١ - أنى أوضحت للمستولين اليمينيين المطالبين



أكتوبر

المصدر :

٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلومات

وختاما أؤكد لك أنني لا أنكأ جرحا ينشر هذه الأحداث ، لأن الأحداث البارزة لا يمكن إغفالها عند استعراض التاريخ ، وأعتقد أن استشهاد الرائد المصري (سند) وجنوده الستة أول شهداء مصريين في أول معركة خاسرة في اليمن كان حدثا بارزا لا يمكن إغفاله في سيرة مصر وثورة اليمن . ولذلك غامرت بحياتي وبعي رجال من قادة الثورة والطريق القاسي نفسه لإنقاذ حياتهم وكنت لا أدري أنهم قد استشهدوا بعد أن دفع بهم إلى الهلاك فأتدهم الذي أخرجهم إلى معركة غير ملحمة لا تتفق مع منطق استخدام الإمكانيات القليلة المتاحة ، وبخطوة مرتجلة تتناقض مع مكانة جيش مصر ، وفي توليت دولي حرج يتعارض مع مصلحة اليمن ، وانتهت بأول إنسحاب عسكري مصري بين جمهوري أمام حفنة من متحدين يحمين بين صفوف منطقة جبلية وعرة أشعلت خيال المتحدين بإسكانية هزيمة الجيش المصري الملاق ، فسانهم هذا الخيال إلى توسيع ساحة التمرد بين الصغور في كل شمال اليمن حتى استدرجوا عشرات الآلاف من الجنود المصريين البواسل . هذا هو الموضوع .

إنه موضوع القضية التي تستلزم الحوار الموضوعي .. الحوار الذي يحتاج العقل الوطني ولا ينساق وراء العاطفة الشخصية . إنه موضوع القضية .. لأنه بداية التوسع العسكري المصري في اليمن ، أو أنه نهاية التحكم المنطق السياسي في اليمن .

إنني بأسمى أضاع تجربة اليمن في تناول الجبل الذي لم يعاصر أحداثها لعله يتعرف على دروسها ، ولا يستهدف الحاقق بأى قطار لأن المؤرخين هم وحدهم الذين يصيرون المقاعد في قطار التاريخ لن يشاركوا في صياغة أحداثه ، وهؤلاء ليسوا في حاجة إلى مقالات لأنهم يقرأون مباشرة في سجلات التاريخ ..

فالتاريخ وثائق .. واختراع الوثائق لا يتعنى .. وأنكأها لا يفيدك .

لم أني لا أقتل بقول جمر بين الخطاب ورضي الله عنه حين قال (رحم الله الحق ما تركه لي صديق) ذلك أنني مع قول الحق واختلاف الرأي مازلت أنعم بوه الأصدقاء وآتت في صدارتهم . أكرر تحياتي لك واعتازي بك وتقى فلك .

دكتور عبد الرحمن البيضاء



المصدر : الحياة اللدنية

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ٢٠١٩

صنعاء : عبد الله الاحمر يؤكـد رفض 'الاصلاح' تأجيل الانتخابات

□ صنعاء - «الحياة»

ما يريدان تمريره، وإيهام الشعب بموافقة جميع القوى السياسية عليه... ولذلك لم يحضر تلك اللقاءات. لا بصفتي التنظيمية ولا بصفتي عضواً في المجلس الاستشاري، حتى لا يستغل حضورى لأغراض هذا الانطباع عند الشعب... وما توقعناه حصل، مع العلم أن هناك احزاباً أخرى وفقت موقفاً نفسه ومع ذلك تحدث البيان عن الإجماع، وهذا دليل على عدم مصداقيتهم. وأشار الشيخ الأحمر إلى عدم مشاركته في مؤتمر مناضلي الثورة، وقال: «لم أحضر المؤتمر لأن لجنته التحضيرية نسيت أو تناست ادوار كثير من المناضلين من كل القبائل ومناطق اليمن الذين كنا معاً شركاء في النضال والفصاح عن الثورة والجمهورية لنحكم على عدم حضور المؤتمر بدونهم».

قال الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، إن الهيئة العليا للجمع اليمني للإصلاح التي يرأسها رفضت تأجيل الانتخابات أو تمديد الفترة الانتخابية من حيث المبدأ بوصفها بيباً بذلك قبل أن تقدم السلطة على خطواتها هذه.

وأضاف الشيخ الأحمر في مقابلة أجرتها معه صحيفة «الصحوة» الأسبوعية إن «مذونياً في اللجنة العليا للانتخابات سجل تحفظاتنا على رسالة اللجنة عند مناقشتها وعند تقديمها لمجلس الرئاسة وأن الأمن العام لا «الجمعية» أكد في الاجتماع التشاوري الموسع موقفاً واضحاً أيضاً من خلال مجلس النواب وعبر التلفزيون، وكنا نتوقع أن يستغل الحزبان الحاكمان ذلك اللقاء لتمرير



المصدر : الحياة اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢

الثاني من نوعه وسببه تاخر الرواتب والمستحقات

اليمن : تمرد في لواء الخالبيين بعد مشادة بين الجنود وقائدهم

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري

وشالت الصحيلة ان المظليين الذين اعتزلوا
المصيان وفتحوا اراضي المعسكر واتبعوا من
خلالها شعاعات تتلقى يماثلهم حاولوا اعتقال
قائد المعسكر احمد صالح شمالان الذي كان في
قيادة الحور، واسفرت المحاولة عن جرح ثلاثة
منهم، احدهم جرحه خطيرة، وذلك صباح
الخميس الماضي حين اصطفت عليهم الحار بعد
عودتهم من قيادة الحور، وعلى اثر ذلك قاموا
بتوجيه ثمانية طواقم عسكرية وتانكيتين ومدعرة
لحاصرة الموقع الذي كان يحتل في العقيق
شمالان.

وطالب الجنود المتمسكون في معسكر
المظليين في مأرب بمسيرة وزير الدفاع او القائد
الاعلى لثاقتهم القضية معهم وحلها، وبالفعل
قصد وزير الدفاع العميد حاتم قاسم طاهر مأرب
بعد ناهر الخميس الماضي واتقى فور وصوله
الجنود والاضباط في معسكر المظليين وجرى
بينه وبين المتمردين حوار حول محلليهم، وقام

شبهت محافظة مأرب الاربعة الماضي
عصياناً عسكرياً، هو الثاني من نوعه، خلال
السنة الجارية. إذ أعلن جنود وضباط صف في
لواء المظليين المرتبط في مأرب التمرد العسكري
بعد مشادة كلامية بينهم وبين قائد اللواء العقيد
احمد صالح شمالان بشأن الرواتب ومستحقات
مالية تأخر دفعها لهم، ثم شكلوا قيادة جماعية
من أربعة وعشرين فرداً الشابة قضيتهم ما
اضطر قائد اللواء للهرب من المعسكر واللجوء
الى قيادة الحور.

وقالت صحيلة المستقلة الاسبوعية التي
اوردت هذا النبا من مراسلها في مأرب ان العقيد
علي محمد صلاح نائب رئيس الأركان حاول
التفاوض مع المظليين الا انهم منغصوا طائرتهم
المروحية من الهبوط في ارض المعسكر، وحين
عاد الى المعسكر قاموا بحجزه لانه سبق له
التعهد بتسليم حقوق جنود اللواء الاول للمشاة
في ايار (مايو) الماضي ولم ينفذ تعهدهاته.



بالتوجيه سجلها فوراً. وتفيد معلومات أن مصير قائد المظليين أحمد شعلان لا يزال مجهولاً، وإن قائداً جديداً تم تعيينه بدلاً منه.

من جهة أخرى، نسبت صحيفة «الحق» الأسبوعية الصادرة أمس الأحد إلى مراسلها في محافظة الجوف (على بعد ٢٠٠ كلم شرقي العاصمة صنعاء) أن قتالا عنيفاً دار هناك بين القوات المسلحة والمواطينية وإن كل أنواع الأسلحة استخدمت في هذا القتال.

وقالت الصحيفة للمحافظة بلسان حزب واپطة أبناء اليمن (المعارضة) إن مثل هذه المشاكل والفنّ تتصاعد بسبب ما سبته الفراغ الدستوري الذي تعيشه في ظل اللاشرعية وأيضاً بسبب الخلافات في قمة السلطة بين الحزبين وبسبب تأجيل الانتخابات وتمديد الفترة الانتقالية بصورة غير شرعية وغير دستورية ولا تستند إلى إجماع وطني، بالإضافة إلى عجز الدولة عن دفع رواتب أفراد القوات المسلحة الأمر الذي شاعف من هذا التوتر.

إلى ذلك، تحتفل الجمهورية اليمنية اليوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) بالذكرى الخامسة والعشرين لجهلاء آخر جندي بريطاني عن الشطر الجنوبي سابقاً، في مثل هذا اليوم عام ١٩٦٧ ويصادف عيد الاستقلال الخامس والعشرون الذكرى الثالثة لتوقيع اتفاق عدن الوجودي التاريخي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩.

ودعا الدكتور ياسين سعيد نعمان بهذه المناسبة إلى «تجاوز سلبيات الماضي والعمل الجاد من أجل التغلب على آثار وإزالة عوامل التخلف والفساد من خلال التمسك بتحقيق المشروع الوطني الحضاري المبهوضي الواحد الذي يقوم على أساس الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية التعبير عن الآراء وفي إطار الشرعية الدستورية والقانونية».

المصدر : الجريدة القاهرية



لأنه هو والإندسات الصحفية والإعلونات
التاريخ : ١٩٩٥/١١/٢

تمرد عسكري في اليمن

صنعاء - وكالات الأنباء
أعلن جنود وصيابة لواء مقاتلات
بالجيش اليمني التمرد بسبب رواتبهم
ومستحقاتهم المالية المتأخرة وشكروا
قيادة جماعية بديلة للتابعة قضيتهم
بعد محاولتهم اعتقال العقيد أحمد
شعلان قائد اللواء المرابط في محافظة
مارب واضطراؤه إلى الهروب من
المحسكر. وذكرت مصادر يمنية مطلعة
أن وزير الدفاع الجديد ميشم قاسم
ظاهر توجهه في اليوم التالي لحدوث
التمرد إلى مقر قيادة اللواء حيث التقى
مع الجنود والضباط وأمر بتلبية
مطالبهم فورا وكان أحد الولاة المنتهين
في مارب قد تمرد لناس السبب في مايو
الماضي.



المصدر : الأوسط (الأسبوعية)

للنشر والتخذه مات الصحفية والاعلومات

التاريخ :

٢٩٩٢

تعمد لواء المظلات اليمنية في مأرب

وحدات عسكرية بلا مرتبات

اذع في المعسكر بئنا من خلافات شعالات قصصهم ومآلهم، ومآلات اغتيال العقيدة شعلان أثناء عزيتهم الى المعسكر صباح الخميس الماضي، مما أسفر عن انساء ثلاثة من مرافقهم، حالة اعدام خطيرة.

وكان جنود المعسكر قد طالبوا بأن يعطى للمعسكر دفتر التذرع النجاشي الركن هبم قاسم خاخر او القائد الأعلى للثوار المسلحة (الوطني اليمني) علي حديد الله صالح) لتأقصة قضيتهم ومآلهم فوراً. ووصل دفتر ذلك الاذاع ظهر اليوم بقسمه والى مع الجنيد والذين يماي المعسكر وتحدث معهم حول قضيتهم، ثم توجهوا على الفور لحظها مع تعيين قائد جديد للثوار، خلفاً للعقيد حبل.

وكان افراد لواء المشاة الاولى في مأرب قد غفروا تمرداً متتالاً في مايو (ايار) الماضي للاسباب التالية.

وتكثفت معلومات اخبروا ان سبب التناحر في دفع مرتبات الثوارات المسلحة يعود الى عدم موارثتها لثرواها المالي ١٩٩٢، وان المعيز في بند الثروات يبلغ 7٢٥ في المائة، أي اقل ٢ اشهر.

وما زاد الازمة حرجاً ان الثوارات من اكنوا للاشاكال التي يعاني منها افراد الثوارات المسلحة اليمنية، حسب حالة من الايام بعد التي تروى من وضع الجيشين والذال التي ترفضت له مبادئه وازار الاذاع بعد التي ظهرت اليوم من الجيشين في الامكن سباقاً في الثوارات المسلحة وتحدثت حالة اسفلة التي توجهت مرتبات الجيش في الجيش اسوأ بمرتبات الجيش في الشمال.

عن : من ظلي شاعرة

كشفت مصادر عسكرية بئنا لـ والشرق الأوسط ان افراد عدة وحدات عسكرية لم يحصلوا على مرتباتهم منذ شهرين وات صرحت مررات للنضال اما الزاوي وشامدون بكافة ايام فرغ ذلك الركن في عدن لتسلم شخصياتهم وثلاثة الزاوي الخارجة عن الشؤون للمعسكر.

وبما تصوبح هذه المصادر في اعقاب اعلان انتهاء التمرد العسكري لجند وصف ضباط لواء المظلات في محافظة مأرب وهو التمرد الذي بدأ عقب مشاركة كلامية، بينهم قائد اللواء العقيد احمد صالح شعلان، بسبب التناحر في دفع الرواتب والمشتقات المالية للجند.

وتذكر صحيفة المستقبل، الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني في عدنما الصابر امس ان التمرد بدأ يوم الأربعاء الماضي، بعد ان شكل الجند قيادة جماعية مؤلفة من ٢٤ فرداً لتجاية قضيتهم، مما اضطر قائد اللواء للهرب من لواءات المعجدة ان يثني رئيس هيئة الاركان العامة العقيد علي محمد والسيادات المعجدة مع الجند، ولكنهم منحوا عائلته الهيكيتور من الهيرة في صلاح حاول التفاوض مع الجند، ولكنهم عائلته الهيكيتور من الهيرة في واستنداً الى مصادر بئنا فان جنود المظلات الذين اعتاروا المعسكرين القديم



التاريخ :

۱۹۹۲

٤٠ محاولات لاغتيال قيادات حزب الحق اليمني

تعرضت قيادات حزب الحق اليمني لاعتقال متكررة في اواخر الاسابيع الماضية، تمثل اخرهم في لعجار لغم موقوف معمار منزل بدر الدين الحوثي رئيس الحزب في ساحة ميكة في صباح يوم الجمعة الماضي بمحطة مران - خزان في عاصم بمحافظة صنعاء، مما الحق اخضرار الحشود بالذبح، ولكن الحشود نذرت

موت محقق 424 في بكن في الشقة التي
وإن فيها الاتجار
الأيام الثلاثة الأخيرة وأدت خلال
التي العائلة للأسف استهف
أعدها حياة وهو من الذين
فيهم الحروب وتحت طمس الدين
رئيسه نفس اليوم، بينما وأن
التجارة آخر في سوق منزل عبد الله
مصر في الأزقة في منطقة حسين
وإن بغيره من هذه المسألة

والأمم أصدرت مذكرات اتهام قاتل
حيدر الباكسر لـ وزارة الداخلية
في أحداث مشاهير خلال الاضطراب
الفاشية.

في صعدة كان اعدام من الثوارين
مشتبه فيهم وتسلطهم على
لنه التي للقبض على ٣ أشخاص
الاصابات.

في نفس المنطقة، ولم تسلم جميع
الانقلابات عن خساتر في الاوضاع أو

[illegible]



الجمهورية
المصرية

المصدر :

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

رئيس تحرير : الأمام، القضية يتحدث عن مشاكل الوحدة بين الشمال والجنوب

هشام باشا رحيل إلى الأبد

عندما تصدر في اليمن أكثر من مئة صحيفة يومية ومجلة أسبوعية
ومطبوعة دورية، فهذا يعني أن هناك شبه فوضى في تداول الآراء
والمواقف، وأن الشارع مصاب بارتباك تجاه كل هذه الآراء والمواقف.



من بين عشرات الصحف والمجلات والدوريات اليمنية هناك صحف ودوريات تحظى باحترام كبير، ولها مكانتها المؤثرة أما لأضواء العريق وأما لحاضرها للتزوّج. ومن بين هذه الصحف جريدة «الأيام» التي صدرت في عدن ١٩٥٨ زمن الانتداب البريطاني على اليمن الجنوبي ولم تتوقف إلا العام ١٩٦٧ عشية الاستقلال وقد التقت «المجلة» هشام باشراحيل رئيس تحرير «الأيام» التي تصدر أسبوعياً في الوقت الحالي لأسباب فنية، وأجرت معه حواراً حول ظروف اليمن بعد الوحدة وخلال فترة ازدهار فيها التوتّر بشأن الاستغاثات والأحزاب، وعمليات الاستيعاب للتعديّة الأشكال وأمر أخرى. وقد اشتركت «المجلة» باشراحيل من بين عشرات رؤساء تحرير الصحف والمجلات لآلة يقف أولاً في منتصف الدائرة بين التيارات والأطراف المتصارعة وهو مقرب من الحزب الاشتراكي اليمني وغير معاد لحزب المؤتمر الشعبي العام، ولأنه يعتبر في صف المعارضة وله علاقات وطيدة بالحكم، ولأن «مقبل» مكان الثقة، المثقفين وأساتذة الجامعات وقادة الأحزاب، ولأن صحيفته هي فعلاً صوت اللذين لا صوت لهم في اليمن.

واطّرف ما في هذا اللقاء مع باشراحيل أنه تم في «مقبل» في منطقة حدة التي تعتبر أحد أهم المناطق الراقية في صنعاء، وأنه جرى قبل توجهه إلى المنابيا بساعات لشراء معدات ومطابع لتصوير صحيفته التي قال أنها توزع الآن ٣٧ ألف عدد، وأنه قبل هذا وذلك يعتبر الأكثر صراحةً وإفصاحاً بين معلم الاحاديث مع أي شخصية سياسية يمنية مرموقة. وقال باشراحيل في هذا الحديث «أموراً خالصة» بالفعل تتعلق بوحدة اليمن، وبواقع هذه الوحدة ومستقبلها.

- تقدر الصحف التي تصدر الآن في اليمن في الشمال والجنوب بأكثر من مئة صحيفة. فهل ترى ذلك مؤشراً سلبياً أم إيجابياً؟
- أنا أعتبر أنه مظهر سلبي لأن المقصود من هذا العدد الهائل من الإصدارات هو تميع مبدأ الديمقراطية، خصوصاً وأن الدولة تعتبر أن ما تقول هذه الصحف المتعددة المشارب والاجتهادات هو مجرد تنفيس للمواطن والمعروف أن الدولة لا تقوم بمعالجة الكثير من القضايا التي تطرحها بعض الصحف الجادة في مجالات الفساد والعبث بالأموال العامة.
- هناك من يقول أن الدولة نفسها هي التي شجعت وتشجع إصدار الكثير من الصحف للغاية التي ذكرتها. فما مدى صحة هذا الاتهام؟
- أنه اتهام صحيح. وأنا أعتقد أن الكثير من الصحف التي تصدر الآن، إنما تصدر بتشجيع من بعض أطراف الحكم بهدف التنفيس.
- واين قوانين الصحافة؟ ألا يوجد قانون ينظم هذه الأمور؟
- هناك قوانين، لكنها لا تنضض بنوداً. كان بالإمكان أن تضع مستوى أدنى من الشروط للحد من هذه السلبية.

الديموقراطية في خطر

- هل تخشى على التجربة الديموقراطية أم أنك مطمئن إلى



مستقبلها وتطورها .

أخشى على الديمقراطية . والمؤسف أننا عندما نتناول سلبيات كبار رجال الدولة يترجم هذا التناول على أنه تحيز من أحد الحزبين الحاكمين ، حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ، الأمر الذي يؤدي إلى بعض العداوات والاستقطابات الخاطئة وغير الصحيحة .

● يلاحظ أن الكثير من الصحف والأحزاب تتعامل مع الكثير من الأمور الخطيرة بنوع من التعارف وعدم المسؤولية ، إلا تعتقد أن ذلك أحد مكامن الخطر على الديمقراطية .

لقد قلنا أكثر من مرة أن مثل هذا التطرف سيؤدي في النتيجة إلى إعطاء السلطة للزيمية المطلوبة للتدخل ، أن لم يكن للأجهزة على المد الديمقراطي فعلى الأقل لكبح جماحه .

● هل تعتقد أن لحظة الإجهاز على الديمقراطية أو كبح جماحها ، آتية لا محالة ؟

لأسف ، أن عدم قبول الحزبين الحاكمين مبدأ تناول سلبيات قائمتها وأعضائهما ، الذين يشغلون مناصب مؤثرة في الدولة ، وربما يعتمر مؤسراً واضحاً على أن هذه اللحظة ربما تكون آتية لا محالة .

● ألا تعتقد أن وجود حزبين متنافسين في السلطة هو من مصلحة الديمقراطية ، خصوصاً في هذه المرحلة الخرجية ؟

صحيح ، أن وجود حزبين أو أكثر في السلطة هو بمثابة ضمان أمان لجهة عدم انحدار إلى حكم الحزب الواحد أو الفرد الواحد . لكن الصيغة الشاذية ووجود رأسين لسلطة واحدة وتسيير دفة أمور الدولة على هذا النصف بين حزبين متنافسين كل تلك يعرقل اتخاذ القرارات والنهوض بالبلاد .

[...]

● البعض يرى أن إجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة ، هو بمثابة الضمانة المؤكدة لعدم العودة إلى الشمولية . وهذا ربما هو سبب الأزمة القائمة . فما رأيك ؟

أنا لا أعترض على هذا الرأي . وبدون أدنى شك ، أن البعض يحاول الاستمرار بالانفراد بالسلطة من خلال الطريق الديمقراطي ، لكن انتمسك بهذا الموقف لا يمكن أن يخدم الاستقرار الذي ننشده من أجل تطوير البلاد وإثباتها والمحافظة على وحدتها .

● هناك شكوى من أن الشماليين يحاولون ابتلاع الجنوبيين ، وأن الوحدة تحولت إلى نوع من التناقض أهل الجنوب بأهل الشمال . فماذا نقول ؟

أن مبدأ للركبة الحادة التي طرقت منذ قيام دولة الوحدة وريد كل الأمور في كافة المحافظات ومنها محافظات الجنوب بالعاصمة صنعاء قد أثار مشاعر أبناء المحافظات الجنوبية ومخاوفهم ومما زاد هذه المخاوف أن الدولة المركزية ترفض حتى الآن الأخذ بمبدأ السلطات المحلية الذي نص عليه الدستور وجاء في اتفاقات الوحدة .

● ألا يعني ما تقوله ان الملحقين يعملون الى ان تكون الوحدة على اسس كونفدرالية أو فدرالية بعيدة عن المركزية الشديدة؟
- اعتقد انه ما لم يتم تبديد المخاوف التي ذكرتها انما وما لم يتم التراجع عن الاستمرار في الوضع الحالي، اننا سنواجه الكثير من المشاكل
● الرأي السائد لدى أوساط تشجية في اليمن ان اكبر عدو للوحدة هو العدو الخارجي. فهل توافق على هذا الرأي؟
- اعتقد ان اصلاح البيت من الدليل هو الاساس والبيت السوي للتين لا يتائل بالتحديات الخارجية. وما عدا ذلك اعتقد ان توجيه الاتهامات الى الخارج هو مجرد مبررات لا أكثر ولا أقل.
● ثم تأجيل الانتخابات الى ابريل (نيسان) المقبل. فلماذا جرت الانتخابات في الموعد المحدد هل ستعقير نهاية الازمة ام بداية لها؟
- اعتقد انها ستكون بداية ازمة، لان النتائج للتوقعة لهذه الانتخابات ستكون بمثابة انتصار جهة على أخرى. وهذا اذا حصل - ونأمل ان لا يحصل - سيؤدي حتماً الى عدم الاستقرار.
● هل تعتقد ان الازمة المستفحلة بين الرئيس ونائبه هي احساس مبكر بالغين من قبل الجنوبيين تجاه الشماليين؟
- ربما يكون هذا الشعور هو احد الأسباب غير المعلنه لهذه الازمة. لكن لا بد من الإشارة الى ان السبب لظن والمتداول هو الاخلال بالاتفاقيات التي أبرمت بين الحزبين الحاكمين وخصوصاً لجنة الامن والانتقال الدائمة الى عدن في فصل الشتاء وبمع القوات المسلحة لتصبح جيشاً واحداً لكل البلاد.

موضوع الوحدة

● الواضح ان الحزب الاشتراكي هو حزب الجنوب بينما المؤتمر الشعبي العام هو حزب الشمال؟
- هذا غير صحيح. وهذه ليست حقيقة.
● نعود مرة أخرى الى موضوع الوحدة. فهل انت خائف الى الوحدة؟
- نعم.
● وما هو سبب خوفك؟
- الاممال الكتي للكثير من المحافظات الجنوبية، وعلى رأسها عدن وعدم التزام الدولة بقراراتها تمسح لوضع الناس. وبالإضافة الى كل ذلك هناك المركزية الصاعدة
● سمعت من كثيرين ان الازمة الاخيرة بين الرئيس ونائبه انت الى نوع من التفريق الجغرافي بين الشمال والجنوب، أي ان اهل الشمال اللذين يعيشون في الجنوب عادوا الى الجنوب. فهل هذا صحيح؟
- اذا كان هناك تفريق جغرافي فهو بسبب المخاوف التي راودت الكثيرين. وهي مخاوف كثيرة وسببها الازمة التي افترقت اليها. والحقيقة ان الخشية من صدام بين الحزبين الحاكمين انت الى ارسال الكثير من الاخوة عائلاتهم الى مناطقهم الأصلية تحسباً من أمر مفاجئ. وأكرر انه ما لم يتعزز الشعور لدى جميع أبناء اليمن بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات، وهو أمر غير متوفر حالياً، ربما يضمن السلام الاجتماعي بين كافة فئات الشعب. فان الشعور بالغين من قبل أية فئة سوف تكون له آثاره السلبية للمدركة.
● من خلال قراعتي صحيفتكم شعرت انه تدافع عن الجنوبيين أكثر من اللزوم. فهل وصل الأحساس بالغين الذي تحدثت عنه الى هذا الحد؟



• نحن نهتم بأننا جنوبيون لأن محبي «الأيام» في المحافظات الجنوبية عملوا من أنفسهم مراسلين لنا بدون مقابل، بل هم يتحملون نفقات مكالماتهم الهاتفية ونفقات «الفاكس» حتى يوصلوا رسائلهم إلينا. ومن جهة أخرى فإننا أكثر الناس مشاكل المحافظات الجنوبية، لكن هذا لا يعني أننا لا نتناول مشاكل المحافظات الشمالية كلما أتبع لنا ذلك. ولحق ذلك فإن المحافظات الجنوبية جزء من اليمن ولا ضير في التحدث عنها.

● وهل أنتم صحفية جنوبية؟

نعم.

● لكن ذلك قد يفسر بأنه نوع من الإنحياز التقطيري؟

• نحن نقف إلى جانب الذين يقع عليهم هذا الغبن ■

عبدالمجيد



انتهاء تمرد قوات المظلات في اليمن دفع رواتب المتمردين المتأخرة وعزل قائد القاعدة

صنعاء - وكالات الأنباء : أكد زعماء العشائر اليمنية في مأرب، انتهاء حركة التمرد التي قام بها جنود لواء المظليين ضد قواتهم لاحتلالها على عدم دفع رواتبهم منذ مدة أشهر. وأضاف زعماء العشائر أن التمرد في مأرب الذي تبعه ١٨٠ كيلومترا شرق صنعاء انتهى بعد أن توجه اللواء هادي طاهر وزير الدفاع اليمني إلى قاعدة المظليين ووافق على الاستجابة لمطالب المتمردين.

ذلك في الوقت الذي تعهد فيه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بوضع حد للفساد والجهل بالمال العام. دعا صالح في كلمة ألقاها نهاية منه عبر الإذاعة والتلفزيون في الاحتفال بتكريم رحيل القوات البرية عن اليمن الجنوبي عام ١٩٦٧ للحكومة إلى محاربة الفساد وتحسين مستوى معيشة المواطنين. أوضح صالح أن الجيش فهم التنمية السياسية على أنها معنى إعلاء لائق العلم والقانونية وعدم الفساد بأمانة المسؤولية وتخليص للمصالح الذاتية على مصلحة الوطن.

وأشار صالح إلى أن اليمن مر خلال الفترة الأخيرة بأزمات حادة داخلية وخارجية بسبب الأزمات في معالجة قضية الانتاج والمزارع التي يديرها أبناء اليمن.

وأشار زعماء القبائل إلى أنه جرى عزل العقيد أحمد صالح شمالاً قائد القاعدة، وكانت مجلة المستقل التابعة لـمجلس الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتقاسم السلطة في اليمن مع المؤتمر الشعبي العام قد أشارت إلى أن ثلاثة جنود أصبحوا يوم الخميس الماضي خلال تبادل لإطلاق النار بين المتمردين والعناصر الموالية لقائد القاعدة. وأضافت المجلة أن المتمردون لجروا قائد القاعدة على الفرار ومضوا كائنة نائبه العقيد علي محمد من الهبوط بالقاعدة. وكانت منطقة الهبوط شرق صنعاء نفسها قد شهدت حلفاً مماثلاً عندما حاصر للمتمردون معسكر للجيش مطلقين بنقله إثر مشاطرة بين جنود للمعسكر وصاحب حفل مجازع ضابط أحد الجنود يسرق ثيابات قتلت من حقله فإطلق عليه النار ورد الجنود على إطلاق النار والتي



الرئيس اليمني ونائبه يشهدان على إجراء الانتخابات في موعدها

جهود تطوق التمرد في مأرب واشتباك مع الجيش في الجوف

□ صنعاء - من عبد الرحمن الحيدري :

مطلع أن الانفصاليات التي جرت الأسبوع الماضي في منطقة الجوف التي تبعد نحو ٧٠ كلم عن مدينة مأرب بين مواطنين والجيش المأربيين هناك أسفرت عن مقتل ضابط وثلاثة من الجنود وأصابة ضابط وجندي آخرين بجروح.

وقال المصدر أن الانفصاليات هي نتيجة للاخذ بالثأر لما جرى الشهر الماضي عندما حصلت مواجهة بين المواطنين والجيش قتل فيها مواطن وعشرة جنود.

وعلم أن الرئيس اليمني كلف الشيخ محمد بن ناجي الشاذلي عضو مجلس النواب عن منطقة الجوف العمل على وقف القتال وخلق أرضية لإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية وحسم الأمور في المنطقة.

وبدا أن المساعي الحميدة التي تبذل

في غضون ذلك استمرت أمس الجهود الهادفة إلى تطويق تمرد عناصر لواء المظليين في محافظة مأرب بسبب عدم حصولهم على رواتبهم. ويذكر أن هذا التمرد حصل الأربعاء الماضي وأدى تدخل وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر إلى تهدئة الوضع.

من جهة أخرى علمت «الحياة» من مصدر



جهود تطوق التمرد في مارب

تمة الصفحة الأولى

توصلت الى اعلان هيئة لدة اسبوع وتنكيل لجنة مكونة من العقيد علي صالح نائب رئيس الزبحان والسيد محمد كيم، محافظ الجوف والسيد حميد العنزي، عضو مجلس النواب للتطبيق في الذي حصل وحضر الخسائر لدى الطرفين. وفي كلمة في مناسبة الذكرى الـ ٢٥ لـ ٢٠٠٠ نوفمبر، شدد الفريق علي صالح على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد كملقمة لا بد منها للولوج الى عهد الشرعية الدستورية المستقرة.

وعن الصعوبات الاقتصادية الداخلية قال: سسفل نولي الامر ما يستحقه من الاهتمام وتتابع ما تقوم به الحكومة في سبيل التخفيف من حدة الللاء وتحسين الاحوال المعيشية خصوصاً لذوي الدخل المحدود في ضوء التوجهات الصريحة التي تضمنتها الرسالة الموجهة من مجلس الرئاسة الى رئيس مجلس الوزراء واعضائه قبل ايام والتي تشكل اساساً ومنطقاً لعمل الحكومة خلال الفترة المقبلة وحتى اجراء الانتخابات. وأكد مجدداً اهمية وضع حد لتفشي الفساد والتسبب والافلات والعيث بالمال العام الذي برزت فوائره بعد قيام الجمهورية اليمنية واعلان التعددية السياسية التي اعتبر البعض انها تعني اهدار المال العام والامالة وعدم الوفاء بامانة المسؤولية وجعل المصالح الذاتية فوق مصلحة الوطن.

اما نائب رئيس مجلس الرئاسة فأكد اهمية دعم الجهود المبذولة والمشاورات التي جرت لتعزيم الوفاق الوطني والمزيد من العمل المشترك وتوسيع دائرة المشاركة ولهيئة الظروف لاجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد. وتطرق الى الصعوبات والعراقيل التي تواجه مسيرة البناء الوطني، وقال: دان هذه الصعوبات نابعة من الررض التي تلق عليها، وبمقدورنا ان نعرف من اين ثاتي واين منبمها، وكيف يمكن ان نسيطر عليها. لم تكن الصعوبات والاختلافات والمشاكل والتكبير من الفوائر المسببة لنا ولتاريخنا من صنع

الوحدة، نكبتها تنبع من ذلك المكان الذي لم تحصل اليه الوحدة سواء في العقول او السلوك او في قوة العادة التي تواجه المزاج الوطني للشعب اليمني. ونأشد المواطنين كافة العمل على توسيع الحوار وفتح الصدور ومواصلة العمل لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريق التطور والتقدم للشعب اليمني. وطالب بان تكون الشخصية الوطنية اكبر من السياسة والحزب والمظرة المراسمية، وان تكون العقلانية في التفكير هي نهجتنا وطريقنا لمعالجة كل القضايا التي تواجهنا.



محاولات في عدن من انتشار اللااريا في المحافظات الشمالية

□ عدن - من اقبال علي عبدالله

■ ابدت مصادر مسئولة في وزارة الصحة اليمنية تفوقها اس من بدء انتشار وباء اللااريا في عدد من المحافظات الشمالية بعد انتشاره في المحافظات الجنوبية خصوصاً في محافظات عدن وأبهر. وأشارت المصادر لنفسها الى ان الوزارة تالت انباء من ظهور المرض في محافظة مأرب الواقعة جنوب كبرى صضاء - وهي المحافظة التي كيهلتم الالار اليمينية ومنها سد مأرب. وهناك مجلس التنسيق بين الأحزاب

والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والأداعية والمهنية والشخصيات الاجتماعية المستقلة في عدن، المؤسسات والجمعيات الخيرية ورجال الخير الى تقديم الدعم السخي لشراء الدواء اللازم لمعالجة وباء اللااريا المنتشر في عدن. وقال ان المستشفيات والجمعيات الصحية في المدينة لا تملك الادوية الخاصة لمعالجة هذا الوباء خصوصاً أدوية الأطفال. وتعلم ان مجموعة من الشخصيات النسائية المعروفة تعد الآن لمسيرة للأطفال يتوقع انطلاقها من احد المباني العامة الى مكتب المحافظ السيد محمود عراسي الذي ما زال محتكراً عن العمل في منزله. وتسليم نائبه السيد الكفراشي مذكرة موجهة من اطفال المدينة الى السلطات العليا للدولة تدعو الى الاسراع في انقاذ الاطفال من هذا المرض الخطير.

المصدر : الشرق الأوسط (الندنية)



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠ صبر ١٩٩٢

مؤتمر جماهيري في تعزيز دعم معارضة القيادة
**دعوة يمنية للتلاحم الوطني والشرعية
وتأكيد لأهمية دور السلطات المحلية**



٢ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ :

صنعاء: من حمود منصر

شهدت مدينة تمز الشعبية قبل يومين المؤتمر الجماهيري الأول لإنشاء محافظة تمز، الذي حضره نحو ألف مندوب من مختلف مديريات ومناطق المحافظة، وممثلون عن الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وشهد كبير من أبناء المحافظة، وممثلو السلطة الديمقراطية، ومؤتمر التلاحم الوطني، ومؤتمر دمية للقبائل اليمنية، ومؤتمر تشام حاشد.

وقد ناقش المؤتمر - على مدى يومين - وثيقة الأهداف العامة له وأقرها، وانتخب مجلس عمل جماهيري للمحافظة على ٧٥ عضواً، وإمانة عامة من ١٥ عضواً، وأصدر - في ختام أعماله - بياناً أشار فيه إلى التوجهات العامة الرسمية على أعماله، على الرغم من وصول برقيات تهنئة من الدكتور أحمد محمد الأصمحي (مع سر اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام - لوجوده حالياً خارج اليمن - ومن عدد من المنظمات والأحزاب والقطاعات الشعبية في المحافظة وخارجها، أكدت مساندتها للمؤتمر، ووقوفها إلى جانب مطالبه وأهدافه للشروع في تحقيق العدالة في التنمية، وانتخاب السلطات المحلية. وقد شهد المؤتمر تحت شعار

«تلاحم الجهود الشعبية يبنى حديث، تسوية العدالة والمساواة والديمقراطية، مما يرمز مسار الدولة اليمنية الموحدة، ويؤكد احترام الإنسان ومساواة حقوقه، والمحافظة على النظام والقانون، وتحدث في جلسة الافتتاح كل من الشيخ عبد الرحمن أحمد صبر رئيس اللجنة التحضيرية، ومحمد عبد الله الفصيل عضو مجلس النواب، والدكتور عبد العزيز الحفان رئيس جمعية الاقتصاديين اليمنيين، وأحمد محمد الشامي رئيس حزب الحق، فاكندو دعم الكفاح ضد الفساد السياسي والاداري في أجهزة الدولة، والنشاع عن الديمقراطية والتعددية السياسية والعزمية، واحترام حقوق الإنسان، وعبروا عن أهمية دور السلطة المحلية، واحترام إرادة الشعبوية الشعبية في اختيار ممثلها في السلطة وترأس أعمال المؤتمر الدكتور صادق شائف نعمان رئيس حركة النهضة اليمنية، وكان كل من منصور أحمد سيف الشرجي، وسعاد العيسى نائبين، وتضمنت هيئة الرئاسة كلا من الشيخ صادق الضياف وعبد المصعب مسالم والشيخ طاهر علي صفيه والشيخ قائد سيف للخلاني، والحامي عبد الله نعمان والدكتور فيصل سمود فارغ.

وقد أجاز تقرير اللجنة التحضيرية

إلى الصعوبات التي واجهت عملية الإعداد والتحضير للمؤتمر، والتي من أهمها معارضة المؤتمر الشعبي العام لعقد، ومحاولة محافظة تمز العقيد محمد عبد الله الأرواني المحاولة دين انعطافه، عن طريق منع استخدام قاعة المركز الثقافي بالمحافظة، ورفضه قرار المحكمة بعدم تحقيق تلك الممارسات، وعدم شرعية قرار المنع ومن أبرز الشكايات التي أختيرت لعضوية مجلس العمل الجماهيري كل من أحمد محمد علي عثمان، والشيخ عبد الرحمن أحمد صبر، والدكتور عبد القادر الجعيد، ومسلطان جزاي، وعبد الله نعمان، وعبد الرحمن نعمان، والدكتور عبد العزيز السلفا، وسلمان السامي. وكان الشيخ عبد الوهاب صنان شيخ قبائل ارحب ورئيس مؤتمر التلاحم الوطني قد ألقى كلمة في الجلسة الختامية أكد فيها أن حضوره المؤتمر الجماهيري لتمز إنما ينبع من إدراك عميق لأهمية العمل في هذه المرحلة، وبهذا أبدأ، والمحافظة على التضامن والتعاون للتصدي للظلم والفساد، والبناء، وعامد على الضيق فيما في طريق حماية الشريعة والدفاع عنها وتأكيد حقوق الشعب، في انتخاب السلطات المحلية في اللديات والمحافظة وقد أصدر المؤتمر عدداً من



الشرق الأوسط (التدنية)

المصدر

النشر والخدمات الصحفية والأعلامات

٢٠١٩

التاريخ

للمواطنين في مناطق المحافظة بسبب ممارسات مسؤولي السلطات المحلية. وأكد عدد من الشخصيات في المحافظة لـ «الشرق الأوسط» أن موقف محافظة نينوى، المتعاطف مع المؤتمر الشعبي وحزب البعث، أثر إلى حد ما على شعبية الحزبين معاً في أوساط أبناء المحافظة، وفي تشهيد تواجدهما كثيراً لصالح أحزاب المعارضة الأخرى. وقد رافقت أعمال المؤتمر مسيرات طلابية تنادي بضرورة إنهاء اضطراب المعلمين، الذي يشواصل أكثر من أسبوع - احتجاجاً على عدم رفع رواتبهم، ورفض الطلاب بالهساء الاضطراب، وإعطاء المعلمين كرامة حقولهم، وبأنه لا يسهل الحكومة وحدها أثناء المسيرات بعض أعمال الشعب، وتخلت عدد من السيارات بالهجرة في وسط المدينة.

القرارات والتوصيات، من أهمها: المطالبة بتجديد أوضاع اللجنة وإيمانها من السور، وتطبيق التنمية التي تحتفلها المحافظة، ومطالب المؤتمر بتقيد جميع القوانين الصادرة عن مجلس النواب، وتعديل قانون الإدارة المحلية وإخضاعه أبداً للانتخابات الديمقراطية، كما طالب بأصدار قانون التأمين الأملي للتطوير، وتحريض الأسر المتضررة في المحافظة، وإسند على عدم تعديل الدستور إلا وفقاً للأحكام الدستورية، ومطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من أبناء المحافظة، وحصر ومعرفة مخصصات شؤون القبائل، وإعطاء محافظة نينوى نصيبها من هذه الموازنة، والاسراع بتوحيد القوات المسلحة.

كما رأى المؤتمر ضرورة نقل المواقع العسكرية من المدن والمناطق وأبعاد الأحياء السكنية عن هجمة الضباط، واحترام حقوق جميع المواطنين، وإعادة كل المتسربين للقوات المسلحة والأمن الذين أصابتهم الإجراءات بسبب انتمائهم السياسية وتسوية كل عقولهم المالية والوظيفية.

كما طالب المؤتمر بإرساء مبدأ الأمان وتغيير الاستمرار لكل أبناء اليمن، ومكافحة ظاهرة التطوير، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام جميع أبناء الوطن في العمل والتوظيف والقبول في الكليات العسكرية والمؤسسات التعليمية، وتشجيع الجمعيات التعاونية وبينما خاطب المؤتمر الشعبي العام، وتجمع الأصوات، وحزب البعث المؤتمر، كان للحزب الاشتراكي وبقية أحزاب المعارضة وجود فاعل، فاعل لفسره المراقبون بأنه احتجاجية لحالة التدهور الشعبي الذي يمسد محافظة نينوى بسبب رداءة الخدمات وتدهور البنية التحتية للحياة، بالإضافة إلى مظاهر التعسف والممارسات التي يشهدها منها



علي صالح يؤكد متابعة العمل لدمج القوات المسلحة اليمنية

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيدري

□ نحن - من إقبال علي عبدالله.

أكد الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة أمس أن اكتمال عملية الدمج والبناء والتحديث للقوات المسلحة والأمن يسير على قدم وساق ووفق أسس وطنية وعلمية نغز من قدرة القوات المسلحة والأمن وتكفل لها الأسطلاح مهماتها وواجباتها الوطنية بكفاءة عالية. ويذكر أن دمج القوات المسلحة هو إحدى المشاكل الأساسية التي بقيت من دون معالجة خلال الفترة الانتقالية التي انتهت في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال علي صالح في تصريحات صحفية «الجمهورية، الرسمية الصادرة في مدينة صنعاء» أن القوات المسلحة والأمن في حامية الشرعية الدستورية وحماية كل الأحزاب

والقوى الوطنية وتعبئة عن الولايات والانتماءات الضيقة لأنها تلك الشعب كله وتعمل حرب اليمن الكبير.

وأشار إلى أن توصيات صدرت في هذا الشأن وغير بيانات سياسية عنه أصدرها مجلس الرئاسة، والحكومة إضافة إلى بيانات أصدرها الحزبان الحاكمان. وأن رئيس مجلس الوزراء والمختصين في وزارتي الدفاع والداخلية معنيون بوضع الخطوات اللاحقة لاستكمال هذه الخطوات، وأن الحدود الزمنية الذي يحدد تاريخ هذه العملية يخضع لتنتاج عمل المختصين الذين سيحددون الخطأ للتكامل في هذا الشأن إلى مجلس الرئاسة الذي ستمثل أمامها ويبتها. وأضاف الرئيس اليمني: «أن الديمقراطية ستظل خيارنا الوحيد للبناء وإنجاز المشروع الحضاري اليمني، ولا بديل من الديمقراطية وأن نحدد عنها» وفي ختام أكد زهاء ألف مندوب شاركوا في أعمال المؤتمر الجماهيري

الأول، لحاققة بمن الذي احتكم أعماله أول من أمس، الحاجة إلى ممارسة الحكم المحلي كحق دستوري يلزم على الانتخاب الحر المباشر بدلاً من الإدارة المحلية المعيبة (المخالفات). وإسار هؤلاء في بيان صدر بعد مناقشات استمرت يومين في أول مؤتمر شعبي كبير تشهده البلاد منذ إعادة تشكيل وحلها في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠، إلى أن خيار الشعب في الديمقراطية والتعددية الحزبية يستدعي ضرورة إجراء الانتخابات التأسيسية العامة واحترام السرعة الديمقراطية لمواجهة الاقواء على الديمقراطية والشرعية في فترة التأسيس للانتخابات والإعلان الدستوري. وأكد المندوبون الذين يمثلون الكثير من الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية في البلاد ضرورة استخدام الأساليب الناجحة للضغط الجماهيري على الحكومة لمحاربة الفساد والعابثين باليمن.



لجنة وزارية في اليمن لاحتواء إضرابات الصحافيين والمعلمين

عبد: من لطفي شطارة

علمت «الشرق الأوسط» ان الحكومة اليمنية شكلت لجنة وزارية تعمل اسم «اللجنة العليا للكتاب» برئاسة محمد حيدرة ممدوح نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة، لدراسة هيكل الأجور، في محاولة لاحتواء موجة الإضرابات المتزايدة، ومن المتوقع ان تعلن اللجنة عن زيادة في رواتب الموظفين. قد تتجاوز ٨٥ في المائة. عندما تنتهي من عملها خلال أسبوعين، لتصبح الأوضاع المعيشية للموظفين في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتمويلية، الذي بلغ نحو ٤٠٠ في المائة خلال العامين الماضيين.

وقد جاء هذا القرار الحكومي بتشكيل اللجنة بعد ان أسهول الصحافيون في عدن السلطة أسبوعاً واحداً، لرد على المذكرة التي رفعوها يوم الأحد الماضي، مطالبين بتحسين أوضاعهم والمبدء في تطبيق مشروع هيكل الأجور، الذي صاغت عليه الحكومة منذ عامين، ومنعهم المظاهرات

الإعلامية والمصاحفية بنسبة ١٠٠ في المائة من الرواتب كخضوة على طريق للعالية السريعة والشاملة لأوضاعهم، حيث نوهوا ان ترتيب أوضاع بعض الأفراد داخل أجهزة الاعلام يجري بصورة مثيرة للاستفزاز. وأبلغ صحافيون في لجنة المتابعة، المنتخبة من الاجتماع للوسع للكتابة، «الشرق الأوسط» ان الكهف من تقديم المذكرة هو تعريض موضوع فيكل أجور الصحافيين، ويتوقع ان يبدي الرئيس اليمني تعاطفاً مع الصحافيين التي يطرحها الصحافيون بشأن تحسين أوضاعهم ويستعيد المراقبين ان ينفذ الصحافيون تهديدهم بإضراب شامل في عدن، إلا انه من المرجح تصعيد أشكال الاحتجاج بعد انقضاء مهلة الأسبوع. ومن المتوقع ان يشمل ذلك وضع شارات حمراء حول الأذرع، وتخفيض عدد صفحات الصحف الرسمية والاعتصام في مقار المؤسسات الاعلامية على صعيد آخر ما زالت المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد المهنية معطلة في مختلف المحافظات

اليمنية للأسبوع الثاني على التوالي، بسبب الإضراب الشامل والمفروح الذي ينظمه المعلمون، وبسبب عدم تحمل الاجتماع بين ممثلي الحكومة ونقابة المعلم للتطبيق إلى أي نتيجة محددة.



انشقاق قيادة النقابات اليمينية

مسيرة في دمار تندد بالحزب الاشتراكي

عدن : من لطفي شبطارة

كان الشابتان يثمان سورا حولها تمهيدا للبناء عليها، بعد أن حصلتا على ملكيتها من السلطات المحلية.

وشجعت نقابة المهنة للتعليمية اليمينية أمس مؤلف الحكومة من مطالب المعلمين والعمال في الحقل التربوي، وأعلنت وقف الحوار معها وقالت أن الولد القبايلي الذي تفاوض مع الحكومة الأسبوع الماضي بهدف التوصل إلى حل لزيادة رواتب المدرسين والعمال في التربية بتسوية ١٠٠ في المائة، فنجرت مرة أخرى بمحاولة الحكومة تجزئة المطالب تحت مبررات والهاء.

وبل صعيد آخر أصبح الانشقاق في صفوف الاتحاد العام لنقابات العمال اليمينية رسمياً. واعترف بجبه الكتلاني الأيمن العام للنقابات اليمينية - في تصريح له بالشرق الأوسط بالانشقاق في صفوف قيادة النقابات وقال: «إننا نوجدنا بالاتفاق وليس بالانقسام».

وإضافة أن رئيس النقابات راجع صالح ناجي - عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني - و٧ من أعضاء المكتب التنفيذي للنقابات يشنون حملة للتهمة للانفصام الذي دعوا إليه في ٧ ديسمبر (كانون الأول) الجاري.

وكانت دائرة الإعلام في اتحاد النقابات قد وزعت أمس تصريحاً لراجح صالح ناجي رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات، للجمهور حالياً في عدن ومحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه. اعتبر فيه لقاء رئيس الوزراء للجنس جابر أبو بكر المطاس مع الأمين العام لاتحاد النقابات يحمي الكتلاني وما تجمعه من اتفاقات، «لا يعكس» إلا من قريب أو من بعيد، وجهة نظر الحركة النقابية.

واتهم راجح الحكومة بالسعي إلى شق الحركة النقابية والوسط العمالي، والعمل على تعزيز وحدتها وتجميع حقوقها، وقال: «إن الحكومة بمرام على ذلك من عدم تعاقب رئيس الحكومة مع مطالب نقابة المهنة للتعليمية».

بينما اتهم الكتلاني أعضاء المكتب التنفيذي السبعة - لوجودين في عدن - بالدعوة إلى الانقسام فن اتخذ قرار من المجلس المركزي المنحل بذلك

خرجت أمس في مدينة نمار اليمينية - التي تبعد حوالي ١٢ كيلومترا عن العاصمة صنعاء - مظاهرة جماهيرية من معارف ومديريات المحافظة، نفذت بالحزب الاشتراكي اليمني، وطلبته بالتنظيم من نهج «الشوري»، وحصلت عناصره في المحافظة مسؤولية إثارة الدخان والصراعات، التي جرت بعد حادث القتل الذي وقع في منطقة حدة (المدى ضواحي صنعاء).

وقالت مصادر حزبية مسؤولة لـ «الشرق الأوسط» أن المظاهرات ردت شعارات «لا شيوعية ولا اشتراكية بعد اليوم» وبها سبعة من التوم جنت نروش (أي تفريق) بين القوم، وذلك نسبة إلى محمود سيمه محافظ لمار، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.

وحصلت «الشرق الأوسط» على بيان أصدرته المنظمات السياسية والنقابية والمنظمات الجماهيرية في المحافظة، دنت فيه بالمحاولات الجارية لتشكيل منظمة لجان الدفاع الشعبي، وهي تسمية كويبة انتهجها جوبو ليم، وكانت تمثل أحد مراكز السيطرة التابعة للحزب، كما يتهمها استهدافها للحزب الاشتراكي بأنها منظمة قمعية ويوليسية، في جنوب اليمن.

وأكد البيان أن التصرفات - التي قامت بها بعض العناصر في السيرة الماضية التي جرت في نمار يوم السبت الماضي، تهدف إلى خلفة الوحدة الوطنية والانسجام إلى الممارسة الديمقراطية، وطلب بتشكيل لجنة للتحقيق للتوصل إلى التمسكين في ذلك، ون يقف وراءهم.

وكانت المسيرة الأولى قد طالب بتسليم العقيد محمد الحدي مدير الضلع في وزارة الدفاع اليمينية والعقيد محمد الحارثي قائد الشرطة العسكرية، للتحقيق معهما في المراجعة التي أدت إلى مقتل اللواتين محمد الحدة ومحمد الكواي، في نزاع حول ملكية قطعت أرض في منطقة حدة.



اليمن: تظاهرة في محافظة ذمار تندد بمحاولة تشكيل ميليشيات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري

■ خرجت الطلوع الماضية في محافظة ذمار اليمنية التي تبعد نحو ١٠٠ كلم جنوب صنعاء، وندد المتظاهرون بالعناصر التي حاولت إثارة الفتن والتعصبات الطائفية وبالمحاولات الجارية لتشكيل «لجان الدفاع الشعبي» (ميليشيات) على النسق الذي كان سائداً في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، ورد المتظاهرون بشعار «لا شيوعية ولا عصرية ولا طائفية بعد اليوم» واعتن المتظاهرون وقولهم صد على العناصر غير المسؤولة التي تهدف إلى إثارة الفتن والخلافات في أوساط المجتمع اليمني في إطار «الكسب السياسي الرخيص».

وصدر بيان نسلعت «الحياة» بسببه منه باسم المنظمات السياسية والقابلية والمنظمات الجماهيرية، في

(التمت في الصفحة ٤)



المصدر : الحياة النضالية

النشر والإذاعات الصحفية والاعلانات

التاريخ : ١٩٩٢

المحافظة، قال: «إن الذين يستغلون بعض الأحداث لتحقيق الثانية الحزبية وتفتيتها إنما هم كمن يحرق البحر لأن الشعب اليمني أصبح لديه من الإثراء والوعي وتحديد مسار الطريق الصحيح ما يجعله يدرك أن أساليبهم المكنونة لن تنملي على جموع الشعب المخلصه لله وللوطن والثورة.
وطالب البيان بمحاكمة المسؤولين عن قتل شخصين من عائلتي الحذاء والكولي اغتيالاً في منطقة حدة جنوب العاصمة بسبب مشكلة على قطعة ارض بايتالوا جزاءهم العادل أيا يكن مرتكبوهم.
واستنكر ما جرى في مسيرة اواي جرت السبت الماضي في ثمار واستهدفت خبطة الوحدة الوطنية والإساءة إلى الممارسة الديمقراطية الشريفة. وطالب بتشكيل لجنة للتحقيق في من تسبب في ذلك ومن يلف وراء هذه الأعمال، وهما «الشرقاء من أهل الحذاء وعنس إلى العمل على تسييت الفرصة على الذين يريدون إثارة الفتان مستغلين هذا الحادث المؤلم وتحويله من حادث جنائي إلى قضية سياسية لا تخدم المصلحة العامة للوطن».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٤ صبر ١٩٩٢

نيابة صنعاء تقرر:

تجربة الزنداني من مقتل لينا

صنعاء : الشرق الأوسط

أسقطت النيابة العامة في العاصمة اليمنية الدعوى القانونية ضد الشيخ عبد المجيد الزنداني القيادي البارز في التجمع اليمني للإصلاح في قضية مقتل الطالبة لينا مصطفى عبد الحافظ (١٩ عاماً) بعد أن ثبت عدم وجود تبرير لتوجيه أي اتهام في واقعة الاختطاف والاعتقال أو القتل.

وكان الدكتور مصطفى عبد الحافظ نائب وزير الشؤون القانونية - ووالد لينا - قد رفع الدعوى ضد الشيخ الزنداني بعد أن وجدت أخته قتيلة وهي دها مسدسة في فناء منزل الزنداني قبل شهر.

وقد أعرب الزنداني - في تصريح لـ «الشرق الأوسط» - عن حمده لله لظهور الحق وشكره لنزاهة التحقيقات.



رسائل من علي صالح إلى الرؤساء المغاربة

اليمن : اكتشاف ٥٢ إصابة بالايذ

□ عدن - من الغيال علي عبدالله
□ صنعاء - من عبدالرحمن العيدري

■ علمت الحياة، أن السلطات الصحية اليمنية كشفت وجود ٥٢ شخصاً يحملون فيروس مرض لقاحن الحادة المكتسبة دايذ، في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن من بين ستين ألف حالة خضعت للفحص المخبري الخاص بالبرنامج الوطني لمكافحة الايذ والذي ينظم حالياً في عدن العاصمة الاقتصادية والجزيرة للبلاد ويشارك فيه رجال دين واطباء وحقوقيون ومثقفون ويستمر حتى منتصف كانون الأول (ديسمبر) الجاري.

وأكد الدكتور فهمي محمد قائد مدير البرنامج لـ الحياة، أن وباء الايذ نكته في اليمن لايجوز ومعتبريون ووالفوز مشيراً إلى أن البلاد ليست مصدرًا لهذا الوباء الخطير. وأشار إلى أن البرنامج سيواصل نشاطه في إجراء المسوحات المخبرية لبعالي محافظات البلاد خصوصاً المحافظات الشمالية وضمنها العاصمة صنعاء. وكانت وزارة الصحة اليمنية ومنظمة الصحة العالمية أعلنتا في وقت سابق تكثيف الجهود والمراقبة لمكافحة هذا الوباء الذي بدأ، كما تشير المصادر الصحية الرسمية، بالانتشار داخل المناطق اليمنية خصوصاً تلك التي ترتبط بالحدود المجاورة مثل ميثاق عن والحديدة.

كشف صباة

على صعيد آخر، أعلن مدير الأبحاث الجنائية في عدن الدكتور عثمان علي سالم البيض (نجل

نائب الرئيس اليمني) اكتشاف عصابة في عدن تقوم بتزوير توقيعات كبار المسؤولين في البلاد ومنها توقيعات وزير الدفاع السيد هيثم قاسم. وذكر البيض في تصريحه أنه من أمس صحيفة صوت العمال، النقابية أن ظاهرة تزوير التوقيعات أصبحت تهدد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمحافظة التي أنهيا لأن تكون منطقة حرة.

رسائل

من جهة أخرى، غادر صنعاء أمس وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد يحيى العرفسي متوجهاً إلى دول المغرب العربي حاملاً رسائل من الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح إلى الزعماء العربيين ورؤساء كل من موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا.

وألقى العرفسي، قبل مغادرته صنعاء بتصريح قال فيه أن الجمهورية اليمنية وهي تحرص على تعزيز علاقاتها الثنائية مع أشائها في كل أنحاء الوطن العربي، تطلق من الثوابت الأساسية التي تنتهجها في سياساتها القومية، وهي تسعى إلى ما من شأنه تحقيق المناخ الملائم لأرباء الصديق والصديقين الأجواء بما يخدم التضامن العربي والإسلامي خدمة للمصالح القومية والتفرغ للقضايا التي تهم الإنسان العربي وفي مقدمها القضية الفلسطينية.

وأضافه أن وطننا الذي انتصر بتحقيق وحدته يخطو إلى مزيد من تعاضد دوره على مستوى الساحتين العربية والدولية وكل ما يخدم قضايا السلام.



الروايت وراء تمرد لواء «مارب»

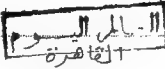
تقرير يوسف الشريف :

حيث منع الجنود المتمردون طائرته الهليكوبتر من الهبوط في معسكر اللواء فكان حفسور وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر استجابة لمطلب المتمردين وقد نجح في تطويق الازمة ووعدهم بتحقيق مطالبهم كاملة.

مصادر المعارضة اليمنية تهايت تحليلاتها لتفاخرة التمرد العسكري كونها افرازا خطيرا للتصايطوء في تنفيذ اجراءات دمج التشكيلات العسكرية التي ورثتها دولة الوحدة

في محافظة «مارب» احتجاجا علي تأخير صرف الرواتب وبدلات طيبة العمل وتشكيل لجنة جماعية لمتابعة الاستحقاقات لدى القيادة العليا للقوات المسلحة، واستغلال الاناعة الخاصة باللواء في بث الهتافات والشعارات التحريفية الامر الذي دفع للمقدم احمد شمالان قائد المعسكر إلى مغادرته إثر فشله اقتاع الجنود بالتزام الهومو. العتيد محمد صلاح نائب رئيس اركان القوات المسلحة فشل كذلك في المهمة التي كلف بها لتهدئة الموقف.

بينما هدأت موجة الاضرابات النقابية والقشوية التي نددت بارتفاع الاسعار وتفتش الاجور المرتبسات وتفتش البطالة في الشارع اليمني إثر تشكيل لجنة وزارية لحل اشكالات الكسادر الوظيفية برئاسة محمد حيدرة مستدوس نساب رئيس الوزراء لشئون القوى العاملة اندلع التمرد العسكري لأول مرة في الاسبوع الماضي داخل معسكر لواء الفئلات



المصدر :

النشر والخدمة الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

سياسة التثقف الاقتصادي في
مصرفات الدولة، أو تطبيقاً لدول
الجوار على حسن نوايا دولة
الوحدة الواحدة وأنها عامل سلام
ورثام واستقرار في المنطقة.
لكن صحيفة حزب رابطة أبناء
الجنوب الذي يتزعمه عبدالله
الجعفري، خرجت بتفسير مختلف
لظاهرة التمرد التي شهدتها لواء
الظلمات في مأرب، باعتباره نتيجة
طبيعية للمطبات والفتن
والفوضى التي تصاعدت في أعقاب
تحايل الحزبين الحاكمين «المؤتمر
الشعبي العام» والاشتراكي، على
سد فجوة الفراغ الدستوري الناتج
عن مد الفترة الانتقالية وتأجيل
إجراء الانتخابات النيابية ستة
شهور بطريقة غير مشروعة،
وأوردت الصحيفة خبراً مطراً حول
نزاع قديم وثار مبيت بين إحدى
قبائل الجوف وأحد تشكيلات
القوات المسلحة المرافقة في المنطقة
إلى حد استخدام الأسلحة وإطلاق
النار بين الجانبين، وأن الرئيس علي
عبدالله صالح أوفد محمد بن ناجي
الشاطف شيخ قبيلة بيكيل، وعضو
مجلس النواب عن الجوف لتهديّة
النزاع والبحث عن حلول حاسم
للاوضاع المضطربة في المنطقة.
المعروف أن عبدالله الجعفري
الذي ظل محسوباً على خصوم
الثورة اليمنية، كان قد عاد إلى
صنعاء بعد قيام الوحدة وبه
التعددية السياسية، حيث تزعم
تجمعاً من بعض أحزاب المعارضة
باسم «المؤتمر الوطني» في مواجهة
تنظيم آخر مثاويه له موال للسلطة
يحمل اسم «اللجنة العامة للأحزاب
والمنظمات الجماهيرية» وبينما
يرفض المؤتمر الوطني الضيقة التي
لها الیهما النظام لما في الفراغ
الدستوري كانت موافقة معظم
الأحزاب والمنظمات الجماهيرية على
هذه الضيقة باعتبارها أمراً واقعاً
بلا بد من تعديل خاصة بعد فشل
الاضراب السياسي الشعبي الذي
دعته إليه أحزاب «المؤتمر الوطني»
احتجاجاً على تأجيل الانتخابات
النيابية إلى شهر أبريل من العام
القادم.

مبادئ إلى انقلاب الضغط والربط
العسكري الخاص بالانسلاسل
التيابى والالتزام بتنفيذ الأوامر
والتعليمات الصادرة من السرب
الأعلى، بينما رجحت مصادر أخرى
من المعارضة أن يكون التمرد
العسكري رد فعل مضاعفاً للأخبار
والتصريحات الرسمية حول نوايا
الحكومة الرامية إلى تخفيض حجم
الجيش اليمني والتي تعنى
بالضرورة تسريح أعداد كبيرة من
الضباط والجنود تمضيحاً مع



الحياة اللبنانية

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

1992

الرئيس ميتران يستقبل أمير البحرين

■ باريس - 1 أ ب - أعلن مكتب الصحافة في قصر الإليزيه أن الرئيس فرانسوا ميتران استقبل أمس الاثنين أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وكان وزير الخارجية الفرنسي رولان دوغاس قام بالترحيب بـ «زيارة مجاملة» لأمير البحرين الذي يقوم بزيارة خاصة إلى باريس عاكفاً من الولايات المتحدة الأميركية ويبحث معه الوضع الإقليمي والعلاقات الثنائية بين البلدين وفق ما قال الناطق باسم الخارجية.



بعد زيارته للإمارات

هوج يبحث في صنعاء قضية الطرود المعادة

صنعاء : « الشرق الأوسط »

يصل إلى العاصمة اليمنية غدًا دبلوماسي هوج وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني في زيارة رسمية تستغرق يومين، يجري خلالها مباحثات مع الدكتور عبد الكريم الرياتي وزير الخارجية اليمني وعدد من المسؤولين ويستقبله المهندس حيدر أبو بكر

الطلس رئيس الوزراء.

وكشفت مصادر دبلوماسية، في تصريحات خاصة لـ « الشرق الأوسط » أن زيارة هوج ستتركز على بحث العلاقات الثنائية بين صنعاء ولندن، والعمل على تنقية الأجواء بينهما التي أصبحت بفتور كبير في الآونة الأخيرة، بسبب منع السلطات اليمنية إدخال عدد من الطرود الخاصة بالسفارة

البريطانية دين أخصاها للتفتيش الجمركي، بعد وصولها على إحدى طائرات شركة «لوفتهانزا»، الثلاثاء يوم ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، طبقا لما نعت عليه اتفاقية جديد المنطقة الحرة بالدولتين.

وكانت الطرود تحتوي على أجهزة كمبيوتر طلت السفارة البريطانية في صنعاء السماح باستيرادها، وأصدرت

ألى إعادة شحنها إلى لندن يوم ١٨ أكتوبر، لتفادي أخصاها للتفتيش اليمني في ضوء أصرار وزارة الداخلية اليمنية على ذلك، واستدعت وزارة الخارجية البريطانية الدكتور شامع محسن - السفير اليمني في لندن - حيث أحست على موقف وزارة الداخلية، وأبلغته أن أجور شحن الطرود إلى صنعاء وإعادة شحنها

من المساعدات البريطانية لليمن، وما زالت القضية علق بين الطرفين، وجرى بالذكر أن هوج وصل أمس إلى أبوظبي في زيارة أخرى لدولة الإمارات متتالها يومان لتبادل وجهات النظر بشأن العلاقات الثنائية والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والخليج، ومن المقرر أن يوقع اليوم اتفاقية لحماية وتنمية الاستثمارات بين البلدين



العالم اليوم
القاهرة

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢

فيديو دبي.. لرصد المخالفات

□ عتب - شهرزاد جوي:

نظام تسجيل المخالفات المرورية بواسطة الفيديو والرادار سينفذ شرطة دبي. ويقوم الفيديو المتحرك بتسجيل حركات السيارات في الشوارع من خلال كاميرا فيديو مثبتة داخل سيارة الشرطة، وتظهر على شاشة صغيرة السيارة المخالفة ونوعها ورقمها ووقت وقوع المخالفة. والمعروف أن شرطة دبي، تستخدم بجانبي الرادارات الثابتة والمعروفة رادارات أخرى موزعة داخل متناديق يطلق عليها اسم «العن السافرة».



اليمن : قتل وحرق مؤسساة في تعزيز أعمال شغب تلت اضطراباً وتظاهراً

□ صفاة - من عبد الرحمن الحيدري

التي خضعت لعمليات عسكرية مستمرة منذ سنوات

أول بيان لها عن أحداث تعز، شهدت مدينة تعز صباح اليوم (أمس) أعمال شغب تخريبية استهدفت بعض المحلات التجارية والمصالح الحكومية وسط المدينة، وتتلطفت السلطات المحلية وقوات الأمن حالاً الجهود لاحتواء الموقف والسيطرة عليه.

في الغالبية العظمى من شوارع تعز، حيث انتشرت الحشود في بعض المناطق، خاصة في منطقة سوق الخضار، حيث كان الناس يخرجون من منازلهم للمشاركة في التظاهرات. وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، ولكنهم لم يوافقوا على التوقيع على أي وثيقة أو إعلان.

في صباح اليوم، شهدت تعز أعمال شغب واسعة النطاق، حيث خرجت الحشود من مختلف المناطق للمشاركة في التظاهرات. وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، ولكنهم لم يوافقوا على التوقيع على أي وثيقة أو إعلان.

في صباح اليوم، شهدت تعز أعمال شغب واسعة النطاق، حيث خرجت الحشود من مختلف المناطق للمشاركة في التظاهرات. وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، ولكنهم لم يوافقوا على التوقيع على أي وثيقة أو إعلان.

وقد شهدت تعز في كثير من الأحيان أعمال شغب واسعة النطاق، حيث خرجت الحشود من مختلف المناطق للمشاركة في التظاهرات. وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، ولكنهم لم يوافقوا على التوقيع على أي وثيقة أو إعلان.

في صباح اليوم، شهدت تعز أعمال شغب واسعة النطاق، حيث خرجت الحشود من مختلف المناطق للمشاركة في التظاهرات. وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، ولكنهم لم يوافقوا على التوقيع على أي وثيقة أو إعلان.

في صباح اليوم، شهدت تعز أعمال شغب واسعة النطاق، حيث خرجت الحشود من مختلف المناطق للمشاركة في التظاهرات. وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، ولكنهم لم يوافقوا على التوقيع على أي وثيقة أو إعلان.



الأهرام
القاهرة

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

مضايقات دامية باليمن
تتدهور الأوضاع الاقتصادية
منذ مساء ١٠ ب. لدى عدد من
اليمنيين مصرعهم وأصيب عشرات
آخرين إثر تهاطل لطلق النار بين
مظاهرات وبين قوات البوابيس في
مدينة نجر أسس.
ولدت مضايقات أمنية إن للتظاهرين
أصرفوا عندها من المبانى الحكومية
والسيارات والمساكن في السوق،
احتجاجا على ارتفاع الأسعار وتدهور
الأوضاع الاقتصادية.



التشويق في التوسط ترصد أهم الأحداث في المدن اليمنية

١١ ضحية في اليوم الثاني بتميز وقطع الطريق بينه وبين صنعاء

صنعاء : والشرق الأوسط

تايحت والشرق الأوسط الأحداث التي وقعت في مختلف المدن اليمنية. بعد أن امتدت شرارة العنف من تمز إلى صنعاء ومنطقة أخرى في شمال اليمن، بينما كان رد الفعل محدوداً في عدن نسيباً، ولم يتحمل الشعب اليمني إلى مظاهرات في المحافظات الجنوبية والشرقية، التي اتخذت أيضاً مواقف الترتيب والحد، في متابعة لتطورات الأحداث في الشمال.

تجز

: بدأت الاضطرابات منذ صباح أمس الأول وتواصلت في أرجاء المدينة أمس، ووصلت للداخل الرئيسية لها.

ولم تباين أجهزة الشرطة إلى حملة الممتلكات، ومنع أعمال الشغب إلا في وقت متأخر، حين وصل إليها ٥٠٠ شرطي من مخبئة إب في الساعة. للمساعدة على تطويق الموقف، ثم عززت هذه القوة أثناء الليل وأفراد وأطلق من القوات المسلحة. وكان من المقرر أن تخرج مسيرة جماهيرية كبيرة أمس ضد المؤتمر الجماهيري الذي عقد قبل أسبوعين في المدينة، دعا إليها كل من المؤتمر الشعبي العام، والجمعية اليمنية للإصلاح، وحزب البعث والجناح الحراني. إلا أن حزب البعث أعلن انسحابه من الدعوة، وتوقع الرافدون أن يتم العمل عن المسيرة بعد أحداث العنف والاضطرابات التي عاشتها تمز أمس الأول.

وخرجت أمس مسيرات جديدة تجوب شوارع المدينة، في الوقت الذي أفاد شهود عيان أن دغعات كبيرة من المواطنين والأشخاص الجهول وصلت. بأعداد كبيرة من المناطق الريفية. وأرادت دخول المدينة للانتماء بالمسيرة حسب ما كان مقرراً لها، إلا أن أفراد الجيش والشرطة صدوها عند مدخل المدينة في طريق مأوية ومنطقة بيربانا. وأفاد شهود عيان أنه سقط عدد من القسطنطين والجرحى في مآتين للمنطقة. وفي الوقت نفسه استمرت المواجهات في شوارع المدينة بين رجال الجيش والمواطنين حول نهاري أمس، وسقط عشرات القتلى والجرحى تلقوا إلى المستشفيات. وأفادت آخر المعلومات أن عدد القتلى والجرحى في



المصدر : الشرق الأوسط (الغربية)

١٩٩٢

التاريخ :

النشر واخذ مات الصحفية والمعلومات

ومواجهات أيضاً، انت إلى قطع الطريق بين تمز وصندا، (٢٦٠ كيلومتراً).

خرجت مسيرات ومظاهرات اتهمت من شارع صندا - اكبر شوارع المدينة - نحو مقر المحافظة، وحاول المتظاهرون اقتحام مركز المحافظة بعد أن خلفوه بالصجارة، فتصدت لهم قوات الشرطة، كما حدث مولجة عند مكتب التتوين وانتارة في وسط المدينة، سقط خلالها قتيلان، كما قتل مواطن آخر على يد رجال، أطلق النار على المتظاهرين عندما حاولوا نهب مخويات متجرة.

وأفاد شهود عيان أن أعمال شغب واضطرابات حدثت في شارع جمال وسط المدينة، وحدثت مجاهبات سقط فيها ١٢ جرحياً بعضهم في حالة خطرة، وبينهم بعض العسكريين.

وتعرضت المؤسسة الاقتصادية العسكرية للنهب، وكذلك الجمعية الاستهلاكية، يبلغ عدد الجرحى قرب مبنى المحافظة ١٠ أشخاص، حسب التقديرات الأولية.

حدث اجتماع جماهيري حضره القاضي احمد محمد الشامي الأمين العام لحزب الحق للتدبير بالأزهر وأعمال العنف والتفجيرات، التي حدثت في منزل عدد من مسؤولي حزب الحق، واستهدفت حياة نائب رئيس الحزب بدر الدين الخولي.

وتكررت مصادر مؤثقة أنه بعد الاجتماع، اتهم المواطنون صلاة الغائب على القتلى الذين سقطوا في تمز امس، وعللوا أن عدم الصلاة كافة المحافظات المدنية.

ذكر شهود عيان أن قوات الجيش والشرطة نزات بأعداد كثيرة في مدينة يه، ونسار، كما ذكرت مصادر من البيضا، ودرج أن أعمال المتظاهر ومسيرات الاحتجاج خرجت منذ الصباح، وتصلت إلى أعمال عنف ومواجهات، اقتحم خلالها المتظاهرون المؤسسات الاقتصادية التجارية التابعة لقطاع العام، ونهبوا كل ما فيها من مواد غذائية.

تمز. خلال المواجهات امس بلغ ١١١ شخصاً ما بين قتل وجرح وقد استمر اغلاق المحال التجارية والمكاتب، وعطلت المدارس وانقطعت حركة السير، وبدأ رجال الجيش يتجولون في المدينة من الساعة الثالثة بعد الظهر مشياً على الأقدام. وبعد الزاوية والنصف انطلقت مسيرات الشرطة لتجوب الشوارع، وتعلم الناس بمكرات الصنوع عن اعلان حظر التجول من الساعة السادسة مساء حتى صباح اليوم.

صنعا

شعلت المسيرات واهداث الاضطراب الشوارع الرئيسية، وخاصة التجارية، وحدثت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين ورجال مكافحة الشغب قرب المؤسسة الاقتصادية العسكرية في باب الهم، وأفاد شهود عيان، ومصادر أمنية أنه سقط خلال هذه المواجهة سبعة قتلى من صفوف المواطنين حين أطلق عليهم النار حرس مدبر عام المؤسسة.

كما هاجم المتظاهرون بعض المحال التجارية في شارع جمال، وميدان التحرير، وشارع علي عبد القني، وشارع الزبير، وشارع الرياض، وكسروا زجاج السيارات الحكومية وسيارات الشرطة والجيش، والنوا الحساسة في الشوارع، وتوزع المتظاهرين إلى فرق متعددة في أماكن مختلفة من المدينة، بينما ظلت شرطة مكافحة الشغب تلازمهم من شارع إلى آخر، وتبصر قههم بالهراوات والرصاص.

وحدثت مواجهات عند أحد المقامات لشرطة في وسط المدينة، حيث اقتحم المتظاهرين القسم وأطلقوا صراخ السجناء، وقد أطلق الجنود النار على المتظاهرين، وسقط بينهم قتيل واحد.

وأكدت معلومات الشرق الأوسط أن مدينة القاعة الواقعة على بعد ٢٠ كيلومتراً من تمز شهدت أحداث عنف

Biblioteca Mexicana



0290119